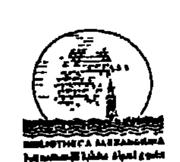
حكومة الهند البريطانية
والإدارة في الخليج العربي
« دراسة وثائقية »

دكتور عبد العزيز عبد الغني ابراهيم
استاذ مساعد بكلية العلوم الاجتماعية ومركز البحوث
جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية

حكومة الهند البريطانية والإدارة في الخليج العربي

دراسة وثائقية



الطبعة الأولى
١٤٠١ هـ ـ ١٩٨١ م

الناشر



المملكة العربية السعودية ـ الرياض ـ ص.ب ١٠٧٢٠

الإهداء

إلى والدي ... لعطائه الثر المتجدد أبداً باذن الله .

دكتور عبد العزيز عبد الغني إبراهيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يأتي ذكر حكومة الهند في كل مرجع يتناول التاريخ السياسي للخليج العربي ولا نجد — فيما نعلم — نبذة تاريخية تعرف بتلك الحكومة التي عملت نيابة عن حكومة بريطانيا أو بواسطتها لإدارة الشئون السياسية في الخليج العربي . ولما اخترت أن أعالج موضوع حكومة الهند والإدارة في الخليج العربي رأيت أن أبدأ بالتعريف بهذه الحكومة وخصصت الفصل الأول لهذه المحاولة .

يبدأ الفصل الأول بالنظر في نواة الشركة التي تكونت في لندن في ١٥٩٩ بهدف الإتجار مع الشرق ثم وصولها إلى الهند في ١٦٠٨ . وتابعنا امتداد هذه الشركة في الهند ، وحيازة التجار البريطانيين على نفوذ وممتلكات في الأرض الهندية خولت لهم إدارتها . وانشغل البرلمان البريطاني في الفترة منذ ١٧٧٢ بمناقشة طبيعة العلاقة بين الإدارة الهندية والدولة البريطانية حتى تم في ١٧٧٣ إصدار أول لائحة برلمانية خاصة بالهند. وشغلت الهند في العقد اللاحق لهذا التاريخ الكثير من جلسات البرلمان البريطاني حتى تمكن البرلمان في ١٧٨٤ أن يشكل ، بقانون ، صورة الرباط بين الإدرة الهندية والدولة البريطانية . ثم نظرنا بعد هذا في اللوائح والقوانين اللاحقة التي صدرت بشأن الهند وكان من أبرزها لائحة ١٨٣٣ التي أصبحت بموجبها حكومة الهند حقيقة ماثلة . وفي ١٨٥٨ تغير نظام الهند ، في بعض أشكاله القانونية ، بتغير وضع الهند من ممتلكات بريطانية إلى مستعمرة بريطانية .

تكونت على امتداد هذه الفترة الطويلة إدارة هندية اعتمدت على حكومة لندن في حماية الهند . ولما تحولت الهند إلى التاج بقيت تلك الإدارة على حالها لا تحبذ أي تدخل من لندن في شئونها إلا ما كان من أمر حماية لندن لهما من الأخطار التي تهددها في الداخل والخارج . وبالرغم من أن مصالح الإمبراطورية في الهند أصبحت هي العامل الأول في تشكيل سياسة بريطانيا الخارجية إلا أن نائب الملك في الهند ظل يعتقد بأنه هو الأقدر على معرفة شئون الهند ، وظلت الإدارة الهندية التابعة له تظن أنها أكثر كفاءة من لندن في إدارة الشئون الهندية بعيداً عن الضغوط الحزبية والمالية التي تتعرض لها الحكومة في لندن . ولهذا كان الخلاف في الرأي سمة ميزت الرباط بين حكومة الهند ونائبها الذي يحكم ، بمساعدة مجلسه ، الهند ويصل نفوذه إلى منطقة تمتد بين عدن وهونج كونج ، وبين حكومة لندن التي كانت تعالج سياسة الهند ضمن إطار إمبريالي شامل كانت الهند تشغل الحيز الأساسي فيه . وقد حسم الخلاف بين الحكومتين لجانب لندن تماماً منذ ١٩٠٤ . وبالرغم من أن لندن أصبحت منذ هذا التاريخ صاحبة القرار النهائي إلا أن رأى الهند في تسيير سياسة الخليج ظل أساسياً كما كان .

ويدور الفصل الثاني حول دخول الخليج العربي في دائرة اهتمام الشركة البريطانية منذ أن وفدت الهند . بدأ الإهتمام تجارياً ولكن سرعان ما تبينت الشركة أن التوجه التجاري لفارس ليس بحرياً إنما بري ، وبالرغم من هذا تمسكت الشركة بموقعها عند مدخل الخليج العربي ، وشاركت في صراع القوى الإقليمية والدولية فوق مياهه . ودخل الخليج العربي بدوامة الحروب الدولية ،وانعكست على ساحته الحروب الأوربية المتلاحقة وتبين البريطانيون أهمية الخليج كشريان للمعلومات السريعة . وفي الربع الأخير من القرن الثامن عشر بدأ صراع بين بعض القوى العربية التي تعمر جانبي الخليج العربي وبين البريطانيين . وقويت تلك القبائل حين

توحدت بدعوة ابن عبد الوهاب وأزعجت حروب الجهاد العربية البريطانيين الذين بدأ اهتمامهم بالسياسة العربية للخليج صادقاً بغزو بونابرت لمصر ، ومحاولة اتصاله بصاحب مسقط التي كانت بحكم ارتباطاتها التجارية والإسلامية ، نقطة تفد إليها الرسائل الوافدة إلى سلطان ميسور والصادرة عنه إلى القوى الأخرى . ودخل البريطانيون مع بداية القرن التاسع عشر في الخلافات بين العربية وانحازوا إلى حكام مسقط وخرجت حملات بريطانية مسقطية أخضعت الساحل العماني الذي ما لبثت سلطات الهند البريطانية أن قيدته بالتعهدات ، وحبسته داخل خطوط مانعه . وسرعان ما دخلت مسقط ، بصورة أو بأخرى ، في دائرة الخطوط المانعة وانتقل سلطانها إلى الشق الأفريقي من مملكته تاركاً مياه الخليج للبريطانيين يحكمونها من بوشهر .

ونخلص في الفصل الثالث إلى النظر في تطور مقيمية الخليج العربي ، وانتقال رئاستها من بومباي إلى كلكتا ، وامتداد وكالاتها في الخليج العربي ، ووضع مقيمها كملك غير متوج يحكم فوق وحدة إدارية واحدة وجهدها في التصدي لكل القوى الأخرى إقليمية كانت أم دولية . حكمت حكومة الهند الخليج العربي من خلال مقيمها في بوشهر متذرعة بأنها كبحت نشاط القراصنة وألغت تجارة الرقيق ، وضربت تجارة السلاح وفتحت الخليج العربي لتجارة كل الأمم .

وفي الفصل الرابع ناقشنا السياسة الإدارية لحكومة الهند في الخليج العربي والأساليب التي اتبعتها تلك الحكومة من إرهاب ، وترغيب ، وتنظيم للإدارة والشرطة . ورأينا أن تلك المراحل الثلاث متداخلة دوائرها بحيث لا تقوم المرحلة الثالثة منهما إلا باتخاذ مبادىء المرحلتين الأولى والثانية منطلقاً يثبتونه تلميحاً أو عملاً . وانتهينا في هذا الفصل إلى أن الإدارة البريطانية استغلت ظروف الإنقسام والفرقة وغذتها ورعتها حتى تغيرت

تلك الإستراتيجية الإدارية مع تغير الأحوال الدستورية التي لفت الهند . وحين اكتسب السياج الساحلي في الخليج العربي وظيفة جديدة لـدر البترول ، وحين جعل البترول التدخل البريطاني ممكناً ولازماً ، رسمت حكومة الهند صورة المنطقة العربية التي تساحل الخليج فإذا هي شريط ممتد في غير ما ترابط .

إستعصت منطقة الخليج العربي على الوجود البريطاني ومؤسساته الإدارية وذلك بفعل إنسانها وأرضها ومناخها . حارب أهل الخليج الوجود البريطاني وكل وجود أجنبي قبله واستماتوا في الدفاع أرضاً وبحراً فانكسروا فهادنوا . أضعف المد الإستعماري في هذه الحقبة مناطق أوفر من الخليج العربي سلاحاً وأعز نفراً . إستثمر أهل الخليج الضعف الذي ولّده الإستعمار وخلقوا — بدهائهم — منه قوة أبقت لهم على كثير مما فقد الآخرون . تعامل شيوخ الخليج العربي — في أعمالهم — مع همجية الإستعمار مرغمين ، وقبلوا الأوسمة والنياشين وعبروا للمستعمرين بالكلمات عن الود وإن لم يخلصوه .

أدرك أهل المنطقة أن الوجود البريطاني في الخليج العربي كان يسوقهم في دروب متنافرة ولم يكن لهم من سلوكها بد فسلكوها . أن المسيرة التي قادها الوجود الإسعماري في الخايج في دروب التيه بعيدة المدى فالخليج أول منطقة في الأرض العربية يضربها الإستعمار وآخر منطقة تخرج من قبضته فلا بأس إن كانت مسارات اللقاء مضنية . إن ما يبذله الخليجيون في رأب الصدع في درب اللقاء وتمهيدها سيكتب عنه المؤرخ العربي غداً بقلم تخلص من وطأة الألم الذي يحسه قلم المؤرخ العربي المعاصر حين يؤرخ لخليج الهند البريطانية .

وعلى الله قصد السبيل

عبد العزيز عبد الغني ابراهيم

الرياض ١٠ / ٤ / ١٤٠١ هـ

الفصل الأول

تكوين حكومة الهند

- بداية الوجود الإنجليزي في الهند .
  - بعثة السير طوماس رو .
  - الإنجليز وكلكتا .
  - الإنجليز ومدراس .
  - الإنجليز وبومباي .
- الدور الثاني للوجود الإنجليزي بالهند .
  - فترة التحول للمشاركة .
  - سنوات الحرب الواضحة .
- تطور النظام الإداري والسياسي في الهند .
  - الميثاق التنظيمي لعام ١٧٧٣ .
  - لائحة عام ١٧٨٤ .
  - لائحة عام ١٧٩٣ .

- لائحة عام ١٨١٣ .
- لائحة عام ١٨٣٣ .
- لائحة عام ١٨٥٣ .

- الشركة تؤول إلى التاج .

- مجلس الهند والوزير .
- تكوين وزارة الهند .

تكوين حكومة الهند

كانت الهند ، عند الأوربيين ، ميراث السماء لملوك البرتغال حيث أعطى البابا نيقولاس الخامس لملك البرتغال في عام ١٤٥٤ تفويضاً إلهياً [١] بحكم كل الأراضي المستكشفة بجهوده في الهند التي يقال « أنها كانت آنفاً خاضعة للمسيح[٢] » . وتأكد هذا الحق للبرتغال حين أصدر البابا كاليلستوس في ١٣ مارس ١٤٥٦ مرسوماً بابوياً يؤكد المنحة السماوية وتمكن هنري الملاح أن يظفر بشيء كان يعتبر في القرن الخامس عشر حقاً قانونياً مطلقاً .

وبمقتضى معاهدة ترودسيلهاس [٣] المعقودة بين البرتغال وأسبانيا في ١٩ يوليو ١٤٩٤ تحددت أملاك كل من البرتغال وأسبانيا بخط فاصل يقع إلى الغرب من جزر رأس فردى بنحو ٣٧٠ فرسخاً شرقه للبرتغال وغربه لأسبانيا . وأكد البابا الإسكندر هذا الإتفاق وأصبح الخط حداً نهائياً يفصل بين حيازة كل من الدولتين الإيبيريتين .

غير أن انتشار المذهب البروتستانتي في أوربا كان ذا أثر بعيد في التاريخ الأسيوي[٤] ، إذ لم يتقيد اتباع هذا المذهب بما سن البابا وأبطلوا كل حق للبرتغال في احتكار تجارة الشرق . ودخل الهولنديون هذا المجال وخرجت أولى أساطيلهم ميممة شطر الهند في عام ١٥٩٥ ، وسار الإنجليز في أعقابهم [٥] .

تكونت في سبتمبر ١٥٩٩ في لندن شركة تجارية طلبت إلى المملكة الأذن لها بالإتجار مع الشرق . وتلكأت ملكة بريطانيا بادىء الأمر في إصدار الإذن حيث كان هنالك بارقة أمل في الوصول إلى صلح مع اسبانيا فآثرت الملكة أن لا تضيعها ولكنها ما إن يئست من الصلح حتى قامت في آخر يوم من أيام القرن السادس عشر بالرد على الطاب المقدم لها . جاء في رد الملكة (٦) :

« بما أن ابن عمنا العزيز جورج إيرل كمبرلاند Cumberland يشاركه البعض من رعايانا المحبوبين قد تقدموا إلينا يلتمسون إذناً ملكياً بالإتجار مع الهند الشرقية وذلك على نفقتهم وتحت مسئوليتهم :

فمن أجل شرق الوطن الإنجليزي ،
ومن أجل إثراء الملاحة وترفيعها ،
ومن أجل ترقية التجارة ،

أعطي هؤلاء الإذن بالإبحار لرحلة أو أكثر يستعملون فيها القوارب والسفن التي تأخذهم وبضائعهم إلى الهند الشرقية » . ويستطرد البيان الملكي فينص على حق الشركة في احتكار التجارة وامتيازاتها في الجمارك ،وتنظيم تحويل العملة (٧) .

تحركت الرحلة الأولى إلى الشرق من الساحل الإنجليزي في ١٣ فبراير ١٦٠١ ، وتلتها الرحلة الثانية بعد أكثر من عامين ولم تنزل أي من الرحلتين بساحل الهند إنما قصدت إلى سمطرة وجافا وملقا (٨) إذ لم تزل إنجلترى ، على تلك الأيام ، في حربها مع التاج الموحد لإسبانيا والبرتغال ، ولم تجرؤ الشركة الناشئة على توجيه أي من هاتين الرحلتين إلى الهند حيث كانت قوة البرتغال كبيرة فرؤى تجنب المواجهة العسكرية ولم تذكر الهند في سجلات الشركة إلا في الرحلة الثالثة التي تحركت في

مارس ١٦٠٧ ، وكانت الحرب قد انتهت بين الدولتين بموجب اتفاق لندن لعام ١٦٠٤ . أملت الشركة أن تفوز برضاء البرتغاليين خاصة وأنهم يحتاجون الإتجار مع الهند لأن الرحلتين السابقتين مع جزر سومطرة قد أوضحتا لهم تماماً أنه ليس لإنجلترى ما يمكن أن تبيعه هنالك لتشتري بثمنه ما تحتاجه من توابل . وأدرك تجار الشركة أن الطلب في تلك الجزر يشتد على المنسوجات الهندية والأفيون الهندي فأرادوا أن يقيموا مع الهند تجارة في هذه الأصناف وينشئوا بها مركزاً تجارياً لهم . وكـــان المكان الذي اختارته الشركة لهذا الغرض هو سورات [٩] . أرسلت الشركة السير وليام هوكنز Hokins الذي عمل لفترة طويلة في تجارة الليفانت لكي يحصل لهم على فرمان بالإتجار في تلك المنطقة .

بداية الوجود الإنجليزي في الهند : —

عندما بدأ الإنجليز الإتجار مع الشرق ، كان أكبر (١٥٥٦ / ١٦٠٥) هو أكبر الحكام في الهند ، وإمبراطورية المغول على عهده كانت أكبر قوة ، وأكثر أهمية من إنجلترى. كانت دلهي ، عاصمة أكبر ، لا تقارن بلندن وقتها حيث كانت دلهي من أكبر مراكز الحضارة والعمرانوالمعرفة وكان أكبر إمبراطوراً متسامحاً تعقد في بلاطه المناظرات الدينية بين أهل الأديان المختلفة . غير أن الإمبراطورية المغولية التي أدار زمامها أكبر كانت ، كما هو الحال في الدول التي يحكم فيها الطغاة الشرقيون ، ذات جذور ضحلة تعتمد في وجودها وقوتها ومصيرها وقدرها على قوة شخصية الأوتوقراطي الحاكم وعلى قوته العسكرية ، وقدراته الأخرى التي ما تلبث أن تقبر معه [١٠] . حكم أكبر شمال الهند ، ثم دانت له الدكن ، ومد سلطته حتى نهر جودافري Godavery في جنوب الهند غيرأن أرضه أخذت في التقلص والإنقباض بعد موته الذي حدث غداة وفود الإنجليز إلى الهند .

يمكننا أن نقسم فترة الوجود الإنجليزي في الهند بصفة عامة إلى ثلاث فترات : —

١ — فترة أولى داهن فيها الإنجليز المغول وعملوا على استرضائهم وعملوا إلى المشاركة بالحسنى وبالوعيد أحياناً .

٢ — فترة ثانية بدأت بالتحول بالمشاركة أعقبتها سنون حروب ضروس أصبح بعدها الإنجليز سادة شبه القارة الهندية .

٣ — فترة ثالثة امتدت لقرن ونصف من الزمان تقريباً تبدأ من مطالع القرن التاسع عشر تقريباً وتمتد حتى منتصف القرن العشرين ساد فيهـا الإنجليز الهند وأداروا شئونها إلا بضع سنوات من أواخر هذه الفترة .

ويمكننا أن نقسم الفترة الثالثة إلى ثلاث مراحل : —

ا — حين كانت سلطة البرلمان تمارس من خلال مؤسسة إسمها شركة الهند الشرقية .

ب — مرحلة تبدأ منذ ١٨٥٨ صار حكم التاج فيها مباشراً غير أننا يمكن أن نضيف أن هذه المرحلة لم تكن تمثل تحولاً عميقاً إنما كانت تحولاً في مسميات الإدارة وليس في روحها .

جـ — فترة ثلاثين سنة تبدأ مع الحرب العالمية الأولى وانتهت باستقلال الهند ، وقد تم في هذه الفترة تحول السلطة إلى الوطنيين بالتدريج .

تبدأ الفترة الأولى بوصول هوكنز إلى ساحل الهند في ٢٤ أغسطس عام ١٦٠٨ . رست سفينة هوكنز عند مدخل نهر تابي **Tapi** وكانت بهذا أول سفينة تنشر علماً إنجليزياً بتلك الجهات وأوفد هوكنز إلى حاكم المكان يبلغه قدومه وتلقى رداً ودياً فنزل الساحل وطلب الإذن بإقامة

مستودع Factory في المكان . وأخطر الحاكم الهندي هوكنز أن هذا الأمر غير ممكن إلا بأمر من الإمبراطور . ولهذا شد هوكنز الرحال إلى اجرا Agra في يوم ١ فبراير ١٦٠٩ . وأحسن الشاه جيهان جير وفادة هوكنز وأكرمه وزوجه مسيحية أرمنية كانت من حريم القصر زفها له بوصيفاتها وخدمها وجواريها.وخلع الإمبراطور على هوكنز لقباً سامياً(١١). قبل السلطان أولاً فكرة هوكنز بإنشاء المستودع في سورات ، غير أن البرتغاليين والحزب الموالي لهم في البلاط إستطاعوا أن يعرقلوا خطط هوكنز ويخذلوه ، فتراجع إلى الساحل دون أن يصيب شيئاً (١٢) ووصل إلى هنالك في عام ١٦١١ .

وفي سورات وجد هوكنز ثلاث سفن إنجليزية يقودها مدلتـــون Middelton تنتظره.ذهب مدلتون قائد الرحلة السادسة مع هوكنز وتعرض لسفن سورات التي تتجر في البحر الأحمر ، ونهبا منها مالاً كثيراً بحجة أن أهل سورات لم يلبوا رغبات الإنجليز في إقامة مستودع إنجليزي (١٣) في مينائهم . وقد اقتنع أهل سورات بقوة الوافدين الجدد حين تصدت السفن الإنجليزية في ٢٩ نوفمبر عام ١٦١٢ للبرتغاليين (١٤) وهزمتهم في معركة لم تدم إلا بعضاً من نهار ، كما أسكت الإنجليز في الأيام التالية المقاومة البرتغالية في المنطقة . وكان هذا كافياً ليثبت لأهل سورات بأس الإنجليز وقوة شكيمتهم خاصة وأن الدولة المغولية ، على قوتها ، كانت قوة برية لم تعبأ بالبحر ولم يكن لها به أسطول . حمل كل هذا الشاه جيهان جير لكي يصدر فرماناً في عام ١٦١٣ يسمح فيه للإنجليز بإقامة المستودع : ومن هذا المستودع خرجت منذ ١٦١٥ بعثة تجارية في اتجاه فارس .

بعثة السيرطوماس رو : —

طابت الشركة إلى الملك جيمس أن يرسل إلى بلاط جيهان جير سفيراً تتولى الشركة دفع راتبه على نحو ما تفعل شركة الليفانت في تركيا التي كان لها ممثل في القسطنطينية يسميه التاج وتتولى الشركة أمر نفقاته . وتبرير ذلك أن البلاطات الشرقية ، على حد قولهم ، تهتم لرسل الملوك ولا تعبأ بممثل طائفة من التجار (١٥) . واختار الملك جيمس طوماس رو ليملأ هذا المنصب كان رو من أهل الخبرة في هذا المجال كسبها حين أنيط به هذا النوع من العمل لفترة في القسطنطينية .

وصل رو إلى سورات في ١٩ سبتمبر ١٦١٥ وغادرها في اوائل أكتوبر إلى أجرا سفيراً ملكياً لدى بلاط المغول . ورحب به المغولي ووعده ومناه . غير أن عساف خان ، رئيس الوزراء ، قاوم بنجاح رغبة روفي عقد اتفاق تجاري ، وأصر أن الفرمانات تكفي لتنظيم التجارة في أرض المغول ، وأنهم لا يرحبون بأكثر من هذا واستطاع رو أن يحصل بعلاقاته مع الأمير كرام Kurram نائب الملك على ما حافظ به على وضع الإنجليز في سورات ، وعلى ما يؤدي إلى معاقبة الموظفين المحليين الذين يضايقون تجار الشركة ويعترضون تجارتها . وبدأت صورة مستودع سورات تتبلور قبل أن يفارق رو بلاط المغول حيث أصبح في مستودع سورات رئيساً ومجلساً ، فانقلبت إلى رئاسة Presidency آلت إليها إدارة المستودعات الأخرى التي حازوها بعدئذ في أحمد أباد، وبرواش Broach وأجرا(١٦) . وأوصى رو الشركة وهو يغادر أرض الهند بأن تؤسس قوتها في البحر ولا تقيمها على الساحل ، فالبرتغاليون الذين أقاموا قوتهم على الأرض وأرسوا الحصون صارت قوتهم إلى تناقص ، فقد التهم الدفاع عن هذه المناطق كل مكاسبهم . ولعله من الطريف أن نشير إلى أن هذا الحديث ذاته قد أوصى به اليمدا قومه البرتغاليين قبل مجيء الإنجليز بمائة عام حين

قال موجهاً حديثه للبرتغاليين : « كلما أقمتم القلاع في الساحل إنهدت قوتكم . ثبتوا دعائم قوتكم على البحر هو أبقى لكم فإذا لم تكن لنا الأرجحية في البحار فكل شيء سينقلب ضدنا . وعليكم أن تكونوا أقوياء في البحر وعندها ستتمكنون من الهند ولن تصيبوا من إقامة القلاع إلا القليل » . غير أن البوكيرك الذي خلف اليمدا تجاهل هذه السياسة وسعى إلى إقامة القلاع والحصون(١٧) ، أما البريطانيون فقد طبقوا هذه النصيحة بصورة ناجحة تماماً في الخليج العربي بصفة خاصة .

الإنجليز وكلكتا : —

ولئن أعطى المغول جزءاً من سورات إلى الإنجليز تقية ، فقد حاز الإنجليز على أرض كلكتا بالشراء . ففي عام ١٦٣٣ حصلت شركة الهند الشرقية على أول أمر لها بالإتجار في البنغال . وفي مدة لا تتجاوز السنين العشر إمتد نشاط الشركة امتداداً كبيراً ، وازدهرت التجارة حول هوجلي ، ونمت لوجود المواصلات النهرية التي سهلت وصول البضائع إلى شمال الهند . واستطاع ممثلو الشركة أن يشتروا أرضاً في منتصف القرن السابع عشر على ضفة نهر هوجلي طولها ثلاثة أميال وعرضها ميل واحد، وأقاموا بطولها سوراً ، وبنوا عليها قاعة سانت وليام (١٨) .

الإنجليز ومدراس : —

على الساحل الشرقي للهند أسس الإنجليز في ١٦١٣ أول مستودعاتهم في ماسيولبتام Masuliptam التي لم يرتاحوا للإستقرار بها وبدأوا ينظرون جنوباً خاصة وأن المنطقة إسلامية الطابع (١٩) محافظة . وكان للبرتغاليين في المدينة مستودع خشي الإنجليز التناطح معه . أسس الإنجليز في عام ١٦٢٦ مستودعاً آخر في أراماجاوون Aramagaon إلى الجنوب من مستودعهم الأول كان مستودع اراماجاوون قريباً مـــن مستودع الهولنديين في بليكات

Pulicat وخشي الإنجليــز بأس الهولنديين . وراود الإنجليز أمـــل العودة إلى ماسيولبتام مرة أخرى خاصـــة بعد أن أعطاهـــم ملك جلوكنده Glukunda الفرمان الذهبي في عام ١٦٣٢ الذي يستطيعون بموجبه الاتجار بحرية كاملة في أرجاء مملكته بعد دفع ضريبة شاملة مانعة قدرها ٥٠٠ بجودا Pagoda في السنة[٢٠] . وتأكد الفرمان الذهبي بفرمان آخر مشابه في عام ١٦٣٤ ، غير أن الشركة لم تتمكن من المنطقة ، وانحدرت إلى الجنوب تبحث عن مستودع أكثر أمناً . وفي عام ١٦٣٩ حصل فرانسيس داى Day على هبة من حاكم منطقة على ساحل الكروماندل (الكرانك) عبارة عن قطعة أرض على ساحل مدراس طولها ستة أميال وعرضها ميل واحد . وجعل الانجليز حول تلك المنطقة سوراً ، وبنوا بداخلها بيتاً ومؤسسة ، وسموا منطقتهم المدينة البيضاء تميزاً لها عن المدينة السوداء التي تقع خلفها ويسكنها الأهلون . كما بنت الشركة الانجليزية قلعة في جزيرة مواجهة لهذا الساحل وسمتها قلعة سانت جورج[٢١] ، وحرمت الشركة على الهنود السكن في مدينتهم البيضاء . وبهذا نكاد نلمح في مدراس أول مستعمرة انجليزية في الهند تأسست على فهم عنصري .

الإنجليز وبومباي : —

كانت بومباي للبرتغال ثم دفعتها جزءاً من مهر الأميرة كاتريـــن البراجانزيه[٢٢] حين بنى بها ملك انجلترى شارلس الثاني في عام ١٦٦٠ . ولهذا فإن بومباي لم تكن من ممتلكات الشركة إنما كانت من ممتلكات التاج . وقد أرسل الملك شارلس الثاني السير ابراهام شبمان Shipman ليتسلم الجزيرة من البرتغاليين . رفض نائب ملك البرتغال تسليم الجزيرة وأسقط في يد شبمان الذي كانت أوامره تقضي بأن يتسلم الجزيرة ، وأن يدافع عن البرتغاليين ضد الهولنديين لأنهم قد أصبحوا من حلفاء التاج

وأصهار القصر . وكان شبمان لا يستطيع الاتصال بلندن التي يفصلها عنه عام من الزمان ذهاباً وإياباً للرسالة ، فتراجع ليتدبـــر أمره في جزيرة اندجيف بالقرب من سورات وليكتب مذكراته التي جاء منها : أن مرفأ بومباي هو من أجود المرافئ في هذه المناحي ، فهو صالح للاتجار ، وهواؤه نقي صحي ، « إن بومباي نقطة تجارية سرعان ما ستزدهر وستكون في مدى ثلاث أو أربع سنين أفضل من سورات ، وستأخذ مكانها ، وسيجد التجار في بومباي الانجليزية مكاناً يأمنون فيه على أموالهم من أن يصادرها ملك المغول أو حاكم المنطقة حين يشاء »(٢٣) .

سلم القائد البرتغالي بومباي إلى الانجليز في عام ١٦٦٥ وتنازل عنها الملك للشركة في عام ١٦٦٨ فأصبحت تحت إدارتها .

الدور الثاني للوجود الإنجليزي بالهند : —

تتبعنا في الدور الأول للوجود الانجليزي قيام ثلاثة مستودعات وأهملنا تتبع عشرات أخرى قامت على نفس الأسس تقريباً ، إما بالتهديـــد أو بالهبة أو بالشراء ، أو بالإيجار . وربما كان اختيارنا لدراسة هذه المستودعات أنها قد أصبحت فيما بعد رئاسات . حكمت قلعة سانت وليام الهند كلها فيما بعد ، وكانت مدراس أول الرئاسات الثلا ث ، وورثت بومباي سورات وصارت رئاسة يصل نفوذها وسيطرتها إلى الخليج العربي وعدن وشرق افريقيا . وبالمثل لن نتعرض في الدور الثاني للوجود الانجليزي إلا لأبـــرز الأحداث التي تعطي صورة موجزة عن تاريخ هذه الفترة التي تأثلت فيها قوة الشركة في الهند من خلال حقبتين تمثل اولى فترة التحول للمشاركة ثم حقبة أخرى عجت بالحروب التي كانت نتيجتها أن أصبحت الشركة سيدة الهند .

فترة التحول للمشاركة : —

ينقل ود رف[٢٤] عن البرت دى مندسلو Mandesio الذي زار المستودع الانجليزي في سورات عام ١٦٣٨ وصفاً رأينا إثبات طرف منه لندرك كيف بدأت المستودعات تعمل في السياسة الهندية . يقول ماندسلو : أن الانجليز يقطنون في سورات بيتاً واحداً جعلوا عليه رئيساً President ونائباً للرئيس ، يليه في المجلس كبير التجار ثم القسيس . ويكوّن هؤلاء الأربعة مجلساً مصغراً لا يأتي اليه التجار الآخرون إلا بدعوة من الرئيس . غير أن لكل تاجر في البيت مهمته المنوط به أداؤها داخل البيت ، وساعاتهم مقسمة بين الكد والمرح ويلتأم جمع الأصدقاء مرة في الأسبوع — دون مرعاة للرتب في العادة — يستأنسون ويشربون نخب زوجاتهم البعيدات .

ويضيف موندى إلى هذه الصورة صورة مطابقة حين يقول : وفي هذا المنزل يسكن الحاكم ومجلسه ، والتجار ، والآخرون من الموظفين بما فيهم القس الذي يقوم في المناسبات برئاسة الطقوس الدينية . ويسكن إلى جانب هؤلاء الطهاة والسعاة والمعاونون .

وجاء عند الدكتور فراير عن نفس المستودع : « هنا يسكنون وينقلب المستودع في موسم مجيء السفن إلى خلية لا تهدأ ، فالجميع في شغل دائب يقصد التجار الهنود فرادى ومجتمعين يصحبهم حرسهم وخدمهم إلى المستودع منذ الساعة العاشرة في الصباح . يقف هؤلاء صفوفاً ومختلطين في صحن الدار ويحدثون ضجة وجلبة حتى أنك إذا لم تحدث من الضوضاء والزعيق الشيء الكثير لما اهتم أحد لوجودك أو تبين سبب حضورك » .

وتتضح الصورة أكثر عند فريزر الذي يقول : « أن لرئيس المستودع حرس من الانجليز يقودهم قائد برتبة جاويش ، وله حراس آخرون يحيطون به عندما يخرج . يبدأ اليوم في المستودع في السادسة صباحاً بالصلاة

ثم يتفرق القوم كل إلى عمله حتى فترة الغذاء . وبعد القيلولة يعاودون العمل مرة أخرى . والفترة المسائية أشق عملاً من الصباحية لو كان بالميناء سفينة أما إذا كان الميناء خالياً فيخرج الجميع للصيد والقنص والاسترخاء في الحدائق عصراً .

لم يكن هم المستودعات منذ نشأتها تجاري بحت إنما تسرب إلى شئون الهند السياسية والإدارية والقضائة والاجتماعية .

كانت مستودعات الشركة — في أعمها — عبارة عن مبنى مربع الشكل على هيئة قلعة تشاد داخل سور محصن . تحوي القلعة ساحة كبيرة تتم فيها عمليات البيع والشراء والمقايضة ويقام في جزء القلعة الذي يلي النهر أو البحر بناء من طابقين . تستعمل الطابق الأرضي كمكاتب ومخازن أما الطابق العلوي فيحوي غرف النوم ومستلزمات الإعاشة للمجتمع الانجليزي الصغير الذي يقيم إقامة دائمة في القلعة ، ويتبع هؤلاء نظاماً دقيقاً ارتضوه لتنظيم حياتهم .

يحكم هذا المستودع رئيس له مجلس مكون من أربعة أو خمسة أعضاء ، في الغالب ، وهم من كبار التجار والموظفين ورجال الدين . ويأتمر كل أعضاء هذا المجتمع الصغير بأمر الرئيس في مجلسه . ويكون الرئيس في مجلسه مسئولاً لمجلس مدراء الشركة في لندن . وللرئيس في مجلسه سلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية يمارسونها كجهاز ، أو يخولون من يشاؤون لممارستها . لم يكن في هذه الفترة من عمر الشركة في الهند قانون عرفي أو مكتوب يطبقونه فكان الرئيس في المجلس يصدر ما يراه من قوانين ، أو يخول القاضي إصدار ما يراه من أحكام على ضوء خبرته ومعرفته . وكانت أحكام السلطة القضائية تصل إلى حد الحكم بإعدام الوطنيين ولكنها تقصر عن هذا بالنسبة للأوربيين الذين يجب أن يرسلوا

إلى لندن للمحاكمة[٢٥] ولعله من الطريف أن نذكر أن أول قاضي في بومباي هو بيكولاس Pekolas الذي كان ضابطاً بحرياً أحيل إلى التقاعد لأنه رفض أن يؤدي الديون التي كانت عليه[٢٦] ، وقد خلفه على منصب القضاء في بومباي أولد جراى Gray الذي لم يستهوه المنصب وجاء بعده الدكتور جون الذي يحمل درجة الأستاذية في القانون . وكان من أحكام جون أنه قضى على رجل بأن تصادر ممتلكاته كلها وأمواله ويجرد من كل ما يملك في بومباي أو غيرها من المدن ، ثم يؤدي فوق كل هذا مبلغ ألف جنيه غرامة على أن يبقى بالسجن حتى يؤدي الغرامة !

أحدث حكام القلاع تغيرات اجتماعية واقتصادية هائلة في المنطقة ليس من مجال لبحثها هنا . يكفي أن نشير أن حاكم مدراس أمر في عام ١٦٨٠ بعدم حرق الأرامل الهندوكيات ، كما منع الحاكم في مجلسه بقرار صادر في يوم الاثنين ١٨ سبتمبر ١٦٨٣ ترحيل العبيد من مدراس إلى أي منطقة أخرى . ولم يضع هذا القرار بالطبع لخدمة أهدافاً إنسانية إنما اقتصادية بحته إذ قام نفس الحاكم في مجلسه بإصدار قرار في يوم الخميس ٢٩ سبتمبر ١٦٨٧ بشراء أربعين عبداً لتستعملهم الشركة على سفنها وقواربها[٢٧] . كذلك أصدر حاكم مدراس في ١٣ نوفمبر ١٦٨٣ قراراً ينظم هجرة السكان من وإلى المدينة ، وأدخل بعض الاجراءات الاقتصادية في تنظيم دخول وخروج الرساميل من المنطقة كما نظم الحاكم في مجلسه في مدراس في عام ١٦٨٨ بلدية خاصة لها ، وصار لها عمدة ، وطفقت تضع الضرئب للخدمات . وقد أحدثت هذه المستودعات المنتشرة في أرض الهند تحولاً في تاريخ الشركة حين بدأت تحكم في أجزاء من الهند بقوانينها وأفكارها .

زاد التحول في المشاركة بفضل بعض الحروب الصغيرة والغارات التي

شنتها عصابات الشركة على المدن الهندية . ولعل أبرز هذه الحروب الصغيرة هي هجمات الانجليز على بعض مدن وقرى البنغال .

كان للشركة الانجليزية في البنغال فرمان ١٦٥١ الذي منحه لها الشاه شوجا Shuja كي تتجر في البنغال بعد دفع ضرائب شاملة قدرها ٣٠٠٠ روبية سنوياً . وقد توجت الشركة جهودها بنيشان ١٦٥٦ الذي أعفى مستودع الشركة الانجليزية من كل ضرائب أو جمارك على السلع التي تستوردها براً وبحراً . وحظر النيشان على موظفي البنغال فحص محتويات الطرود المرسلة إلى الشركة . كما أباح النيشان للشركة حرية البيع والشراء في كل المنطقة دون أي سعر محدد . وتكررت الفرمانات التي لم يستسغ الحكام الوطنيون في الأقاليم كرمها فلم ينفذونها[٢٨] ، كان بعضهم مدفوعاً بطمعه وكثيرون منهم بوطنيته . وقررت الشركة أن تتخلص من مثل هؤلاء الحكام وتتاجر جبراً . أغارت عصابات الشركة الانجليزية من موقعها في هوجلي على مدينة هوجلي ونهبتها في اكتوبر ١٦٨٦ . واستولت الشركة على المدينة وجعلت عليها حصناً . ومن مرتكزها هذا بدأت عصابات الشركة تهاجم مدن المغول في هلجي وبلاسورى تسلب منها . واستطاع المغول رد الشركة عن هذه المدن واستعادوا هوجلي ونفذوا إلى المستودع الانجليزي الذي فر رجاله يحتمون بجزيرة عند مدخل النهر . وعفا الحاكم المغولي عن فلول الانجليز حين استعطفوه في خريف ١٦٧٨ ، ورجع الانجليز إلى هوجلي مرة أخرى[٢٩] وأعاد الانجليز سيرتهم في النهب والسلب حين وصلت إلى هوجلي بعض السفن الانجليزية التابعة للشركة تحمل رجالاً ومئونة وهاجموا الكثير من مدن الاقليم ،وارتدوا عنها خاسرين . وقام الصلح في هذه المرة بين الشركة الانجليزية وبين المغول في مايو ١٦٨٧ عقده الرئيس والمجلس في بومباي مع الحاكم المغولي . غير أن الانجليز نقضوا العهد تارة أخرى وهاجموا في نهاية ١٦٨٨ عدداً من السفن الهندية على ساحل البنغال ، وعادوا واستعطفوا

واعتذروا ، ودفعوا غرامات كبيرة في ١٦٩٠[٣٠]. وقد استطاع الانجليز بهذه الهجمات أن يحدثوا في المنطقة أثراً. فحين رجع جوب شارنوك إلى البنغال في اغسطس ١٦٩٠ وأسس مستودعاً في سوتانتي على نهر هوجلى ، أصبحت هنا نواة لعاصمة الهند البريطانية .

وهكذا بات واضحاً في بداية القرن الثامن عشر أنه قد صار للانجليز وقعهم في تسيير الحياة السياسية في الهند ، وأنهم قد دخلوا في دائرة التحول للمشاركة في السيادة في الهند . وفي عام ١٧١٥ ، استطاعت الشركة عن طريق مبعوثها جون سيرمان Surman أن تصل إلى الامبراطور المغولي فراخسير Farrukhsiyar وأن تزيل ما علق بنفسه من مرارة من سلوك الانجليز . واستطاع سبرمان ، بهداياه وبنفوذ الحزب الانجليزي في البلاط وبجاه بعض أثرياء الهنود ، أن يستصدر فرماناً يخول لشركة الهند الشرقية حق الاتجار في البنغال نظير ضريبة سنوية شاملة مانعة لا يدفعون سواها مهما كان حجم تجارتهم وامتدادها . وأعفى الامبراطور تجارة الشركة في حيدر آباد من الضرائب ، ولم يطلب اليهم إلا دفع إيجار سنوي عن مدراس وأعفاهم من كل الضرائب والجمارك في الاتجار مع سورات نظير مبلغ سنوي يؤدونه له. كما أعطى الامبراطور الانجليز في البنغال أرضاً مؤجرة إيجاراً سنوياً حول كلكتا وسمح لهم بتداول عملة الشركة التي تصكها في بومباي في كل امبراطورية المغول[٣١] . وطفق الانجليز بعد هذا الاتفاق يشيدون أسواراً حول بومباي . بدأت الشركة في بناء هذا السور في عام ١٧١٥ وأتمته وأحسنت تحصينه في ١٧٢٢ .

سنوات الحروب الواضحة : —

بعد قيام شركة الهند الفرنسية في ١٦٦١ استطاع أوائل روادها أن يغدوا إلى السواحل الهندية في ١٦٦٤ . وفي ١٦٦٨ شيد الفرنسيون في سورات

أول مستودع لهم ، وأقاموا في ١٦٦٩ آخراً في ماسيولبتام ، ونازلوا الهولنديين في سان ثورمى في ١٦٧٢ واستولوا على مستودعهم هناك إلا أنهم ارتدوا عنه في ١٦٧٣ حين تحالف سلطان جولاكندا والهولنديون وتسلم الهولنديون المدينة في ١٦٧٣. وفي عام ١٦٧٢ استطاع الفرنسيون أن يحصلوا على قرية صغيرة من حاكم فالديكوندابورام Valikondapuram كانت النواة التي شبت عنها بوندشيرى كما وصل الفرنسيون إلى البنغال وشيدوا به أول مستودع لهم في الفترة من ١٦٩٠/١٦٩٢ . غير أن الخلافات التي كانت قائمة بين الهولنديين يظاهرهم الانجليز وبين الفرنسيين جعلت الهولنديين يستولون على بندشيرى في عام ١٦٩٣ ولكنها أعيدت للفرنسيين مرة أخرى بمقتضى معاهدة رى سويك .Ryswick [٣٢] .

واستمر الصراع بين الفرنسيين والانجليز في الهند. وقد اصطبغ هذا الصراع بطابع علاقة الدولتين في أوربا سلماً وحرباً . وكانت مدراس وبوندشيرى هما المركزان الرئيسيان لتجارة انجلترى وفرنسا على التوالي في ساحل الكروماندل (الكرانك) بالإضافة إلى قلعة سانت ديفيد الانجليزية إلى الجنوب من بندشيرى . كانت كل هذه النقاط بحرية تعتمد في قوتها على البحر الذي يربطها بمصادر قوتها في أوربا[٣٣] . أما الدول الأوربية الأخرى التي كانت في بلاد الهند من برتغالية وهولندية فقد دفعت بهـــا الأحوال السياسية المتغيرة في أوربا إلى الوراء ، ولم يعد لها حظ كبير في السياسة الهندية .

وفي وقت حرب الوراثة النمسوية في أوربا ١٧٤٠/١٧٤٨ كانت أهم المستوطنات الأوربية في الهند هي : كوتشين للبرتغاليين ، وهي عبارة عن نصف ميل مربع من ساحل محصن يقع عند إحدى الجزر ، ومنها كان البرتغاليون يمارسون تجارة نشطة في الفلفل . ولم يكن للبرتغاليين غير كوتشين مستودعات ذات خطر . أما الهند التابعة للفرنسيين فقد تمثلت

في مستودعهم في بندشيرى وبعض محطات تجارية قليلة القيمة هي كاريكال وماهى ، وشاندار ناجور . وكانت كلها تحت إدارة دوبليه Dupleux أما الانجليز فقد اتسعت تجارتهم وكان لهـــم مستعمرات في سورات ، ومدراس ، وماسيولبتام ، وكلكتا ، فضلاً عن محطات تجارية صغيرة ومتعددة في البنغال . وكانت جزيرة بومباي كما سبق أن عرفنا ــ تحت سيادتهم آلت اليهم من التاج في ١٦٦٨ مقابل دفع ايجار قدره عشرة جنيهات ذهباً في اليوم العاشر من سبتمبر من كل سنة وكانت قلعة سانت جورج عند مدراس تحرس السواحل . وما كانت الشركة الانجليزية منذ بداية القرن الثامن عشر ترحب بزيارة الحكام المغول إلى مستودعاتها أو بالقرب منها . وقد اشترت الشركة في عام ١٧٠٠ رحيل حاكم مغولي ظهر بمدراس بهبة طائلة ، ووليمة احتوت على ستمائة لون من الطعـــام أعقبتها حفلة راقصة خاصة . وامتدت سلطة الانجليز في مدراس منذ عام ١٧٠٨ حين وهبت الحكومة المركزية بدلهي للشركة منحة قدرها خمس قرى مجاورة للحصن . ولم يكن مركز الانجليز في البنغال بأحسن من هذا خاصة بعد أن رد المغول هجمات عصابات الشركة ضد القرى . كان أحد رؤساء الانجليز يخاطب نائب الملك في البنغال بأنه « جون راسل ، رئيس شركة الهند الشرقية ، وهو أصغر من نمله ، وجبهته تنتظر الأمر لتتمرغ في تراب الأرض(٣٤) » .

كانت صورة الهند الوطنية معقدة فالمارثا قد أسسوا امبراطورية مركزها بونا Poona وتشمل المنطقة الداخلية المتصلة بالقارة الأسيوية نفسها الممتدة من تخوم ميسور في الجنوب ، وعلى امتداد الساحل الغربي حتى أبواب دلهي . أما الوضع في الامبراطورية المغولية المتداعية فيسفر عن أن البنغال في هذه الفترة كانت تحكم بصبحدار ، شأنها في ذلك شأن الدكن . وهما تابعتان اسمياً لامبراطور المغول الذي فقد السيطرة الفعلية عليهما وكان

ساحل الكرانك مقاطعة من مقاطعات صبحدار الدكن يحكمها حاكم يسمى النواب غير أن الصبحدار في الدكن كان في شغل من أمره في صراعه الدائم مع الهند الشمالية لتوطيد قوته وتثبيت نفوذه ، وكذلك مع قوة المارثا التي تزايدت بصورة واضحة ولهذا ما كان ساحل الكرانك يحس وطأة الصبحدار إلا حين يأتي المنطقة في زيارة وهو أمر نادر الحدوث[٣٥] .

وتدل هذه الصورة على أنه كانت هنالك في الهند قوة فتية وافدة ممثلة في الشركتين الانجليزية والفرنسية أخذت تتبلور ، وقوة وطنية عجوز تمثلها الامبراطورية المغولية تتحلل وتفقد سيطرتها على أقاليمها وتدخل في نزاع مع قوة المارثا الهندية التي استغلت ضعف الامبراطورية وأفادت منه في توسعها . هذه هي صورة الهند غداة حرب الوراثة النمسوية .

حاول دوبليه ، الحاكم الفرنسي لبوند شيرى منذ ١٧٤١ ، عندما بلغته أخبار هذه الحرب في أوربا أن يثنى الشركة الانجليزية عن حربه في الهند . وكان لهذه الشركة الرغبة في السلم غير أنها لا تملك نفوذاً على الاسطول الملكي الذي يتعقب السفن الفرنسية في البحار الهندية ، ولهذا كان لا بد من الحرب . واستطاع دوبليه بمساعدة قوات وسفن فرنسية استقدمها من موريشوس أن يجتاح مدراس في ٢١ سبتمبر ١٧٤٦ وانسحب الانجليز منها إلى هوجلى . وكان أنور الدين خان نواب الكرانك (١٧٤٤/١٧٤٩) في وضع دقيق للغاية إذ حاول الحياد ولكنه لم يفلح في حماية السفن الفرنسية من الانجليز حين طلب اليه الفرنسيون ذلك قبيل بداية الحرب ، كما لم يفلح بعدئذ في حماية مدراس من الفرنسيين حين طلب اليه الانجليز ذلك وأخيراً انحاز النواب إلى المعسكر الانجليزي . ومع أن عصابات الشركة لانجليزية قد فقدت مدراس للعصابات الفرنسية إلا أنها لم تفقد قلعة سانت ديفيد التي صمدت لمدة ١٨ شهراً تراجع بعدها الفرنسيون عن أسوارها منحسرين[٣٦] . تراجع حاكم الموريشوس بقواته وسفنه وحاول

الانجليز استغلال الفرصة لاستعادة مدراس والثأر من بند شيري فحاصروهما ولم يتمكنوا منهما . وانتهت الحرب في أوربا بموجب اتفاقية اكس لاشابل (١٧٤٨) أعيدت مدراس إلى الانجليز . وانتهى بهذا ما سمي بحرب الكرانك الأولى (١٧٤٦/١٧٤٨) وهي عندنا أولى الشواهد بأن مصير الهند قد بات رهناً بتناحر القوى الأوربية وتوافقها .

أما حرب الكرانك الثانية (١٧٤٩/١٧٥١) فهي تحدث عن انغماس التجار الأوربيين في سياسة الهند المحلية وتوجيهها الوجهة التي يرتضونها . حدثت في الكرانك اضطرابات بفعل هجوم المارثا عليها . وتولى أنور خان « نوابة » الكرانك بعد الاضطرابات فتحركت ضده عصبية دوست علي النواب القديم بقيادة جندا صاحب صهر دوست علي . ومما زاد الأمـــر اضطراباً أن صبحدارية الدكن كانت تعاني هي الأخرى من اضطرابات أسرية . فحين توفي في ٢١ مايو ١٨٤٨ عساف جاه الذي حول صبحدارية الدكن إلى مملكة مستقلة تقريباً خلفه ابنه ناصر جنك (١٧٤٨/١٧٥٠) الذي ادعى أن الصبحدارية ورثها عن أبيه[٣٧] ونازعه فيها ابن أخيه المدعو مظفر جنك الذي ادعى أنه تعين صبحدارياً بأمر من امبراطور المغول. ونفذ دوبليه الفرنسي الى الصراع وعقد اتفاقاً ثلاثياً يجمعه مع جندا صاحب ومظفر جنك . وقام الانجليز بتكوين جبهة مناوئة منهم بالتحالف مـــع ناصر جنك وأنور خان . والتقى الحليفان وظفر الفرنسيون في معركة أمير وبهذا أصبح مظفر جنك صبحداراً على الدكن ، وخرج دوبليه من الغنيمة بأن عينه مظفر جانك حاكماً على كل المقاطعات المغولية جنوب نهـــر كريشنا ، كما تنازل له عن أراضي شاسعة بالقرب من بندشبري وأخرى على ساحل أوريسا[٣٨] .

ودخل الانجليز في ١٧٥٠ حلقة الصراع هذه بطريقة سافرة حين عقدوا الاتفاقات الأسرية المضادة ، وعجت المنطقة بالصراعات والاضطرابات

واحتدم الصراع الهندي الانجليزي من جانب والهندي الفرنسي من الجانب الآخر ، وبرز في الصراع رجلان هما : كلايف Clive عن الجانب الانجليزي ، ودوبليه عن الجانب الفرنسي . وزهدت فرنسا في الصراع فاستدعت دوبليه في اغسطس ١٧٥٤ ، وجاء خلفه جود هللى Godeheli ليوقع مع الانجليز في يناير ١٧٥٥ اتفاقاً تعهد الجانبان بمقتضاه أن يرفعا أيديهما عن صراع القوى المحلية وأن تؤول لكل من القوتين الأرض التي تسيطر عليها قبل توقيع الاتفاق . واستمرت هذه الاتفاقية مرعية من الجانبين حتى حرب السنوات السبع التي وصلت أخبارها إلى الهند في نهاية عام ١٧٥٦ وبذا امتد لهيبها هنالك[٣٩] . وأصاب الخليج العربي منها طرف .

تميزت هذه السنوات في البنغال بما تميزت به الهند كلها من اضطرابات وتخلخل وصراع مع المارثا . وبوفاة علي فردى خان قامت ابنته غستى بيجوم بالثورة ضد زوج أختها سراج الدولة الذي ورث الملك بعد علي فردي ، لم يكن سراج الدولة منذ البداية على وفاق مع تجار الشركة ، وكان من أول قراراته أن طلب اليهم أن يكفوا عن تحصين كلكتا .ولم يقبل سراج الدولة عذر الانجليز من أنهم يحصنون المنطقة ضد هجمات الفرنسيين . كما أرسل سراج الدولة كذلك إلى الانجليز في قاسم بازاز يطلب اليهم إزالة كل التحصينات . وبدأ الانجليز الدخول في المعسكر المناوىء الذي ترأسه غستى بيجوم ، إلا أن سراج الدولة نجح في اعتقالها وحدد إقامتها في قصره . وعندئذ خسر الانجليز ورقتهم الرابحة واعتذروا إلى سراج الدولة الذي أبى أن يقبل اعتذاراً ما لم يهدم الانجليز الحصون في كلكتا ، كما جاء في رسالته إلى درايك رئيس المؤسسة في تلك المنطقة . ولم يجد الاعتذار الرقيق الذي أرسل به درايك إلى سراج الدولة الذي سار بجيشه إلى قاسم بازار واستردها للسيادة الهندية في ٤ يونيو ١٧٥٦ .

وتحرك سراج الدولة في ٥ يونيو في اتجاه كلكتا التي بلغها يوم ١٦ يونيو ، واستخلصها للسيادة الهندية مرة اخرى من ايدي الانجليز يوم ٢٠ يونيو ، وهرب درايك والذين معه إلى ظهور السفن تعصمهم ، وفي يوم ٢٠ يونيو سلمت قلعة سانت وليام[٤٠] ، وألقى سراج الدولة القبض على ١٤٦ انجليزياً وسجنهم في ما أسماه الانجليز بعدئذ بالجحر الأسود . هلك من الانجليز في الجحر الأسود في صبيحة اليوم التالي ١٢٣ شخصاً بالحر وبالاختناق . وطفق الانجليز من موقع صغير تبقى لهم في منطقة فولتا ، ومن على ظهور سفنهم ،يتصلون بشيوخ القبائل والاقيال يحرضونهم ضد سراج الدولة . ولم ينجح أي من هؤلاء في إثارة الشغب إذ تصدى لهم سراج الدولة الواحد تلو الآخر . ولم يجد الانجليز مخرجاً إلا في الاتصال بالرئيس والمجلس في مدراس التي أسرعت بإرسال حملة بقيادة كلايف يساعده واطسن Watson . تحركت هذه الحملة في ١٤ اكتوبر ١٧٥٦ ووصلت إلى البنغال في ١٤ ديسمبر . وفي ١٧ ديسمبر خاطبت قيادة الحملة النواب طالبة إليه إعادة امتيازات الشركة في البنغال وتعويضها عما لحق بها من خسائر . ولم يجد النواب ماركشناهد من حل أمامه غير الفرار من وجه الحملة . وبهذا استطاعت الحملة إسقاط كلكتا في ٢ يناير ١٧٥٧ دون حرب كبيرة ، وأباح الانجليز هوجلي ودمروا مساكنها[٤١] . وهنا أدرك سراج الدولة أن قوة الانجليز في هذه المرة كبيرة لا تفوقها في قوتها إلا الاضطرابات التي تلف أرضه واضطر ، لذلك ، أن يصل مع الانجليز في ٩ فبراير ١٧٥٧ إلى اتفاق عالنجور . أفلح الانجليز في هذا الاتفاق في إملاء شروطهم على سراج الدولة وكان من أبرزها أن تصير كلكتا خاضعة لهم تماماً يحكمون فيها بقوانينهم[٤٢] ، وأن تعاد لهم امتيازاتهم في كل المنطقة وأن يزاد فيها ، وأن يدفع سيف الدولة لهم تعويضاً وغرامة ، وأن يصبح سيف الدولة — بعد هذا كله — وبنص الاتفاق ، حليفاً للانجليز ، غير أن سراج الدولة الذي اضطر إلى توقيع هذا الاتفاق لم يعمل بما

جاء فيه . فسرعان ما احتج سراج الدولة لدى الانجليز واعترض على مهاجمتهم للفرنسيين في شاندرناجور (كجزء من حروب الوراثة النمسوية) ولم يعبأ كلايف وواطسون لرأي حليفهم (بنص الاتفاق) واستوليا على شاندرناجور في مارس ١٧٥٧ . حمى سراج الدولة فاول الفرنسيين الذين هربوا من وجه الانجليز ، وكون منهم جماعة حربية ضاربة ، كما أرسل سراج الدولة إلى بزى Bussy القائد الفرنسي في الدكن يطلب اليه التحالف ضد الانجليز[٤٣]. وهدد الانجليز سراج الدولة بأنه إذا لم يسلم « أعداء الملك فإنهم سيشعلونها عايه حرباً لن تستطع كل مياه الجانج إخمادها » .
ولما لم يلب سراج الدولة الطلب بدأ رجال الشركة الانجليزية ينظمون المعارضة ، فاتصلوا ببعض شيوخ القبائل الهندية يؤلبونهم ، كما حرضوا عليه بعض الهنود الرأسماليين الذين كان جاجات سيت من أبرزهم .
دخل جاجات سيت وهو من طراز قارون حقاً إذ بلغ من عظم ثروته أن ترامت عنها في بلاد الهند الأساطير[٤٤] في مفاوضات مباشرة مع شركة الهند الشرقية بكلكتا للسعي لايجاد ثورة بالقصر . واستطاع هذا التحالف أن يشتري ولاء المير جعفر الذي ضمنوا له الملك بعد سراج الدولة ، والمير مدان كذلك . وكان جعفر ومدان هما أكبر قادة جيش سراج الدولة .
ارتد جعفر بجيشه بدعوى أن لا قبل له بحرب الانجليز ، وأشار بمصالحتهم ، والنزول عند رغباتهم ، كما أخطره بأن المير مدان سيرتد هو الآخر . وتشاء الصدف أن يهلك مدان برصاصة طائشة فصارت القيادة بعده من نصيب مهان لال الذي لم يكن مشتركاً في المؤامرة . طارد ماهان لال الانجليز ولاحقهم . وضغط جعفر على سراج الدولة لاستدعاء مهان لال . فأرسل سراج الدولة لمهان لال كي يرجع ولكنه رفض لأن « حملته متقدمة وظافرة ، وان رجوعه يعني تفرق الرجال عنه وهروبهم » . واستجاب سراج الدولة لضغط جعفر المتزايد وأصدر أمراً حاسماً لقائده بالرجوع عن

الحرب ؛ فتراجع ماهان لال فتخلى عنه رجاله[٤٥] . وأدرك سراج الدولة بعد هذا عمق الخديعة ففر خارجاً بليل في نفر من أتباعه ، إلا أن كلايف وجعفر أطبقا عليه ، وتمكنا من أسره وقتله في معركة صغيرة عند بلاسية . وأصبح جعفر بعد هذا صاحب البنغـــال . وأثيب الانجليز زامنداريه (التزام) ٢٤ منطقة في البنغال يجمعون ريعها التزاماً .

لم تكن معركة بلاسيه Plassey معركة كبيرة اذ قلنا أنها معركة وليست خيانة مدفوعة الثمن . إلا أن بلاسية كانت ضخمة النتائج حقاً . فبفضل نصر غاية في السهولة – كما يقول تونبي[٤٦] – تحولت فجأة شركة الهند الشرقية إلى ملك عريض له كل خصائص السلطان عدا اللقب ، وبسطت ظلها على أغنى مقاطعات الأمبراطورية المغولية المنهارة . أعطت بلاسيه السلطة الحقيقية في البنغال للانجليز ، وحاول البلاط المغولي في دلهي التدخل لانقاذ الوضع فلم يفلح[٤٧] . وعلى أي حال يمكننا أن نتفق مع جروفر أن الهند بعد بلاسيه غدت بريطانية ، وغدت انجلترا بعد بلاسيه أكبر قوة اسلامية وقادت بلاسيه بعد ذلك إلى استعمار رأس الرجـــاء الصالح والموريشوس واعلان الحماية على مصر[٤٨] واحكام السيطرة على الخليج العربي .

زهد الانجليز في المير جعفر منذ البداية وانحازوا إلى المير قاسم الذي عينوه نائباً للصبحدار المير جعفر . ولم يرض هذا التعيين جعفراً فساق إليه فانسترات Vansittrat جيشاً حاصر به مرشد اباد فتنازل جعفر وأصبح قاسم صبحدارا[٤٩] . وبدأ فانسترات يجمع القبائل حول قاسم ليقويه بها كي تستطيع الشركة أن تحكمهم من خلاله .واختلفت بهذا سياسة فانسترات عن سياسة سلفه كلايف الذي كان يقوم بتفريق القبائل عن سراج الدولة حتى يفت في قوته ويضعف .

ولما أحس قاسم بقوته ثار على الإنجليز ولم يرغب فيأن يكون صنيعتهم. أرسلت الشركة الإنجليزية جيشاً ضد قاسمبقيادة ادمز Adams وهزم هذا الجيش قاسماً الذي فر إلى أودة وجمع قبائلها في حلف باركته دلهي وأيدته واشتركت فيه . إنكسر هذا التحالف أمام البريطانيين وهزم الإنجليز دلهي ذاتها في ٢٢ اكتوبر ١٧٦٤ في معركة بوكسار . واضطرت دلهي أن تعقد مع الشركة الإنجليزية اتفاقاً تمنحها فيه حق التصرف الإداري في الإيراداتفي كل مناطقالبنغال وبيهار وأوريسا العريضة الثراء.وتأكدت في بوكسار نتائج بلاسيه وطغت قوة الشركة في، معظم مناطق شمال الهند واستشرت المستودعات الإنجليزية على وجه البنغال وعظمت مكانتها في الحياة السياسية والإجتماعية.وصار موظفو الشركةيعملون في كلأوجهالتجارة خاصة الحبوب التي يشتروها بالوسائل الإستبدادية بثمن بخس يفرضونه ويعيدون بيعها ربما في نفس المكان والزمان بثمن باهظ يفرضونه أيضاً . وتحدرت الأحوال في البنغال ومن شواهد ذلك خطاب كتبه أحد الموظفين التابعين للشركة في البنغال إلى أهله في لندن في ٢٤ مايو ١٧٦٩ جاء منه: « إن هذا البلد الذي كان يزدهر تحت أشد الحكام استبداداً وتعسفاً أخذ حالياً يشرف على الدمار » . (٥٠)

أعاد الإنجليز جعفر ليحكم البنغال بدلاً من قاسم الذي حاربهم وتعهد جعفر للشركة الإنجليزية في ٢٠ فبراير ١٧٦٥ بأن يترك كل مسائل الإدارة في المنطقة لوزيربرتبة نائب صبحدار يترك للشركة الإنجليزية أمر تعيينه ولا يكون لجعفر أو من يخلفه حتى إقالته إلا بموافقة الشركة الإنجليزية . وقامت الشركة إثر هذا باستحداث تعديلات في حدود البنغال لتتمكن من السيطرة الإدارية والإقتصادية . ولكي نقرب ما حازته الشركة الإنجليزية بنهاية هذه الفترة نشير إلى كلمات كلايف التي ألقاها في هذه الفترة حين ذهب إلى إنجلترا وذلك بمجلس العموم البريطاني (.H.C) والتي جاء

منها [٥١] : أرجو أن تنظروا لثمار معركة بلاسيه ... إن الشركة حازت في الهند على إمبراطورية أكبر مساحة من مساحة أي دولة في أوربا .... هنالك في هذه الإمبراطورية امراء عظام يسعون لكسب ودي ، ورجال مال يجهدون كي يظفروا ببسمة مني تعبر عن الرضا ... إني أقف أمامكم الآن مشدوهاً من تواضعي .

وتميزت هذه الفترة كذلك باشتباكات بين قوات الشركة وجماعات المارثا . لم تكن دولة المغول موجهة توجهاً بحرياً إنما ارتكزت قوتها على الأرض ولم تكن — حال قوتها — تخشى ما يأتي به البحر . ولم يرس العدو القادم من البحر قوته فوق أرض المغول إلا بعد أن تحللت وخارت قواها وفتتها الحروب الأسرية . غير أن قوة الهند الوطنية في البحر كانت تمثلها جماعة المارثا حين قام سيفاجي أحد رؤساء المارثا في ١٦٥٩ بتبني برنامج جدي لبناء السفن الحربية واختيار محاط أسطولية على ساحل الهند . واستطاع هذا الأسطول الوطني أن يسيطر في ١٦٧٩ على جزيرة خانديري التي تسيطر بدورها على مدخل بومباي . وبهذه الحادثة بدأ الصراع بين المارثا وقوات الشركة الإنجليزية . حاول الإنجليز طرد المارثا من تلك الجزيرة عبثاً . واستمر أسطول المارثا في النمو حتى بعد وفاة سيفاجي . وازدادت القلاع الأسطولية للأسطول المارثي حين تولى في عام ١٦٩٩ كانهوجي قيادة هذا الأسطول [٥٢] نازل كانهوجي الإنجليز عند مرفأ بومباي والمناطق الأخرى القريبة من الساحل في ١٧١٧ و ١٧١٨ و ١٧٢٠ و ١٧٢٢ . واشتركت في حرب ١٧٢٢ قوات إنجليزية برتغالية ضد المارثا ولم تستطع الشركة أن تحقق شيئاً بعد كل هذه الحروب المضنية فقد كانت سفن المارثا خفيفة الوزن صغيرة خفيفة السلاح تعتمد على عنصر المباغتة والهجوم بأعداد متكاثرة ، تحيط بعابرات المحيط الأوربية ثقيلة السلاح فتعجزها ... وبهذا المفهوم فقد كانت إستراتيجية المارثا ساحلية تعتمد على

قواعدها الأرضية . ولهذا السبب سيطر الأوربيون على أعالي البحار التي لم تستطع سفن المارثا الظهور فيها . وقد أفادت هذه الإستراتيجية المارثا في الدفاع عن السواحل ولكنها قصرت دون مهاجمة الإنجليز في أعالي البحار ، أو تدمير قواعدهم الأخرى في المحيط ، أي أن المارثا قاومت الخطر الماثل ، ولم تقض على جذوره . (٥٣)

توفي كانهوجي في (١٧٢٧ ؟ ١٧٣١ ؟) وكانت وفاته خسارة للأسطول المارثي الذي حقق الإنجليز ضده أول نصر في فيجادرج في عام ١٧٥٥ . واستمر الضغط الإنجليزي على المارثا حتى نفذ إلى قلب المنطقة — على عادته — خلال اضطرابات الوراثة التي بدأت في ١٧٧٠ . واستطاع الإنجليز في ١٧ مايو ١٧٨٢ أن يعقدوا معاهدة سالباي مع حكومة بونا المارثيه التي نصت على قيام سلام بين الجانبين لمدة عشرين عاماً . (٥٤) وقد حققت الشركة في هذه العشرين عاماً انتصارات في جهات أخرى من الهند قبل أن تعيد الكرة على قوات المارثا . (٥٥) .

إلتفت الإنجليز إلى ميسور التي باتت موئل الخطر الرئيسي عليهم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . تدخل الإنجليز في صراع الأسر في الإقليم ودخلوا في تحالف مع الجناح المناوىء لحيدر علي ، ونالوا بهذا التحالف امتيازات وزيادة في رقعة الأرض في منطقة مدراس . وتحركت قوات الشركة والمتحالفين معهم من امراء ميسور بقيادة جوزيف سميث في ابريل ١٧٦٧ لتغزو الأرض التي يسيطر عليها حيدر. واستمرت الحرب سجالاً حتى تمكن الإنجليز في ٤ أبريل ١٧٦٩ من عقد اتفاق مع حيدر إنتهت به حرب ميسور الأولى . وكان من نصوص هذا الإتفاق إقامة تحالف دفاعي بين شركة الهند الإنجليزية وحيدر علي . ولم يتقدم الإنجليز لنصرة حيدر علي حين هاجمه المارثا في ١٧٧١ ، وبهذا لم يثبت التحالف الذي نصوا عليه صراحة . وما إن صالح حيدر على المارثا حتى انقلب

على الشركة ، وهاجم قواتها في الكرانك في يونيو ١٧٨٠ ، واستولى على أركوت واستطاع حيدر بعد هذا أن يتصل بالفرنسيين الذين حالفوه بصدق ضد العدو المشترك حتى إنهم في ١٧٨٢ ساعدوه في حروبه ضد الإنجليز بقوة فرنسية كبيرة مكنته من الإستمرار في قتاله ، ووثقست نتصاراته التي لم تتوقف إلا بحلول موسم الأمطار وتدفق السيول . (٥٦)

وخسرت الهند بفقدان حيدر علي رجلاً عظيماً حين توفاه الله في ٧ ديسمبر من عام ١٧٨٢ ، وخلفه طبو الذي استمر في حربه ضد الإنجليز دون هوادة حتى أنه حقق في ١٧٨٣ هزيمة قوات الإنجليز في بومباي هزيمة شنيعة ، وإن لم تكن نهائية . وانتهت حرب ميسور الثانية باتفاقية مونجلاري في مارس ١٧٨٤ التي نصت على هدنة بين الفريقين . غير أن كلاً من طبو والإنجليز كان يدرك أن هذا الإتفاق المعقود ما هو إلا هدنة فارغة . فقد استمر طبو في توثيق علاقاته بالفرنسيين، وأرسل في ١٧٨٧ سفارة إلى باريس وسفارة أخرى إلى القسطنطينية يستحثهما لنجدته ضد الإنجليز . وتلقى طبو من العاصمتين وعوداً بالمساعــدة « في المستقبل » وكانت مسقط هي الجهة التي تستقبل بعثات طبو حيث كان الرســل يخرجون إليها أولاً بحكم ارتباطاتها التجارية مع المنطقة التي لاتثير الإنتباه، ومن مسقط يتفرق الرسل في اتجاهاتهم المختلفة . كما غدت مسقط أيضاً هي الجهة التي تأتي إليها السفارات والخطابات الموفدة إلى طبو لينقلها التجار له من هنالك ولهذا اهتمت الإستراتيجية الهندية بمسقط وعملت على استقطاب حكامها .

نشطت الشركة خلال هذه المدة في توثيق علاقاتها بالقوى الهندية الأخرى . وهاجم التحالف الإنجليزي الهندي في يوليو ١٧٩٠ أرض ميسور

واستمرت الحرب لعامين كاملين قامت فيهما على ميسور ثلاث حملات رئيسية تغلبت في الحملة الأولى القدرة الإستراتيجية لطبو على جيوش الشركة ومحالفيها، وحققت الحملة الثانية التي كانت بقيادة هاستنج نفسه بعض الإنتصارات الجزئية ولكنها ما لبثت أن دمرت وتقهقرت في مارس من عام ١٧٩١ . وفي الحملة الثالثة انهزم طبو أمام الحلف واضطر في مارس ١٧٩٢ أن يعقد مع المتحالفين الهنود والشركة إتفاقية سرنجبتام التي فقد بموجب نصوصها جزءاً كبيراً من أرضه آل إلى الشركة والمتحالفين معها وهما المارثا والنظام في حيدر آباد . كما دفع طبو ثلاثة ملايين من الجنيهات الإسترلينية غرامة للشركة وأعطاهم إثنين من ابنائه رهينة (٥٧) . وظل طبو صامداً ، رغم هزيمته ، فقد كان نصر الشركة وحلفائها حاسماً وإن لم يكن نهائياً .

وفي نهاية القرن لم يبق في الهند قوى يمكنها الوقوف أمام الشركة إلا قوات طبو التي بدأت تستجمع قواها ، ونظام حيدر آباد الذي كانت أملاكه تغطي هضاب الدكن ، وإمبراطورية المارثا . كان هذا هو الموقف يوم خرج اللورد مورنجتون (المركز ويلسلي بعدئذ) إلى الهند حاكماً في ١٧٩٧ . وقد تمكن ويلسلي ، بمساعدة الأسر الهندوكية في ميسور ، أن يضرب أسرة طبو الإسلامية ويدمر قوة طبو متذرعاً في إعلان الحرب بأنه كانت لطبو اتصالات بالفرنسيين ، وأنه أرسل الرسل إلى الجزيرة العربية وكابول ، والقسطنطينية ، وموريشوس ، وأن ما فعله طبو بإرسالة للرسل إلى تلك المناطق وما حدث بعد هذا من مجيء الفرنسيين جهرة إلى منطقته يعتبر عملاً فاضحاً وإعلاناً للحرب وأن تلك الحرب التي يريد أن يشنها طبو في الهند ليست هي لدواعي الأمن ، ولا لدواعي التوسع ، إنما بغرض الإطاحة بالحكومة البريطانية في الهند . (٥٨) واستطاع القائد الإنجليزي ستيوارت أن يهزم طبو في ٥ مارس ١٧٩٩ في سيداسير ، كما استطاع

القائد هاريس Harris في ٢٧ مارس أن يلاحق طبو ويهزمه مرة أخرى. وقتل سلطان ميسور وهو يدافع عن عاصمته سيرنجبتام في ٤ مايو ١٧٩٩. واستولى الإنجليز على المناطق التي يرغبون فيها من أرض ميسور وأعطوا بعضها الآخر للإقيال الهندوكيين الذين حالفوهم . وبهذا امتدت أملاك الإنجليز عند نهاية شبه الجزيرة من البحر إلى البحر .

أتت انتصارات الشركة في ميسور بجيوش الشركة إلى مشارف أرض المارثا غير أن ويلسلي رأى أن يعاونهم حتى يتم له كسر شوكة نظام حيدر اباد . واستطاع ويلسلي خلال البعض من المواطنين الهنود أن يحدث في حيدر آباد انقلاباً تمخض عن تسريح قوات النظام التي كان يدربها الفرنسيون ، وتحويل النظام نفسه إلى منزلة أمير تابع للشركة . وبدأ ويلسلي بعد هذا المشاكل مع قوة المارثا حين عقد مع أحد مدعي الرئاسة في تلك الدولة معاهدة وهو يدرك أن هذا المدعي عبارة عن « صفر إلى اليسار »[٥٩] واستطاعت الشركة من خلال الفتن الأهلية وتأجيجها صراحة أن تدمر قوة المارثا التي قضت عليها تماماً في معركة أساي في منطقة الدكن في عام ١٨٠٣ .

أصبحت الشركة في عام ١٨١٨ هي صاحبة السلطة العليا ببلاد الهند حيث صار لها بصفة مباشرة ، أو غير مباشرة ، المنطقة من وادي الكنج حتى دلهي ، ومواطن المارثا بإقليم الدكن ، والمنطقة الساحلية المطلة على البحر العربي ، والمنطقة الساحلية الضيقة الممتدة من البنغال إلى الجنوب . وكانت الأجزاء الداخلية من الهند لا يزال عليها أمراء تحت الحماية . كما ترعرعت خلف نهر ستلج مملكة السيخ التي امتدت في هذه الفترة من ممر خيبر غرباً إلى جلجلت شمالاً ، وولاية السند جنوباً ، وقد تمكن الإنجليز من قهر هذه الأراضي وضمها في ١٨٤٨ . [٦٠]

تطور النظام الإداري والسياسي للشركة في الهند حتى ١٨٥٨ .

واجهت شركة الهند الشرقية في لندن النقد منذ ميلادها . فالسلع الأوروبية لم تكن تحوز رضاء الشرقيين ، ولم تكن الشركة تصدر إلا القليل من البضائع الإنجليزية لتمويل مشترياتها فعمدت إلى تصدير كميات من المعادن النفيسة من ذهب وفضة مما كان يعني استنزافاً للثروة القومية في إنجلترى . وقد حاولت الشركة أن تفلت من هذا النطاق بأن تدلف من خلال الصراع الأسري إلى قلب إمبراطورية المغول وأن تقوم بعمليات النهب والسلب والغزو في الأراضي الهندية لتمويل مشترياتها ولشرائها بعد هذا قسراً بالأسعار التي تحددها كما حاولت الشركة أيضاً توسيع دائرة تجارتها لتصل إلى فارس القارسة البرد لكي تبيع أصوافها الأوروبية التي لم تصادف في الهند رواجاً .

لم تكن الشركة متمتعة برضاء الرأي العام ولا الخاص ولا رجال الفكر في المجتمع البريطاني كما لم يكن القصر متحيزاً لها . ولهذا أعطى الملك شارل الأول في ١٦٣٧ لمجموعة من رجال الأعمال برئاسة وليام كورتين Corteen الإذن بالإتجار مع الهند في المناطق التي لم تشاد بها للشركة الإنجليزية مستودعات . [٦١] وبدأ هؤلاء التجار تجارتهم وأجروها في كل المناطق التي استطاعوا الوصول إليها دون التقيد بحدود الأمر الملكي ثم كانت الحرب الأهلية في بريطانيا وتعطلت الشركة التي لم يعد لها حق العمل بالمراسيم الملكية القديمة . وتأخرت حكومة الثورة في إصدار مرسوم جديد للشركة حتى عام ١٦٥٧ . وتلت هذا المرسوم مراسيم أخرى في ١٦٦١ ، ١٦٦٧ ، ١٦٦٨ ، ١٦٨٣ وقد أعطت هذه المراسيم للشركة امتيازاتها القديمة وزادت فيها . صار للشركة بموجب هذه المراسيم الحق في [٦٢] :

أ) إقامة جيش خاص بها في الهند ، وأن يكون لها سلطة تنظيم الرتب العسكرية في الجيش ، وإقامة الحصون وإرساء القلاع ،وإعلان الحرب على أي قوم بشرط أن لا يكونوا من المسيحيين .

ب) بناء المراكب الحربية والعمل بها .

ج) إدارة القضاء المدني والجنائي وإقامة محاكم « العدالة » وتعيين القضاء لهذه المحاكم على أن يعمل هؤلاء القضاء وفق قانون التجار وبمعرفتهم.

و) نصت المراسيم بصفة عامة على اعتبار الشركة وكيلاً عن التاج في حكم الأراضي التي آلت للشركة في الهند . ولعل أهم ما يميز هذه السياسة أن الملك شارلس الثاني قبل بومباي جزءاً من مهر عروسه وسلم بومباي للشركة في ١٦٦٨ على أن تدفع له إيجاراً سنوياً قدره ١٠ جنيهات ذهباً . (٦٣)

إستقرت الشركة في هذه الفترة وتأكدت صورتها كشركة مساهمة محدودة (*) وتميزت السنون التي أعقبت عام ١٦٦٠ بأنها سنون امتدت فيها الشركة وزادت ممتلكاتها .

ساعدت الحروب القبلية والأهلية في الهند الشركة على إرساء دعائم سيادتها في الهند . وبدأت الرساميل الهندية وثراة الهنود يزحفون إلى مناطق الشركة في بومباي والرئاسات الأخرى حيث الأمن النسبي في محيط تمزقه الحروب والاحن . ورحبت الشركة بأثرياء الهند وزادت في دسها بين الأطراف المتقاتلة . واتجهت الشركة إلى تكوين قوة سياسية ذات جهازين مدني وعسكري وتحقيق دخل يكفي لتنمية هذين الجهازين وتطويرهما . « وبهذا وحده يمكن وضع الأساس الوحيد الوطيد لتحقيق السيطرة الإنجليزية في الهند إلى أبد الآبدين » . وجهدت سلطات بومباي لتحقيق هذا الهدف. أما البنغال فقد كان الوضع فيها مغايراً حيث نالت الشركة بعد بلاسيه

زامندريه بعض المناطق . وقامت الشركة في عام ١٧٠٠ بتجميع كــل مستودعات البنغال حول رئيس ومجلس مقره فورت وليام . وأصبح لفورت وليام في البنغال التحكم بطبيعة مزدوجة . فرضت الشركــة سيطرتها على الرعايا الهنود مستمدة قوتها من وضعهــا كزامندار ، أو كوكيل للحاكم المحلي (فوج دار) أما سيطرتها على الإنجليز فمستمدة من المراسيم الملكية والقرارات البرلمانية أما مدراس فالوضع فيها لم يكن واضحاً تماماً فقد كان موظفوا الشركة يحكمون المدينة إلا أن مظاهر التفوق الهندي لا تزال باقية حيث كانت الشركة تدفع إيجاراً إسميــاً للسلطات المحلية .

صدر في إنجلترى في ١٦٩٤ قرار برلماني بأنه لكل المواطنين حقوقاً متساويةفي الإتجار مع الهندمالم يمنعوا بقانون.وتشكلت تبعاًلهذا في١٦٩٨شركة تحمل إسم الشركة الجديدة للهند .New India Comp وأجيزت الشركة بعد أن دفعت للدولة قرضاً قيمته ٢ مليون جنيه . ونشطت شركة الهند الجديدة فأرسلت السير هنري نوريث Norris مندوباً عنها إلى بلاط الإمبراطور أورانزيب الذي وافق على قبول وكلاء الشركةقناصل معتمدين لديه . ولم تستطع الشركة العمل بعد هذا لأنها دفعت كل مالها قرضاً للدولة ولم يعد لها إلا عائد القرض (٨٪) الذي تتلقاه سنوياً ولا يفي بالمصاريف الإدارية . وكان للشركة القديمة إسمها ورأسمالها ومستودعاتها المؤسسة وامتيازاتها الموثلة ولهذا ضغطت الحكومة منذ ١٧٠٢ من أجل دمج الشركتين في شركة واحدة ، وتم لها ذلك في ١٧٠٩ حيث تكونت الشركة المتحدة للتجار العاملين في الهند الشرقية
United Comp. of Merchants Trading in the East Indies [٦٤]

تمكنت الشركة من البنغال بصورة ناجزة منــذ ١٧٦٥ حين عين كلايف حاكماً أعلى البنغال وقائداً أعلى لقوات الشركة الهندية وقد قرر

كلايف بأن أمور الحكم في البنغال في يد مجلس متلاعب ، وأن الوظائف في البنغال تباع وتشرى ، وأن عرش البنغال هو بصفة دائمة — في المزاد لمن يدفع أكثر ، وأن الأرباح في هذه العمليات يتقاسمهـا كبار تجار الشركة ولا يبقى للشركة منها إلا النذر اليسير . كما جاء في تقارير كلايف (٦٥) وأن تجار الشركه يرغمون الوطنيين على البيع والشراء بالأسعار التي يفرضونها ، وأن السكان أخذوا في هجر المدن والهروب إلى الريف . وقد أثرى تجار الشركة كثيراً عندما حلت المجاعة في البنغال في ١٦٧٠ ففرضوا سعراً للشراء وآخراً للبيع . وبالرغم من هذا الثراء الفاحش لموظفي الشركة أوشكت الشركة نفسها على الإفلاس ، وتقدمت بطلب قرض من الحكومة البريطانية ليدعم استمرارها . (٦٦)

الميثاق التنظيمي للشركة لعام ١٧٧٣

كان بلجؤ الشركة للحكومة كي تقرضها ، ومطالبتها بأن تعفى من اداء الضريبة المحددة اعتباراً من عام ١٨٦٧ بمبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيهاً سنوياً هي بداية التدخل المباشر للبرلمان في شئون الشركة . ظهرت في إنجلترى في هذه الفترة جماعات من الموظفين يعملون في شركة الهند الشرقية يحملون « طبائع الشرق وسماته » وطفقوا ، بما أصابوا من ثراء عريض ، يغزون الطبقات الإرستقراطية في المجتمع البريطاني المحافظ . وكان القوم في إنجلترى يكرهون هذه الطبقة الجديدة ويحسدونها ويتملقونها . وبرغم الثراء الفاضح تفلس الشركة وتطالب بقرض (٦٧) . كذلك أثار بعض الحانقين على الشركة وبعض المفكرين اسئلة وجدت صدى في الشارع السياسي في إنجاترى : هل يمكن أن تحكم الشركة في المناطق التي آلت إليها بعد ضم البنغال دون رقابة البرلمان ؟ وهل للشركة التي تأسست بغرض التجارة الحق في إدارة إمبراطورية ؟ . وكان من نتيجة هذا اللفظ أن

كون البرلمان لجنتين أحدهما لجنة خاصة Selected والأخرى لجنة سرية [٦٨] . وقد جاء في تقرير اللجنة السرية أنه إذا اختلطت أمور السيادة والقانون في الهند بشئون التجارة فإن إنجلترى والهند سيترديان في هاوية بلا قرار ولهذا أصدر البرلمان قرارين : قضى الأول بإعطاء الشركة قرضاً قيمته ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيهاً بفائدة قدرها ٤٪ ، أما الثاني فقد قنن : —

أ — أنه بموجب هذا القانون فإن كل أراضي الشركة التي آلت إليها تقع تحت سيادة التاج .

ب — يكون للمساهمين في الشركة حق التصويت لانتخاب مجلس مكون من ٢٤ عضواً يسمى مجلس المدراء تنتهي في كل سنة عضوية ستة من اعضائه تملأ أماكنهم بالإنتخاب من قبل المساهمين . وعلى هذا المجلس يقع عبء الإدارة في الهند . كذلك يجب على هذا المجلس أن يطلع وزارة الخزانة على كل المراسلات الخاصة بالدخل التي تفد من الهند ، وأن يطلع مجلس المدراء وزارة الخارجية بكل المراسلات الخاصة بشئون الإدارة المدنية والعسكرية .

جـ — إنشاء حكومة جماعية في كلكتا مكونة من الحاكم العام رئيساً بالإضافة إلى أربعة أعضاء ، وأن يعرض الحاكم العام كل قراراته على مجلسه ، ويؤخذ برأي الأغلبية .

د — تتبع رئاستا بومباي ومدراس للحاكم العام [٦٩] .

كذلك نص المرسوم على أن تكون مدة شغل الحاكم العام لوظيفته خمس سنوات ولأعضاء مجلسه مدة مماثلة على أن لا يكون لهيئة المدراء حق إقالته أو إقالة مجلسه أو أي فرد فيه إلا عن طريق التاج بعد توصية بذلك من مجلس المدراء ، كما سمى التاج الحاكم العام ومجلسه ، على أنه

يجوز أن يسمى مجلس المدراء لهذه المجموعة بعد انتهاء فترة الذين سماهم التاج حالياً . وحدد المرسوم اعباء العام في مجلسه بإدارة وحكم المناطق التي آلت للشركة في الهند ، وشن الحرب ، وتوقيع السلام ، وتنظيم مصادر دخل البنغال وتوابعها . كما نص المرسوم على تكوين محكمة عليا لم ينص على صلاحياتها (٧٠) في هذا المرسوم ، وإن نظمتها اللائحةالتعديلية الصادرة في هذا الخصوص في عام ١٧٨١ .

أختير وران هاستنج Hasting أول حاكم عام ليعمل بموجب هذه اللائحة التنظيمية ، وقد نص على اختيار هاستنج باسمه في ديباجة المرسوم كما سمت الديباجة كذلك أعضاء مجلس الحاكم العام الأربعة (٧١) . وقد لخص البعض نتائج هذا المرسوم حين قال : أنه لم يعط الحاكم العام السيطرة على مجلسه ولم يعط كلكتا السيطرة الفعلية على الرئاستين الآخرتين ولم يعط المديرين السيطرة على مخدميهم ، ولم يعط الدولة حقاً في السيطرة على الهند (٧٢) .

ومع وصول هاستنج ومجلسه إلى الهند قررت الشركة التخلص من الإدارة المشتركة للمناطق التي حازتها الشركة في الهند فتخلصت من كل الموظفين من الوطنيين الذين كانوا يعملون في الإدارة وشئون الحكم، ولم يتركوا لهم إلا منصب الزامندار . وصار على الزامندار أن يدفع مبلغاً معلوماً للحكومة ، فإن عجز عن دفعه يطرد فوراً من منصبه ، ويباع المنصب لرجل آخر يستطيع آداء المبلغ المقرر (٧٣) .

لم تحسم هذه الإجراءات مسائل الإدارة في الهند البريطانية ، فقد ذاع من قصص الفضائح المالية وسوء الحكومة (٧٤) الشيء الكثير . وأجبر هذا البرلمان البريطاني لإصدار لائحة أخرى في ١٧٨٤ .

لائحة عام ١٧٨٤ : —

تعتبر الفترة ١٧٧٣ — ١٧٨٤ هي فترة تبلور التاريخ البريطاني في الهند . ففي خلال هذه الفترة كانت شئون الهند تشغل الكثير من محاضر البرلمان البريطاني خاصة فيما يتعلق منها بمناقشة مدى علاقة الإدارة الهندية بالدولة البريطانية ، خاصة بعد أن ظهر جلياً أنه قد بدأت تتكون في الهند إمبراطورية يحكمها رعايا بريطانيون خارجة عن سلطة الدولة (٧٥) . تشكلت في البرلمان الإنجليزي لجنتان أحدهما خاصة والأخرى سرية للنظر في شئون الهند . ترك البرلمان للجنة الخاصة النظر في تنظيم العلاقة بين مجلس الحاكم العام والمحكمة العليا في البنغال . وأوكل للجنة السرية أمر التحقيق في حروب المارثا والتحقق من تكاليفها وقدم فوكس Fox بعد اطلاعه على تقارير اللجنتين واقتناعه بأن الفساد الإداري ضارب بأطنابه في الهند مشروع قانون ينص على أن تؤول كل القوة السياسية والعسكرية التابعة للشركة في الهند إلى سبعة مندوبين يسميهم البرلمان في المرة الأولى ، ثم يعينهم التاج بعد ذلك تباعاً وعلى أن تظل الشئون التجارية للشركة في يد هيئة المدراء الذين ينتخبهم المساهمون ، وعلى أن لا يكون لهيئة المدراء أي سلطات تشريعية أو تنفيذية . وتتكون هيئة المدراء كما ينص مشروع القانون — من تسعة أعضاء يعملون وفق إرادة المندوبين السبعة الذين سيسميهم البرلمان ثم التاج . تصدت المعارضة برئاسة بت Pitt للقانون المقترح وهاجمته مهاجمة شرسة « لأنه سيقود إلى الطغيان الذي سيشوه وجه هذه الأرض ، فوضع أمر تعيين الأشخاص في الوظائف الهندية المختلفة في يد البرلمان أو التاج سيخل بالتوازن السياسي للبلاد » . وبرغم هذه المعارضة أجاز مجلس العموم مشروع القانون ، كما أجازه مجلس اللوردات في القراءة الأولى ، إلا أن الملك جورج الثالث أعلن صراحة بأنه يعارض هذا المشروع ، وأنه واثق من أن أصدقاءه لـن

يساندوه ، فسقط المشروع في القراءة الثانية ، وسقطت معه حكومة فوكس/ نورث وجاءت مكانها حكومة بت في مايو ١٧٨٤ .

ظفر بت في ٦ يوليو ١٧٨٤ برضاء المجلسين على مشروعه الذي كان يماثل مشروع فوكس في كثير من الأمور ويخالفه في أمر واحد ولكنه رئيسي ، وهو أنه ترك أمر تعيين موظفي الشركة في الهند في يد الشركة حتى لا يكون أداة للتاج أو لأي حزب سياسي لكسب سياسي. أقامت هذه اللائحة [٧٦] .

أ ــ جهازاً سمي هيئة مندوبي شئون الهند Commissioners for the Affairs of India. أو ما اشتهر بعد هذا باسم هيئة الرقابة Board of Control . يتكون هذا الجهاز من ستة أعضاء ، أربعة منهم من المجلس الخاص بالملك وإثنين من وزارتي الخارجية والخزانة . يقوم هذا الجهاز (استقرت العادة بعدئذ على أن يكون رئيس هذا الجهاز أحد الوزراء البريطانيين) بالإشراف على أعمال مجلس المدراء . ولا يجوز لهيئة المدراء أن ترسل إلى الهند أي رسائل فيما عدا الرسائل ذات الطبيعة التجارية ، إلا بعد أن يطلع عليها هذا الجهاز ويقرها . وأن يكون هذا الجهاز مسئولاً عن تنظيم شئون الحرب والسلم في الهند ، وأن تكون نصيحته في الأمور السياسية واجبة التنفيذ » . وبهذا صارت شركة الهند من خلال هذا الجهاز مسئولة للبرلمان والأمة البريطانية [٧٧] .

ب ــ أن تقوم هيئة الرقابة ، بناء على رأي القصر ، بتسمية الحاكم العام ومجلسه ، على أن لا يكون من حق الشركة استدعاء الحاكم العام إلا بعد موافقة التاج .

جـ ــ أن يظل أمر تعيين الموظفين من مختلف الرتب بيد الشركة وحدها

على أن تقوم الشركة بتدريب الموظفين المدنيين والعسكريين الذين تبعث بهم إلى الهند .

د ـ أن تترك كل الأمور التجارية (٧٨) بيد الشركة على أن تقوم هيئة المدراء باختيار أمانة (سكرتارية) لا يزيد عدد أفرادها عن ثلاثة لتتعامل مع هيئة الرقابة في شئون الحرب والسلم . وقد عرفت هذه الأمانة فيما بعد باللجنة السرية Secret Committe وكان على اعضائها اداء اليمين .

واشتملت هذه اللائحة على كثير من الأمور التفصيلية منها تخفيض عدد أعضاء مجلس الحاكم العام إلى ثلاثة فقط ، وأن يصبح قرار الحاكم العام سارياً إذا سانده واحد فقط من الأعضاء . كما أعطت اللائحة للحاكم العام الحق في التصرف في أمور معينة ضد إرادة مجاسه مجتمعاً . وشددت اللائحة على أن تتبع رئاستي بومباي ومدراس إلى الحاكم العام .

وفي ١٧٨٦ صدرت لائحة تكميلية للائحة ١٧٨٤ أناطت بالحاكم العام للهند منصب القائد الأعلى للجيش وأباحت له حرية عدم التقيد برأي مجلسه في أي أمر من الأمور إذا اختلف معه . وقد أدخلت الحكومة هذا التعديل الأخير لإقناع كورنواليس Cornwalis كي ينولى منصب الحاكم العام (٧٩) . صار منصب الحاكم العام بعد كلايف وهاستنج من المناصب التي تناط بأفراد الأسر العريقة في الارستقراطية فقط وليس لما كان عليه الحال سابقاً حين شغل هذا المنصب المغمورون إلا من مغامراتهم العسكرية وسني خدمتهم في الهند . ومن هنا نبتت نيابة الملك في الهند (٨٠) حيث صار الحاكم العام في الهند من رجال القصر . واستطاع كورنواليس أن يدخل بعض إصلاحات منها فصل الإدارة عن القضاء ، وإعادة النظر في منصب الزامندار حيث ساد مبدأ الأرض ملك الزامندار وإيجارها حق

الملك . وبهذا أصبح الزامنداريون ملاكاً للأرض يؤدون عنها ضريبة ثابتة [81] وزاد كورنواليس في رواتب موظفيه في محاولة لإبعادهم عن الرشوة .

لائحة ١٧٩٣ : —

تم بموجب هذه اللائحة تجديد الإحتكار التجاري للشركة لمدة عشرين عاماً . وشددت اللائحة على تبعية بومباي ومدراس للحاكم العام . ونظمت اللائحة منصب الحاكم العام ، وفصلت عنه منصب القائد العام ، كما ألزمته بالتقيد بقرار الأغلبية في مجلسه . وخفضت اللائحة عدد أعضاء هيئة الرقابةفجعلتهم ثلاثة فقط يجوز أن لا يكونوا من المجلس الخاص للملك [82] .

لائحة ١٨١٣ : —

لم تظهر البرلمانات المختلفة منذ ١٧٨٤ وحتى تجديد ميثاق الشركة في ١٨١٣ سوى القليل من الإهتمام بشئون الهند حيث كان أعضاء البرلمان في هذه الفترة من النبلاء والبارونات المرتبطين بالأرض ولم يكن إلا لدى القليل منهم تطلعات تجارية في أراض بعيدة . إهتم النواب في هذه الفترة بالتشريع لحقوق الملكية والنظام المستقر . وما كانت أمور الهند تثير اهتمام النواب حتى أن كثيراً منهم كانوا يتركون مقاعدهم حين يبدأ المجلس في بحث بعض المسائل الهندية ، وقلّ أن يجد التقرير المالي الذي يرسل إلى البرلمان سنوياً من يناقشه من الأعضاء . ولم يصدر خلال كل هذه الفترة أي تشريع مهم عن الهند سوى لائحة ١٧٩٣ وبعض القرارات الخاصة بتنظيم الجيش الهندي [83] ومع هذا فقد كان في المجتمع الإنجليزي من يدعو إلى تخفيف احتكار الشركة ووصل عند البعض بإلغاء الإحتكار كلية . كان ديفيد سكوت ، وفرانسيس بيرنج ، وآخرون في مقدمة

الداعين لإلغاء الإحتكار ، نادى بعض هؤلاء بفتح الباب أمام المؤسسات التجارية الأخرى كي تحمل التجارة الخاصة إلى الهند وادعوا أن هذا لن يضير الشركة في شيء . فالشركة لا تأخذ السلع الإنجليزية إلى الهند لأنها بمالها من دخل يكفيها في الهند لا تحاج إلى ذلك ، ولا ضير أن يقوم تجار جدد يعتمدون اعتماداً كاملاً على بيع المصنوعات الإنجليزية للهند . ونادى البعض الآخر منتهزاً فرصة الحصار الذي فرضه الفرنسيون على الملاحة البريطانية بأن تفتح الشركة مزاليج الهند « للسفن الأمريكية والأمريكيون لن يؤسسوا مستعمرات لهم بالهند تعبث بالسياسة البريطانية هنالك كما يمكن للقوى الأوربية أن تفعل ، وسيخدم الأمريكيون الإقتصاد الإنجليزي حين يحملون البضائع الهندية إلى القارة» . وقال البعض أن إلغاء الإحتكار من شأنه أن يجعل الحكومة تضطلع بالدور الأكبر في الشئون الهندية فتقاوم تجارة الرقيق وتنشر المسيحية (٨٤) .

ودافع المساهمون أعضاء الإمتياز من أن للشركة حالياً ٤٠,٠٠٠ موظف سيتأثر موقفهم بأي تغيير في مركز الشركة الإحتكاري ، وستقاسي البلاد من إفلاس وطني يدفعها في أحضانالديكتاتوريةالعسكرية. ودافع هؤلاء بأنهم لا يحملون البضائع الإنجليزية إلى الهند لأن الهنود لا يريدونها ، وأضافوا أن التجارة الإنجليزية الحرة مع الهند ستدفع بجماعات التجار الإنجليز إلى تلك المناطق وسيصعب على الإدارة ضبطهم ، وسيسعى هؤلاء إلى التعامل مع الهنود مما سيقضي على الإحترام الهندي للحكم الإنجليزي ، وسيذهب بهيبة البريطانيين هنالك . كذلك فإن توافدجماعات التجار إلى الهند سيحمل معه بعض مؤثرات الثورة الفرنسية ، ومبادىء حقوق الإنسان ، مما سيكون وبالاً على السياسة البريطانية في الهند ، ويدفع بالهند في الطريق الذي سلكته أمريكا قبلها (٨٥) .

وتدارس البرلمان كل الحجج المتضاربة وخرج بأن الأرض الهندية

التي آلت إلى الشركة قد تضاعفت بشكل يجعل من العسير على الشركة أن تقوم بإدارة المسائل التجارية والسياسية معاً . ولذلك أصدر البرلمان قراره بإلغاء احتكار الشركة التجاري بين الهند وأوربا ، وأبقى عليها احتكار التجارة بين الهند والصين . كما جددت اللائحة للشركة ميثاقها لعشرين عاماً أخرى تمتلك فيها الشركة أرض الهند وخراجها دون المساس بسيادة التـــاج التي « لا شك فيهـــا » ، كما زادت اللائحة من مسئوليات هيئة الرقابة (٨٦) .

لائحة عام ١٨٣٣ : ـ

في العشرين سنة التي تقلصت بعد عام ١٨١٣ شهدت بريطانيا تغيرات هائلة وذلك لتمكن الثورة الصناعية ، وجوع هذه الثورة المتزايد للمواد الأولية الرخيصة واحتياجها إلى تصريف منتوجاتها خارج حدود البلاد. وقد ميز هذه الفترة أيضاً تولى حكومة الأحرار للحكومة في ١٨٣٠ وكثر الحديث بالطبع في هذه الفترة عن مبادىء الحرية والمساواة كحق من حقوق الإنسان . ومن هنا كانت الدعوة الصريحة للتاج كي يتولى مسئولية الحكم في الهند (٨٧) . وبالرغم من هذا ظفرت الشركة بلائحة ١٨٣٣ التي جددت ميثاق الشركة ومكنتها من إدارة الهند لمدة عشرين عاماً أخرى نيابة عن صاحب الجلالة وورثته ومن يخلفه . وبهذا نقلت هذه اللائحةحكم الشركة في الهند إلى التاج البريطاني . نصت هذه اللائحة أن تشغل الوظائف العامة في الهند مستقبلاً بامتحان مسابقة (٨٨) . واستجابت اللائحة كذلك لفكرة إلغاء احتكار الشركة للتجارة كلية فألغت ما تبقى للشركة من احتكار في تجارة الشرق الأقصى . وبهذا لم تعد الشركة إلا جهازاً إدارياً تابعاً للتاج . وأدخلت بموجب هذه اللائحة بعض تعديلات في جهاز هيئة المدراء واللجان التابعة له(٨٩) . وشددت هذه اللائحة كذلك على تبعيـــة

رئاستي بومباي ومدراس إلى كلكتا ، وسمى الحاكم العام للبنغال وحاكم الهند العام ووضعت في يده المسئولية الإدارية في الهند كاملة . وأصبح يشار للحكومة العليا بحكومة الهند رسمياً منذ ١٨٣٤ . وأضافت هذه اللائحة عضواً جديداً إلى مجلس الحاكم العام وهو العضو « القانوني » على أن لا يكون هذا العضو من موظفي الشركة ، وأن لا يكون له حق التحدث أو التصويت في المجلس إلا في الجلسات التي تناقش فيها الشئون التشريعية[٩٠]. كما قصرت هذه اللائحة إصدار القوانين الخاصة بالهند على الحاكم العام في مجلسه ، وجعلته المصدر الوحيد للتشريع وذلك حتى تتخلص الهند من القوانين الكثيرة المتضاربة النابعة عن مصادر مختلفة . كان للحاكم العام في مجلسه حق التشريع ، وللمحكمة العليا في الهند حق التشريع ، وللبرلمان الإنجليزي حق التشريع ، كما كانت رئاستا بومباي ومدراس تشرعان كذلك. أنهت هذه اللائحة الفوضى التشريعية وقصرت التشريع على الحاكم العام في مجلسه ، ولم تحظر عليه التشريع إلا فيما يختص بإصلاح أو تعديل أو تعطيل أو إلغاء اللوائح الدستورية التي أصدرها البرلمان البريطاني للشركة ، أو أي خروج عن قوانين البرلمان أو ضد سلطته ، أو مخالفة التعليمات التي تصدر عن التاج . وصار رئيس هيئة الرقابة بموجب هذا القانون وزيراً للشئون الهندية . Minister for Indian affairs [٩١] . وتضاءلت سلطة زملائه في الهيئة حيث أصبحوا مجرد مساعدين له ، وأصبحت هيئة المدراء هيئة إستشارية فقط لرئيس هيئة الرقابة . أو ما عرف بوزير الشئون الهندية .

لائحة عام ١٨٥٣ : —

بعد الصدام المعتاد في الأفكار والآراء الذي يحدث كلما تقدمت الشركة لتجديد ميثاقها أجاز البرلمان لائحة ١٨٥٣ . وظهرت خلال

المداولات البرلمانية لتجديد ميثاق الشركة فكرة تعيين وزير دولة للهند، ولم يؤخذ بهذا الرأي . وجاءت صياغة اللائحة لتعطي الشركة الحق في إدارة الأرض الهندية لمدة عشرين عاماً نيابة عن جلالتها وورثتها ومن يخلفها . وكان من أبرز ما جاء في هذه اللائحة أنه جعل أعضاء هيئة المدراء ١٨ بدلاً عن ٢٤ ، على أن يقوم التاج بتعيين ثلاثة منهم في هذه الدورة ثم يكون له حق تعيين ستة بعد هذا . كما صار العدد القانوني اللازم لعقد الإجتماع هو عشرة أعضاء بدلاً من ثلاثة عشر . وقد قصد بهذه الإجراءات التمهيد لوقت يصبح فيه هؤلاء المدراء مجرد جهاز استشاري لوزير التاج الذي سيحل يوماً مكان رئيس جهاز هيئة الرقابة (٩٢) . كما حددت هذه اللائحة الحق الذي تركته للشركة طويلاً وهو حق تعيين الموظفين العسكريين والمدنيين ، فنصت اللائحة بأن التعيين يجب أن يخضع لامتحانات المنافسة الحرة . وجعلت اللائحة راتب رئيس هيئة الرقابة مساوياً لراتب وزير الخارجية ، وصارت موافقة التاج شرطاً أساسياً لتعيين جميع أعضاء هذه الهيئة (٩٣) . وأخيراً خفضت هذه اللائحة من قبضة الحاكم العام ومجلسه على الشئون الإدارية والسياسية في الرئاستين وأعطتهما حرية الحركة تحت اشراف وتوجيه الحاكم العام (٩٥) .

الشركة تؤول إلى التاج ١٨٥٨ : —

قامت الثورة الهندية لأسباب لا سبيل إلى استيفائها في هذا المجال ، وكان من نتيجة هذه الثورة أن أعلنت الملكة في ١ نوفمبر ١٨٥٨ ضم ممتلكات الشركة للتاج ، والتزام التاج بكل الإرتباطات والتعهدات والمعاهدات التي دخلت فيها حكومة الهند السابقة في الهند ، والتزام التاج بالعمل لتطوير الصناعة ، وترفيع التجارة .

لم يكن هذا التغيير كبيراً كما يبدو للوهلة الأولى إذ تأكدت سيادة

التاج على الهند بصفة قاطعة منذ ١٨١٣ حين صرح اللورد جرانفيل بأن التاج هو السيد الفعلي De Facto للهند . ولهذا لا يمكننا القول بأن هناك صفحة من تاريخ الهند قد طويت بهذا القرار وبدأت صفحة أخرى ، ولكن يمكن أن تقول بأن هنالك خطاً فاصلاً في نفس الصفحة [٩٥] يشير إلى عنوان بارز ويثبت هذا الرأي حين ننظر في خطبة المعارضة التي قيلت بهذه المناسبة حين كانت لائحة الإلغاء تناقش في البرلمان . جاء في هذه الخطبة : أنه منذ أمد بعيد كان للحكومة البريطانية القدح المعلى في إدارة شئون الهند ، والحكومة مسئولة عن كل ما تم في الهند وكل ما لم يتم عبر هذه الفترة ... إن الشركة قد ماتت منذ أمد بعيد ، واحتفظ بجلدها حتى ١٨٥٨ فبدت كأنها حية ... أن كل ما فعلته لائحة ١٨٥٨ أنهـا دفنت الجثة [٩٦]. والواقع أن الشركة هي كبش الفداء للثورة الهندية ، فالشركة كانت منذ ١٧٨٤ « تلعب في الوقت الضائع » ، وكانت الثورة الهندية هي المناسبة التي أقنعت البرلمان والرأي العام بأن الشركة « فوضى يجب أن تذهب » [٩٧] .

وعلى هذا يمكننا أن نقرر بأن النتيجة الدستورية للثورة الهندية هي إلغاء الإمبراطورية المغولية في دلهي ، ونهاية آخر مظاهر السيادة غير البريطانية في الهند البريطانية ، ونهاية احتكار الشركة الذي كان الحزبان الكبيران يخشيان مغبته حتى كانت الثورة فألزمتهما بضرورة التغيير . قد احتج المستفيدون من الشركة واصدقاؤهم كثيراً حين مداولات إصدار هذه اللائحة ، وأبرزوا حججاً كثيرة من أن وزير التاج لن يكون على دراية كاملة بالهند وأحوالها ، وأن الوزير قد يتبع هواه الحزبي فيميل معه أكثر من ميله لمستلزمات الحكم الجيد في الهند . ولهذا رأت الحكومة أن وزير الهند يمكن له أن يعمل بمعاونة مجلس قوامه الرجال الذين عرفوا الهند وعملوا بها ، وأن يكون هذا المجلس مستقل عن الوزير وسلطته

يعارضه إذا حاد عن الجادة عن قصد أو غير قصد . كذلك رأى مناصرو حكومة الشركة أنه يجب أن لا تفكر الحكومة بأي حال من الأحوال في حكم الهند من لندن . فالحكومة التنفيذية للهند يجب أن تظل في الهند نفسها وأنه يتوجب على حكومة الوطن أن لا تخوض في متاهات السياسة الهندية وتعنى بتفاصيلها الكثيرة ، ويمكنها أن تكتفي برسم الإطار ومتابعة التنفيذ بصفة عامة . وأن تكون إدارة حكومة الهند شبيهة بالإدارة الحكومية داخل البرلمان ، وليس بالإدارة الحكومية داخل مجلس الوزراء . تراشق المجلس الحجج المؤيدة والمعارضة ووصل إلى تسمية وزير للتاج وزيراً للدولة لشئون الهند على أن يساعده مجلس يسمى مجلس الهند. Council of India .
والجدير بالذكر أن هذا الإسم كان يحمله مجلس الحاكم العام في كلكتا [٩٨]. وقد أعلن اللورد كاننج في دربار عقده في الله اباد في ١ نوفمبر ١٨٥٨ تحول حكومة الشركة إلى التاج .

مجلس الهند والوزير : — تكون بموجب هذه اللائحة مجلس للهند من خمسة عشر عضواً ، ويشترط أن يكون جل الأعضاء قد خدم في الهند أو سكن بها لمدة عشر سنوات على الأقل . وأن يسمي التاج ثمانية أعضاء من الخمسة عشر عضواً على أن يأتي السبعة الباقون عن طريق الإنتخاب بواسطة أعضاء هيئة المدراء السابقة والذين لهم مصالح تجارية بارزة في الهند . كما يشترط في أعضاء هذا المجلس حسن السيرة والسريرة . وأنه لا يجوز إقالتهم إلا بموجب مذكرة يقرها البرلمان [٩٩]. وللمجلس الحق في أن يطلع على كل الرسائل الصادرة والواردة إلى ومن الهند عدا ما كتب عليه سرى أو عاجل . كما يجوز للوزير أن يبت في الأمور العاجلة ويرسل بشأنها إلى الهند دون الرجوع إلى المجلس بشرط أن يقنع الأعضاء فيما بعد بأن الأمر كان يستدعي هذا التصرف . كذلك فللوزير صوت مرجح في حالة انقسام المجلس ، كما له أن يتخطى رأي أغلبية المجلس

ويتصرف برأيه بشرط أن يسجل كتابة الأسباب التي دعته لاتخاذ هذا القرار ، وبشرط أن لا يكون تخطي رأي الأغلبية في الأمور المالية وخمس محظورات أخرى حددتها اللائحة . كما خولت اللائحة للوزير تقسيم المجلس إلى لجان لتسيير الأعمال . ولهذا انبثقت عن هذا المجلس ثلاث لجان هي : لجنة المالية والوطن والأشغال العامة ، واللجنة السياسية والعسكرية ، ولجنة الدخل والقضاء والتشريع . وكانت كل لجنة مكونة من خمسة أعضاء وتختار رئيسها (١٠٠) .

وقيدت اللائحة سلطة الوزير كذلك في كثير من الأمور الأخرى مثل قرار إعلان الحرب ، أو القيام بأي عمليات عسكرية خارج حدود الهند إلا في حالات الدفاع ، وقصرت اللائحة هذا الحق على البرلمان . كما أوجبت اللائحة على الوزير أن يقدم للبرلمان سنوياً الميزانية الهندية ، وأن يقدم تقريراً آخراً عن التطور المادي والتحديثي في الهند (١٠١) .

بعد قيام الوزارة بدأ الوزير يطغي على مجلسه . فوزير الهند هو من الوزراء الرئيسيين في الحكومة ووجود مجلس يقيد حركته وينظر في أعماله لا يستقيم مع وضعه في وزارة جماعية . فالوزير يلتزم بتنفيذ السياسة الإمبريالية لمجلسه ، ولهذا بدأت الحكومة بموافقة البرلمان في تعديل الوضع تدريجياً . جاء تعديل في ١٨٦٩ أصبح بموجبه الحق للتاج في أن يسمي كل أعضاء مجلس الهند بعد التشاور مع وزير الدولة للهند ، كذلك سلبت التعديلات المتلاحقة من المجلس حق تعيين الموظفين الرئيسيين في الهند وبهذا لم يبق للمجلس إلا السيطرة على الشئون المالية فقط . وصدر قانون في ١٨٨٩ جعل من حق وزير الدولة أن يخفض من عدد أعضاء المجلس بشرط أن لا يقل عددهم عن ١٠ ، ثم جاء قانون عام ١٩٠٧ ليحدد عدد الأعضاء في المجلس بين عشرة إلى أربعة عشر كما يشاء الوزير

وأن تكون اجتماعاتهم بدعوة من الوزير كما كان الأمر سابقاً بشرط أن يعقد اجتماع في كل أسبوع . وقد استطاع الوزير أن يسيطر على المجلس الذي يكون له فيه حق تسمية اعضائه للتاج ، والذي كان له أن يسيطر على العدد الذي يريده فيزيد فيه إلى أربعة عشر أو ينقصه إلى عشرة ، والذي كان هو رئيسه وله حرية توجيه الأمور فيه (١٠٢) .

تكوين وزارة الهند : — كان الوزير والمجلس على قمة الجهاز في الوزارة . ثم صـــدر قرار في ١١ يناير ١٨٥٩ تعين بموجبه وكيل دائم لوزارة الهنـــد ، ووكيل برلماني أنيط بهمـــا القيام بمسئوليات الوزارة المختلفة (١٠٣) ، كل في مجاله . كما تعين بموجب القرار ذاته مساعد وكيل ليكون مقرراً لمجلس الهنـــد ، وأضيف للوزارة مساعد وكيل آخر في ١٩١٧ . وانتدب لوزارة الهند منذ ٢٦ مارس ١٨٦٩ روبرت ميخائيل ليتولى وظيفة « المترجم الروسي » وكان عمله ترجمة الصحافة الروسية للتحسس من اتجاهات الحكومة الروسية ، والرأي العام في روسيا وصار هذا المنصب من المناصب الدائمة في وزارة الهند حتى ألغـــي في ١٨٨٥ (١٠٤) .

التغيرات الإدارية في الهند : — لم تحدث إلا تغيرات طفيفة جداً فقد ظل كاننج Canning كما كان سلفاً حاكماً عاماً ، وظلت حكومة الهند كما هي يسيطر عليها الحاكم العام في مجلسه ،وعليها أن تحترم القرارات التي تصلها من وزير الدولة لشئون الهند وتوليها نفس الإعتبار الذي كانت توليه لقرارات هيئة المديرين سابقاً ولا تحيد عنها إلا إذا اقتضت المصلحة ذلك . وقد أثرت رياح التغيير بصورة طفيفة عندما فضّل كاننج أن يخاطب بلفظ نائب الملك بدلاً من الحاكم العام بصفته الممثل للملكة في الهند ، وقد كان له ذلك مع استمرار إسم الوظيفة : الحاكم العام . كذلك طلب كاننج إلغاء مجلس الحاكم العام واستبداله بهيئة سكرتيرين

لرئاسة الوظائف المختلفة، وتبعت وزارة الهند رأيه ورفضه مجلس الوزراء مرتين في ١٨٥٨ و ١٨٥٩ . إلا أن مساعي كاننج قد جعلت الحكومة في الوطن تعدل في شكل المجلس فصار عدد اعضائه خمسة منهم عسكري برتبة كبيرة ، وخبيران مالي وقانوني ، وموظفان إداريان . وبهذا صار الحاكم العام (نائب الملك) يحول الأوراق للعضو صاحب الإختصاص ليبت فيها دون الرجوع للآخرين . وصار المجلس الذي يجتمع بكامل هيئته أسبوعياً لا يناقش إلا القضايا الهامة أو المختلف عليها (١٠٥) .

أما علاقة الحاكم العام بوزير الهند فقد كانت دائماً مجال شد وجذب. فالحاكم العام وموظفوه في المصالح المختلفة في الهند قد صوروا كما يقول بانيكار — لأنفسهم هندا وخلقوا لأنفسهم نحو تلك الهندشعوراً بالولاء(١٠٦). ولهذا كان الصراع يحدث دائماً بين وزير الدولة للهند والحاكم العام . وكان الرأي السائد أن وزير الهند يمثل سياسة الحكومة البريطانية أما الحاكم العام فيمثل سياسة الحكومة الهندية ويجب أن يقام كل وزن للرجل الذي ندب ليقيم في الهند فهو أقدر من غيره على معرفة ظروف الهند وهو بعدُ بعيد عن التعرض للضغوط البرلمانية أو المالية بمدينة لندن . ولهذا فقد رأى فريري في وزير الهند ممثلاً لنائب الملك في الهند أمام مجلس الوزراء البريطاني وفي البرلمان . وكان بعض وزراء الهند كسالسبري مثلاً لا يرى في الحاكم العام إلا ما تراه الخارجية في أحد سفرائها . ولما عارض الحاكم العام اللورد نورثيروك هذا الرأي استطاع سالسبري أن يقيله من منصبه . وفي أواخر التسعينات من القرن التاسع عشر كان اللورد الجن لا يبت في أي شيء إلا بعد الرجوع لحكومة « الوطن » ولم يتمرد على هذا الوضع بعدها سوى اللورد كيرزن الذي رأى أنه بحكم عامه وخبرته

وتواجده في المنطقة يجب أن يكون صاحب القرار ، ولما اعترض وزير الهند بحجة أنه ليس سفيراً لكيرزن في لندن رفع كيرزن خلافه مع الوزير إلى مجلس الوزراء ، ثم إلى التاج ، وانتصر الوزير وصار حكام الهند بعد كيرزن ينظر إليهم على أنهم وكلاء لوزير الهند في لندن (١٠٧) .



مراجع الفصل الاول حسب ترتيب ورودها

(١) قد رأينا بعد التأمل العميق وبعد أن وضعنا في حساباتنا اننا برسائلنا الرسولية قد منحنا الى الملك الفونسو الحق الكامل المطلق في غزو وفتح وقهر جميع الاقطار الواقعة تحت حكم اعداء المسيح ، مسلمين كانوا أو وثنيين، فاننا نريد برسائلنا الرسولية هذه ان يقوم نفس الملك الفونسو والامير وجميع خلفائهما متفردين دون غيرهم بكافة الحقوق في احتلال وامتلاك جميع الجزر المذكورة والموانىء والبحار المذكورة أدناه . كما انه محظور على جميع المسيحيين المخلصين، دون اذن من الفونسو المذكور وخلفائه، أن يعتدوا على مالهم من سيادة وستصبح جميع الفتوح التي تمت حتى اليوم ، أو التي ستتم في قابل الايام أو الفتوح التي تمتد الى رأس جا جادور وراس نون حتى ساحل غينيا وجميع بلاد الشرق على الدوام ، والى الابد في المستقبل تحت سيادة الملك الفونسو .

انظر ك.م. بانيكار ، **آسيا والسيطرة الغربية** ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، مراجعة احمد خاكي (القاهرة ١٩٦٢) . ص ٢٨ .

(٢) المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٣) المصدر السابق ، ص. ص ٢٨ — ٢٩ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٥) Churchil, W., A History of the English Speaking People (4 vols.) Vol. 2, 3 rd. (London, 1955) p. 106 .

(٦) Philip Woodruff, the Men who Ruled India, Vol. 1, The Founders, 2 nd ed. (London, 1965) p. 19 .

(٧) Kay, J. W., The Adminsteration of the East Indian Campany, (London, 1853) p. 105 .

(٨) Dodwell, H.H., (ed.) The Cambridge Shorter History of India (New Delhi, 1964) p. 400

(٩) كانت سورات من اهم الموانىء على ساحل الهند ، يفد اليها مئــات الالوف في فترة الحج الى مكة ، وكانت مستودعا للتجارة المغولية ، وسوقا لتجارة البحر الاحمر والخليج العربي ، ومخزنا لتجــارة المدن المغولية الكبرى في شمال الهند . راجع :

Agnes. F. Dodd, A Sort History of The British Empire (London 1925) p. 161

(١٠) Palmer, N. D., The Indian Political System, 2 nd. ed. (Boston, 1971) p. 42

(١١) Philip Woodruff, (1) op. cit, p. 24 .

(١٢) Majumdar, R. C., An Advanced History of India (London, 1946) p. 336 .

(١٣) Philip Woodruff, (1) op. cit, p. 25 .

(١٤) حاول الانجليز اولا التصدى للبرتغاليين وقد ارسل هوكنز الى القائد البرتغالى العام رسالة ودية طلب اليه ان يسود الوئام ـــ الذى يلف التاجين في اوروبا ـــ القوتين في هذه المياه ، الا ان القائد البرتغالي انكر قوة الانجليز ورد بأن جيمس ما هو الا ملك لصائدى اسماك يسكنون جزيرة ليست بذات أهمية . انظر : Ibid., p 23

(١٥) Dodwell, H. H, (ed.) op. cit. p. 408

(١٦) Ibid., p. 401

(١٧) Philip Woodruff, (1) op. cit., p.p. 30 - 31

(١٨) Agnes F. Dodd, op. cit., p. 162

(١٩) Ibid. p. 161 .

(٢٠) Majumdar, R. C., op. cit., p. 637

(٢١) Ibid., p.p. 337 - 338

(٢٢) Agnes, F. Dood, op. cit., p. 162

(٢٣) Philip Woodruff, (1) op. cit., p. 57 .

(٢٤) Ibid., p.p. 52 - 56 .

(٢٥) Agnes, F. Dodd, op. cit., p. p. 162 - 163

(٢٦) Philip Woodruff, (1) op. cit., p.p. 58 - 59

(٢٧) Ibid., p. 62

(٢٨) Dodwell H. H., (ed.) op. cit., p. 407 .

(٢٩) Ibid., p. 408 .

(٣٠) في ديسمبر ١٦٨٨ قام السير جون شايلد Child اخ السير جوشيا شايلد الذي كان الشخصية المهيمنة على شئون الشركة قام بالهجوم على مراكب المغول بالساحل الغربى وارسل سفنه لضرب حركة الملاحة في البحر الاحمر والخليج العربي وسلب السفن لاعتراض طريق حركة الحج الاسلامية .
انظر : Majumdar, R. C., op. cit., p. 639 .

(٣١) Dodwell, H. H., (ed.) op. cit., p. 408

(٣٢) Majumdar, R. C., op. cit., p. 643 .

(٣٣) Philip Woodruff, (1) op. cit., p. 81 .

(٣٤) ك. م. بانيكار ، مرجع سبق ذكره ، ص.ص ٩٥ — ٩٦ .

(٣٥) نفس المرجع ، ص ٩٧ .

(٣٦) Grover, B. L. and R. R. Sethi, Studies in Modern Indian History (Delhi, 1963) p. 25

(٣٧) Majumdar, R. C., op. cit., p. p. 646 - 647 .

(٣٨) Grover, B. L. and R. R. Sethi, op. cit., p. 27 .

(٣٩) Jhon Watney, Clive in India (London, 1974) p. 41 .

(٤٠) Majumdar, R. C. op. cit., p. 648 .

(٤١) Grover, B. L., and R. R. Sethi, op. cit., p. 38

(٤٢) Philip Woodruff, (1) op. cit., p. 69 .

(٤٣) Majumdar R. C. op. cit., p. 686 .

(٤٤) ك. م. بانيكار ، **مرجع سبق ذكره** ، ص. ص ١٠٢ ــ ١٠٣ .

(٤٥) Majumdar R. C., op. cit., 689 .

(٤٦) **مختصر دراسة التاريخ** ، جـ٣ ، مترجم (القاهرة) ص١٣٠ .

(٤٧) لمعلومات اوفى عن هذه المعركة ونتائجها انظر :

Jhon Watney, op. cit., Chapter 8, p. p. 85 - 96, of, Ibid., Chapter 12, p. p. 127 - 132 .

(٤٨) Grover, B. L. and R. R. Sethi, op. cit., p. 41

(٤٩) Agnes, F. Dodd, op. cit., p. 168 .

(٥٠) ك. م. بانيكار ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٠٤ .

(٥١) Churchil, W., (3) op. cit., p. 183 .

(٥٢) Rajendra Singh, Politics of the Indian Ocean (India 1974) p. 6

(٥٣) Ibid. p. 7

(٥٤) Majumdar R. C., op. cit., p. 678 .

(٥٥) Rajendra Singh, op. cit., p. p. 8 - 9 .

(٥٦) Majumdar R. C., op. cit., p. 782 .

(٥٧) Ibid, p. 783 .

(٥٨) Ibid. p. 714 .

(٥٩) ك. م. بانيكار ،**مرجع سبق ذكره** ، ص ١٠٥ .

(٦٠) **المرجع السابق** ، ص ١٠٦ .

(٦١) Dodwell, H. H., (ed.) op. cit., p. 4

(٦٢) Kay, J. W., op. cit. p. p. 113 - 120 .

(٦٣) Dodwell, H. H. (ed.), op. cit., p. 406 .

(★) حدث هذا منذ عام ١٦١٢ حين اصدر جيمس الاول المرسوم الثاني للشركة اعطى بموجبه الشركة حقوقا شاملة الى الابد (ما لم تضار حقوق الامة) . ومنذ هذه السنة اصبحت الشركة مؤسسة قائمة وليست عملية اكتتاب تنتهي بنهاية الرحلة واصبحت للشركة ميزانية عامة يديرها مدير ومجلس . وزادت تجارة الشركة ولم تزد ارباح المساهمين نظرا لتكاليف الادارة ولسوء الموظفين ، ونزلت قيمة الاسهم بمقدار ٢٠٪ عام ١٦٢٧ . وكان المساهمون حتى الخمسينات من ذلك القرن يكثرون من بيع وشراء اسهم هذه الشركة مما سبب كثيرا من عدم الاستقرار . راجع : Kay J. W., op. cit., 112 .

(٦٤) Ibid. P. 123 .

(٦٥) كان كلايف حاكم عام البنغال من ابرز الموظفين الذين اثروا من وراء الشركة ، يدل على هذا الخطاب الوارد له من هيئة المدراء في يناير ١٧٧٢ يتهمه بسوء الادارة وباحتكاره شخصيا لتجارة القطن والجواهر والملح والتبغ وسلع اخرى .. انظر :
Jhon Watney, op. cit., p. 200 .

(٦٦) Agnes, F. Dodd, op. cit. p. p. 169 - 170 .

(٦٧) Grover, B. L., and R. R. Sethi, op. cit., p. 332 .

(٦٨) Majumdar, R. C., op. cit., p. 784 .

(٦٩) Grover, B. L., and R. R. Sethi, op. cit., p. 333 .

(٧٠) Ibid., p. 334 .

(٧١) Churchill, W., (2) op. cit., p. 184 .

(٧٢) Majumdar R. C., op. cit., p. 785 .

(٧٣) Bearce, G. D., British Attitudes Towards India 1784 - 1858, (Oxford, 1961) p. p. 12 - 13 .

(٧٤) اصاب كلايف الذي كان من اسرة معدمة ثراء عظيما في الهند وقدم للمحاكمة فانتحر اما هاستنج فقد كان اسلافه فيما مضى من ذوي اليسار ولكنهم فقدوا ارضهم وافلسوا . وظل هاستنج منذ طفولته الباكرة يحلم باسترداد ما فقده اسلافه من الارض . اغتنى هاستنج في الهند واتهم بالرشوة والفساد وقدم لمحكمة برات ساحته ، واستعاد ارض اجداده بعد هذا . راجع :
Churchil, W., (2) op. cit., p. 184 .

(٧٥) Philips, C., The East India Company and the English Government, (London, 1937) p. 132 .

(٧٦) Majumdar R. C. op. cit., p. 785, ff.

(٧٧) Kay, J. W., op. cit., p. 128 .

(٧٨) Agnes, F. Dodd, op. cit., p. p. 173 - 174 .

(٧٩) Grover, B. L. and Sethi, R. R., op. cit., p. 339 .

(٨٠) Churchil, W., (2) op. cit., p. 138 .

(٨١) Agnes, F. Dodd, op. cit., p. p. 174 - 175 .

(٨٢) Grover, B. L. and R. R. Sethi, op. cit., p. 339 .

(٨٣) Bearce, G. D., op. cit., p. 36 .

(٨٤) Ibid. p. p. 52 - 56 .

(٨٥) Ibid. p. p. 56 - 57 .

(٨٦) Grover, B. L. and R. R. Sethi, op. cit., p. 340 .

(٨٧) Ibid. p. 341 .

(٨٨) توينبي ، أ ، (٣) ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ .

(٨٩) انظر التفصيلات في : Moir, I. M.,

A Study of the History & Organization of the Political and Secret depts. of East India Company and the Board of Control and the India office 1784 - 1919 . Submitted to the University of London Diplome in Archive Adminstera-tion. Passim .

(٩٠) Majumdar, R. C. op. cit., p.p. 688 - 689 .

(٩١) Grover, B. L., & R. R. Sethi, op. cit., p. p. 342 - 345 .

(٩٢) Dodwell H. H., (ed.) op. cit., p. 544 .

(٩٣) Majumdar R. C. op. Cit., p. 692 .

(٩٤) Dodwell H. H., (ed.) op. cit., p. 545 .

(٩٥) Philip Woodruff, (2) op. cit., p. 27 .

(٩٦) Grover, B. L., & R. R. Sethi, op. cit., p. 352 .

(٩٧) Bearce, G. D., op. cit., p. 236 .

(٩٨) Majumdar, R. C. op. cit., p. 780 .

(٩٩) Dodwell H. H. (ed.), op. cit., p. 591 .

(١٠٠) Moir, I. M., op. cit., p. p. 108 - 125 .

(١٠١) Dodwell, H. H. (ed.) op. cit., p. 593 .

(١٠٢) Moir, I. M. op. cit., p. p. 108 - 125 .

(١٠٣) Ibid. p. 126 .

(١٠٤) Ibid. p. 127 .

(١٠٥) Dodwell H. H. (ed.) op. cit., p. 595 .

(١٠٦) ك. م. بانيكار ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٤٩ ــ ١٧٤ .

(١٠٧) Dowell H. H. (ed.) op. cit., p. 603 .

الفصل الثاني

المؤسسات السياسية البريطانية في الخليج العربي

حتى ١٨٥٨

- الشركة الإنجليزية في الجاسك .
- مستودع جمبرون وتطوره .
- مرحلة البحث عن مستودع بديل .
- مستودع البصرة وتطوره حتى ١٧٨٧ .
- مستودع بوشهر .
- وكالة مسقط .
- الوكيل الوطني في الشارقة .
- بوشهر ممثل الراج في الخليج العربي .

المؤسسات السياسية البريطانية في الخليج العربي

حتى ١٨٥٨

لم تكن الشركة الإنجليزية التي تتبعنا تاريخها في الهند ، إلا روحاً معبراً عن الذاتية القومية للإنجليز الذين استشعروا قوتهم بعد هزيمة الارمادا الأسبانية في ١٥٨٨.وحين أدركت بعض الأوساط المالية الإنجليزية أن البحر قد انفتحت دروبه أمامها إلى الشرق الذي ما عاد حكراً إلهياً للبرتغال ، طلبت إلى الملكة أليزابث التصديق لها بتكوين شركة تجارية تعمل في البحار الهندية . ولم تصدق الملكة على ميثاق الشركة إلا بعد أن فقدت آخر أمل لها في تحقيق الصلح مع اسبانيا / البرتغال . وبهذا يمكن أن نقول أن ميثاق الشركة قد جاء وليداً للحروب الأوربية مرتبطاًبسياسات أوربا ومجريات الأمور فيها . وتقدمت إنجلترى إلى الشرق تحمل كل خلافاتها المذهبية والسياسية مع اسبانيا ، وبدخولها دخل الشرق كله في أتون السياسة الأوربية التي غمرته بعد هذا غمراً وشهدت مياه الخليج العربي الكثير من تلك الصراعات .

يبدو أن أنطوني جنكستون كان أول تاجر إنجليزي يطأ ثرى آسيا التركية في العصر الحديث . وقد حصل هذا التاجر في عام ١٥٥٣ على إذن من سليمان القانوني بالإتجار في تركيا ، ووضعت تجارته على قدم المساواة مع التجارة التي يجريها الفرنسيون والبنادقة . [١]

وفي عام ١٥٦١ تقدم جنكستون عضو الشركة الموسكوفية من موسكو عن طريق نهر الفولجا حتى استراخان Astrakhan ثم ركب نهر قزوين حتى شابران Shabran في أذربيجان ، وصعد بعد هذا في الأرض الفارسية حتى التقى بالشاه وسلمه خطابات من الملكة فيكتوريا مرسومة باللاتينية والعبرية والإنجليزية . بيد أنه لم يكن في بلاط الشاه من يعرف خطاً من هذه الخطوط ، ولم يظفر جنكستون بطائل من خطاباته (٢)

يرد بعد هذا ذكر السير ادوارد اوزبورن Osborne والسير تشارد ستوبر Stopper اللذين وفدا القسطنطينية في ١٥٧٨ وحصلا على خطاب من السلطان مراد الثالث في ١٥٧٩ إلى الملكة إليزابث يرحب فيه بالتجار الإنجليز (٣) . وتكونت من ثمة في ١٥٨١ شركة الليفانت في لندن وكان همها الأساسي الإتجار مع الهند عن طريق الليفانت والخليج العربي . وكان جون نيوبري Newbury أول تجار هذه الشركة الذين خرجوا لاستكشاف الطريق أولاً ثم عاد إلى إنجلترى ، ورجع نيوبري في ١٥٨٣ في صحبة بعض التجار ، ونزلوا في طرابلس بسوريا ، ثم ركبوا إلى بغداد ، فالبصرة ثم هرمز (٤) .

لم تثمر هذه الرحلات المتفرقة عن أمر ذي بال حتى كانت رحلة الأخوين انطوني وروبرت شيرلي وأتباعهما . وفد هذان المغامران فارس يدفعهما حب الإنتقام من الأتراك لأخيهما الأكبر طوماس شيرلي الذي كان قرصاناً شهيراً وقع على باخرة تركية ونهبها وطفق يبيع سلبه في سوق القسطنطينية ، واهتدى إليه الأتراك فغلوه في السجن ، ولم يفرج عنه إلا بعد تدخل هنري ليللو Lello رئيس البعثة الإنجليزية في تركيا .ورجع طوماس إلى إنجلترى مفلساً متنقلاً بين ربوعها كي يفلت من سجن الدائنين حتى هلك في ١٦٢٥ .

هدف الأخوان شيرلي إلى جر الشاه لتحالف مع القوى المسيحية ضد الأتراك « الذين يسببون الذعر للعالم المسيحي » [٥] ولفتح طريق تجاري بين فارس وإنجلترى ويبدو أن الأخوين قد أفلحا في البدء في تحقيق هدف سفارتهما إذ طرد الشاه فور وصولهما سفيراً تركياً جاء يفاوض في الصلح بين الدولتين الإسلاميتين . وقام الرجلان بالعمل في جيش الشاه ، كما أرسلهما الشاه الأخوين واحداً تلو الآخر إلى بلاطات أوربا ولكنهما لم ينجزا شيئاً . وقد هلك الرجلان دون أن يقضيا من إربهما شيئاً ، ولم يحظيا حتى بثقة قومهما . فحين رأت بعض الجهات في الشركة الإنجليزية الإفادة من خدمات روبرت شيرلي في ترقية تجارة الشركة مع فارس ، رأى طوماس رو فيه « أنه غير أمين ولكنه مناسب [٦] » أما الشاه فقد نعت روبرت بعد رجوعه من أوربا صفر اليدين بأنه « عجوز متعب» [٧].

الشركة الإنجليزية في الجاسك : —

فاضت بضائع مستودع سورات عن استهلاكها ، وكان من رأي طوماس أولدويرث Oldworth أن يدفع ببعض هذه البضائع إلى فارس خاصة وأنه قد علم من رتشارد ستيل Steele الذي دخل فارس جرياً وراء مدينيه بأن برد فارس قارس ويحتاج أهلها إلى المنسوجات الصوفية الإنجليزية التي لم تجد في الهند رواجاً . ولهذا صدر الأمر لكاوثير ومعه ستيل وآخرين بأن يفدوا فارس براً كي يتقصوا طبيعة جوعها ومسالكها ويتحروا في طبيعة اقتصادها وتجارتها ، ويحاولوا استصدار فرمان من الشاه [٨] .

وصلت البعثة إلى فارس ، واستصدرت من الشاه فرماناً في١٥ أكتوبر ١٦١٥ دون كبير عناء ، وأرسلوا هذا الفرمان إلى سورات بتاريخ ١٠ فبراير ١٦١٦ وكان أهم ما تضمنه الفرمان ما يلي : — [٩]

أولاً : تبادل السفراء بين فارس وإنجلترى على أن تعين إنجلترى سفيرها فوراً ، ويبقى أمر تعيين السفير الفارسي لدى إنجلترى مرهوناً بالظروف .

ثانياً : يجوز للشركة أن تقيم المستودعات في فارس وأن تعين الوكلاء .

ثالثاً : يجوز للشركة أن تتجر مع كل الأرض الفارسية بيعاً وشراء دون تعويق .

رابعاً : يجوز للإنجليز حمل السلاح واستعماله في حالات الدفاع عن النفس .

خامساً : يحق للإنجليز ممارسة القضاء المدني حيث تزيد قيمة الدين على عشرين تومان « حيث ينطق المبعوث الإنجليزي بالحكم بعد موافقة القضاه الفرس » .

سادساً : يجوز للإنجليز أن يمارسوا شعائرهم الدينية دون تدخل من فارس.

وبالرغم من الفرمان وجدت فكرة الإتجار مع فارس معارضة قوية من بعض المسئولين في الهند ، إلا أن اولدويرث استطاع أن يرد على معارضيه بأن البضائع الصوفية بمستودعه لن تجد في البنغال رواجاً كالذي ستصادفه في فارس لطبيعة الجو ولظروف الحرب بين الأتراك والفرس التي سدت المسالك البرية فكسدت التجارة حتى أن الحرير في فارس لا يجد من يشتريه فانحط سعره ، وأن بضائع أوربا قد غلا في فارس ثمنها لندرتها .

في أواخر عام ١٦١٦ قامت أولى رحلات الشركة إلى الجاسك ، ذلك الميناء الذي أوصى به كاوثير وستيل لأنه « بعيد عن رئاسة البرتغاليين في هرمز حيث يقع على بعد تسعين ميلاً إلى الشرق منها ، ولأن الجاسك

تحرس مدخل الخليج إستراتيجياً ، ولأنها تقع في منطقة يسهل الدفاع عنها» . وصلت السفينة جيمس وعليها أدوارد كانوك Canock إلى الجاسك في ٤ ديسمبر ١٦١٦ بعد ٢٧ يوماً من الإبحار . وأظهر كانوك فرمان الشاه إلى ذو الفقار خان حاكم الميناء فرحب به ، وأنزلت السلع الإنجايزية إلى الساحل . وذهب كانوك لمقابلة الشاه واعطائه خطاب الملك جيمس الذي نعته الشاه بعد أن شرب نخب جيمس من قدح خمر كبير بأنــه كأخيه تماماً . وأصدر بعد هذا الشاه أمره بتأكيد الفرمان السابق ، وكال لهم امتيازات أخرى تأسس بموجبها مستودع الجاسك .

بدأت الشركة ضغطها على فارس تزجها به في الخلافات الأوربية . وقابل طوماس رو في ٣ يناير ١٦١٧ السفير الفارسي لدى بلاط المغول وحذره مغبة الامتيازات الشاملة التي يزمع الشاه عقدها مع اسبانيا ، وطلب اليه زيادة امتيازات الشركة الانجليزية . وكتب رو في حينه إلى انجلترا لكي تحذر حكومة لندن اسبانيا من مغبة اعتراض تجارة الشركة البريطانية لأن هذا أمر يجر إلى الحرب Casusbelli . وزاد رو بأن كتب للشاه بأن إعطاء امتياز احتكار التجارة بعد أن دخلت الشركة إلى فارس لأي أمة من الأمم سيجعل الانجليز يلجأون للسلاح وسيقود هذا إلى اضطراب حبل الأمن في الخليج العربي[١٠] .

وقد استطاع طوماس بيكر الذي خلف كانوك في رئاسة الشركة في فارس في ١٦١٨ أن يحمل الشاه على الموافقة على احتكار الشركة لتجارة الحرير الصادر من فارس ، وأن لا يباع منه للاسبان أو البرتغاليين شيئاً ، وأن لا يرسل أي طرف منه إلى أوربا عن طريق تركيا ، وبهذا حاز الانجليز على وضع تفضيلي في التجارة الفارسية .[١١] .

مستودع جمبرون وتطوره : —

استمرت الجاسك في خدمة التجارة الانجليزية حتى ١٦٢٣-١٦٢٤ حين انتقل منها الانجليز إلى جمبرون (بندر عباس) وكان مستودع جمبرون جزءاً من عطاء الشاه للشركة الانجليزية حين ظاهرته عـلى البرتغاليين في هرمز .

بدأ التراشق الانجليزي البرتغالي في الخليج العربي في أواخر عام ١٦٢٠ حين اعترض البرتغاليون سفينتين للشركة كانتا في طريقهما إلى الجاسك فتراجعتا إلى سورات وتقويتا بآخرتين . وناوشت السفن الأربع طلائع الأسطول البرتغالي التي تراجعت بدورها إلى هرمز وعادت بعد أن تقوت . وأصاب الانجليز نصراً في ٢٨ ديسمبر ١٦٢٠ فيما عرف بمعركة الجاسك[١٢] التي كانت ثالثة المعارك المظفرة للسفن الانجليزية على البرتغالية في بحار الشرق .

وفي السنة التالية استعدى الشاه الشركة الانجليزية على البرتغاليين في هرمز وهددهم ومنّاهم. وخشي ممثلو الشركة ثقل تبعة ماهم مقبلين عايه ، فهم ، وإن كان من تعليماتهم مهاجمة السفن البرتغالية بل والموانىء البرتغالية عند الضرورة ، إلا أن المخاطرة بسفنهم ضد قلعتين حصينتين هما رئاسة البرتغاليين في المنطقة هو أمر خارج عن مهامهم . لم يجد رجال الشركة في الجاسك بُدّاً من التعاون . وانتصر التحالف الفارسي الانجايزي في أول فبراير ١٦٢٢ حين غزوا هرمز دون مقاومة تذكر . وصمدت قلاع هرمز حتى سلمت في ٢١ ابريل حين تعهد الانجليز بحماية البرتغاليين المحاصرين وفي ٢٧ ابريل ١٦٢٢ كانت السفن تقل حوالى ٢٦٠٠ من البرتغاليين وخدمهم إلى مسقط[١٣] وأمر الشاه بتدمير هرمز التي كانت تجارتها تساوي تجارة لندن وامستردام مجتمعة[١٤] وأصبحت « مثلاً حياً للخراب » [١٥] بعد

أن نفذ فيها حكم الشاه بأن لا يترك حجر على حجر . ونقلت السفن أحجار منازل هرمز لتعمير جمبرون التي تقع على بعد ثلاثة فراسخ من هرمز .

استقرت الشركة في جمبرون حيث أعطاهم الشاه حق شغل منزلين هنالك كمستودع لهم ، وحرم عليهم أن يبنوا أي بيت آخر للشركة في المنطقة حتى لا يجعلوه قلعة يثبون منها إلى أرضه . ووجد الانجليز في جمبرون مدخلاً إلى الظهير الفارسي لم يكن متاحاً لهم في الجاسك ، كما أعطاهم الشاه الحق في أن يصيبوا نصف جمارك بندر عباس (جمبرون) . وبقيت بندرعباس تخدم تجارة الشركة لقرن ونصف من الزمان[١٦] .

تعثرت تجارة الشركة الانجليزية في فارس منذ ميلادها فقد افتتح الهولنديون منذ ١٦٢٣ مستودعاً في جمبرون ونافسوا الشركة الانجليزية فلم تستطع الاحتكار الذي كانت تحاوله . وفي ١٦٢٤ اجمع التجار الفرس على رفع أسعار الحرير وحددوا له سعراً أعلى من الذي فرضه الانجليز ، فأحجمت الشركة الانجليزية عن الشراء ، وتوقفت تجارة الشركة توقفاً يكاد أن يكون تاماً . وبدأت الشركة الانجليزية تفكر في هذا الوقت في الانسحاب من فارس . غير أن وكيل بندر عباس بعد التفاوض مع الوكيل الأول في أصفهان قرر البقاء من أجل المحافظة على الامتيازات المكتسبة ، وعدم ترك الساحة الفارسية للهولنديين الذين سيتمكنون مع الزمن من المنطقة كلها[١٧] . ونزلت أسهم الانجليز في نفوس الفرس حتى أن الشاه لم يحسن مقابلة السير كتون Cotton في ١٦٢٨ الذي جاء مبعوثاً من الملك شارلس يحمل رداً بخصوص سفارة نقدي على بك التي أرسلها الشاه[١٨] في ١٦٢٥ . وبالرغم من أن الشركة حازت في ١٦٢٩ على فرمان[١٩] جديد من الشاه صافي (١٦٢٩-١٦٤٢) إلا أن حركة التجارة الهولندية تزايدت كماً ونوعاً تزايداً شهد به ماندسلو حين زار جمبرون في ١٦٣٢ . وطغى بعدئذ التفوق الهولندي في الخليج العربي على الانجليزي

حتى أصبحت السيطرة التجارية فيه في عام ١٦٥٤ للسفن الهولندية وتوقفت التجارة الانجليزية تماماً. وغدا مستودع جمبرون الانجليزي مشلول الحركة حتى أبرم الصلح بين هولنده وانجلترى، ودفع الهولنديون مبلغ ٨٥,٠٠٠ جنيه استرليني تعويضاً للشركة الانجليزية عما أحدثوه من خسائر، وبالرغم من هذا لم تكسب الشركة ريادة التجارة في الخليج العربي[٢٠].

فشلت السياسة الانجليزية بادىء الأمر في الخليج العربي وحاول رجال الشركة الاسلوب الهندي في التحالف والتحالف المضاد مع القوى الوطنية لاعتصار الربح التجاري في فارس. قام وكيل جمبرون الانجليزي بالتفاوض مع وكيل امام مسقط في أمر تجديد حملة مشتركة على بندر عباس ولم يستجب وكيل الامام في مسقط للاغراء. وحاول مديرو الشركة، بعد هذا، باستعمال قوتهم منفردين ضد بندر عباس، وأصدروا من لندن أمرهم إلى الهند بأن ترمي الشركة بسفنها على ذلك الميناء وتحاصره حتى يؤدي الفرس الضرائب المستحقة. ولم تر سلطات سورات هذا الرأي، وردت على لندن بأن الأمر فوق طاقتها لأنه يتطلب عدداً من السفن «لا يقل عن ثمان، كما يتطلب أن تكون لهم قواعد برية ثابتة ليحصلوا منهما على المؤن لجندهم، وهذا أمر غير متاح لهم. ولجأت رئاسة الشركة في لندن إلى سياسة مغايرة حين طلبت تخفيض عدد مستخدميها في بندرعباس ولا تستبقي منهم سوى اثنين ليقوما بجباية نصف الضرائب المستحقة لهم بناء على الاتفاق، وإذا تعذر أن يقيم موظفان بمفردهما في بندر عباس فعلى الشركة أن تغلق مستودعها هناك، وأن ترسل مندوبيها سنوياً لتحصيل مستحقات الضرائب. وأعادت سورات تقييم الأمر بما في ذلك محاصرة الميناء. وانتهت سورات إلى أن حصار بندر عباس أمر غير وارد لأنه قد تنقضي سنتان أو ثلاثة من الحصار ولا تحس فارس بوطأته لأنها ليست دولة يؤثر البحر في توجيهها الاقتصادي. وصلت سورات في ١٦٦٤ إلى

أن الحل الأمثل هو أن تترك اثنين أو ثلاثة من موظفيها هناك وأن تسحب الآخرين[٢١] .

وفي عام ١٦٦٩ قررت رئاسة الشركة في لندن أن توفد وليام رولت Rolt إلى فارس لينظر في أمثل السبل لتطوير تجارة الشركة في المنطقة وأمثل الحلول التي تمكنها من جباية الضرائب . ووجهت الشركة مبعوثها رولت بأن يأتمر بأوامر سورات ويلتزمها . وقد جاء في التقرير الذي أعده رولت في ١٦٧١ في هذا الصدد بأن الأمور لن تستقر للشركة في ميناء جمبرون إلا إذا لجأت الشركة إلى استعمال القوة . كما أوصى رولت بأن تحاول الشركة العمل على استثمار ميناء آخر في منطقة الخليج العربي وأشار إلى أن بندر ريق له الأفضلية عن سواه . وبناء على هذا التقرير فقد قررت الشركة في ١٦٧٥ زيادة تسليح سفنها التجارية العاملة في الخليج لكي تظهر به تفوقها على القوى الأخرى . كما أرسلت الشركة إلى الخليج بسفينتين بقصد « حماية التجارة وتحصيل متأخرات ضرائب بندر عباس[٢٢] » ولكن برغم هذه الاجراءات بقيت زيادة تجارة الخليج في أيدي الهولنديين[٢٣] ، وقد شهد بهذا الدكتور جون فرير .Fryer في عام ١٦٧٧ حين زار المنطقة[٢٤] . وفكر المدراء في لندن في ١٦٨٠ في ترك مستودعهم في الخليج العربي إلا أن الوكيل في بندر عباس حين بلغه هذا في عام ١٦٨١ قاومه متذرعاً بأن الأمر صائر إلى انفراج ، ودعا إلى التريث . غير أن الأمر لم يصف كما أمل الوكيل فأوفدت الشركة في ١٦٨٣ سفينتها شارلس الثاني (٦٠-٧٠ مدفعاً) بقيادة السير طوماس جرانثام Grantham إلى الخليج العربي ليعوق التجارة فيه حتى تدفع فارس متأخرات ضرائب بندر عباس التي عليه أن يحاصرها . غير أن جرانثام ما أن بلغ الخليج حتى ارتد عنه لبومباي لوجود قوة هولندية بحرية كبرى عند سواحل بندر عباس .

واستمرت الشركة في دأبها مع الشاه ترجوه حيناً وتهدده أحياناً حتى حصلت في ١٦٨٦ على فرمان يؤكد امتيازاتها السابقة ، ويحمي تجارتها في

جمبرون . كما وقعت الشركة اتفاقاً مع الشاه في ١٨ يونيو ١٦٩٧ يشابه الاتفاق الذي عقدته الشركة في ١٦١٧ إلى حد كبير . وأصدر الشاه مع الفرمان عشرين رقماً تفسيرياً . وجاء في الرقم ٢٠ وعداً من الشاه بتسوية ديون الشركة الناجمة عن حصتها في جمارك بندر عباس[٢٥] .

بدأت الأمور في فارس تسير في صالح الشركة الانجليزية غير أن المد العربي في جهاد الأوربيين قد طغى في هذه الفترة كثيراً مما أعاق تجارة الشركة . وكتب ممثلو الشركة من بندر عباس يطلبون دعماً أسطولياً لضرب « القرصنة » ونشط مدراء الشركة في لندن لمجابهة هــذا الأمر ودفعوا بحكومتهم في لندن إلى التوصل إلى اتفاق مع كل من هولنده وفرنسا لضرب القوى الوطنية في الخليج والبحار الهندية . توصلت حكومة لندن مع هذه الحكومات في عام ١٧٠٠ إلى اتفاق تقرر بموجبه قيام هولنــده « بحماية التجارة في البحر الأحمر ، وفرنسا بحماية التجارة في الخليــج العربي ، وأن تقوم انجلترى بحماية بحار الهند الجنوبية[٢٦] . ولعل في هذا التقسيم ما يدلنا على أن تجارة الخليج العربي لم تبلغ مبلغاً يجعل الانجليــز يتشبثون معه بحماية هذا الخليج .

سادت فارس اضطربات داخلية انتهت في ١٧٢٠ حين عزل الشاه محمود ، شاه الافغان ، الشاه حسين ، شاه فارس ، عن ملكه. استمر الحكم الافغاني في فارس على عهدي الشاه محمود ثم ابن عمه أشرف . واستثمر بطرس الأكبر الفرصة وضم بعض أراضي فارس ، كما قام الأتراك بغزو بعض مقاطعات الشمال الغربي منها وكسدت تجارة الشركة في ظروف هذه الاضطرابات ، وزاد في كسادها نشاط القبائل العربية في الخليج العربي وتعرضها لتجارة الشركة . واستمر الحال هكذا حتى أفرزت الأحداث طهماسب خولى خان في ١٧٢٧ الذي جاهد حتى تمكن من أن يصير شاهاً في ١٧٣٦ تحت اسم نادرشاه .

اهتم نادر شاه[٢٧] بالبحر وتجارته ، ومد سيطرته على القبائل العربية على الجانب الشرقي للخليج العربي ثم تطلع إلى مادون ذلك . أرسل طهماسب في ١٧٣٤ لطيف خان إلى ممثلي الشركتين الانجليزية والهولندية يبلغهم بتعيينه لطيف خان قائداً للاسطول الايراني ، وطلب إلى الشركتين مساعدة لطيف خان في شراء سفينتين صالحتين من السفن الراسية في بندر عباس لتكوين نواة أسطوله . كما أصدر طهماسب أمره بتوسيع ميناء بوشهر والذي لم يكن إلا قرية صغيرة خاملة الذكر ، وإعداده لكي يكون قاعدة للأسطول الفارسي المزمع إنشاؤه . واستجابت الشركة للشاه وباعته سفينتين همـــا نور ثمبرلاند وخان . وكانت الأولى في حالة رديئة لا تصلح للابحار إلا أن الفرس «لجهلهم بالسفن ولعدم خبرتهم البحرية قبلوا السفينتين شاكرين»[٢٨] كما أرسل الرئيس في بومباي لنادر شاه يهنئه باعتلائه العرش . وهكذا بدت الأمور تبشر بتعاون وثيق . ولم تستمر الأمور على هذا المنوال طويلاً إذ بدأ الشاه مغامراته على الجانب الغربي من الخليج . وبرغم تضافر جهود الشركتين الانجليزية والهولندية مع الشاه في ١٧٣٩ و ٧٤٠ ضد* ثورات الجنود العرب العاملين في الاسطول الفارسي إلا أن تجارة الشركة الانجليزية في جمبرون عانت كثيراً من عدم الاستقرار الذي أحدثته حروب نادر شاه والحروب التي أعقبت اغتياله . كتب وكيل الشركة في جمبرون في أوائل ١٧٤٧ بأن جمبرون ، « هي الآن تحت التهديد المستمر للقبائل البلوشستانية وأن التجارة الانجليزية في المنطقة قد توقفت تماماً حتى أضحى الاحفاظ بالمستودع أمراً غير ذي جدوى[٢٩] ». وفي خطاب له مؤرخ في مايو ١٧٤٨ كتب وكيل بندر عباس بأن « الفوضى ضربت أطنابها في كل مكان ولا يدرك إلا الله جدوى ما نقوم به من عمل . إننا لا نعرف ما يحمله لنـــا الغد ، ولن نستطيع أن نقاوم لو ظهرت أمام مستودعنا سفينة واحدة»[٣٠] . ولم تبت بومباي في الأمر بعد حتى فوجئت برسالة من الوكيل في جمبرون

يقول بأن الأمور عادت الى هدوئها في فارس بعـــد أن استقرت تحت عادل شاه ، وطلب الوكيل زيادة حصة المستودع من السلع . ولم يتحقق أمل الوكيل إذ انزلقت فارس مرة أخرى إلى هوة الحروب الأهلية التي أسفرت أخيراً عن وصول كريم خان إلى الحكم. ولم تستطع وكالة الشركة في جمبرون أن تندخل في غمار الحرب أو في إحداث صلح بين الملا على شاه حاكم بندر عباس وكريم خان الذي أراد فرض سيطرته على الميناء .

كان على الوكالة أن تلم شعثها وترحل ، إلا أن المتغيرات الدوليـــة تطلبت ضرورة وجود وكالة انجليزية في الخليج العربي على مشارف الهند . ظهرت منذ عام ١٧٤٩ السفن الحربية لفرنسا في الخليج وانصبت طلائع هجماتهم على السفن التجارية الانجليزية في مسقط[٣١] التي كانت من أنشط الموانىء التجارية في المنطقة .

مرحلة البحث عن مستودع بديل : —

ومع تزايد الخسائر الانجليزية في مستودع جمبرون حدث أن زارت سفينة فارسية بومباي في ١٧٥٠ فأرسل الرئيس في مجلسه إلى وكالة جمبرون يسأل هل من الحكمة احتجاز السفينة الفارسية (محمد بك) التي تزور بومباي حالياً . ورد سافدج Savdge الوكيل مرحباً بالاجراء طالباً بأن يؤذن له بأن يهاجم بقايا الاسطول الفارسي في جمبرون وهرمز ويستولي عليها خاصة وأن الاضطربات البحرية في المنطقة تجعل هذه المهمة يسيرة . ويقترح الوكيل في خطابه أن تنقل الوكالة من جمبرون بعد الاستيلاء على باقي قطع الاسطول ، إلى إحدى جزر البحرين بعيداً عن الأرض الفارسية . وأضاف الوكيل أن البحرين ذات موقع ممتاز بالمقارنة إلى بوشهر وهي بعد قريبة من بوشهر والبصرة حيث سيفد التجار الفرس والأتراك لقضـــاء حوائجهم بسهولة . كما أن البحرين تقع تحت سيادة عرب الحولة الذين هم

في نزاع دائم يمزقهم ويهد قوتهم ، ويجعل الاستيلاء على المكان أمراً سهلاً . ورفضت بومباي هذا الاقتراح خشية أن يقوم في فارس التي تعج بالحروب الأهلية في هذه الفترة شاه قوي يعمل للانتقام من الانجليز الذين اغتصبوا أسطول الدولة . ورفعت بومباي الأمر إلى هيئة المدراء في لندن التي أقرت بومباي على رأيها بشأن خطورة الاستيلاء على بقايا الاسطـول الفارسي ولكنها حبذت في نفس الوقت نقل مستودعها من جمبرون إلى البحرين . وبدأ الوكيل سافدج يعد للرحيل عدته ، إلا أنه صادف حتفه في ١٧٥١ وخلفه على وكالة المستودع المدعو جريفس Graves الذي كان مقيماً للشركة في كرمان . ونقض جريفس رأي سافدج لأن البحرين على حد قوله في أقصى شمال الخليج ودروبها غير صالحة للملاحة . وحبّذ جريفس الرحيل إلى قشم « لأن دروبها أكثر صلاحية للملاحة ، وبها عيون عذبة ، ومراسيها متعددة وبها كذلك قلعة يحيط بها خندق ، وشيخها صديـق للبريطانيين ، ولا مانع لديه من أن يعطيهم الجزيرة نظير أن يكفلوا له ولأبنائه من بعده معاشاً معلوماً » . ودافع جريفس بأن الرحيل إلى قشم سيخفض تكاليف التسليح والحراسة التي يتكبدونها في جمبرون ، كما أنه سيعفيهم من نفقات الهدايا التي يقدمونها للحكام الفرس[٣٢] . وقبل أن تبت الشركة في هذا الأمر خلف وود Wood جريفس على جمبرون ، وكان من رأيه أن تثبت الشركة في موقعها في جمبرون .

تحكمت فكرة نقل المستودع من جمبرون في قرارات هيئة المدراء فأصدرت في ابريل ١٧٥٤ قراراً بإنشاء مستودع في بندر ريق استجابة لدعوة تلقاها اليس Ellis مقيم Resident الشركة في البصرة .

صدر أمر بومباي في ٨ أكتوبر ١٧٥٤ بإقامة مستودع بندر ريق وتعيين وود مقيماً به . وتفيد رسائل الشركة[٣٣] على أن وود قام في مارس ١٧٥٥ لتنفيذ الأوامر الصادرة له ببيع الصوف الانجليزي في ريق ، ومحاولة

منع الفرنسيين من الاتجار في المنطقة ، والحصول من شيخ بندر ريق على تفويض بجباية الضرائب والجمارك في المنطقة التي تقع تحت سيادته . أثر وود أن يمر في طريقه على بوشهر حيث قابل حاكمها المير ناصر وفاوضه في أمر إقامة مستودع انجليزي بها . لم يوافق الشيخ على إعفاء التجارة الانجليزية من مكوس الصادر والوارد[٣٤] وطلب بأن تدفع له الشركة مبلغاً شاملاً قدره ١٥٠٠ روبية سنوياً نظير السماح لها بالاتجار وجباية الضرائب . وتستطرد رسائل وكيل جمبرون فتقول « لما كتب لنا (وود) بذلك أصدرنا أمرنا له بأن يتابع رحلته إلى بندر ريق ، ولهذا بدأ رحلته في يونيو وكتب لنا في ٩ أغسطس ١٧٥٥ بأن المير حسين شيخ ريق تجاوب معه وأعطاه كل ما طلب من امتيازات . غير أن المير حسين كان يزمع وقتها زيارة فارس وخشي وود أن يستقر في بندر ريق وشيخها غائب ، ولهذا غادرها إلى البصرة ثم بوشهر . وما لبث وود أن عاد إلى بندر ريق وأحسن العرب وفادته واستقر في سبتمبر ١٧٥٥ هنالك[٣٥] .

كان وود قد ذهب في ١٦ ابريل ١٧٥٥ إلى خاراج ضيفاً على المستودع الهولندي بها ، وكان هدفه من الزيارة التجسس على الهولنديين . وأبلغه الهولنديون خلسة أن المير مهنا يخطط لانقلاب ضد المير حسين . « ولهذا عندما حدثت مشاكل فجائية وتبين لي أن الهولنديين وراء الأحداث أدركت أن هذه المشاكل تهدد حياتي خاصة وأني لم أكمل بناء استحكامات المستودع » ، وبهذا هرب وود إلى البصرة بعد أن أصدر تعليماته لمستخدميه بأن يبقوا وأن يبقى العلم الانجليزي منشوراً فوق المستودع[٣٦] . ورجع وود إلى ريق بعد هدوء الأحوال ليجد المير حسين وكثيراً من أصدقائه قد قتلوا وأن بيت الشركة قد سوى بالأرض ، وأن أتباع المير مهنا قد أزالوا العلم الانجليزي . ولامت سلطات بندر عباس الانجليزية مقيم ريق على هروبه رغم أنه قال أنه ذهب إلى البصرة لشراء السلاح الذي كان سيدافع

به عن بيته . وكان من رأى بندر عباس أنه لو بقي وود في ريق وبذل عونه للمير حسين، لأمكن إنقاذه من هذا المصير ، وعبرت جمبرون عن شكها في أن يستطيع العرب هدم البيت الانجليزي لو كان هنالك من يدافع عنه مستبسلاً . وأمر دوجلاس ، وكيل جمبرون ، وود بأن يظل في ريق وأن لا يفارقها أبداً إلا بإذن مسبق من وكالة جمبرون . ورد وود بأن « المير مهنا قد استولى على الأخشاب التي أتى بها لبناء المستودع واستعملها في بناء مدينته ، وأنه قد منعه من جباية الرسوم من السفن البريطانية التي تصل إلى المكان ، وطالبه بأن يدفع ٢٠٠٠ روبية نظير السماح له بممارسة هذا الاجراء[٣٧] ».

كان من رأي بومباي استعمال القوة ضد المير مهنا وإرغامه على السماح لوود أن يمارس تجارته مرة أخرى بعد أن طرده المير ، إلا أن وود كان من رأيه أن استعمال القوة لا يجدي فليس للمير وأهله شيء يفقدونه في الحرب إلا « التمر والسمك المملح » . وأضاف وود بأن السفينتين الموجودتين تحت تصرف الشركة في الخليج وهما درايك وسوالو Swallow ليستا بالقوة التي ترغم أهل ريق لاحترامها . فعدد الجنود لا يتجاوز ٦٥–٧٠ رجلاً في كل سفينة . « أما المير مهنا فيمكن أن يواجه هذه القوة بخمسمائة جندي »[٣٨] .

وقد تضافر الخطر الوطني على تجارة الشركة في جمبرون مع الخطر الوافد من أوربا . ظهرت في فبراير ١٧٥٨ في الخليج العربي سفينة فرنسية تحمل ٢٤ مدفعاً وكلفت بومباي جمبرون بمراقبة تحركات هذه السفينة[٣٩] . ولم تكن هذه السفينة سوى واحدة من سلسلة عمليات حروب السنوات السبع (١٧٥٦–١٧٦٣) في بحار الشرق والتي وصلت ذروتها في جمبرون حين قامت بعض السفن الفرنسية في ١٥ أكتوبر ١٧٥٨ بقذف جمبرون بالمدافع . وسلم الوكيل الاسكندر دوجلاس المكان اليهم وتراجع الفرنسيون في ٣٠

اكتوبر[٤٠] منسحبين ومعهم الاسلاب . وفكر الانجليز بعد هذا في نقل مستودعهم خاصة وأن علاقتهم بحاكم المنطقة الملا علي لم تكن جيدة بعد أن انحاز للفرنسيين صراحة . غير أن جعفر خان استطاع أن يتغلب على الملا علي وصار له الحكم في جمبرون . وفكرت الشركة في التريث حتى تستبين معاملة الحاكم الجديد . أكثر الحاكم الجديد من طلب الهدايا من الشركة « ولم يكتف بهذا بل أنه منع السكان من التعامل معنا ، ومنع الجمال التي تجلب الماء من الوصول إلى مستودعنا ، ووضع جماعاته حول المكان الذي نقيم فيه »[٤١] .

وجاء في تقرير آخر أرسله المستودع الانجليزي في ١٧٦٢ أنه في هذه السنة لم يبق من سكان المدينة إلا ثلثهم مقارنة بالسنين الماضية[٤٢] . ولعل هذا يدل على الانهيار الاقتصادي الذي ألمّ بالمنطقة .

منذ ١٧٦٠ أمرت بومباي وكيلها في جمبرون ببذل كل طاقاته لاحتلال جزيرة هرمز . ولهذا قامت الوكالة في ١٧٦٠ بإجراء مسح لهرمز كما فاوضوا شيخها على الاتجار في جزيرته . ورحب الشيخ بنقل المستودع البريطاني إلى جزيرته ولكنه رفض صراحة أن يمكنهم من قلعة الجزيرة . وكتبت بندر عباس بهذا إلى بومباي وأردف الوكيل بأن الأمر يقتضي من جمبرون إجراء مسح شامل لجزر الخليج العربي لاختيار أنسبها . وقال الوكيل أيضاً أن « غزو هرمز مغامرة كسبها رخيص ، فهي فقيرة ، وسكانها قليلون ، مما لا يستوجب العناء »[٤٣] .

خرج الكسندر دوجلاس في طريقه إلى البصرة في أواخر عام ١٧٦١ ، ومر في طريقه على ميناء بوشهر وأرسل دوجلاس يوصي بنقل المستودع إلى بوشهر « فموقعه جيد وشيخه متفاهم ، وتجارة كثر ، واتصاله بالظهير ميسور » . وأرفق الوكيل مع هذا التقرير دعوة من شيخ بوشهر إلى سلطات

بومباي للاستقرار بأرضه ، ووعد بإعفاء الشركة من الضرائب . كما جاء في التقرير الذي أرسله دوجلاس أن الجزر كلها غير آمنة المراسي ، وأنها كلها — فيما عدا قيس والشيخ شعيب — غير مأهولة ، وأن الاستقرار في أي جزيرة يقتضي حماية أسطولية للمكان وللتجارة(٤٤) . وعموماً فقد انتقلت في ابريل ١٧٦٢ الشركة من جمبرون إلى البصرة على الأرض التركية وكان لهذا الانتقال نتائج سياسية واضحة وترك آثاراً سياسية عميقة .

مستودع البصرة وتطوره حتى ١٧٨٧ : —

عقدت بريطانيا منذ عام ١٦٦١ عقداً مع السلطان العثماني جاء فيه أن السفن حاملة العلم البريطاني يمكن لها أن تتجر بحرية مع كل أجـزاء الامبراطورية العثمانية ، كما حددت ضريبة الصادر برسم قدره ٣٪ . وتأكدت هذه الاتفاقية في عام ١٦٧٥ . ولم تعن هذه الاتفاقية الكثـير بالنسبة لهذه الشركة التي لم تكن تتطلع إلى التجارة في الأرض التركية ، بل ولم تفكر في تجارة أعالي الخليج العربي التي كانت معرفتها به محدودة ، وليس في مكاتبات الشركة سوى أقل القليل عن المنطقة الواقعة إلى الشمال من بندر عباس قبل ١٧٥٥ .

بدأت الشركة الانجليزية تتجر مع البصرة منذ ١٧٢٣ وكان لهم مستودع تابع لوكالة جمبرون إلا أنه لم يكن دائم النشاط والاستمرار(٤٥) ، فقد عاقته وجود شركة الليفانت في الشام التي كان نشاطها يشمل العراق التركي ، كما عاقته الاضطرابات السياسية المتواصلة ومغامرات نادر شاه العسكرية في المنطقة . وصارت البصرة بعد منتصف القرن الثامن عشر بقليل المركز الثاني للشركة في الخليج بعد جمبرون . ولم يكن لأي المركزين شأن تجاري كبير للأحداث المحلية والأوربية .

إذا كانت بندر عباس هي كسب حققته الشركة حين عاضدت الشاه ضد البرتغاليين ثم أفادت منه بعد هذا كمركز متقدم للهند يتتبعون منـــه ويرصدون حركات الهولنديين والفرنسيين ، فقد كانت البصرة موقعاًمماثلاً أبعد مدى تستطيع منه الشركة تأمين اتصال سريع بين لندن وبومباي لمجابهة الفرنسيين الذين لم يقبلوا أن يصالحوا الشركة في الهند في فترة حروب السنوات السبع حيث كانت السفن الحربية الفرنسية تعمل ضد تلك الشركة في الهند وفي الخليج العربي . أرادت الشركة في لندن اتصالاً سريعاً مع الهند لنقل المعلومات عن أحوال الهند في فترة حرب السنوات السبع وكانت البصرة هي نقطة بداية لما عرف باسم الطريق الصحراوي.

كتبت لجنة الموارد في لندن إلى بومباي تشكو ندرة المعلومات التي تصلهم بالطريق الصحراوي ، كما كتبوا إلى وكيل جمبرون في ١١ فبراير ١٧٥٦ « بأنكم لا تكتبون الينا باستمرار كما يجب أن تفعلوا ، ولهذا فإنا نتوقع منكم كما نتوقع من مقيم البصرة أن تنتهزوا كل فرصة سانحه للكتابة الينا كي نعرف عن طريقكم سير الأحداث ليس فقط تلك المتعلقة بالمنطقة الفارسية إنما في كل ما يعنّ لنا من أمور الشرق » . وطلبت هيئة المدراء من وكيل جمبرون ، ومقيم البصرة ، أن يدليا برأيهما في الأحداث التي تقع في كل البحار الشرقية[٤٦] .

لم تكن مقيمية البصرة إلا نتيجة منطقية لحرب السنين السبع واستثماراً لها . أوقفت حرب السنوات السبع تجارة الصوف إلى سوريا حيث كان البحر الأبيض المتوسط يفيض بالاضطرابات وتسوده المعارك فحاولت انجلترى أن ترسل البضائع إلى البصرة ثم تدفع بها في المنطقة المحيطة حتى سوريا التي صارت تشتري الصوف الانجليزي عن طريق الخليج العربي . غير أن مهمة البصرة الأولى لم تكن تجاريه إذ أدرك الانجليز سلفاً ميزتها

كنهاية خط سريع إلى أوربا . فمنذ اللحظة التي افتتح فيها مستودع انجليزي في فارس كتب ادوارد كانوك أول وكيل للشركة هنالك إلى حلب يسأل قنصلها الانجليزي أن ينظم البريد بين حلب والخليج عن طريق بغداد ـــ البصرة ، كما طلب كانوك إلى قنصل حلب أن يرسل له اثنين من العرب يستعملهم في حمل بريده عن هذا الطريق الذي كان جون نيوبري (١٥٨١م) من أبرز وأسبق مرتاديه من الأوربيين الأوائل(٤٧) .

وبرغم اهتمام الشركة في لندن وبومباي وكلكتا وجمبرون بهـــذا الطريق ، إلا أنه لم يكن الطريق الأمثل للشركة التي ترتكز على البحر وتقيم مستودعاتها ومستعمراتها على هوامشه . ظل طريق الكاب هو المقدم على غيره من الطرق إلا أنه في حالات الحروب والطوارىء حيث الحاجة إلى سرعة نقل المعلومات العسكرية والتجارية ، ينشط الطريق الصحراوي ويزداد اهتمام الانجليز به .

ترسل الخطابات من سورات (بعدئذ من بومباي) إلى الوكيل في جمبرون الذي كان يرسلها بدوره إلى البصرة . ومن البصرة يتولى المقيم إرسالها ـــ إما مباشرة عن الطريق الصحراوي أو عن طريق بغداد ـــ إلى حلب ومنها يتولى وكيل شركة الليفانت ـــ القنصل توصيلها عن طريق أوربا إلى لندن . وكان طريق حلب لندن يمر عادة بالقسطنطينية ، فينا ، مرسيليا ، فلندن ، ويستغرق من ٦ إلى ٨ شهور .

لم يكن طريق ما بين النهرين مطروقاً كما أسلفنا القول بكثرة قبل الأربعينات من القرن التاسع عشر حين تطلبت المشاكل الأوربية استعماله . ولم يعرف الرحالة الانجليز عنه شيئاً كثيراً قبل رحلة الدكتور ايفس Ives في ١٧٢٠ الذي قطع هو وصحبه الثمانية الطريق ومعهم أمتعهم في عشرين جملاً مصحوبين بالادلاء العرب(٤٨) . غير أن استعمال هذا الطريق قد

تزايد في فترة حرب الوراثة النمسوية حيث طلبت رئاسة الشركة في لندن إلى موظفيها في الخليج العربي موافاتها بالأخبار بطريقة سريعة ، وتوصيل أخبار الحرب في أوربا إلى الهند . « كما أن عليكم أن ترسلوا لنا بتحركات الفرنسيين واستقصاء أخبارهم وأن من واجبكم كذلك أن تبعثوا لنا بأخبار الأسطول الملكي البريطاني »(٤٩) .

لم يكن وصول خطابات الشركة براً بالأمر السهل أو المضمون تماماً . فقد وصلت الكثير من نسخ الخطابات المرسلة إلى لندن عن طريق البحر ولم تصل الخطابات الأصلية المرسلة عن الطريق البري . وقد خشيت هيئة المدراء أن تصل هذه الخطابات إلى أعدائهـــا فيستفيدون منها . ولهـــذا وجهت هيئة المدراء في فترة حرب السنوات السبع بـــأن لا ترسل أي معلومات تخص العمليات الحربية في الهند إلا بالشيفرة(٥٠) .

ونظراً لندرة المعلومات التي تصل عن هذا الطريق وإصرار هيئة المدراء لتسخيره لهذا الهدف أرسلت الهيئة في ١٧٦٠ إلى بومباي تتهم شو Show مديرها في البصرة بالتقصير وطلبت التحقيق في تقاعسه عن مهمته الأساسية . وطلبت بومباي بدورها إلى وكيل بندر عباس لينظر فيما نسب إلى مقيم البصرة . دافع شو بأنه سبق أن طلب إلى بومباي أن تزيد في اعتمادات السعاة حتى يستخدم أهل الثقة من الرجال الأكفاء الذين تصعب رشوتهم بدلاً من المغمورين ولم تستجب بومباي لطلبه . ولما رفعت نتيجة التحقيق لبومباي أرسلت ستيوارت Stewart ليتولى المقيمية في البصرة من شو وزادت في الوقت نفسه أعطيات السعاة .

حرص استيوارت على تنظيم البريد وصار يستنسخ من كل خطاب يأتيه نسخة ثانية ويرسل بالنسختين أحدهما عن طريق حلب والأخرى عن طريق بغداد ، وقد أرسل أول خطاب بهذا الأسلوب في ١٦ مارس

١٧٦١ . وعندما تحولت المقيمية إلى وكالة أوكل ستيوارت أمر نقل البريد إلى شيوخ القبائل في المنطقة حتى إذا لم يبلغ البريد غايته في حلب حقق مع الشيخ المعني[٥١] .

صارت البصرة وكالة كما أسلفنا القول في ١٧٦٢ ثم حصل وكيل الشركة بمجهودات جرانفيل السفير البريطاني لدى القسطنطينية على براءة قنصلية . وبهذه الصفة أصبح وكيل الشركة منذ ١٧٦٤ « ممثلاً للأمة الانجليزية في الخليج العربي » . ولما أعاد الفرنسيون فتح قنصليتهم في البصرة في عام ١٧٦٥ كلفت بومباي وكيلها القنصل أن يكون وثيق الصلة بالقنصل الفرنسي ، وأن يبعث إليها بالمعلومات التي يعرفها أو يستشفها منه . وبدأت وكالة البصرة وسلطات بومباي ولندن في محاولة سلخ البصرة عن بغداد لتكون ولاية قائمة بذاتها ولكنهم لم يفلحوا في هذا حيث عين السلطان والياً واحداً لولاية بغداد هو عمر باشا . ولهذا كان لا بد أن يسري تأثير الشركة حتى بغداد للتأثير على واليها فأرسلت وكالة البصرة في مارس ١٧٦٥ المدعو جاردن Garden ليكون مقيماً لها في بغداد وأوكلت اليه مهمة التجسس على الباشا ، ومحاولة احتوائه وكسب صداقته ، وأن يحاول جهده منع الفرنسيين من الاتجار في المنطقة ، وأن يعمل على تصريف سلع الشركة من الأصواف هناك .

كانت وكالة البصرة حتى ١٥ أبريل ١٧٧٨ تصرف شئون الشركة في الخليج العربي تتبعها مقيمية في بوشهر ، ولكنها صارت بعد هذا التاريخ مقيمية كبوشهر التي بزتها بعد هذا. تراجع الانجليز عن وكالتهم في البصرة في ١٧٧٣ حين داهمها الوباء ورجع موظفوها إلى بومباي وما لبثوا أن عادوا في السنة التالية . وكان الوباء قد أحدث خلخلة سكانية اقتصادية في البصرة مكنت لكريم خان من الاستيلاء عليها في ابريل ١٧٧٦ . ومنذ تلك اللحظة عطلت المقاومة العربية في منطقة البصرة البريد الصحراوي وما

عادت الوكالة الانجليزية مجدية في تحقيق هدفها الرئيسي في الاتصال البريدي الذي لم يعد آمناً . ولم يجد الانجليز بدا من تحويل وكالة البصرة إلى مقيمية .

مستودع بوشهر : —

مرت الشركة في الخليج العربي حتى عام ١٧٧٦ فيما نعتقد بثلاث مراحل : مرحلة أولى مثلتها الجاسك وكانت بهدف الاتجار في الأرض الفارسية واختيرت الجاسك بعيداً عن مراكز البرتغاليين في الخليج العربي حيث كان من سياسة الشركة في هذه المرحلة المبكرة من تاريخها تجنب اللقاء .

ومرحلة ثانية مثلتها جمبرون بهدف التسلط على المنطقة وإجراء التجارة الانجليزية دون دفع رسوم ، بل والمشاركة في الرسوم التي تأتي للمنطقة من التجار الآخرين حيث نُص أن يكون للشركة نصف الرسوم الجمركية في جمبرون . وقد اختيرت جمبرون بعناية عند مدخل الخليج لمقاومة القوى الأخرى التي تفد الخليج أو تتجاوزه إلى الهند ، وبهذا صارت جمبرون نقطة مراقبة متقدمة عند أبواب الهند .

ومرحلة ثالثة مثلتها البصرة كانت بهدف الاتصال السريع برئاسة الشركة في انجلترى لمجابهة آثار الحروب الأوربية في المنطقة الهندية وبهذا غدا الخليج بالاضافة إلى كونه نقطة مراقبة متقدمة واسطة اتصال سريع .

وتمثل بوشهر المرحلة الرابعة التي بدأت بعد ١٧٧٦ وهي دخول الانجليز في النسيج السياسي للخليج العربي لتمزيقه وإعادة حياكته بالشكل الذي يناسب سلطتهم . وعى الانجليز أنهم في البصرة يتعاملون مع امبراطورية تركية لا يربطها بجارتها الفارسية إلا التحاسد والنزاع ، ومع شعب مختلف عرقاً وتقاليداً عن الشعب الفارسي وان جمع بينهما حظ من الثقافة

الإسلامية . ولما كان الإستعمار الإنجليزي يعتمد عادة في حماية كيانه على التفرقة بين الكيانات المختلفة التي تعمر المنطقة الواحدة — كما تعلم من تجارب الهند — كان لا بد له وهو يغادر جمبرون أن يحتفظ له بمركز على الأرض الفارسية غير بعيد عن البصرة التركية التي سيرحل إليها وأن لا يفرط في هذا المركز ليخدم به أهدافه الإستراتيجية والتجارية في إثارة كل قوة على الأخرى وإبعادهما عن التعاون مع بعضهما البعض .

دعا الشيخ سعدون شيخ بوشهر دوجلاس الوكيل في جمبرون ، حين مر بالمنطقة في ديسمبر ١٧٦١ ، لإقامة مستودع بريطاني في بوشهر. وأعطى سعدون دوجلاس خطاباً كما سبق أن ذكرنا إلى بومباي يؤكد الدعوة . ثم ألحق سعدون هذا بخطابات عدة إلى بندر عباس وبومباي يقول فيها برغبته في إعطاء الشركة في بوشهر كل الإمتيازات التي ترغب فيها. وكان الشيخ سعدون مدفوعاً في تصرفه هذا بخوفه من أن تصير كل تجارة المنطقة إلى بندريق وإلي البصرة حيث كان التجار الفرس يهاجرون إلى هاتين المنطقتين للإتجار في السلع الإنجليزية . وصادفت هذه الدعوة هوى عند هيئة المدراء التي يهمها أن يظل العلم الإنجليزي مرفوعاً وأن يكون لهما ممثل في فارس لتبقى امتيازاتها فيها حية . (٥٢)

وفي ابريل ١٧٦٣ فاوض برايس Brice الشيخ سعدون وتوصل معه في ١٢ ابريل إلى اتفاق صار بموجبه للإنجليز حق التجارة الشاملة في بوشهر وصارت الإقامة لكل الأوربيين في بوشهر حراماً ما بقي للإنجليز فيها مستودع . ونص الإتفاق على أن يكون للإنجليز حق احتكار تجارة الصوف في بوشهر ، وجعل من شئونهم مصادرة كل البضائع الصوفية التي تفد المنطقة من مصدر آخر . كما أعفى الإتفاق الشركة من كل الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات .

عينت الشركة المدعو جريفس Jervis مقيماً لها في بوشهر . وكان من رأي جريفس أن سعدون هو حاكم بوشهر وليس حاكم ظهيرها الذي يريدون التعامل معه . ونصح جريفس بأنه ، لكي يصبح الإتفاق ناجزاً ، فيجب أن يوثق من قبل كريم خان حاكم شيراز . وافق برايس وكيل جمبرون جريفس المقيم في بوشهر على رأيه . واتصل جريفس بشيراز ثم ذهب إليها وعاد في أغسطس ١٧٦٣ ومعه اتفاق عقده مع صادق خان (أخ كريم خان) موثّقاً من كريم خان نفسه . وكان هذا أكثر الإتفاقات التي حصلت عليها الشركة من فارس كرما .

تأكدت بموجب هذا الإتفاق المعنون إلى « برايس حاكم الأمة الإنجليزية في الخليج » (٥٣) ، كل الإمتيازات التي أقر بها سعدون ، وزاد بتسهيلات في تجارة الظهير ، وأعفاهم من المكوس والضرائب المختلفة في كل أرض فارس ، بل وشجع التجار الفرس على التعامل مع الشركة الإنجليزية حيث وجه حكام الموانىء بأن لا يجبوا من التجار الفرس المتعاملين مع الإنجليز ضريبة تزيد على ٣٪ . كان كريم خان كريماً مع الشركة الإنجليزية لأنه كان ضعيفاً ، وأمل أن تسانده الشركة الإنجليزية سياسياً وعسكرياً لهذا نجد أن الشركة قد تكفلت في الإتفاق بما يلي : — (٥٤)

أولاً : أن لا تساعد أو تأوي أعداء الشاه .

ثانياً : مساعدته ضد المير مهنا بأسطولها (وقد اعتذرت الشركة عن هذه المهمة بدعوى أن سفنها الرابضة في الخليج حالياً لا تفي بهذا الغرض) .

وبنى سعدون من حر ماله لمستودع الإنجليزي ، كما وهبهم رقعة أرض كبيرة يقيمون عليها حديقة وأخرى يقبرون فيها . وأعطى سعدون

المقيم حق رفع العلم الإنجليزي وقنن أن تكون تحية ذلك العلم ٢١ طلقة كما أعفى الموظفين الإنجليز من القوانين المحلية .

واستمرت المقيمية في بوشهر حتى ١٧٦٩ حين انسحب عنها المقيم مورلي مؤقتاً كنتيجة لأحداث الثورة في خاراج التي قادت إلى هروب المير مهنا إلى البصرة حيث لاقى حتفه (٥٥) . وكان من رأي الحاكم في مجلسه في بومباي ووكيل البصرة العمل على ضم الجزيرة لسلطة الشركة ولهذا أرسل الإنجليز بعض السفن الحربية إلى خاراج يطلبون إلى الحاكم الجديد أن يضع نفسه تحت الحماية الإنجليزية . وافق الشيخ أولاً إلا أنه نكص حين طلب إليه الإنجليز تسليمهم غلافات (مراكب) المير مهنا تعويضاً لهم عما سلبه منهم المير سلفاً . ولما ضيّق الإنجليز على الشيخ الخناق ادعى الشيخ أنه رعية فارسية وطفق يقيم المتاريس حول أرضه . وانسحبت القوة الإنجليزية فقد أدركت أنها غير قادرة على المقاومة ، كما انسحب مورلي من بوشهر خشية أن يقع في مشاكل مع السلطات الفارسية في هذا الصدد . وأقرت هيئة المدراء في لندن انسحاب مورلي لأنهم لم يكونوا يدركون جدوى الإستمرار في الأرض الفارسية . غير أن بومباي التي كانت أكثر دراية بشئون الشرق من لندن لم تشارك هيئة المدراء الرأي وطلبت إلى المقيم مورلي أن يبدأ المفاوضات تمهيداً لرجوعه إلى بوشهر مرة أخرى (٥٦) .

حين بدأ الإنجليز العمل ضد خاراج في ١٧٦٩ بدأت سلسلة من المشاكل بين غلافات خاراج وسفن الشركة . قامت غلافات خاراج في ١٧٧٠ بمهاجمة بريتانيكا Britanica وهي إحدى سفن الشركة التي تعمل في التجارة مع البصرة . وكان من رأي الوكيل في البصرة في مجلسه أن خاراج لم تكن لتجرؤ على القيام بعمل كهذا ما لم تكن مدعومة بكريم خان وطلب إلى بومباي إرسال حملة كبيرة لتهدئة الخليج العربي

ولم ترهيئة المدراء هذا الرأي واستمرت الشركة تصرف أعمالها في الخليج العربي من البصرة دون بوشهر حتى اجتاح البصرة وباء في ١٧٧٣ ففارقها الوكيل مور وموظفوه وقصد بعضهم إلى بومباي . واعترض أهل ريق السفينة تيجر Tyger إحدى سفن الوكالة في البصرة وكان عليها التاجران بيامونت وجرين ، وأسر أهل ريق السفينة ومن عليها . ووجد كريم خان فرصته في مساومة الشركة للرجوع إلى بوشهر حين استطاعت شيراز أن تأتي بالأسيرين في ربيع ١٧٧٤ إلى بوشهر واستبقتهما عند شيخها . أرسلت بوشهر بيامنت إلى البصرة التي وصل إليها الوكيل الإنجليزي لتوه بعد انقشاع الوباء ليفاوض في أمر فك أسره وزميله والسفينة بما فيها ورفض الوكيل في البصرة في مجلسه بناء على أوامر بومباي الدخول في مفاوضات مع الفرس إلا بعد إطلاق سراح الإسيرين والسفينة (٥٧) .

هاجم كريم خان البصرة بعد الوباء ، وأيقن الإنجليز أن وضع الفرس في تحسن فأرادوا الإنصياع لهم . ولهذا أمر حاكم بومباي في مجلسه المدعو روبرت جاردن Garden أحد أعضاء المجلس الذي كان يزمع القيام إلى البصرة لتصريف بعض أعماله الخاصة ، أن يعرج في طريقه إلى بوشهر ليفاوض في شأن إعادة فتح المقيمية هناك (٥٨) .

كانت فارس في هذه الفترة تحارب البصرة ، وكان وكيل الشركة الإنجليزية يعضد دفاع البصرة ولكنه تخلى عنها فجأة وأبحر إلى بوشهر ليقابل جاردن هناك . وسويت مشاكل الشركة مع الفرس الذين أطلقوا سراح الأسرى والسفينة وضمنوا للشركة سلامة وكالتها في البصرة التي ستسقط لهم . وبهذا أعاد الإنجليز فتح مقيمتهم في بوشهر في ١٧٧٥ .

أما البصرة فقد فقدت بعد أن احتلها الفرس مكانتها كنهاية للطريق البري ، وكنقطة متقدمة لمراقبة أي نشاط فرنسي ، كما فقدت القدر الذي

كان لها من التجارة ، وانحاز الكثير من تجار البصرة إلى الكويت ، وإلى الزيارة التي ازدهرت بخراب البصرة ازدهاراً لفت إليها أنظار الفرس فحاولوا احتلالها في ١٧٧٧ و ١٧٧٨ على التوالي ، وفشلوا . وفي هذه الفترة توجهت الأنظار ربما للمرة الأولى للسواحل الغربية للخليج حيث بدأ القواسم جهاد الشركة . وتفاقمت خسارة الشركة في ١٧٧٧ حتى بلغت في بوشهر وحدها ٣٧٣٥ روبية، وزادت عن هذا في السنة التالية، أما البصرة فقد تجاوزت خسارة الشركة فيها هذه الحدود . دعت هذه الخسائر مدراء الشركة في لندن إصدار أوامرها إلى بومباي كي تسحب موظفيها من البصرة التي فقدت أهميتها وتجمعهم أولاً في بوشهر ثم تسحب كل موظفيها بعدئذ بالتدريج من بوشهر لا تستبقي منهم إلا واحداً فقط. ووافقت بومباي على هذا الإجراء درءا للخسارة إلا أنها عدلت عن القرار حين التنفيذ وذلك لبدء الحرب بين بريطانيا وفرنسا في ١٧٧٧ وشعور بومباي بأن البصرة رغم الإحتلال الفارسي ، والمقاومة العربية ، سيكون وجود بعض رجال الشركة فيها مفيداً . فاستبقت الشركة لها في البصرة مقيماً بدلاً من وكيل [٥٩] ، كما استبقت لهما مقيماً آخراً في بوشهر . وأصبح بهذا للشركة مقيميتان إحداهما في البصرة والأخرى في بوشهر ؛ وصار مقيم بوشهر يتمتع بما يتمتع به مقيم البصرة بعد أن كان في سابق عهده تابعاً لوكيل البصرة ومجلسه ، ولا يستطيع إرسال خطاباته إلى بومباي إلا عن طريقهم . ولم يكن ثمة داع للوجود البريطاني في هذه الفترة في الخليج العربي إلا لمراقبة الطريق إلى الهند . الأمر الذي غدا مُبِاحاً بحروب الثورة الفرنسية .

وكالة مسقط : —

كانت الجاسك بداية الشركة الإنجليزية في الخليج العربي ، وكانت جمبرون نقطة مراقبة على أبواب الهند ورثتها البصرة وتطاولت عليها

بعد أن غدت واسطة اتصال سريع ، أما بوشهر فقد غدت نواة الأخطبوط الإنجليزي الذي امتدت أطرافه في الخليج فبلغت مسقط في أولى مراحل امتدادها .

لم يكن لفرنسا بين حروب السنين السبع والثورة الفرنسية أي ممثل في فارس ، وكان لها في البصرة منذ ١٧٥٥ وكالة ذات وقع متقطع أصبحت قنصلية في ١٧٦٥ . لم يكن قنصل فرنسا يتلقى راتبه بانتظام ولم يكن مدعوماً من دولته كما القنصل / الوكيل الإنجليزي . وما كان حاكم البصرة يضع القنصل الفرنسي إلا في المرتبة الثانية بعد القنصل الإنجليزي . وفي بغداد أشرف بطريك الكنيسة اللاتينية الفرنسي الجنسية على الشئون القنصلية هنالك . أما الشركة الإنجليزية فقد كان لها وجود في بغداد منذ ١٧٥٥ في شخص وكيل وطني[٦٠] Native أرمني الجنسية ثم صار عليها بريطاني منذ ١٧٦٥ غير أنه لم يكن للشركة وجود منتظم هنالك إلا منذ ١٧٨٣ [٦١]

ورغم ضعف الوجود الفرنسي في الخليج إلا أن علاقة الفرنسيين بمسقط كانت جيدة وكان للسلطان في مسقط علاقاته الطيبة مع حكام ايل دي فرانس (موريشوس) حزمتها المصالح التجارية المتبادلة . قام كومتي دي روزيلي Comte de Rosily في ١٧٨٥ برئاسة بعثة إلى مسقط وأعطى الاذن كما يقول سكيت[٦٢] Skeet نقلاً عن المصادر الفرنسية في إقامة مستودع فرنسي في مسقط . ولم يفعل الفرنسيون من هذا شيئاً حتى صدر في باريس في ٣ مارس ١٧٩٥ أمر بتعيين بوشامب قنصلاً في مسقط . وحاول الإنجليز في ١٧٨٥ ليحصلوا على إذن بتشييد مستودع لهم في مسقط وبخل عليهم السلطان بهذا (وتضيف المصادر الإنجليزية أنه بخل على الفرنسيين بالمثل) . غير أن حروب الثورة الفرنسية ودخول

الهولنديين فيها وبداية الإضطرابات التي أحدثتها السفن الفرنسية في المنطقة جعلت الشركة الإنجليزية والدولة الفرنسية تتسابقان في الوصول إلى مسقط.

تعتبر بعثة العالمين بروجير وأوليفير أولى طلائع البعوث التي أرسلها الفرنسيون بعد الثورة إلى منطقة الشرق الأوسط. زار هذان الرجلان القسطنطينية في ١٧٩٣، وطوفا بالجزر التركية في البحر الأبيض، ثم دلفا إلى مصر بعدئذ، ثم رجعا إلى القسطنطينية مرة أخرى في ١٧٩٥ التي غادراها في أغسطس من نفس العام إلى حلب، فبغداد، حيث وثقا علاقتهما بسليمان باشا من خلال أوتري Outrey طبيبه الخاص. ومن بغداد يمم الرجلان شطر طهران وبلغاها في ديسمبر ١٧٩٦، ثم ظهرا في بغداد مرة أخرى في اوائل مايو ١٧٩٧، وغادراها إلى القسطنطينية التي بلغاها في أكتوبر ١٧٩٧ بعد أن عرجا على قبرص. وتوفي بروجير في ٣ أكتوبر ١٧٩٨ على الأرض التركية، ورجع أوليفير وحيداً إلى بلاده. ويبدو أن الفرنسيين كانوا يهدفون من هذه الرحلة العلمية الطابع إلى تلمس دروب إعادة النفوذ الفرنسي إلى فارس ومحاولة عقد تحالف فارسي تركي لمجابهة روسيا [٦٣].

بلغت أخبار تحركات هذين الرجلين المقيم الإنجليزي في البصرة فكتب إلى بومباي بشأنها يقول أنهما تحركا من حلب وهما في طريقهما إلى بغداد ومنها إلى فارس ثم الهند. كتب جوناثان دنكان، حاكم بومباي، إلى هانكي سميث، مقيم بوشهر، في ١ يوليو ١٧٩٧ بشأن هذين الفرنسيين ووجهتهما وطلب إليه التعاون مع مقيم البصرة لرصد تحركاتهما وإلقاء القبض عليهما، إذا كان هذا ممكناً، وإرسالهما إلى بومباي. أرسلت بومباي تعليماتها هذه في خطاب حمله سكنر Skinner إلى بوشهر وطلبت إليه رئاسة بومباي أن يغشى مسقط، وهو في طريقه إلى

بوشهر ، ليتحرى بشأن وجود بوشامب وزميلين له آخرين هناك ، وأن يدفع لإمام مسقط ٨٠٠٠ روبيه عن كل رجل يسلمه لهم من هؤلاء الرجال الثلاثة ، وأن يدفع من ١٠٠ إلى ٣٠٠ روبيه عن أي فرنسي آخر تسلمه لهم مسقط . ورد سلطان مسقط على سلطات بومباي مباشرة بأن ما أشيع عن وجود هؤلاء الرجال الثلاثة في مسقط هو محض ظنون . وكان السلطان صادقاً لأن بوشامب لم ير مسقط أبداً ، فقد وفد مصر أولاً ثم أرسل بعدئذ إلى القسطنطينية في مهمة خاصة وهنالك ألقى القبض عليه وأودع السجن (٦٤) .

دانت مصر صرة العالم ومفتاح مساراته ، بعد معركة الأهرام لبونابرت في أغسطس ١٧٩٨ . وكان رأي (٦٥) مجلس الهند حتى من قبل قيام الحملة الفرنسية من طولون بأن هدف الحملة المباشر هو مصر ، أما هدفها النهائي فهو تدمير القوة البريطانية في الهند . رأى هنري دنداس رئيس هيئة الهند الذي كان أيضاً وزيراً للدولة للحرب ، أن بونابرت حين يصل إلى شرق البحر الأبيض المتوسط ستنفتح أمامه مسارات أربعة يمكن له أن يطرقها بجيشه إلى الهند . ورأى دنداس أن هذه الطرق هي : —

أولاً : إلى القسطنطينية ثم على طول البحر الأسود وينعطف معه جنوباً حتى تركيا الشرقية .

ثانياً : إلى السويس ثم يركب البحر الأحمر بعدها إلى الهند .

ثالثاً : إلى جدة ثم يخترق الحجاز واليمن وينزل بساحل حضرموت ثم يواصل إلى الهند مساحلة .

رابعاً : عن طريق الصحراء السورية إلى باشوية بغداد ثم إلى الخليج العربي فالهند .

وكان من رأي دنداس أنه لا الأتراك ولا الروس يمكن أن يسمحوا لبونابرت باستعمال الطريق الأول (البحر الأسود) وسيكافحونه ، أما الطريق الثاني (البحر الأحمر) فليس لبونابرت القوة البحرية الكافية التي تمكنه من ذلك . أما الطريق الثالث (الحجاز وحضرموت) فسيشق على بونابرت وجيشه قطع الفيافي والقفار . ووصل دنداس إلى أن الطريق الرابع (طريق الصحراء السورية) هو أكثر اتساقاً من غيره.ولم يقتنع جرانفيل برأي زميله تماماً ولكنه وعد بإرسال السفارات إلى تركيا وفارس ينبه « للخطر » الفرنسي ، ويعد بالدعم في حالة ما إذا تمكنت فرنسا من مصر . وقام دنداس في مجلسه – فيما يخصهم – بإرسال ٤٠٠٠ جندي إنجليزي لتقوية جيشهم في الهند ، كما طلب إلى الادميرالية أن ترسل ثلاثة سفن إلى البحر الأحمر لتبحر في المنطقة من البحر الأحمر حتى الخليج العربي ، ولتكون على أهبة الإستعداد لمواجهة الطوارىء التي قد تنجم من غزو بونابرت . وأرسل دنداس في مجلسه إلى الهند يأمرون حكومة بومباي بالإستيلاء على جزيرة ميون (برم) عند مدخل البحر الأحمر وأن تقيم عليها الحصون كي تسد البحر في وجه بونابرت كما أمرت الرقابة حكومة كالكتا لكي تبدأ الإتصال بحكام الدول والمقاطعات التي تقع إلى الشمال الغربي للهند بهدف تعويق التقدم الفرنسي الوشيك . واتصلت الهيئة كذلك بهارفرد جونز (السير بعدئذ) مقيم البصرة الذي كان يقضي إجازته بإنجلترى ، كي يتقدم إلى العراق التركي بهدف احياء مقيمية بغداد ، وكسب واليها سليمان باشا إلى المعسكر البريطاني (٦٦) .

ولعلنا بهذا نلاحظ أن إستراتيجية مجلس الرقابة قد تجاوزت الخليج العربي إلى مصر والبحر الأحمر ومنطقة شرق أفريقيا . وغدت مسقط التي امتدت لها بعض أطراف الأخطبوط البريطاني والتي كانت تسيطر على منطقة الساحل الأفريقي الشرقي هي البؤرة التي يجب أن تتركز حولها

معالجة الوضع الجديد برمته خاصة وأن الشركة قد صار لها — حتى هذا الوقت — رقعة من الأرض شاسعة في الهند تحولت بمقتضاه من جسم تجاري إلى هيئة سيادية وقوة سياسية تحكم الهند البريطانية ، نيابة عن التاج ، وغدت مسقط نقطة هامة في سياج الأمن الهندي .

لم يكن للبريطانيين في مسقط وعمان أي شأن خطير ، فقد تسلط البرتغاليون على مسقط حتى ٢٣ يناير ١٦٥٠ حين سلمت حاميتها البرتغالية لليعاربة . حاول العرب مكافحة البرتغاليين إقتصادياً ولهذا طلب الإمام ناصر في ١٦٤٥ من سورات إرسال ممثل لها ليفاوض في إقامة علاقات تجارية فأرسلت سورات فيليب وايلدي Wylde في ١٦٤٦.ونجح وايلدي في عقد اتفاق تجاري أرسله إلى سورات في ١٩ فبراير ١٦٤٦ وكانت أهم شروطه [٦٧] .

أولاً : يتمتع الإنجليز بحرية الاتجار في المملكة Kingdom (عمان) على أن لا يمنع العمانيون الإنجليز من توريد أو إستيراد أي سلع ، وأن لا يصرح لتجار أي أمه مسيحية أخرى بالإتجار في هذا الميناء (صحار) في البضائع التي يتجر فيها الإنجليز ، وأن لا تدفع أي جمارك على الصادر أو الوارد . كما نص الإتفاق أن يكون للإنجليز حرية البيع دون تحديد أسعار حيث يتساوم البائع والمشتري .

ثانياً : في حالة سرقة متاع التجار الإنجليز أو إتلافه أو سلبه تقع مسئولية التعويض على « الملك » .

ثالثاً : يكون للإنجليز الحق في حرية ممارسة شعائرهم الدينية .

رابعاً : يكون من حق الإنجليز حمل السلاح في المنطقة الساحلية .

خامساً : إذا حدث نزاع بين العمانيين والإنجليز فيتولى الإمام معاقبة

المسلمين (Moors) وسيقيم الرئيس الإنجليزي العدل بين أتباعه (do Justice) .

ولم يثمر الإتفاق بعد حتى شب الصراع العربي البرتغالي الذي كانت الغلبة فية للعرب . وامتدت موجة التحرير تلاحق البرتغاليين حتى الساحل الشرقي لأفريقيا. وقامت بعد هذا حركة تجارية نشطة بين شقي الإمامة الأسيوي والأفريقي لفتت إليها أنظار الشركة الإنجليزية في نهاية الثمانينات من القرن الثامن عشر . أرسل مانستي وجونز تقريراً [٦٨] في ١٧٩٠ جاء منه « أن الحكومات العربية في المنطقة هي حكومات جديرة بالإحترام على وجه العموم ، وأن مسقط هي أبرز الحكومات العربية » . وقال مانستي أن مسقط يحكمها « وكيل » بحكم رتبته وأن التجار الذين يقيمون في مسقط يجدون كل عون ومعاملة عادلة من الشيخ خلفان الوكيل الحالي. «وخلفان سهل الحجاب يلقي لطلبات التجار آذاناً صاغية ، ويتمتعون وسلعهم بكل آمن » . وأفاد التقرير أن التجارة بين مسقط والهند تقوم بها السفن العربية تشاركها في ذلك سفن أخرى من مختلف الدول الأوربية، وأن سفن مسقط قد بلغت كلكتا حيث تنقل إلى هنالك كميات من اللؤلؤ والملح الصخري ، والقار والنحاس ، والزرنيخ ، والزعفران ، والحرير الخام والتمر ، والفواكه ، والأفيون ، وأنواعاً مختلفة من العقاقير الطبية، وتستورد السفن العمانية من الهند إلى مسقط كميات وفيرة من الأقمشة الخشنة والرقيقة ، والقطن ، والخيزران ، وحب الهان ، وجوزة الطيب ، والقرفة ، والمسك ، والكافور ، والكركم ، والنيلج (نيله) والحديد، والرصاص ، والفولاذ ، والقصدير ، والألمونيوم ، والرصاص ،والزيت، والسمن ، والأرز ... إلخ . وأفاد التقرير بأن السفن المسقطية تسيطر على التجارة الداخلية في الخليج، « فهي تنقل البن اليمني إلى البصرة ، وترجع من البصرة بالتمر وأنواع الفواكه،والأقمشة الكتانية البغدادية والحلبية ،

والأبر والمصنوعات المعدنية ، والتبغ وماء الورد ، والفواكه المختلفة والأفيون ، وبعض العقاقير الأخرى ، وكميات كبيرة من المال والعملات الذهبية،وأفاد التقرير كذلك بأن البن اليمني الذي يأتي البصرة بالسفن المسقطية يكفي حاجات بلاد فارس من هذه السلعة والعراق ، والعربية « الصحراوية » وكردستان،وسوريا ، وجورجيا ، والأناضول ، وأوربا التركية ، وألمانيا ، وبولنده ، وروسيا ، وممالك الشمال الأخرى . أما ما تحمله السفن العمانية إلى البصرة من السكر فكميات متعاظمة تكفي بلاد فارس والعربية الصحراوية، والعراق ، وكردستان ،وأرمينيا، وجورجيا، والأناضول . ويستطرد التقرير[٦٩] : وليس من مجافاة اللياقة في شيء أن نقرر بأن للفرنسيين في الأيام الأخيرة محاولات جادة لتأسيس وكالة تجارية في مسقط. ويشاع بأن الشخص المسئول عن الوكالة الفرنسية في البصرة سيتحرك إلى هنالك ، غير أن الفرنسيين أخفقوا حتى الآن في تطلعاتهم لأسباب نجهلها . « وأضاف التقرير أن تحيز عرب مسقط وصداقتهم للدولة البريطانية يسوغان القول بأن (امام) مسقط قد يسمح للعلم الإنجليزي أن يخفق فوق ذلك المكان ، وأنه سيعامله بالإحترام اللازم له » . ويتجرأ كاتبا هذا التقرير ليقولا بكل احترام في سياقه أن من رأيهما أن إقامة وكالة في مسقط ستكون ذات نفع للمصالح التجارية للشركة ، كما يبديان رأيهما في نوعية موظفي هذه الوكالة حيث يرايان أن الواجبات التي ستناط بهؤلاء الموظفين بحكم عملهم ستضعهم بالضرورة في مواقف مايئة بالمتاعب والإمتحان لكياستهم . أن موظفي الشركة البريطانية يجب أن يحاولوا بشتى السبل الحذرة الحصول على النفوذ الكافي لدى رجال الحكومة في المناطق التي يكون للشركة فيها وكالات تجارية ، أو المناطق التي يتوقع أن تنشأ بها مثل تلك الوكالات ، حتى يضمن هؤلاء الرجال الدعم والتأييد الناجزين دوماً » .

ولم يقم الرئيس والمجلس في بومباي بأي إجراء في مسقط واكتفوا بالسمسار Broker الذي كان يدير بصفة غير رسمية ، منذ عهد الإمام أحمد ١٧٤٩ / ١٧٨٣ الشئون التجارية والقنصلية للإنجليز التي لم تكن ذات شأن . وبقي هذا السمسار وهو في الغالب من الهنود ، حتى يتعين بوغلي Bogle [٧٠] وكيلاً في مسقط في ١٨٠٠ . أما قبل هذا فقد استمرت مسقط خارج نطاق السيطرة الإنجليزية وخارج حسابات الإستراتيجية الحربية للهند حتى كانت الحملة الفرنسية على مصر فاختارت الشركة موظفاً فارسياً ذا نفوذ اسمه مهدي علي خان ليكون مقيماً لها في بوشهر . وأخطرت بومباي وكيلها في بوشهر أن يزور مسقط قبل أن يذهب إلى مقيميته ليبعد حاكمها السيد سلطان بن أحمد عن التعامل مع الفرنسيين ، وأن يرسل تقريراً عن كفاءة الوكيل الوطني (السمسار الهندي) للشركة في مسقط الذي كانوا يشكون في تصرفاته ، كما كان عليه أن يحاول الحصول على إذن لإقامة وكالة للشركة في مسقط ، وأن يعد السلطان أنه في حالة إبعاده لطبيبه الخاص الفرنسي الجنسية فإن بومباي ستمده بطبيب أكثر حذقاً [٧١] .

قابل مهدي علي شاه السلطان في ١٢ أكتوبر ١٧٩٨ الموافق غرة جمادي الأولى ١٢١٣ هـ وعقد معه معاهدة من سبع مواد (إتفاق بين دولة عمان (مسقط) المصونة ارتضاه الإمام الرئيس السيد سلطان علا ذكره إلى الأبد للشركة الإنجليزية السامية القوية دامت رفعتها) وتجري نصوصه على النحو التالي : [٧٢]

مادة (١) : منذ توسط نواب ائتمان الدولة ميرزا مهدي علي خان بهادر هوشمان جنك فأنه لن يكون هنالك أي تجاوز لهذه القولنامة .

مادة (٢) : مما سمعته من النواب المذكور مال قلبي لزيادة الصداقة مع

تلك الدولة . واعتباراً من هذا اليوم فصاعداً فإن صديق ذلك السركار هو صديق هذا ، وصديق هذا السركار هو صديق هذا ، وبنفس المثل فإن عدو هذا هو عدو ذاك .

مادة (٣) : وبما أنه قد قدمت لي عروض كثيرة ولا زالت العروض تقدم من الشعب الفرنسي والهولندي لإقامة مستودع . ويعني المستودع Factory مكاناً يكون لهم مرتكزاً to seat themselves in في مسقط أو في بندر عباس أو في الموانىء الأخرى التابعة لهذا السركار فإني بهذا أنص أنه في حالة استمرار الحرب بين الشركة الإنجليزية وبين هاتين القوتين فإني لن أعطي لهما في كل الأراضي التابعة لي أي مكان يحصنون أو يركزون لأنفسهم فيه to fix or seat themselves ولن تطأ أقدامهم أراضي هذه الدولة وأن هذا نابع من احترامي لصداقة الشركة .

مادة (٤) : هنالك أحد الأشخاص من الأمة الفرنسية ظل لفترة سنوات في خدمتي وقد ذهب في قيادة إحدى سفني إلى موريشوس سأقيله حال عودته وأطرده من خدمتي .

مادة (٥) : إذا جاءت أي من السفن الفرنسية للتزود بالماء في مسقط فلن يسمح لها بالدخول في المرسى الذي يسمح للسفن الإنجليزية بارتياده ، بل ستبقى خارجه . وإذا حدث أن شب نزاع هنا بين المتاجر الفرنسية والإنجليزية فإن جيش وأسطول وشعب هذه الحكومة سينحاز إلى الجانب الإنجليزي ، أما إذا حدث هذا في أعالي البحار فلا شأن لي به .

مادة (٦) : في حالة ما إذا تحطمت أي سفينة أو سفن تابعة للإنجليز

فمن المؤكد أن هذه الدولة ستقدم المساعدة والأمن لهؤلاء ولن يستولي (أحد) على ممتلكاتهم .

مادة (٧) : أنه في حالة ما إذا رغب الإنجليز في أي وقت في تأسيس وكالة محصنة في بندر عباس (جمبرون) فلا اعتراض لدي على تحصينها وإقامة المدافع عليها بالقدر الذي يرغبون فيه، وأن يكون لهم خمسين من السادة (الأشخاص) الإنجليز يقيمون هنالك مع ما يتراوح بين ٧٠٠ إلى ٨٠٠ جندي هندي. وأخيراً فإن نسبة الضرائب التي توضع على السلع بيعاً وشراء ستكون على نفس النمط الذي يجري التعامل به في البصرة وبوشهر » .

ويلاحظ هنا أن السلطان قد خرج من حياده وانحاز إلى المعسكر الإنجليزي، إلا أنه لم يمكن البريطانيين من إقامة مستودع خشية أن يجره الإنحياز الصريح لحرب مع الفرنسيين والهولنديين . وقد وعد السلطان أولاً النظر في إقامة وكيل سياسي إنجليزي English Political agent إلا أنه ما لبث أن تراجع عن هذا .

سعدت سلطات الهند بهذا العمل الكبير إلا أنها ما كانت تطمئن أن ينجزه فارسي [٧٣] خاصة وأن بونابرت كان قد أرسل إلى مسقط خطابين مؤرخين في ٢٥ يناير ١٧٩٩ أحدهما إلى سلطان مسقط ، والآخر إلى طيبو سلطان كي يرسل إليه من مسقط مما دلل على أهمية مسقط في إستراتيجية بونابرت كنقطة تراسل على الأقل . وقع الخطابان في يد الكابتن ويلسون الوكيل البريطاني في المخا الذي أرسلهما بدوره إلى الهند ولم يبلغا أي من الرجلين[٧٤] . وكان هذا بالإضافة إلى إستراتيجيتهم التي تعتمد في أساسها على التمركز في المنطقة بين شرق أفريقيا ومسقط

من الدوافع التي جعلت رئاسة فورت وليام لتوجه مالكولم الذي كان سيسافر إلى فارس في بعثته الأولى لكي يغشي مسقط ليؤكد الإتفاق الذي عقده مهدي علي . واستطاع مالكولم أن يقابل سلطان مسقط عند حنجام وأفاض معه في الحديث عن الأمة الفرنسية « التي لا تحترم القوانين ، والتي نقضت كل المواثيق ، وخالفت الإتفاقات ، فاستولت على مصر وهيمنت على الطرق المؤدية إلى المدينتين المقدستين ، مكة والمدينة . ولولا ستر الله الذي قيض للأسلحة البريطانية رد كيد الفرنسيين ، ولولا أن قضت رحمة الله أن ينزل بالفرنسيين الهزائم البينة حتى أن فلول جيشهم البائس تبحث الآن لها عن مخرج لتعرض الشرق إلى ما لا يحمد عقباه» . وزاد مالكولم بأن أنهى للسلطان بأن الإنجليز هزموا طبو المعتمد على الفرنسيين ، وأن سواحل الهند قد باتت جميعها تحت سيطرتهم . وقال مالكولم للسلطان أن الإنجليز يرحبون بالسفن العمانية إذا رحب السلطان بالصداقة الإنجليزية ، أما إذا انحاز إلى الفرنسيين فإن السلطات البريطانية ستقفل في وجهه كل موانيء الهند [٧٥] .

وقدم مالكولم ، بعد أن توشح بوشاح الغيور على الدين الإسلامي [٧٦] ومقدساته بعض الهدايا التي قبلها السلطان بمشاعر الصداقة والترحيب ، ثم قدم له خطاب الحاكم العام لقلعة سانت وليام بعد « أن وضحت له المبادىء التي تحكم سياسة سيادتكم بالنسبة لطبو سلطان . وعبر الإمام بحرارة عن إحساسه بقوة الحكومة الإنجليزية « وبعد لها » ، وأن ازدهار الدولة التي يحكمها يعتمد على استمرار الصداقة التي تجمع (لحسن الحظ) بينه وبين الشركة المعظمة . « ولما وجدته موالياً لنا اقترحت عليه اتفاقاً يوقعه ينص في المكان الأول على تعهده بأن يراعي بصورة قاطعة تعهده السابق ، ثم على إقامة (سيد) إنجليزي بشكل بيّن ليكون وكيلاً للشركة المعظمة في ميناء مسقط . ورحب السلطان بهذا وأكد أن في إقامة هذا

الوكيل فائدة له ، لأنه سيفتح قناة اتصال دائم يستطيع أن يحسن من خلالها صلاته بالإنجليز يومياً » . وأن إقامة الوكيل ، كما قال السلطان، ستكون ضد الشرور التي قد يأتي بها المستقبل من سؤ الفهم . « ولهذا يسعدني أن أرسل لكم صورة من الإتفاق بعد ترجمته وقد أرسلت الأصل إلى دنكان ، أرجو أن تحظى بقبول سيادتكم . وبالرغم من أنكم لم تصدروا لي تعليمات محددة بأن أعقد اتفاقاً إلا أني حين أفعل هذا أتبع رغبات رئاسة بومباي التي أمرتموني أن أتبعها في كل الأمور الخاصة بهذه المفاوضات.إن الإمام ، فيما يبدو لي ، لا يحافظ فقط على السلطة التي اغتصبها إنما يقوي موقفه يوماً بعد آخر ، فهو أكبر التجار في أرضه وكذلك صاحب السيادة عليها ويحمي أملاكه وأملاك أتباعه بأسطول لا يستهان به » . ويستطرد التقرير فيقول « أن سفينة الإمام الحربية عليها ٣٢ مدفعاً من عيارات مختلفة وتحمل ألف طن. كما له ثلاث سفن أخرى مجهزة ومسلحة على النمط الأوربي وتحمل كل منها أكثر من عشرين مدفعاً، وله أسطول نقل تجاري كبير . وبالرغم من أنه يوجد للسلطان منافسين من شيوخ العرب إلا أن له حيازة كل الجزر التي بالخليج العربي مما يجعل أمر تجارة دولته مع فارس وتركيا أمراً سهلاً » . ويضيف مالكولم في تقريره بأن السلطان يقوم بإصلاحات هائلة على هذه الجزر ويهتم بجزيرة هرمز بصفة خاصة ، وأنه ينتظر الكثير من وراء استثمار هذه الجزيرة والتنقيب عن مصادرها الطبيعية من الملح . إن السلطان سوف يطلب أن تزاد حصته في امتياز تصدير هذه السلعة إلى البنغال . « ولا أدري إلى أي حد تتأثرون سيادتكم بالعوامل الخاصة باحتكار هذه التجارة في الهند لرفض طلبه هذا أو الموافقة عليه . ولكن أرى أنه من الجائز إذا أردنا إقامة معاهدات تجارية في هذه الأرجاء فإننا سنطلب من الإمام تنازلات معينة في الضرائب ، أو من الأرض . وبدا لي أن عملية الموافقة

له على تصدير الملح للبنغال يمكن أن تكون أحسن أسلوب يمكن أن نحصل بها على موافقته في هذا الصدد » .

تعين بوغلي [٧٧] للوكالة وتركه مالكولم وراءه ورحل إلى فارس وقبل السلطان الإنحياز التام الواضح للإنجليز إذ لم يعد له خيار فقد سيطر الإنجليز بعد استشهاد طبو سلطان على الهند سله الخبز العماني . ولم يكن السلطان قبل هذا كامل الإنحياز للإنجليز حتى أن طبو نفسه أرسل قبل فترة وجيزة من مقتله الرسل إلى بلاطات مسقط وكابول وطهـران والقسطنطينية. وقد قام هؤلاء الرسل كلهم إلى مسقط التي كانت، كمايقول لوريمر ، قاعدة التمثيل السياسي لطبو . وصل هؤلاء الرسل في أبريل ١٧٩٩ وقامت بعثة كابول من مسقط ولم يعرف مصيرها . كما استقلت بعثتا طهران والقسطنطينية سفناً خاصة بأمام مسقط إلى بوشهر والبصرة على التوالي . واستطاع مقيم البصرة إقناع مبعوثي طبو بالرجوع بعد أن أثبت لهم استشهاد طبو. أما الذين وصلوا إلى طهران فلم يستطيعوا إنجاز شيء إذ عرفوا هنالك بمقتل سيدهم [٧٨] .

ويمكننا أن نستشف اعباء وكيل مسقط الذي تعين بموجب اتفاق مالكولم في ١٨ يناير ١٨٠٠ حين كتب أول خطاب له لبومباي في ٢٩ فبراير ١٨٠٠ ، جاء فيه أن الشيخ (يقصد السلطان) قد ذهب إلى بوشهر لتجهيز حملة يزمع أن يقوم بها على جلفـار (رأس الخيمة) لأن شيخ هذا الميناء قد ألحقت « قرصنته » أضراراً بالغة بالحركة التجاريـة في ميناء مسقط . وأفاد بوغلي أن الحملة ستكون جاهزة في غضون ثلاثة أسابيع على وجه التقريب . كما أفاد بوغلي بأنه سيرافق الإمام في هذه الحملة راجياً أن أجمع الكثير عن ارتباطاته بتلك النواحي ، « وجاء في خطاب بوغلي كذلك أنه « خلال ترددي اليومي عليه ، وتبادلي الرأي

الصريح معه ، سرني أن أسمعه يعبر عن رضاه في إقامة علاقات ودية مع الحكومة الإنجليزية .. وأن كراهية الإمام للفرنسيين قد ازدادت لسوء معاملة الأفراد الفرنسيين لسفنه التي كانوا يعملون عليها سلفاً . وسأبذل جهدي لترسيخ هذا التحول ... وأن السلطان طرد مدفعيين الفرنسيين وينتظر أن يوظف مدفعيين إنجليز بدلاً عنهم .. وفي الرسالات القادمة سأوافيكم بالإتجاهات السياسية لهذه الحكومة وعلاقاتها وذلك بعد أن تتاح لي معرفة الناس والمصادر الصالحة التي أستمد منها معلوماتي » . ولعله من الطريف أن نلاحظ أن الوكيل الذي جاءت مواصفاته مطالباً لما جاء في تقرير مانتسي لم يشر البتة في تقريره الأول إلى التجارة ولم يكن التقرير إلا لرجل مخابرات يبذل ما يعرف ، ويعد بالمزيد .

أما الفرنسيون فقد عينوا كافيناك Cavaignac في ١٨٠٢ قنصلاً في مسقط وأرسلوه في معية ديكان Decaen الكابتن العام للشرق الذي كان في طريقه لتولي منصب الحاكمية العامة في موريشوس .. وصل كافيناك إلى مسقط في ٣ أكتوبر ١٨٠٣ ولم يجد أمامها وأخطره ممثلوه معتذرين بأن لمسقط عشرين سفينة كبيرة في الموانيء الإنجليزية في ساحل البنغال أو على ساحل مابار ، وأن الإنجليز سيصادرون هذه السفن لو قبل المسقطيون السفارة الفرنسية [٧٩] وتراجع كافيناك بعد أن قابل السلطان وعرف الفرنسيون للمرة الأولى باتفاقيتي ١٧٩٨ و ١٨٠٠ [٨٠] واستمرت وكالة البريطانيين في مسقط تعنى بالسياسة دون التجارة ، ولم يخدم في وكالة مسقط بعد انقشاع الخطر الفرنسي (١٨٠٠ / ١٨٠٩) أي إنجليزي واستمر الحال فيها كذلك ولم يرسل لها موظف سياسي من الخدمة الهندية إلا في ١٨٤٠ وذلك لمقاومة المد المصري في تلك الأرجاء ، وانتهى عمله مع انحسار المد المصري ولم يرسل وكيل آخر إلا في ١٨٦١ مع سلخ زنجبار .

ونستطيع أن نقرر بأن تجارة الشركة في الخليج العربي لم تكن رائجة بل أنها لم تزدهر إلا في فترات وجيزة لا تلبث أن تخمد بعدهاللظروف الإقليمية إو الدولية . كانت هذه المستودعات الإنجليزية كما كررنا سلفاً نقاط أمن هندية متقدمة.ولم تكن الشركة تبغي في الخليج العربي من مستودعاتها ووكالتها سوى السيطرة السياسية والعسكريةوتحصيل الضرائب من السفن الوطنية والأجنبية .كما كان الحال في جمبرون ، أو تحصيلها من كافة السفن التي تستظل بالعلم الإنجليزي في كافة موانيء الخليج التي للبريطانيين فيها تمثيل لضريبة قدرها ٥ ٪ تدفع الوكالة منها ٣٪ لحكومة بومباي و ٢٪ مناصفة بين الرئيس ومجلسه في بومباي والوكيل ومجلسه أو المقيم وهيئته في الميناء المعني . وفي التقرير الذي قدمه مالكولم في رحلته الأولى [٨١] عن تجارة الخليج العربي قال إذا كانت التجارة مع بلاد العرب ومع الخليج شيئاً مرغوباً فيه (ولا أشك في أنها كذلك) فيجب أن نؤسس هذه التجارة — كما أرى — على أسس تستدعي احترام الدول التي نجري تجارتنا معها . وإذا شاءت الشركة المعظمة أن تفعل هذ افإنه لا غنى لها من إقامة مؤسسة قوية في ميناء ملائم تتركز فيه تجارة الخليج وتقدم الشركة الحماية الكافية لا لوكلائها فحسب بل لرعاياها من الهنود العديدين الذين ينبغي أن نستثير فيهم روحاً من الجرأة التجارية والمغامرة » ودعا مالكولم أن تترك تجارة الخليج العربي للأفراد دون الشركة لأنه حين يضطلع الأفراد بهذه التجارة فإنها ستنشط وتعطي أفضل النتائج .. إن انتشار التجارة الخاصة بجهود الأفراد سيزيد من دخل الشركة المعظمة وسيزيد في انتعاش الإمبراطورية العظيمة التي تمثل الشركة فيها دور السيادة .

ولما كان مالكولم محل ثقة قلعة فورت وليام وقلعة بومباي على السواء فسرعان ما تبنت الشركة فكره ونفذت الغايات التي أشار إليها وهي : —

أولاً : إستعمال القوة :

ثانياً : ترك التجارة للأفراد .

الوكيل الوطني في الشارقة : —

كان لا بد من استعمال القوة ضد القواسم الوهابيين الذين جاهدوا سفن الشركة التي تبغي السيطرة وجباية الضرائب والرسوم من الأرض العربية على جانبي الخليج . وجد الإنجليز في سلطان مسقط حليفاً شدته إليهم ظروفه الإقتصاديةوالإجتماعية . كان لا بد للسلطان أن يتحالف مع الإنجليز فظهير بلاده غير المنتج شده إلى البحر الذي نمت فوقه السيطرة الإنجليزية التي يناهضها القواسم . وكانت خسائر الشركة في السنوات العشر التي أعقبت ١٧٩٣ تزيد على ثلاثة ملايين من الجنيهات وكانت خسائر مسقط أنكى وأشد وبالاً (٨٢) فقد قاوم القواسم الوهابيون أهل مسقط الاباضيين وضربوا سفن الإنجليز الكفار . وكان لا خيار عن تحالف التجار الإنجليز ممثلين بشركتهم والمساقطة ممثلين بسلطانهم . وأسفر الأمر عن تحالف إنجليزي عماني قام بأولى حملاته على القواسم الوهابيين في عام ١٨٠٥ وانتهى بالتعهد القاسمي في فبراير (٨٣) ١٨٠٦ . وأعقب هذا حملتان كبيرتان مشتركتان للإنجليز ومسقط في ١٨٠٩ / ١٨١٠و ١٨١٩ / ١٨٢٠ . وانتهت الحملة الأخيرة بتعهد (٨٤) ١٨٢٠ الذي جاء في البند السادس منه أنه يحق للعرب المتصالحين (قبل هذا كان يشار إليهم بالعرب القراصنة) أن يرسلوا رسولاً إلى سركار الإنجليز في الخليج إن أرادوا منه أمراً وأن يكون للإنجليز نفس الحق على أن يكون لرسول الإنجليز التابع للمقيمية حق اعتماد تصاريح الموانىء (وسركار الإنجليز إن كان مراده أن يرسل رسولاً أيضاً إلى عنده كذلك . والرسول يلحق خطة إلى خط أميرهم في قرطاس مراكبهم المذكور فيه طول المركب وعرضه

وكم يحمل من كارة ...) ولم تجن مسقط من المحالفة إلا الخسران إذ صار للشركة بموجب هذا البند قوة سيادية في الأرض العربية انقلبت في حينها على مسقط كما سنرى . وتعين طومسون Thompson وكيلاً سياسياً Political agent ومركزه في قشم بعد أن دمر ما تبقى من رأس الخيمة ورحل عنها في ٢ يوليو ١٨٢٠ . كانت هذه هي أول مرة تظهر فيها صفة السياسية توصيفاً لوظيفة إنجليزية بعينها في الخليج العربي. أسس طومسون ما سمي بالوكالة السياسية للخليج الأدنى . كانت مهمة الوكيـــل السياسي إدارة علاقات الشركة مع ما سمي «بالشيوخ المتصالحين» والفتوى في الشئون المتعلقة بتفسير الإتفاقات . كما كان من مهام الوكيل السياسي كذلك إدارة العلاقات السياسية مع سلطان مسقط (٨٥) غير أن هزيمة الإنجليز في بلاد البنى بو علي أذابت هيبة الوجود البريطاني الذي نجم عن انتصارهم على القواسم . ولم يستطع طومسون أو من خلفه تثبيت صورة القوة الناجزة التي دعا إليها مالكولم وكان هذا مدعاة لالفنستون حاكم بومباي كي يعيد النظر في الإدارة البريطانيـــة في الخليج لخفض نفقاتها بعد أن فشلت خطة الإحتواء . ولما تقرر أخيراً أن تكون مقيمية الخليج الإنجليزية في بوشهر ، ولما كان من مهام المقيم في بوشهر أن يقوم بتنفيذ المهام التي ألقتها عليه معاهدة السلام في ١٨٢٠ خلقت بومباي في ١٨٢٣ وظيفة « الوكيل الوطني » في الشارقة الذي يتبع بطبيعة الحال مقيم بوشهر تبعية كاملة . وصارت مهمة الوكيل الوطني جمع كافة المعلومات التي يستطيع أن يحصل عليها ويرسلها إلى مقيم بوشهر الذي كان غالباً ما يفد المنطقة زائراً معاقباً ، أو مجاملاً .

بوشهر ممثل الراج في الخليج العربي : —

تكاد التقارير التجارية كلها تجمع على فشل تجارة الشركة في الخليج العربي خلال القرنين السابقين للحملات البريطانية في الخليج العربي وذلك للمنافسة الدولية ، والمقاومة الوطنية في المنطقة فالشركة كانت تبغي الإتجار دون رسوم بل أرادت أن تشارك في الرسوم التي يدفعها الآخرون ، والشركة كانت تحمي بالقوة السفن رافعة العلم البريطاني وتحصل منها على الأتاوات وهي بهذا نازعت قوى المنطقة على السيادة . وأدت فترة غياب التنافس الدولي التجاري على مياه الخليج واشتداد الصراع العربي الإنجليزي في المنطقة إلى اعتقاد ممثلي الشركة وقتها أن الصراع في الخليج أضحى كالصراع في الهند — صراع بين قوة مستعمرة وقوة وطنية لا سبيل لقوى دولية أخرى أن تأخذ بطرف فيه . ولعل هذا هو الذي حدا بمقيم البصرة كي يكتب إلى بومباي في ١٨٠٣ يخبر عن وصول سفينة أمريكية ويسأل عما يجب أن يتخذ ضدها من خطوات (٨٦) وكان رأي بومباي أن إتجار السفن الأجنبية في الخليج العربي لا يشكل في حد ذاته خرقاً لحقوق الحكومة البريطانية في الهند ، إذ أن موانىء الخليج العربي ليست جزءاً من الأرض البريطانية في الهند ، وأن المقيمين في الخليج العربي ليسوا أكثر من وكلاء للشركة في أرض قوى أجنبية مستقلة استقلالاً كاملاً ، وأن حقوق الشركة في المناطق الخارجة عن حيازتها لا تشمل إلا الدفاع عن حقوق الرعايا البريطانيين فقط . وأضافت رئاسة الشركة في الهند لمعلومية مقيمها في البصرة أن اتفاق ١٧٩٤ البريطاني الأمريكي يعطي للأمريكان امتياز الإتجار بصفة مباشرة من وإلى مناطق معينة في أرض الهند البريطانية بمحظورات محددة ، إلا أن إتجار الأمريكان من وإلى موانىء الشرق لا ينطبق عليه وصف « مناطق بريطانية » .

وفي ١٨٠٥ / ١٨٠٦ كانت الحملة البريطانية على الخليج العربي ، ونظرت بومباي في نتائجها واتفقت مع الحكومة العليا في يونيو ١٨٠٦ على تحديد مهام مقيم بوشهر . وكان الرأي أنه بموجب مقتضيات مهام هذه الوظيفة المحدودة ليس لمقيم بوشهر أي صلاحيات سياسية وأن تدخله في المسائل ذات الصبغة السياسية يجب أن يكون مقصوراً على الدواعي الطارئة التي تستوجب مثل هذا التدخل . وكانت حملة ١٨٠٩ / ١٨١٠ واستيلاء الإنجليز على موريشوس من الفرنسيين وقيام مالكولم في رحلته الثالثة إلى فارس. كان من رأي مالكولم ، والوضع بصورته هذه ، أن تلغى مقيمية مسقط وأن توكل مهامها لمقيم بوشهر على أن يكفل للمقيم في بوشهر من الإمكانات والدعم ما يمكّنه من القيام باعبائه المستحدثة والأصيلة. وتحمس المقيم لهذا الإقتراح واقتنعت به حكومة بومباي فأصدرت تعليماتها إلى هانكي سميث مقيمها في بوشهر أنيضيف مسئولية مسقط إلى مسئولياته. وأرسلت حكومة الهند بابنجتون Babington ووليامز وهما من مصلحة الخدمة المدنية لشئون الهند ليساعدا المقيم ونائبه بروس في تحمل اعباء التبعة الجديدة . ولم يستطع سميث أن يرعى شئون الشركة في مسقط فكتب لهم في مايو ١٨١٠ يطلب أن يعفى من مسئولياتها ، « فجوها رديء غير محتمل » وأنه لن يستطيع أن يبقى بها لفترة كافية لتنفيذ مهامه . وافقت بومباي على ذلك وعينت لها وكيلاً « وطنياً » هنالك . وكتبت الحكومة العليا في الهند إلى سلطان مسقط في ٧ يوليو ١٨١٠ أنه لم يعد في نيتنا تعيين مقيم في مسقط وذلك لصعوبة الطقس الذي يودي بحياة الأوربيين « ولكننا نضع في اعتبارنا أن مقيم بوشهر هو راعي المصالح البريطانية في الخليج (العربي) بما في ذلك المصالح التي تجمع حكومتينا . وأنه ليسعدني أن تتصلوا بذلك السيد كلما عنت لكم حاجة للإتصال كما أرجو أن تأخذوا بعين الإعتبار كل ما يحثكم به المقيم شفاهة ، أو عن طريق أحد

مساعديه ، أو بخطاب ، وأن تعتبر أن ذلك صادر عن هذه الحكومة»[٨٧] .

واستمرت وكالة مسقط منذ ١٨١٠ ولمدة ثلاثين عاماً دون ممثل بريطاني حتى كان المد المصري في شبه الجزيرة العربية حيث رأت حكومة الهند أن ترسل ممثلاً لها لهذا الأمير « في مسقط » لتقيم معه علاقات وثيقة. و « لهذا فمن أجل استعادة نفوذنا بالساحل ، وبغرض إبعاد المداخلات المصرية يوصى الحاكم العام في مجلسه بتعيين موظف بريطاني في مسقط على أن يترك له أمر المسئولية المباشرة في المنطقة وعلى أن يكون مسئولاً في النهاية للمقيم البريطاني الكابتن هنيل » وأرسل همرتون في ٢٠ مايو ١٨٤٠ ليملأ المنصب .

كانت حكومة بومباي ترى أن إعادة تعيين موظف بريطاني في هذا المنصب قد استدعته أغراض طارئة ليست أساسية أو جذرية لخدمة حكومة الهند ، ولكن ما إن وقعت الإتفاقية التجارية بين مسقط وبريطانيا في ٢٢ يوليو ١٨٤٠ حتى صار لبريطانيا الحق بموجب نصوص الإتفاقية في وجود قنصل بريطاني في مسقط لخدمة التجارة البريطانية ورعاية شئون التجار . وأنيطت الوظيفة الجديدة بهمرتون كذلك . فأصبح همرتون مسئولاً بصفة مباشرة إلى حكومة لندن كما هو مسئول من قبل حكومة بومباي عن طريق مقيمها في بوشهر . غير أن همرتون مع انحسار المد المصري وغياب التحدي الدولي رحل في ١٨٤٣ في ركاب السلطان إلى زنجبار التي رؤي أنها أنسب طقساً من مسقط كما أن واجبات السياسة تقضيه أن يكون عند اذن السلطان هامساً [٨٨] .

هذا ما كان من أمر وكالة مسقط أما مقيمية البصرة فقد أدمجت ومقيمية بغداد في ١٨١٠ في مقيمية واحدة عرفت باسم مقيمية البصرة. وصارت مهام مقيمية البصرة رعاية الشئون الهندية والبريطانية في العراق

التركي . غير أننا نجد من الناحية العملية أنهم بهذا الإجراء قد ألغوا مقيمية البصرة إذ صار المقيم في البصرة يسكن بصفة دائمة في بغداد تاركاً الأمور في البصرة في يد مساعد سياسي تابع له . ولم تأت سنة ١٨١٢ حتى تغير إسم المقيمية إلى المقيمية العربية التركية، وبهذا لم يعد توجه البصرة خليجياً ولم تعد البصرة حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريباً تلعب دوراً سياسياً كبيراً في شئون السياسة الهندية في الخليج العربي . وبهذا ظهرت بوشهر راعية للأهدف السياسية والتجارية للهند البريطانية في الخليج الذي بدأ يهدأ لفترة حين وهنت قوة المقاومة الوطنية بضربات حملة ١٨٠٩ / ١٨١٠.وفي ١٨١١ رأت بومباي ، مع هدوء الأحوال النسبي ، أن تخفض في حرس وكالة بوشهر ، كما رأت أن يعقب سميث الذي استقال مقيماً أقل منه رتبة ، وأن يمنع من التعامل في الشئون السياسية . غير أن الحكومة العليا ، وإن أقرت حكومة بومباي على رأيها في تخفيض عدد الحرس، خالفتها الرأي في أن دور المقيم هو تجاري فقط إذ تقع عليه معالجة الأمور السياسية التي قد تنشأ .

قامت حملة ١٨٢٠ التي كسرت شوكة الجهاد الوطني في الخليج العربي وبدأت الهند تعيد تنظيم إدارتها في الخليج ، فأقامت في المنطقة وكيلاً سياسياً جعلت السيطرة على القبائل البحرية ومحاربة « القرصنة » من أهم مهامه .

أذابت هزيمة الإنجليز في بلاد البني بو علي هيبة الوجود البريطاني الذي ولد من انتصارهم على القواسم (٨٩) ولم يستطع طمسون أو من خلفه كما ذكرنا آنفاً تثبيت صورة القوة الناجزة التي دعا إليها مالكولم. وكان هذا مدعاة لالفنستون ، حاكم بومباي ، ليعيد النظر في الإدارة البريطانية لخفض النفقات بعد أن فشلت خطة احتواء المنطقة عسكرياً

وسياسياً . كان من رأي الفنستون في مايو ١٨٢٢ إلغاء مقيمية « العرب التركية » في بغداد ودمج مقيميتي بوشهر والبصرة (بعد انفصالهما) في مقيمية واحدة توضع تحت رئاسة الوكيل السياسي في الخليج عـلى أن يؤسس له مكتباً في قشم أو البصرة ، وأن يكون لمكتبه وكيل وطني في بوشهر . وكان من رأي الفنستون كذلك أن يسمى بروس ، مقيم بوشهر ، لهذا المنصب الجديد على أن يزاد في راتبه ويمنع من التعامل في التجارة لحسابه الخاص .

ولم ينفذ هذا الرأي إذ طردت سلطات الهند بروس المرشح لهذا المنصب لأنه عقد اتفاقاً في يناير ١٨٢٠ نسف فيه كل أسس السياسة الهندية في الخليج العربي. نصت بنود تلك الإتفاقية في ديباجتها على حرص الدولتين على علاقات الصداقة ورغبتهما في السلام . ودارت بنود الإتفاقية الخمس حول اعترافات بروس من أن حملة كير قد تجاوزت ، بمـا ارتكبت ، حدود الصداقة . كما اعترف الإتفاق بأن البحرين وقشم تتبعان فارس . وطالب الإتفاق في المادة الرابعة ببقاء بروس مقيماً في بوشهر . وبهذا جعل بروس الحملة التي تنفذ سياسة معينة عرضة للنقد ، كما نقض ما أبرم كير مع شيوخ البحرين بأن جعل بروس البحرين تابعة لفارس « وليس هنالك مجرد ظل لهذه الحقيقة » وأن نتائج هذا سيكون استعداء آل خليفة على الوجود البريطاني ، وابعاد أمام مسقط الذي تعتمـد الإستراتيجية البريطانية على محالفته كما أن مطالبة الفرس ببروس مقيماً سيجعل أمر تعيين كل مقيم بعد بروس مجال أخذ ورد في بلاط شيراز. أما الإعتراف بتبعية قشم ، التي أخذت من السيد سعيد بأنها فارسية « فإن ذلك سيجعل الوجود البريطاني عليها أمراً غير عادل ، وينزع ملكيتها من السيد سعيد بدون وجه حق (٩٠) » ولهذا طردت الهند بروس الذي لم لم تفوضه في عقد هذا الإتفاق ، كما أدت فكرة إخلاء قشم إلى وقف

تنفيذ رأي الفنستون حيث تقرر صرف النظر عن الوكالة السياسية للخليج الأدنى وإلحاق اعبائها بمقيم بوشهر الجديد ، وتغيرت بهذا في ١٨٢٣ طبيعة عمل المقيم التي كانت تجاربة بريدية إستخبارية فأصبحت سياسية أكثر من كونها أي شيء آخر إذ وقع على مقيم بوشهر مراقبة وتنفيذ تعهد ١٨٢٠ على الساحل العربي ، والإتصال بالوهابيين ، والإشراف على « أمن » الخليج .

وجهت هيئة المدراء في ١٨٢٥ سلطات الهند بأن تملأ كل الوظائف الإدارية التابعة لها بمدنيين وأن لا تستعمل العسكريين في هذا . ولهذا أثار بعض أعضاء المجلس في بومباي اعتراضاً على تعيين هنيل في فبراير ١٨٢٦ لوظيفة مساعد المقيم في بوشهر لأنه تابع للقيادة الثانية عشر مشاة بومباي وتم تعيينه رغم المعارضة . وفي ١٨٢٦ عين الفنستون المدعو ديفيدويلسون من القيادة السابعة مشاة بومباي الوطنية واتهمه أعضاء مجلسه بتجاوز تعليمات هيئة المدراء [٩١] . ودافع الفنستون عن هذا التعيين بأن مقيمية الخليج هي « حالة خاصة » ، فالمنصب بصفة عامة ذو شخصية عسكرية . فعمل المقيم في المقام الأول هو مراقبة حركات القبائل العربية المعادية والقيام بالحملات الانتقامية عليها . وأضاف الفنستون بأنه ليس لديه « حالياً ولا في المستقبل القريب » مدنياً يمكن أن يناط به هذا العمل خاصة وأن خبرة ويلسون بالخليج وأهله التي اكتسبها حين خدم سكرتيراً عسكرياً لجرانت كير تزكيه أكثر من غيره ، بل إن المقيم السابق ستانوس أوصى باختياره. تم تعيين ويلسون [٩٢] في ١٨٢٧ وعندما استقال ويلسون بعد أربعة سنين أوصى مالكولم ، حاكم بومباي ، باختيار جون ماك نيل خلفاً لويلسون . وبالرغم من موافقة الحاكم العام على التعيين إلا أنه لم ينفذ لاعتراض المجلس في بومباي اعتراضاً صارماً هذه المرة لأن ماك نيل طبيب تابع للهيئة العسكرية . أحيل الأمر إلى هيئة المدراء في أغسطس

١٨٣١ وقبل أن يفتوا فيه قبل الحاكم والمجلس في بومباي تعيين بلين Blane لمنصب مقيم بوشهر . وكان بلين أول مدني يتولى الإقامة في الخليج واستمر مقيماً حتى استقال في ١٨٣٤ وآلت المقيمية بعده للعسكريين مرة أخرى .

في الفترة ١٨٢٣ / ١٨٣٤ كانت حكومة الهند تعين أعضاء بعثة طهران . رأت هيئة المدراء أن تخفض نفقاتها في الخليج بجعل مقيم بوشهر مساعداً للمبعوث في طهران حتى تكون الإدارة في فارس والخليج للمصالح البريطانية تحت قبضة واحدة، وأن يكون من حق مساعد المبعوث البريطاني المقيم في بوشهر أن يتعامل مع حالات « القرصنة » العربية في الخليج [٩٣].ورفضت بومباي الأمر بشدة ، ورد كلير Clare حاكمها بأن هذا الأمر يتعارض مع أخص مهام المقيم وأن الحاكم في مجلسه يتفق مع رأي بلين المقيم الذي جاء منه أن طبيعة المقيمية تختلف عن طبيعة البعثة إختلافاً بيناً ، فتعليمات المقيم تحظر عليه التدخل في الشئون السياسية لفارس وأنه ليشك جداً في أن يستطيع مساعد مبعوث سياسي أن يقوم بمهمته من تثبيت الأمن فوق مياه الخليج المضطربة « إن عمل المقيم يتطلب حنكة ودربة ودراية وموهبة وجرأة وهي صفات لا تتوفر في تابع » . وتضيف المذكرة أن عمل المقيم يتطلب العمل الحاسم السريع والإتصال ببومباي كرئاسة لبوشهر أسهل كثيراً من الإتصال بطهران التي يستغرق البريد إليها شهراً كاملاً في الصيف وأكثر من هذا الوقت في الشتاء بينما أن السفينة يمكن أن تصل في نصف هذه المدة أو أقل إلى بومباي. « وبومباي ليست طهران »، فهي يمكن أن تتحمل مسئولية القرار وأن ترسل الدعم. وتسترسل المذكرة فتضيف أن تكرار الدعاوى الفارسية على البحرين ومطالب أمير شيراز المتكررة بشأنها سيجعل مركز رئيس البعثة حرجاً حين تقوم السفن الإنجليزية برد أي اعتداء فارسي على البحرين ، وكثيراً

ما اعتذر المبعوث في طهران عن طلبات فارس المتكررة لمدها بالسفن لتدعيم سيطرتها في جزر الخليج بأنه لا شأن له بأسطول الشركة ولا سلطة له على سفنها ، وتلك حجة ستنتفى » [٩٤] وانتهى كلير إلى أنه من الأفضل «أن نتخلى عن وضعنا في الخليج كلية من أن نضع هذا النظام الكفء في مهب الرياح»[٩٥]. وهدد كلير في نهاية مذكرته بأنه إذا أصرت هيئة المدراء على رأيها فإن بومباي لن تكون مسئولة عن الخليج العربي حيث يجب أن تتحول المسئولية منها إلى الحكومة العليا في الهند بصفة تامة ونهائية لأنها هي التي تدير بعثة طهران .

وبموجب القرارات التي صدرت في ١٨٣٤ وما تلاها صارت مقيمية بوشهر من شئون حكومة الهند [٩٦]. وأعلن كلير أن دور حكومة بومباي سيقتصر بعدئذ على تحويل مكاتبات المقيم إلى كلكتا لإجراء اللازم بعد أن يستنسخ منها نسخاً لبومباي[٩٧] . وكان من رأي حكومة الهند أن توليها المسئولية لا يعني بحال استبعاد حكومة بومباي من توجيه وتصريف سياسة الخليج العربي ، وأنه في الأمور ذات الصبغة المحلية والإقليمية فلبومباي أن تتصرف بمفردها ، أما إذا كان للأمر صلة بالعلاقات السياسية لبريطانيا فيجب أن يحال الأمر لحكومة الهند .

أرسل روبرت جرانت ، خلف كلير على حكومة بومباي ، إلى المقيم في بوشهر في مارس ١٨٣٥ يوجهه بأن يراسل حكومة الهند عن طريق حكومة بومباي . وعندما استقال المقيم بلين عين ميتكالفي ، القائم بالحاكمية العامة في الهند ، الميجور جيمس موريسون مقيماً دون الرجوع إلى بومباي [٩٨] .

وفي نهاية ١٨٣٦ تحولت رئاسة البعثة الدبلوماسية إلى الخارجية البريطانية ، وانتهى بهذا احتمال إلحاق بوشهر بطهران . وتراجعت

حكومة الهند عن مقيمية بوشهر [٩٩] ورجعت كما كان سابقاً إلى تبعية بومباي التي كانت تدرك ، كما كتب حكامها روبرت جرانت ، في سبتمبر ١٨٣٦ « أننا نتصرف بأنفسنا في الأحداث الصغيرة ، أما الأمور التي تضم في تلافيفها أمراً سياسياً فسنلجأ إلى حكومة الهند لتبت برأيها في المسألة برمتها إن كان في الوقت متسع وتترك لنا تفاصيل الأحداث[١٠٠] على أننا ندرك تماماً أنه حتى في المسائل الكبرى الملحة التي لا تتحمل التأجيل وانتظار رأي كلكتا فإننا سنتصرف بوحي من مسئوليتنا » .

وفي الخليج تميزت السنون التي أعقبت عام ١٨٣٥ بتزايد المد الإنجليزي وذلك عن طريق الهدنات البحرية المختلفة ، ودور مقيم الخليج العربي في صياغتها ورعايتها . وقد انتهت تلك الهدنات بما سمي بالإتفاق الأبدي في ١٨٥٣ الذي تعهد بموجبه الشيوخ برد خلافاتهم إلى المقيم ليبت فيها بالقول الفصل . وبهذا طغى نفوذ المقيم فغطى البحر كله وفاض على ساحليه وأصبح المقيم بعد ١٨٥٣ بحق الملك غير المتوج للخليج .

مراجع الفصل الثاني حسب ترتيب ورودها

(١) Epstein, M., The Early History of the Levant Company (London, 1908) p. p. 7 - 8 .

(٢) Searight, Sarah, The British in the Middle East (London, 1969) p. p. 35 - 36 .

(٣) Bruce, Jhon, Annals of the Honourable East India Company Vol. 1 . (London, 1810) p. 67 .

(٤) عن رحلة نيوبري . انظر : Foster, William, England quest for Eastern Trade (London, 1933) Chap. VII

(٥) Searight, Sarah, op. cit., p. 40 .

(٦) Lorimer, J. G., Gazetter of the Persian Gulf, Oman & Central Arabia, Vol. 1., Historical . Part 1, (Calcutta, 1915) p. p. 11 - 12 .

(٧) Searight, Sarah, op. cit., p. 41 .

(٨) Wilson, A. T., The Persian Gulf, 3 rd. ed. (London, 1959) p. p. 135 - 136 .

(٩) Aitchison, C. U., A Collection of Treaties, Engagements and Sands Relating to India and neighbouring Countries, Vol. X (Calcutta, 1892) p. 2 .

(١٠) Lorimer, J. G. op. cit., p. 17 .

(١١) Wilsion, A. T., op. cit., p. 138 .

(١٢) Sykes, Sir Percy, A History of Persia, Vol. 2, (London, 1951) p. 190 .

(١٣) Lorimer, J. G., op. cit., p. p. 23 - 25 .

(١٤) Wilson, A. T., op. cit., p. p. 129 .

(١٥) Low, C. R., History of the Indian, Navy 1613 p 1863, Vol. 1. (London, 1877) p. 43 .

(١٦) Wilson, A. T., op. cit., p. p. 151 - 152 .

(١٧) Ibid. p. 161 .

(١٨) Aitchison, C. U., (X) op. cit., p. 12 .

(١٩) Hurewitz, J. C., Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. 1., Doc. 8, p. 18 .

(٢٠) Wilson, A. T., op. cit. p. 164 .

(٢١) Lorimer, J. G., p. 56 - 57 .

(٢٢) Ibid. p. p. 58 - 59 .

(٢٣) Bruce, Jhon, op. cit., p. p. 498 - 499 .

(٢٤) قال فراير : ان تجارة الشركة الانجليزية ضئيلة ، ولا تعمل الشركة هنا الا في تجارة بعض صنوف من العقاقير ، وصوف كرمـــان ، والغنم والتمور والحصين .. انظر :

Fryer, Jhon, A New Account of East India and Persia, Being Nine Years Travels, 1672 - 1681 . Vol. 11. (London, 1912) p. p. 163 - 164 .

(٢٥) Lorimer, J. G., op. cit., p. p. 60 - 61 .

(٢٦) Wilson, A. T., op. cit., p. 190 .

(٢٧) Lickhardt, L., Nadir Shah (London, 1938). Passim .

(٢٨) Lorimer, J. G., op. cit., p. 84 .

(★) للمزيد من المعلومات راجع :

(I. O.) L/P & S/ 20/ C 227, Selactions from State Papers Regarding the East India Company Connection with the Persian Gulf, with a summary of Events 1600 - 1800. ed. Saldanha, J. A., (Colcutta 1908) Cf. Public Diary No. 4 of 1740 - 41 .

(٢٩) Amin, Abdul Amir, British Interests in the Rersian Gulf (Leiden, 1967) p. 19 .

(٣٠) (I. O.) Gambroon Diary, Vol. 6, May 3/14 : 1747 .

(٣١) Skeet, Ian, Muscat and Aman, The End of an Era (London, 1974) p. 21 .

(٣٢) Amin, Abdul Amir, op. cit., p. 32 .

(٣٣) (I. O.) L/P & S/ 20/ C. .27., Saldanha J. A. (ed.), S. S. P. R. E. I. C. P. G.

(٣٤) (I. O.) L/P & S/20/C. 227, Public Diary No. 27 of 1754 .

(٣٥) (I. O.) L/P & S/20/C. 227, Public Diary No. 29 of 1756.

(٣٦) Same Public Diary.

(٣٧) Same Public Diary .

(٣٨) Same Public Diary .

(٣٩) (I. O.) L/P & S/20/C. 227, Public Diary No. 31, 1758 .

(٤٠) Wilson, A. T., op. cit., p. 177 .

(٤١) (I. O.) Gambroon Diary, No. 12, Letter to court of directors, 22 dec., 1760 .

(٤٢) (I. O.) Gambroon Diary, Vol. 13, Letter to Rasidency, 11 Aug., 1762 .

(٤٣) Amin, Abdul Amir, op. cit., p. p. 48 - 50 .

(٤٤) Lrimer, J. G., op. cit., p. 110 .

(٤٥) ارسلت الشركة الانجليزية سلع للبصرة في سفينة حربية في ١٦٣٥، وكذلك في ١٦٣٧ ، ١٦٤٣ . كما أرسلت وكالة جمبرون بكل سلعها في ١٦٤٥ الى البصرة لحمايتها من الاضطراب الـذي نشأ بـين الهولنديين والفرس ، غير أن الهولنديين لاحقوا الانجليز فيالبصرة، انظـر :

Saldanha, J. A., (ed.) Precis of Turkish Arabia Affairs, 1801 - 1905 (Calcutta, 1986) p. p. 92 - 94 .

(٤٦) (I. O.) Gambroon Diary, Vol. 9, Sept. 14, 1756., Letter from the court of Directors, Feb. 11, 1756.

(٤٧) Searight, Sarah, op. cit., p. 48 .

(٤٨) Ives, Edward, A Journey from Persia to England by an Unusual Route (London, 1773) Passim .

(٤٩) Amin, Abdul Amir, op. cit., p. 58 .

(٥٠) Ibid. P. 60 .

(٥١) Ibid. p. p. 64 - 65 .

(٥٢) Wilson, A. T., op. cit., p. 178 .

(٥٣) Ibid. 179 .

(٥٤) Hurewitz, J. C., (1) op. cit., Doc. 20, p. p. 52 - 53 .

(٥٥) Lorimer, J. G., op. cit., p. p. 142 - 143 .

(٥٦) (I. O.) L/P & S/20/C. 227, Selections from the State

Papers, Bombay Regarding East India Connections with P. G. No. CXC .

(٥٧) Lorimer, J. G., op. cit., p. 113 .

(٥٨) Loc. cit.

(٥٩) Ibid. p. 149 .

(٦٠) تترجم احيانا الى محلى ولكننا بالتزامنا حرفية الترجمة .

(٦١) Ibid. p. p. 151 - 155 .

(٦٢) Skeet, Ian, op. cit., p. p. 28 - 31 .

(٦٣) Wilson A. T., op. cit., p. 189 .

(٦٤) Skeet, Ian, op. cit., p. 64 .

(٦٥) Kelly, J. B., op. cit., p. 63 .

(٦٦) Ibid. p. 64 .

(٦٧) Skeet, Ian, op. cit. p. 65 .

(٦٨) (I. O.) P & S/20/C. 227, Report of Commecre of Arabia and Persia by Samuel Manesty & Harford Jones, 1790 in Saldanha (ed.) S.S.P.R.E.I.C.C.P.G.

(٦٩) Same Report .

(٧٠) Landen, R. G., Oman Since 1856 Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society. (Princeton, 1957) p. 195 .

(٧١) Skeet, Ian, op. cit., p. 42 .

(٧٢) Aitchson, C. U. (XI) op. cit., p.p. 54 - 55 .

(٧٣) Kumar, R, India and the Persian Gulf Region (Bombay, 1965) p. 12 .

(٧٤) Coupland, R., East Africa and its Invaders (Oxford, 1938) p. 89 .

(٧٥) Kay, J. W., Life and Correspondance of Major General Sir Jhon Malcolum Vol. 1. (London, 1856) p. p. 106 - 107 .

(٧٦) هذا بالرغم من ان راي مالكولم في الاسلام واهله اتسم بالكراهية والتعصب والحقد ويظهر هذا واضحا في مذكراته التي جاءت في المرجع السابق في صفحات عدة نورد منها رأيه حين الحديث عن مسقط الذى قال عنها ، انها واقعة تحت النفوذ الديني المضاد لكل الاصلاحات ، المعادى للعلم الحديث ، ان هذا الدين يحرك في اتباعه حمى الاثارة بآياته وما ان تذهب تلك الحمى حتى لا يبقى في هذا الدين شيء الا الاغلال التي تشد الى التعصب والشعوذة والكراهية . ماذا ينتج من دين كهذا الا البربرية ؟
راجع : Ibid. p. 110., cf. p. 115 .

(٧٧) كان بوغلي طبيبا (مساعد جراح)مرافقا لمالكولم ولم يكن هدف رحلته ان يقيم بمسقط غير ان الامام طلب من مالكولم ان يمده بجراح اوروبي « وهذا منتهى الحظ اذ سنستطيع ان نؤثر عليه عن طريق الطبيب » انظر :
(I. O.) L/P & S/20/C. 227, From Captian Malcolum to G. O.B. and Council, 10 Dec. 1799 .

(٧٨) Lorimer, J. G., op. cit., 171 .

(٧٩) Arbitation for the Setlement of the Territorial disputes between Muscat and Abu Dhabi on one side and Saudi Arabia on the other side (N. P., 1955 , p.p. 118 - 119 .

(٨٠) Skeet, Ian., op. cit., p. 44 .

(٨١) Wilson, A. T., op. cit., p. 283 .

(٨٢) Miles, S. B., Countries and Tribes of the Persian Gulf, 2 nd ed. (London, 1956) p. 302 .

(٨٣) Aitchison, C. U., (X) op. cit., Treaty No. LXIII

(٨٤) المعاهدات التجاريـــة فيما بين دولـــة البهية البريطانية ومشايـــخ المتصالحين ١٣٣٦ هـ / ١٨٠٦ . (I. O.) L/P & S/7/195,

(٨٥) Kelly, J. B., op. cit., p. 64 - 68 .

(٨٦) (I. O.) L/P & S/20/C 248 A., Line of Conduct to be pursued by Resient of Basrah with Regard to American Vessels Trading to the Gulf of Persia - 1803 .

(٨٧) (I. O.) R/15/6, Pol Agency, Muscat, Index .

(٨٨) (I. O.) L/P & S/6/477., Pol. dispatches to Bombay Vol. 7, Dated 20 Sept., 1843 .

(٨٩) (I. O.) Perisa and the Persian Gulf, Vol. 35, Warden to Bruce, Mar. 1822 .

(٩٠) (I. O.) Enclosure to Bomany Sec. Letters, Vol, 7, Warden to Farish, Poona, 27 oct. 1822 .

(٩١) (I. O.) Bomany Pol - Proc., Range 386, Vol 4, Cons. 7 of 15 feb. 1826 .

(٩٢) (I. O.) Same Series and range, Vol. 17, Cons, 7 of 17, Jan. 1827 .

(٩٣) (I. O.) Bombay Pol Letters received, Vol. 16, G. inc. to Court, 16 sept. 1835

(٩٤) (I. O.) Boards Collec., Vol. 1539 Colin. 61165, Blane to clare, 4 Jan. 1834 .

(٩٥) (I. O.) Same series and Vol. and Collns, Minute by Clare, 5 aug., 1834 .

(٩٦) (I. O.) Same series and Vol. and Collns, Sec. G. G. to G. In. C., Bombay, Fort William, 20 Nov., 1834.

(٩٧) (I. O.) Same series and Vol. and Colins Minute by Clare, 31 dec., 1843 .

(٩٨) (I. O.) Bombay Pol. Proc., range 387 Vol. 74, Cons. 19 of 20 May, 1835 .

(٩٩) (I. O.) Bombay Pol. Proc., range 388, Vol. 26 Cons. 39 of 8 aug., 1838 of. Macmaghton to Chief Sec. Bombay, 25 July, 1836 .

(١٠٠) (I. O.) Same series, range Vol. and Cons., Minute by Grant, Bombay, 12 sept. 1836 .

الفصل الثالث

تطور الجهاز السياسي لحكومة الهند في الخليج العربي

- وكالة مسقط وتطورها .
- تطور الجهاز السياسي في الساحل العماني .
- نشأة وتطور وكالة البحرين السياسية .
- نشأة وتطور وكالة الكويت السياسية .
- ضباط الإتصال بابن سعود .
- تطور المقيمية في بوشهر .
  . لجنة ماسترطون سميث .
  . لجنة وارن فيشر
- نقل المقيمية من بوشهر إلى البحرين .
- الوكالة البريطانية في قطر .
- نهاية اعباء الجهاز السياسي لحكومة الهند في الخليج العربي .

الفصل الثالث

تطور الجهاز السياسي لحكومة الهند في الخليج العربي

لم يحدث انتقال الأمر في الهند من الشركة إلى التاج أثراً ذا بال في الخليج العربي . إستمرت عجلة الإدارة البريطانية في بوشهر تطحن المنطقة وتزيد من سلطة المقيم يوماً بعد آخر . وفي طهران انتقلت رئاسة البعثة في ١٨٥٥ من كلكتا إلى لندن إلا أنها عادت لوزارة الهند حين تكونت هذه الوزارة ولكنها سلخت منها مرة أخرى في ١٨٦٠ ، وصارت اتصالات مقيم بوشهر مع طهران قاصرة على الشئون الدبلوماسية دون غيرها وبهذا غدا المقيم هو الملك غير المتوج في الخليج العربي يختار كما يقول فيليب[١] من « صفوة الصفوة ليحكم فوق أناس تلفهم البربرية ويكتنفهم الإختلاف » ! كان عرب مسقط كما تقول الوثائق البريطانية[٢] يسيطرون على الملاحة في الخليج العربي منذ ١٦٩٤ / ١٦٩٥ وكانوا أقوياء لدرجة خشيت معها السلطات الإنجليزية أن يشكل هؤلاء « وباء على الهند كما هو حال شمال أفريقيا بالنسبة لأوربا » . رأى الوكيل في جمبرون هذا ، ولكنه خشي أن يشترك مع الفرس في غزو مسقط « حيث لم نكن نملك السفن أو الجند لقضاء هذه المهمة » [٣] ولم تخرج السيادة البحرية من العرب إلى غيرهم إلا لفترة وجيزة على أيام نادر شاه الذي استخدم

العرب في أسطوله . واستطاع الإنجليز منذ بدايـــة القرن التاسع عشر وبالتدريج أن يكون لهم كلمة في الخليج فرضوها بعدئذ بالحملات العسكرية. استطاع الإنجليز بعد هذا، بالنظم التي استحدثوها لأمن البحار ،أن يشقوا بسفنهم الخليج قسمين . وانفصلت بهذا الجماعات العربيـــة التي تعمر الجانب الشرقي للخليج العربي وما لبثت أن ضمرت علاقاتها ثم انفصمت تماماً مع الساحل الغربي للخليج ، وسهل على الدول الفارسية المختلفة امتصاصها . صار للعرب الشق الغربي من الخليج العربي بالإضافة إلى مياهه وجزره وما لبث الإنجليز أن زاحموهم هنالك فانزوى العرب إلى الساحل الذي اتخذ منه الإنجليز ، بدء أمرهم ، المتراس الذي تقف عنده كل الأحداث فلا تبلغ الهند . أدرك الإنجليز في الخليج أن التحكـــم في شبه الجزيرة العربية أمر مستحيل تحجبه عنهم طبيعة الأرض ، وطبيعة الطقس ، وطبيعة البدو ، فاضطروا لقفل هذه المنطقة غير متطلعين الى ظهيرها أو طامعين فيه . نظمت السلطات الإنجليزية في الخليج عمليات صيد اللؤلؤ ، واكتملت السيطرة الإنجليزية على مياه الخليج ما تحركت سفينة فيه إلا عرف الإنجليز مرساها ومجراها . ووقفت السلطات الإنجليزية في الخليج ، في هذه الفترة ، ضد كل حركات الوحدة والتوحيد والضم التي تأتي من داخل شبه الجزيرة العربية أو من خلالها لتغمر المتراس الذي اتخذوه في الساحل أو تذيبه . أحدثت السياسة الإنجلو هندية عند البوريمي حداً ترتد عنده هذه الحركات حتى لا تبلغ الساحل ، وغدت البوريمي المتراس الثاني لحماية الشريط الساحلي . كان على المقيم في الخليج العربي أن يحرس هذا الوضع ويرعاه ويؤكده ويسد ثغراته . ومن هنا يمكن أن نفسر وقوف السلطات الإنجليزية ضد التطلعات الفارسية في الخليج العربي حتى لا ينسج الفرس وحدة الخليج التي جهد الإنجليز في شقها . أراد الإنجليز حصر الفرس عند ساحل الخليج شرقاً ، والعرب عند ساحـــل

الخليج غرباً ، أما المنطقة بين الساحلين فهي المسالك الطبيعية لتجارتهم ، والسبل التي تحمل أساطيلهم وتبلغهم أهدافهم الإستراتيجية . ولهذا نظر الإنجليز قبل تولي التاج لأمور الهند ، إلى الخليج على أنه وحدة إدارية قائمة بذاتها ، لا عربية ولا فارسية ، وكان المقيم هو حاكم هذه الوحدة .

حكم مقيم بوشهر وكالات سياسية عدة منها وكالة مسقط ، والوكالة الوطنية في ساحل الجهاد البحري (٤) . وسيطر المقيم على وكالة البحرين التي أنشئت قبيل بداية هذا القرن ، ووكالة الكويت السياسية التي ظهرت مع بداياته.وتذرع وتسلح برأي المقيم ضباط الاتصال الذين كانوا يرسلون إلى ابن سعود.وحكم المقيم الوكالة السياسية في قطر التي نشأت بعد انتهاء حكومة الهند غير أنها كانت بنتاً شرعية لسياستها في المنطقة . ويمكننا أن نلاحظ التطور الذي طرأ على الجهاز السياسي في الفترة ١٨٥٨/ ١٩٤٧ ، بالنظر في جزئيات هذا الجهاز .

وكالة مسقط وتطورها : —

عندما عزمت حكومة الهند على تمزيق السلطنة المسقطية إلى قطعتين عربية وافريقية عينت في أواخر ١٨٥٩ لها وكيلاً لوكالتها في مسقط التي ظلت دون وكيل انجليزي منذ ١٨٤٣ . جاء في ديباجة التعليمات المعطاة للوكيل(٥) « أنه بالنظر لثقتنا في تفانيك في أداء الواجب ، وفي رجاحة عقلك ، ونظراً لخبرتك الممتازة ، فقد وقع عليك الاختيار لتملأ هذا المنصب . وبهذا ستقع عليك أعباء كثيرة متعددة غير أعباء العمل الروتيني الذي يتمثل في التعامل مع السفن التي تفد إلى ذلك الميناء » . وتحدد لائحة التعليمات ، بعد هذا ، للوكيل في مسقط أعبائه التي تتمثل في أن أهم أعبائه ستكون « مكافحة تجارة الرقيق ومسقط هي السوق الرئيسية لهذه التجارة في المنطقة . وعليك أن تسهر في ملاحقتها ، كما يقع عليك مسئولية

رعاية الشئون الخاصة بالبرق وتطوير خدماته ، وإدارة المسئولين فيه بكفاءة ويجب عليك أن تحافظ على تفوق النفوذ البريطاني هنالك وأن تزيد في مد هذا النفوذ إلى داخلية عمان حتى تصل به إلى الجزيرة العربية بصفة عامة . كما يقع عليك عبء جميع المعلومات التي تفيد في ترقية المعارف الجغرافية والتاريخية للاقليم ، واستقصاء حدوده ، ومعرفة ما يدور فيه ، وأن تضع كل الاحصاءات التي تخدم زيادة المعرفة بالاقليم . كما يقع عليك كذلك العمل على مد التجارة البريطانية واضعاً نصب عينيك بصفة دائمة ودائبة أن هذا يجب أن يكون شغلك الشاغل . يجب أن تمكن للتجـــارة البريطانية ، وتحمي أهدافها وأهداف المصالح التجارية لمستعمرات بريطانيا وحماية الرعايا البريطانيين ، والمعتمدين على البريطانيين . وعليك أن تلم إلماماً كاملاً بكل قوانين البلاد ، وعليك أن تستوعب كذلك استيعابـــاً كاملاً كل القوانين البريطانية وتكون على معرفة كاملة بالقوانين وقرارات البرلمان البريطاني الصادرة بخصوص هذه المنطقة . وعليك أن تسلح نفسك بالتواضع الجم الذي يجب أن تتسم به كل أعمالك ، وأن تكون مرناً مع السلطات العامة ، وأن تحترم المشاعر الوطنية حتى تبلغ أربك ، وتقضي على خير الوجوه عملك . ويجب أن لا يغيب عن بالك وأنت تتعامل مع سلطان مسقط أن تعامله بالاحترام الواجب له كأمير مستقل ذي سيادة تجمعه علاقات « اتحاد » بالحكومة البريطانية . وعليك أن تلتقي بالسلطان في مقابلات خاصة تصب فيها همك كله في أن توضح له أنه «النظـــر لعلاقات المودة والصداقة التي تجمع بين سموه وبين بريطانيا فإن الحكومة البريطانية لن تألو جهداً في احترام علاقاته بها ما احترام هو مصالحها، وما راعى كل النصائح التي ننصحه بها . كما يجب عليك أن تكتب لنا بتقارير مختصرة ومفيدة بشأن المعلومات الخاصة بتجارة الرقيق، والمتعاملين بها ، وأمثل السبل التي تراها لمكافحتها . كما عليك أن تنتهز كل فرصة

سانحة للتفاهم مع هؤلاء المسلمين الذين « لا تحرم قوانينهم التعامل في هذه التجارة » ! وأن تبذل جهدك في رعاية الاتفاقات التي تجمع بيننا والتوثق بأنها نافذة المفعول . كما عليك أن تقوم بفتح ملف خاص بتجارة الرقيق . إن معرفتك باللغة العربية هو السلاح الماضي الذي يمكنك من القيام بأعبائك في مسقط ، وكلما أجهدت نفسك في دراسة هذه اللغة كلما قضيت أعمالك بصورة أكمل . وسيكون من واجبك كذلك مساعدة كل السفن الحربية البريطانية في المنطقة وأن تحصل لها على المؤن والامدادات والوقود والماء والزاد بدون تأخير على أن تكون كل احتياجات هذه السفن مجهزة تماماً قبل أن تفد السفينة إلى الميناء .. وبالرغم[٦] من أن مسقط هي قبلتك الأساسية إلا أنه يتحتم عليك أن تجوب كل السواحل والبنادر التي تقع في حيز سيادة هذا السلطان .. وفي الحالات التي تقوم فيها بضرب «القراصنة» وتجارة الرقيق وتحطيم سفنهم في حدود المنطقة التي تقع تحت اختصاصكم ، فإنه يجب عليك أن تتصل بالسلطان فور وقوع أي حادث وتمده بتقرير عن الحادث المعين ، وتسوي معه المسائل التي قد تنشأ ثم تكتب لي فوراً . وإذا كانت هنالك سفينة حربية بريطانية على مقربة من منطقة عملك فيجوز لك أن تستعملها في تقديم الحماية لمن ترى أنه أهل لها ، وعليك أن تكسب رضاء الامام وأنت تبت في هذه المسائل » .

غير أنه يبدو أن وثيقة التعيين هذه كانت ترسل للإمام لمعرفة واجبات الوكيل السياسي والتعامل معه على ضوئها إذ نجد هنالك وثيقة أخرى[٧] كتبت عليها حكومة بومباي التعليمات السرية لوكيل مسقط وهي تكشف لنا عن الغرض الأساسي في إعادة تعيين بريطاني لهذا المنصب كانت التعليمات الصادرة للوكيل « إن الحكومة البريطانية تعهدت بأن تبذل وساطتها في النزاع بين « امام » مسقط وأخوه السيد ماجد في زنجبار . ووافق كلا الحاكمين على أن تقوم الحكومة البريطانية بدراسة دعاوية ضد الآخر

والتوفيق بينهما . كما وافق الحاكمان كذلك بتعهد احترام ما يصدر عنا من حكم . وتعهد حاكما مسقط وزنجبار بالابتعاد عن الهجوم المباشر أو غير المباشر على بعضهما البعض ، وأنه لن يقوم أي منهما بعمل من شأنه نقض التسوية النهائية بعد الحكم من لدنا . ولهذا فعليك أن تعترض كتابة فور صدور أي عمل من الامام يخالف تعهده ، وأن ترسل لي بأسرع وقت ممكن تقريراً بما حدث وأن تبعث بصورة التقرير إلى الوكيل في زنجبار » .

ولعل هذه التعليمات هي التي جعلت الوكيل في مسقط يتمرد على رئاسته السياسية في بوشهر[8] يريد الخروج عنها . ونشأت مشكلة سياسية بين وكالة مسقط ومقيمية بوشهر وكانت الأولى في سلسلة متلاحقة من الخلافات تتدخل فيها سلطات الهند وتوقفها . اشتكى مقيم بوشهر من أن وكيل مسقط السياسي غير متعاون معه ورد عليه حين أراد التدخل في بعض شؤون مسقط بأنه[9] قد أرسل إلى هنا «مسقط» بساطة كاملة لتمثيل «الحكومة البريطانية في مناطق صاحب السمو السلطان السيد ثويني ، وأن واجبي هو حماية المصالح البريطانية في المنطقة . وقد صدرت لي التعليمات أن أعمل بانسجام مع كوجلهان Coglhan الذي تعين للقيام بالمصالحة بين السيد ثويني والسيد ماجد . وإذا وجدت أنه قد نشأ من هذا أمر يخص الخليج العربي فسأتصل بكم ، ولكن لا أعتقد أنه من الضرورة أن أقوم بإرسال تقرير لكم بشأن تصريف أعبائي العادية . ولا أعتقد أن هذا العبء يمكن القيام به دون مشقة . إنني مسئول لحكومة بومباي في تصريف أعبائي الإدارية ولن أقوم بعمل من شأنه أن يجعلني أفقد ثقتهم » . وقد نشأ هذا التناقض الحاد نتيجة لأن الوكيل الوطني في مسقط ١٨٤٣-١٨٦٠ ظل طول هذه الفترة يتعامل مع بومباي ومع المقيم في بوشهر رغم أن رئيسه المباشر كان الوكيل السياسي الانجليزي في زنجبار الذي يتعامل بدوره مع بومباي. ولهذا رأى الوكيل السياسي في مسقط أن دوره أن يتعامل مع بومباي دون

وسيط . وانتهت الأمور مؤقتاً كما أرادها المقيم فما أن انفصلت السلطنة حتى أرسلت بومباي إلى المقيم « عليّ أن أخطركم أنه بانفصال زنجبار عن مسقط فإن مسئولية العلاقات السياسية مع مسقط ستقع عليكم باعتباركم المقيم في الخليج » .[١٠] العربي إلا أن هذا الوضع لم يستقر فما أن تعين بنجالى Pengelly وكيلاً سياسياً في مسقط حتى قبلت حكومة بومباي الرأي الذي نادى به كوجلهان[١١] من أن الإشراف المباشر لبوشهر على مسقط هو أمر غير مجدي لأن مسقط أقرب إلى بومباي من بوشهر . وبهذا صار وكيل مسقط السياسي مستقلاً استقلالاً كاملاً عن مقيميه بوشهر « على أن يقوم الوكيل السياسي بمسقط بإحاطة المقيم في بوشهر علماً[١٢] بكل ما يحدث تفصيلياً ، وأن يحتفظ بمفكرة يسجل فيها كل ما يرى أنه جدير بالتسجيل ، وأن يرسل بانتظام نسخة من هذه المفكرة إلى هـــذه الحكومة « بومباي » التي تتبعها مباشرة بصفتكم وكيلاً سياسياً على مسقط » . وفي عام ١٨٦٢ زادت بومباي في راتب الوكيل ورتبته وذلك لأن سرباً بحرياً فرنسياً زار مسقط وكان قائد السرب أكبر رتبة عسكرية من الوكيل الانجليزي وعامله السلطان كذلك . عزلت بومباي بنجالى وأعطيت المسبراو رتبة « القنصلية » وصار وكيلاً لبومباي في مسقط . وصدر أمر المجلس التأسيسي Order in council لمسقط في ٤ نوفمبر ١٨٦٧ وقوى به القنصل وعرفت « حقوقه » وامتيازاته .

استمرت مسقط تابعة لبومباي حتى ١٨٦٥ حين قررت إسناد الوكالة إدارياً إلى مقيمية بوشهر فأمرت وكيلها هنالك أن لا يتصل بها إلا عن طريق المقيم السياسي للخليج العربي ، وأن يقصر اتصاله المباشر مع بومباي في الشئون ذات الطبيعة العاجلة والطارئة . وتأكد هذا الأمر بموجب خطاب صدر من وزارة الهند إلى بومباي في ١٨٦٨ . وفي رسالة من المقيم في بوشهر إلى وكيل مسقط في ١٦ أغسطس ١٨٦٩ حين تفاقمت المشاكل

بين المقيم بيللي في بوشهر والوكيل السياسي دسبراو[١٣] في مسقط الذي لا يريد أن يرى في نفسه « صبي بيللي »[١٤] في المنطقة . ورغم وقوف فريري Frere حاكم بومباي بقوة إلى جانب بيللي الذي يمثل في رأي بومباي السلطة العليا في الخليج العربي إلا أن دسبراو ظل يراسل بومباي متخطياً بيللي بدعوى الطوارئ وأن الوقت « ليس وقتاً عادياً » . ترك دسبراو وكالة مسقط في ١٨٦٧ وحل مكانه اتكنسون وكان أكثر من دسبراو ضراوة في الدفاع عن « استقلال » الوكالة السياسية في مسقط إلا أن بيللي سخر منه ، كما أكدت بومباي سلطة بيللي . وفي ١٨٦٩ عاد دسبراو وكيلاً في مسقط مرة أخرى ولكنه أرغم على ترك منصبه في يناير ١٨٧٠ لأنه ظل خلال هذه السنة يمطر بومباي وكلكتا بخطابات يتهم فيها بيللي بالجهل ، وسوء الادارة ، وعدم الأدب ، والتآمر للحد من نفوذ وكيل مسقط الذي هو أكثر علماً وفضلاً . وتجاهل بيللي ما كان يقوم به دسبراو مما أظهر الأخير بمظهر الحاقد وصارت قيمته كممثل لبريطانيا يشرف على علاقاتها في مسقط مصدر شك كبير .

وفي يناير ١٨٧٠ عينت بومباي كتون دي واي Way في وكالة مسقط السياسية . وصدرت الأوامر لكتون واي من بومباى صريحة بأن يلتـزم بالتبعية للمقيم وأن يتلقى أوامره من مقيميه بوشهر . وأكدت بومباي لكتون واي أن لا يخاطبها أبداً إلا في الأحوال الاستثنائية جداً .

واستمرت وكالة مسقط تابعة لبوشهر تتأثر بها قوة وضعفاً . ولما حل الضعف بالمقيمية في العقد الأخير من القرن التاسع عشر تدهور نفوذ الوكيل في مسقط تبعاً لذلك . فلا ضير أن وجدنا في الفترة ١٨٩٢ — ١٨٩٩ خمسة وكلاء على وكالة مسقط منهم هايز سادلير Sadlier الذي قضى بالمقيمية عامين أو أكثر قليلاً . و نلاحظ في هذه الفترة أن ثلاثة وكلاء لمسقط لم

يبلغ مجموع إقامتهم كلهم مجتمعين سنة كاملة . وكان الدكتور جياكير Jayaker ينوب عن الوكلاء المجازين والمتغيبين عن الوكالة في الفترة ١٨٩٢-١٨٩٦ . وتدهورت في هذه الفترة نوعية الوكلاء ورتبتهم حتى بلغ المستوى الحضيض رغم معرفة الكثير منهم للغة العربية وإن كان بعضهم كالكابتن فيجان Fagan مثلاً يجهلها تماماً . ولم يكن لفيجان من مؤهل يضعه في وكالة مسقط سوى خبرته في إدارة الحملات العسكرية في الهند . وأدى جهل فيجان بالعربية به أن يستخدم كاتباً ليكون مترجماً له فلا غرو أن صارت مداولات فيجان مع السلطان حديث العامة في الأسواق[١٥] .

وفي عام ١٨٩٩ تدهورت علاقات الوكيل فيجان مع فيصل تماماً الذي ما عاد يتلقى نصائح حكومة الهند . فقد صارت هذه النصائح عن طريق فيجان أوامر وغطرسة وتهديدات مباشرة . ولهذا رأت كل من كلكتــا ولندن حين أطل التدخل الفرنسي برأسه مرة أخرى في مسقط في ١٨٩٩ أنه من الأنسب أن يدققوا في نوعية الموظفين في الخليج العربي ويستبدلوا الموجودين بكادر أنسب . ونقل فيجان إثر هذا من مسقط ، وأنيطت الوكالة بيبرسي كوكس (بعدئذ السير) الذي بقي بها حتى ١٩٠٤ . ونجح كوكس في إعادة مسقط إلى حظيرة البريطانيين مرة أخرى[١٦] . وتميز الوكلاء بعد هذا بالقوة ورجاحة العقل والاتزان « وادارو مسقط بالتدخل في كل شئونها والشئون المالية بصفة خاصة حيث كانت الهند تدفع إعانة زنجبار ، كما كانت تمد السلاطين بالقروض من آن لآخر[١٧] » .

كانت جوادر تتبع سلطان مسقط تبعية سيادة كجزء من سلطنته . وقد وضعت بريطانيا على جوادر في الستينات من القرن التاسع عشر وكيلاً ليدير البرق فيها تدفع له راتبه مصلحة التلغراف الأوربي . ظل هذا الوكيل في جوادر منذ ١٨٦٣ مرؤوساً لكل من الوكيل السياسي في مسقط والوكيل

السياسي في كالآت Kalat كما كانت علاقاته التي لا تختص بمسقط من شئون مفتش السند . وفكرت بومباي منذ ١٨٦٩ في ان تخاق منصب الوكيل السياسي على ساحل مكران وبهذا يستقل وكيل جوادر عن كالات ومسقط إلا أنهم لم ينفذوا الأمر حيث تبين لهم أن مشاكل فارس هي مشاكل « امبريالية » لا يمكن أن تسند لضابط محلي مهمته الأساسية هي إدارة شئون البرق ، وأن هذا سيدخلهم في مشاكل ذات طبيعة سياسية . وعندما تحولت شئون الخليج العربي في ١٨٧٣ ، من حكومة بومباي إلى حكومة الهند صار الوكيل السياسي المساعد في جوادر يتصل عن طريق المفتش في السند بكلكتا وليس ببومباي . وفي ١٨٧٧ عدلت حكومة الهند في تبعية « الوكيل السياسي المساعد » من المفتش في السند إلى المقيم في الخليج العربي في بوشهر ، وزادت في مهامه حيث صار مسئولاً عن المنطقة من جوادر إلى الجاسك على أن يظل كذلك مساعداً للوكيل السياسي لمسقط . كما صار الوكيل السياسي المساعد لجوادر في هذه الفترة أيضاً وكيلاً للحاكم في بلوشستان في الأمور الخاصة بكالات أن تتقاسم نفقات الادارة في المنطقة مصلحة التلغراف الهندي والادارة السياسية لحكومة الهند . وفي ١٨٧٩ أشار ساندرسون حاكم بلوشستان بأن يلغى منصب الوكيل السياسي لجوادر ويتحول إلى وكالة وطنية وذلك لسوء الأحوال الصحية في المنطقة ، وأن يؤول أمر إدارة الوكيل « الوطني » لوكيل انجليزي مساعد مقره كالات . وفي ١٨٨٤ ولمدة أشهر قليلة صارت المسئولية في جوادر من شأن وكيل الحاكم العام في بلوشستان مباشرة ، ثم آلت إلى مدير البرق في الخليج العربي الذي صار مسئولاً سياسياً لشئون المنطقة لدى مقيم بوشهر[١٨] . وكانت الأعباء السياسية لمدير البرق في الخليج العربي تتركز في الاحتفاظ بحقوق سلطان مسقط على جوادر . وأن يقوم بالقضاء بين الرعايا البريطانيين وأهل كالات ورعايا سلطان عمان ، وأن يدفع المنح التي يتقاضاها شيوخ

الساحل المكراني لحماية خط البرق ، وأن ينظر كذلك في المسائل التي تهم الحكومة البريطانية مثل منع تجارة السلاح ومحاربة تجارة الرقيق . وفي ۱۹۲۱ أثيرت مسألة بيع جوادر إلى كالات . أثار الوكيل السياسي لمسقط هذه المسألة لمعالجة الوضع المالي المتدهور لسلطان مسقط إلا أن حكومة الهند أمرته بعدم طرق هذا الموضوع مع السلطان إلا بعد استشارة حكومة لندن والحصول على موافقتها . ولم يثر أحد المسألة بعد هذا [١٩] حتى فبراير ۱۹۲۷ حين أثار الوكيل السياسي في مسقط الأمر مرة أخرى مقترحاً أن تشتري الحكومة البريطانية حقوق السلطان في جوادر . وبدأت المشاورات واستمرت المفاوضات حتى الثلاثينات من القرن العشرين ولم تسفر عن شيء . وقد تنازل السلطان في ١٩٥٨ عن جوادر لحكومة الباكستان حيث لم يكن حكم السلطان الاسمي في جوادر عن طريق البريطانيين إلا لتحقيق المصلحة البريطانية في الحفاظ على الخط البرقي . وقد انتفت هذه المصلحة حين انتهى الاستعمار البريطاني للهند والباكستان .

تطور الجهاز السياسي البريطاني في الساحل العماني : —

ظلت أمور الساحل المهادن في يد الوكيل « الوطني » التابع لمقيم بوشهر بعد قيام حكومة الهند . وكانت مهمة المقيم استخبارية صرفة . زار بلجريف Palgrave الشارقة في ١٨٦٤ وكتب عن الوكيل الوطني [٢٠] « يرجى أن يجد مواطنونا استغلالاً أنسب لنقودهم من أن يملأوا بها جيب هذا السيد .. إن مهمته الرئيسية هي منع تجارة الرقيق وضرب استيراده ولكن يعقوب الوكيل الوطني ، الذي يتقاضى راتبه من البريطانيين يرى أنه من الحكمة التي تقضيها مجموعة أسباب أن يحافظ على صداقة الأطراف كافة . فهو يقول للنخاسين صراحة وليس تلميحاً بالعربي الفصيح In Plain Arabic . أنهم إذا تعاملوا في النخاسة بيعاً وشراء في الأسواق فإنه سيتدخل بالضرورة

وإلا فسيتدخل الذين يستخدمونه . أما إذا أجرى هؤلاء تجاراتهم في أماكن أخرى ، أي في منازلهم مثلاً فلهم أن يعتمدوا على أنه لم يعرف من الأمر شيئاً » .

كان من الأسباب الرئيسية التي تجعل حكومة الهند تحتفظ لها بوكيل وطني في ساحل عمان هي حماية مصالح الرعايا البريطانيين من بنيـان السند[٢١] والخراجات . وتقول المصادر الانجليزية « أن وكيلنا يرى من خلال ممارسته الطويلة أن التهديد باستدعاء سفينة حربية يثمر كثيراً وأن حقيقة أن وكيلنا هنالك ينتمي إلى العرب يجعله أكثر مقدرة على الحكم من أي أوربي آخر فيما يخص المؤامرات السرية التي يعج بها الساحل . وإذا كان لهذا الأمر مثلبة فهي أن هذا الوكيل ، بانتمائه هذا ، لن يكون دائماً بمنأى عن هذه المؤامرات ، كذلك فإن تولى بيت سركالي Serkali لهـذه الوكالة منذ فترة طويلة قد خلق لهم أعداء وجعل لهم أصدقاء في هذه المنطقة . وقد رفعت هذه الوظيفة من قدر شاغليها حتى أنهم حاولوا الزواج في عائلات الشيوخ وإن لم تكن محاولاتهم مثمرة دائماً . أسس هؤلاء لأنفسهم وضعاً اجتماعياً متميزاً يثير حسد الكثيرين إلا أنهم على وجه العموم أسدوا للحكومة البريطانية خدمات جليلة لم يكن في مقدور غيرهم القيام بها [٢٢] . وإني «المقيم» أوصي باستمرار استثمار هذه العائلة ونفوذها المتعاظم مع محاولة منا ان نزيد من إشرافنا على أعمالهم . يتبع الوكيل حالياً مقيم بوشهر الذي يزور المنطقة مرة في السنة أو مرتين إذا سمحت ظروفه بذلك » . ويستمر التقرير الذي كتب عن إدارة ساحل الجهاد البحري في ١٩٢٩ يرد فيه المقيم عن سؤال حول رأيه في تعيين ضابط بريطاني مسئول هنالك فيقرر أن سفن الحكومة البريطانية تقوم بزيارات متكررة متلاحقة إلى هذه المنطقة وأن قادة هذه السفن هم من الناحية العملية الضبـاط السياسيون[٢٣] لهذا الساحل ، وأن نفوذهم يغطي المنطقة من رأس الحد

حتى البصرة.« ولما كانت فترة خدمة هؤلاء الضباط الذين يقودون السفن الحربية البريطانية في الخليج العربي لا تمتد لأكثر من عامين فإنهم في خلال هذه الفترة الوجيزة يجدون أنفسهم غير مستطيعين تعلم اللغة العربية ولا عارفين بالعادات والتقاليد ، ولا مدركين لمسائل السياسة المحلية إدراكاً كاملاً . وعلى ضوء هذه الحقائق فإننا نجد أن قادة هذه السفن يكونون وبصفة دائمة في أيدي المترجمين الخاصين بهم وعلى رأيهم . إن كثيراً من هؤلاء المترجمين قاموا بعمل عظيم في خدمة أهداف الحكومة البريطانية في المنطقة ولكن تبقى الحقيقة الماثلة من أن المقيم في بوشهر يقيم أعمال الوكيل الوطني في المنطقة بصورة كبيرة على ما يوحي به هؤلاء المترجمون البلوش لقادة سفن الحكومة البريطانية . وبصورة عامة فإن الوكيل الحالي «خان بهادور عيسى عبد اللطيف وهو الثالث في سلسلة هذه الأسرة التي تولت خدمة الأهداف البريطانية في المنطقة وهو رجل داهية وثق صلاته بمترجمي الأسطول حتى غدت ممتازة » .

يتقاضى الوكيل ١٥٠ روبية شهرياً ويعيش الوكيل وأسرته الكبيرة وزوجاته المتعددات بهذا المبلغ[٢٤] . ويستخدم الوكيل الوطني حرساً يدفع له من هذا المبلغ أيضاً كما يقوم الوكيل الوطني « بإكرام » ضباط السفن الحربية حين يأتون المنطقة ، ويدفع من هذا المبلغ كذلك لكاتب يؤجره . وأخيراً وبعد كل هذا فللوكيل من هذا المبلغ قارب بخاري وسيارة[٢٥] ! كما استطاعت هذه الأسرة أن تستحوذ على جزء كبير من سوق الشارقة وحدائق النخيل في رأس الخيمة . وقد جعل هذا هؤلاء الوكلاء عرضة للمز « إن بنيان دبي قد أخطروني سراً بأن الشيوخ المتصالحين يدفعون لوكيلنا مبالغ تصل إلى ١٠,٠٠٠ روبية سنوياً ، كما أخبرني هؤلاء أيضاً بأن الوكيل الوطني يتقاضى ١٠ ٪ عن كل حالة يسويها في المنطقة مستخدماً نفوذه . كذلك أفادني هؤلاء بأن المقيم الوطني ساعد على إشعال الثورة

التي هبت في دبي في ابريل الماضي وذلك بهدف تحقيق غاياته الخاصة ، وأنه يعارض ، بكل السبل الخفية ، تدخل البريطانيين بوضوح كما فعل أبوه في ١٩١١ . لكن بنيان دبي خافوا أن يصيغوا هذه الاتهامات كتابة أو أن يتحدثوا بها في مواجهة وكيل المقيمية[٢٦] » .

أما فكرة تعيين وكيل بريطاني في المنطقة فقد بدأت في ١٩٠٨ حين أثارت ذلك الأمر الغرفة البريطانية للتجارة . كتبت الغرفة التجارية البريطانية إلى وزارة الخارجية تطلب إليها وضع ممثل بريطاني في دبى لخدمة المصالح التجارية البريطانية التي صارت إلى تزايد في دبي بعد أن انتقلت اليهـــا الحركة التجارية من لنجة . وسعت وزارة الخارجية البريطانية بالفكرة إلى وزارة الهند فحكومة الهند»وعارضها كوكس مقيم الخليج العربي بحجة « أن شيوخ المنطقة يجب أن يساسّوا بحذر مفرط ، وأن وجود«ممثل بريطاني في المنطقة سيثير هواجس كثيرة عند الشيوخ خشية على وضعهم الاستقلالي ومسائل تجارة اللؤلؤ »[٢٧] . واقترح المقيم كوكس أن يعين موظف بريطاني في لنجة ، وأن يظل نظام الوكيل الوطني في المنطقة كما هو ، وأن تربط المنطقة بين لنجة ودبى بخط برقي . وتم بالفعل تعيين وكيل قنصلي في لنجة في ١٩١٠ . وجاء بعد هذا حادث السفينة هيكانيث Hyacinth وهجوم أهل دبي على الجنود البريطانيين الذين نزلوا إلى البر لضبط تجار الأسلحة وما أدى اليه ذلك الهجوم من هلاك وجرح أكثر من عشرة أشخاص من الجند البريطانيين مما جعل المقيم لا يحبذ تنفيذ ما تبقى من خطته.و وافقت الحكومة البريطانية على هذا الرأي « لأن منطقة الساحل العماني منطقة غير مستأنسة ولا يمكن لوكيل انجليزي أن يستقر بها إلا بعد استعراض كبير للقوة ، في تلك المنطقة »[٢٨] .

وحين أثير أمر أمثل الأساليب للادارة في منطقة الساحل العماني مرة أخرى رد كوكس في ٢٥ يناير ١٩١٣ « بأن الوضع في المنطقة ظل على

حاله لم يتغير » . وفي ١٩٢٩ أثير الأمر مرة أخرى وكان رأي السلطات الهندية بالحفاظ على الوضع في المنطقة كما هو.[٢٩] « إننا يجب أن نقنع بالشيخ الذي يعتلي سدة المشيخة ورقبته بين يدي أقاربه الجهلاء الرجعيين». ويستمر المقيم فيقول : « إني لا أستطيع بما لدي من أساليب أن أغير في نمط حياتهم هذا ... أما فيما يخص التمثيل البريطاني على الساحل فهو رهن بالأمور المحلية وحدها . فالوكيل الوطني لن يستطيع أن يساعدنا حين تطرأ في المنطقة أهداف عليا للسياسة البريطانية . إن شيخ دبي يقاوم دخول أي أوربي أو شبه أوربي إلى المنطقة حتى لو تعين ذلك الشخص وكيلاً لشركة الهند البريطانية للملاحة ... إن ما قرره السير بيرس كوكس سابقاً لا يزال هو كبد الحقيقة الماثلة حالياً . فالوكيل الوطني — في حدود طاقاته — يساعدنا في معظم الأحوال . غير أن طاقات الوكيل الوطني هذه لا تزال قاصرة حين يطرأ هدف تثبيت الأهداف الكبرى للسياسة البريطانية في تلك المنطقة .. وقد تشاورت مع الضابط الأعلى للاسطول في الخليج (العربي) في هذا الصدد لأنه قد عرك الساحل (المتهادن) وعجم أهله . وكتب يرد علي بأنه بعد سنوات طويلة من الاختلاط بين أهل ذلك الساحل وضباط السفن البريطانية اختلطت فيه الحقائق حلوها ومرها نشأ نوع من الصداقة مع ضباط السفن البريطانية دون غيرهم من الأوربيين الآخرين .. ورغم هذا فإن شيخ دبي لم يسمح لي بالتجول في مدينته إلا أن أكون في صحبة حرس مدجج يمدني به هو أو عيسى (الوكيل الوطني) . إن الشيوخ (المتصالحين) يشكون بالتأكيد في أي شيء يبدو لهم طرفاً للمشرط الأوربي الذي سيشق أرضهم بسنه الرفيع غير المنظور . إن أي عمل من هذا القبيل سيجد هنالك مقاومة ليس بالضرورة من الوهلة الأولى أو بالأساليب الواضحة . إن أهل المنطقة يعترضون على وجود العربات والقوارب البخارية بالرغم من أن عيسى استطاع بالصبر أن يقنعهم بأن تكون له عربة وقارباً

بخارياً . إن هؤلاء القوم بالرغم من أنهم يعترضون على أشياء مثل وجود مكتب للبريد أو اللاسلكي إلا أن الباخرة عندما تفد إلى دبي تجد الخطابات في انتظارها ، وكذلك يجد عامل اللاسلكي الكثير من العمل في الرسائل التي يريدون إرسالها. إنهم وبصراحة يرون في البحرين نموذجاً لما يمكن أن يقع عليهم فهم إذا منحوا بريطانيا بوصة من أرضهم فسرعان ما تستشري قوتها فتشمل المكان كله . وإني لا أدري إن كان هؤلاء في الحقيقة مستقلين أو غير ذلك ولكن أدري أن لهم روحاً مشربة بحب الاستقلال وهم عازمون على إدارة شئونهم الخاصة . وإن أول شيخ يسمح لوكيل بريطاني سياسي كي يقطن أرضه كأني به وقد باع حقوق ميلاده[٣٠]
إننا قد نلنا كل أهدافنا في المنطقة أو جلها باستعمال القوة أو التلويح بها والتهديد بالعقاب وهذا أمر يدركه العرب جيداً . إن الشيوخ كانوا ومازالوا يذكّرون أتباعهم بأنهم إذا أحدثوا شيئاً يقاومون به نفوذ الحكومة البريطانية فإن الحكومة البريطانية ستأتي لعقابهم وستحدث شيئاً مقابلاً تزيد به في نفوذها . وبهذا فإن تعيين وكيل بريطاني سيبدو لهم وكأنه عقاب رهيب » .
ويخلص المقيم إلى أن الانجليز وقعوا اتفاق ١٨٩٢ مع الشيوخ « لنبعد به الفرنسيين عن الساحل المهادن ، وقد رحب الشيوخ بهذا الا انهم عادوا فطبقوا علينا نصوص الاتفاق وعكسوا علينا سياستنا . إن هدفنا الآن أن نخفف من هذا الأثر . إن خوف الشيوخ من فقدانهم استقلالهم يجعلهم يقاومون نزول الأوربيين إلى أرضهم ولنا أن نتساءل هل الشيوخ محقين في هذا ؟ .. إن دولة ضعيفة « متبربرة » حين تدخل في علاقات مع دولة قوية « متمدنة » ستذوب فيها إن عاجلاً أو آجلاً ، أو ستكون على أضعف الإيمان تابعة لها مهما كان عزوف الدولة القوية عن الوصول إلى هذه النتيجة ، وإن في تاريخ تطور القوة البريطانية في الهند دليلاً كافياً على هذا » .

« وبالرغم من أن حقوقنا في اتفاق ١٨٢٠ تعطينا حق إقامة وكيل سياسي بريطاني في المنطقة ، إلا أن الشيوخ لن يفوا بهذا «الحق» إلا إذا أجبروا عليه »[٣١] قسراً . وعاينا أن نتذكر أنه حتى وكيلنا « الوطني » له حرس مسلح . إن أول ضابط أوربي يقيم في المنطقة سيحدث له أمر غير محمود العواقب وسيعتذر الشيخ المسئول بأن هذا من فعل البدو ولا يد له فيه . ولكن سنضع في ذهننا أن الأسطول يمكن له أن يتعامل مع المدن الساحلية كما يستطيع سلاح الجو أن يسيطر على الداخل . ونستطيع أن ننزل بهم العقاب مهما اعتذر الشيوخ بأن هذا من فعل البدو « الذين تعلمون أن لا قبل لنا بهم ولا سيطرة لنا عليهم » غير أن هذا العقاب على شدته لن يكون عوضاً لنا عن فقدان أول وكيل سياسي هنالك فالعقاب أمر غير مجزي . إني بهذا لا أقول بحتمية اغتيال أول ضابط سياسي لنا هنالك ولكنه على أي حال احتمال قائم . وإني لأضيف بأني جد واثق من أن وجود مقيم سياسي بريطاني في تلك المنطقة سيخدم أهدافنا العليا وسيزيد من النفوذ البريطاني على الساحل وسيزيل كل الصعوبات التي تعترض طريقنا الجوي في المنطقة . وإننا سنمضي قدماً في تنفيذ أهدافنا ويجب أن نرغم هؤلاء العرب على قبول موظف سياسي بريطاني بكل السبل . فالأسطول يسيطر على هذه المدن الساحلية ويستطيع أن ينفذ هذا الهدف . ربما يهددنا العرب بالنزوح عن الساحل إلا أننا حين نقيم ممثلنا في منطقة تجارية كدبي مثلاً فلن يسبب رحيل هؤلاء العرب لنا إلا مضايقات مؤقتة لن تلبث أن تزول فلندع عمرو Delmuk وأتباعه يرحلون عن المنطقة ، وسيستقر بالمنطقة وسيبقى بها الفرس ، وبعض الجماعات البلوشية التي تتعامل بالتجارة . وقد يحتج هؤلاء بادىء الأمر بأنا قد حطمنا تجارتهم ولكنهم سيظلون بالمنطقة التي سرعان ما تزدهر . إني لأوصي إذا كان الوقت مناسباً بأن نتخذ سياسة أكثر ثباتاً تجاه هؤلاء العرب »[٣٢] .

« إننا يمكن أن نتبع سياسة مرحلية ففي المرحلة الراهنة نمد وكيل البحرين بسفينة ، ونجعل من شأنه الاشراف المباشر على عمل الوكيل في الساحل المهادن . وسيقوم مساعد الوكيل السياسي في البحرين الهندي الجنسية يتحمل أعباء الوكيل الروتينية في البحرين ، ويمكن لسكرتير المقيم في بوشهر أن يقوم بالأعباء في الساحل المهادن ليقضي الشئون التي لم يستطع وكيل البحرين أن يقضيها . وعلى المقيم السياسي في البحرين أن يزور مدن الساحل المهادن مرة كل ثلاثة شهور على الأقل ، وأن يبقى في كل مدينة لفترة طويلة .. « حالياً فإن المقيم لا يزور المنطقة أكثر من مرة في السنة ، ولا يبقى فيها سوى يوماً واحداً وبالطبع فإن هذا ليس كافياً للتحقق من جميع المشاكل مما لا يجعل لنا من خيار سوى قبول رأي الوكيل الوطني . إن المسائل التي تنشأ في الساحل مثل مسائل الديون ومسائل الغوص على اللؤلؤ تعطي للوكيل السياسي في البحرين ذريعة طيبة للاقامة الطويلة في المنطقة . وعلى الوكيل السياسي أن يأوي في زياراته الأولى كل ليلة لسفينته لتعصمه ويستطيع بعد هذا وبمرور الليالي أن يخلق الألفة والثقة . وبعد هذا فلا بأس أن يحاول الوكيل السياسي قضاء الليلة والليلتين والثلاث على أرض الساحل . وهكذا دواليك . إننا باتباع هذه السياسة التدريجية يمكن ان نصل في يوم ليس ببعيد إلى زرع وكيل بريطاني سياسي في الساحل دون خوف على حياته » .

ويستطرد تقرير المقيم إلى أنه يوصي بهذه السياسة السلمية التدريجية في حاله ما لم يجبرهم شيوخ العرب على القيام باجراءات عنيفة صارمة « حين نريد أن نشق بطريقنا الجوي ثراهم » . ويضيف المقيم بأن حكومة الهند لا تسعى إلى زيادة ارتباطاتها بالساحل غير أن مستقبل الأيام يطوي كشحه هذا التزايد ، وعلى الحكومة البريطانية أن تستعد له بالدفاع عن الشيوخ المتصالحين أرضاً وبحراً ضد كل هجوم . « إن هذا التدخل رغم

مرارته هو واقع المستقبل في المنطقة فكلما وثق الشيوخ صلاتهم ببريطانيا كلما انفصلوا عن الصحراء ، وصاروا مرتبطين بالمساعدة البريطانية » .
وأعرب المقيم عن خوفه من أن وكيل بريطاني « كافر » سيعطي لابن سعود مادة طيبة للدعاية إلا أن الازدهار الذي ستصيبه المنطقة وملذات الحياة المترفة التي ستنجم عن ذلك ستجعلهم يقاومون ما أسماه المقيم «بالتعصب» الوهابي ، وسيأتي دور السلاح الجـــوي والبحري ليقاوم المد العسكري للسعوديين . ويضيف المقيم أنه « إذا بقي القوم على حالهم من الفقر والجهل فلن تجد سلطات الخليج البريطانية سبيلاً يقاومون به ابن سعود إلا بإثارة القبائل الهناويه ضد الغافرية . « كما أننا سنقسو على الشيوخ المتصالحين وأتباعهم حين نمنع عنهم الغذاء الآتي عن طريق البحر ، ونحجب دون قواربهم مناطق الغوص عن اللؤلؤ . غير أننا بهذا سنخنق هذه المقاطعات الصغيرة على الساحل ، وسيتلقف الرأي العام الذي ينتظر كل فرصة سانحة للنيل من الامبراطورية البريطانية هذه الأخبار ويحتج عليها[٣٣] » .

وبالرغم من أن حكومة الهند ووزارتها قد اعتمدتا هذه الوثيقة وعملتا على تحقيقها ، وبالرغم من أن مجريات الأمور على الساحل قد أثبتت إلى حد كبير صدق توقعات المقيم ، إلا أن بريطانيا لم تستطع أن تعين ضابطاً سياسياً في الساحل العماني[٣٤] إلا في أكتوبر ١٩٣٩ حين وضعت في الشارقة في تلك السنة ضابطاً سياسياً بريطانيا يبقى في المنطقة شتاء ويتركها صيفاً . ولعل هذا كان لمواجهة مقتضيات ظروف الحرب العالمية الثانية التي جعلت حكومة الهند تدرك أن الوقت قد حان لإدراج ساحل الجهاد البحري ضمن نفوذها المباشر :

صار هذا الضابط مسئولاً مسئولية مباشرة للوكيل في البحرين[٣٥] كما كان الوكيل الوطني قبله تابعاً للبحرين بصفة مباشرة منذ[٣٦] ١٩٣٤

وكان قبلها تابعاً لبوشهر وان تخلت بوشهر بصفة شبه رسمية من هذه المهمة منذ ١٩٣٢ حين فكر المقيم فاولي جدياً في ربط الشارقة بالبحرين عن طريق المحطة الجوية التي شيدت في الشارقة حديثاً . رأى فاولي أن الوكيل السياسي البريطاني في البحرين يمكنه أن يصل الشارقة جواً بسهولة ولهذا وجه فاولي[٣٧] في ديسمبر ١٩٣٢ وكيل الشارقة بشكل شبه رسمي ليقدم تقاريره إلى البحرين .

وفي ١١ فبراير ١٩٤٦ كتب[٣٨] المقيم مقترحاً تطوير منصب الضابط السياسي في الساحل العماني ليصبح الوكيل السياسي للساحل المهادن وأن يسكن بصفة مباشرة ودائمة في ذلك الساحل ، «لأن أسلوب معالجتنا للقضايا الحالية سيحدد معالم علاقتنا بشيوخ الساحل المهادن وأهله لسنوات طويلة قادمة .. » إن الأسباب التالية هي التي تدفعني لتطوير هذا المنصب :

أولاً — أن للوكيل السياسي في البحرين من الأعباء في البحرين ما يكفيه ولن يستطيع بحال أن يدير منطقة شاسعة تبدأ عند مدخل الخليج العربي وتنتهي عند حدود قطر .. إن منطقة الساحل المهادن قد اكتسبت أهمية خاصة ، ستزداد أهميتها مستقبلاً ، وأن سيطرتنا على هذه المنطقة لا يمكن أن تؤكد إلا بوجود وكالة في نفس المنطقة .

ثانياً : أعطيت امتيازات للنفط لشركة بتروليوم كونسشون P. C. وقد نشأ من إعطاء الامتيازات هذه كثير من التعقيدات . أطلت علينا مشاكل تحديد الحدود التي ما كان لها ان تظهر أبداً إلا لظهور النفط . هذه المشاكل والمشاكل التي على غرارها تتطلب وجود رجل حاذق محنك لا تعوزه الخبرة والدربة يكون أعلى رتبة وأبرز شخصية من الذي لدينا في الشارقة الآن .

ثالثاً : تطور الخطوط الجوية وامتدادها في المنطقة يتطلب وجود وكيل سياسي .

رابعاً: تزايد الثروة في مناطق مثل دبي مثلاً وما تلا هذا من افتتاح بنك ايران مما يتطلب مراقبة دقيقة .

خامساً : توافد الجنود الأوربيين من كل لون وجنس واتصالهم بالمنطقة .

سادساً : إن الوعي المتزايد في العالم العربي قد أحدث أمراً لا يمكن أن تستقيم معه نظرتنا إلى الساحل المهادن ــ كما كانت في السابق ــ وهي أنه «منطقة بدأ فيها نشاطناً وانتهى عند محاربة القرصنة وتجارة الرقيق فتلك حجة واهية لم تعد تنطلي على أحد » .

ولم يقدر لاقتراح المقيم هذا أن ينفذ إلا تدريجياً حيث انتقلت في عام ١٩٤٨ رئاسة الضابط السياسي البريطاني من الوكيل في البحرين إلى المقيم في البحرين . وفي عام ١٩٥٣ أصبح للساحل العماني وكالة سياسية يرأسها وكيل سياسي بريطاني .

نشأة وتطور وكالة البحرين السياسية : ــ

لفتت البحرين انتباه الشركة الانجليزية منذ مطلع القرن الثامن عشر حين اقترح ممثلو الشركة في الخليج العربي منذ ١٧٠٠ أن تنقل وكالة بندر عباس (جمبرون) إلى البحرين . وظهر هذا الرأي مرة أخرى في ١٧٥١ حين اقترح الوكيل في جمبرون أن يستولي على بقايا الأسطول الفارسي ويرحل إلى البحرين التي يحكمها عرب الحولة المتفرقين اشتاتاً . وجاء في هذا بأن الجزيرة خصبة جداً بها الينابيع والعيون « غير أن مياهها ملوثة كما حكى لي البعض ممن زاروا هذه المنطقة » .

وضعت الشركة الانجليزية منذ مطلع القرن التاسع عشر لها وكيلاً « وطنياً » في البحرين تابعاً لبوشهر وتوثقت تبعية المقيم لبوشهر بعد ١٨٢٤

حيث صار مساعد مقيم بوشهر يأتي البحرين في زيارات متقطعة بين الفينة والأخرى[٣٩] . وفي ١٨٦٥ وقفت بوشهر وراء أحد شيوخ البحرين وقوفاً حاز به حكم الجزيرة . وفي ١٨٩٧ أبلغ حمد بن عيسى المقيم بأن أباه يريد أن يستخلفه . ووافق النائب في الهند على ضمان خلافة حمد التي أوصى بها المقيم ميد Meade . جاء في وصية ميد « أن حمد رجل ضعيف الشخصية وسيكون طيعاً في يد الموظف السياسي الانجليزي في البحرين الذي سيكون بلا شك أكثر جدوى من محمد رحيم الوكيل « الوطني » في البحرين ، « ذلك الرجل الذي يتقاضى ١٠٠ روبية شهرياً من حكومة الهند ومع ذلك يشتكي الرعايا البريطانيون منه[٤٠] ».ويجدر بنا أن نشير أن هذا القرار قد حتمه ازدهار التجارة الهندوبريطانية في منطقة البحرين ، كما حتمه كذلك تطور سياسة حكومة الهند في الخليج العربي حيث أصبحت البحرين اعتباراً من هذه الفترة إحدى الركائز التي تبني عليها حكومة الهند استراتيجيتها في منطقة الخليج .

كتب مقيم بوشهر [٤١] في ٢٤ سبتمبر ١٨٩٩ بأن هنالك مجموعة أسباب تجعله يوصي بوجوب وجود موظف سياسي بريطاني دائم في البحرين بدلاً عن الوكيل الوطني الذي لم تثبت جدواه لعدم مقدرته ممارسة النفوذ على الشيخ عيسى . وأضاف المقيم بأن الوكيل « الوطني » في البحرين متقاعس عن اداء مهامه بل متهم بأنه يستثمر منصبه لخدمة مصالحه التجارية وأنه في سبيل تحقيق هذا الهدف لا يهتم بواجبه الذي يقضي بإسباغ حمايته على الرعايا البريطانيين من الهنود . ويرى المقيم أن التجارة البريطانية قد ازدهرت في البحرين في العقدين السابقين ازدهاراً كبيراً وأن تعيين موظف بريطاني في البحرين سيزيد في ازدهار هذه التجارة حيث ستتجه الكثير من الشركات البريطانية إلى البحرين.ويضيف المقيم أن وجود هذا الموظف السياسي البريطاني في البحرين سيدعم ثقة شيخها في البريطانيين وسيتحقق

من ثبات حسن نواياهم . ويستطرد المقيم فيقول أن هنالك دولاً أوربية عديدة صار لها اهتمام بالبحرين ولهذا فإن وجود موظف سياسي بريطاني كفيل برصد الأحداث فيها والتبليغ عنها في حينها ، والعمل على تقويم الشيخ في البحرين لو مال مع أي قوة أخرى .

وافقت حكومة الهند على هذا الإقتراح وأحالته إلى وزارة الهند التي كان من رأيها كذلك وجوب تشديد القبضة على البحرين « المستقلة استقلالاً كاملاً عن كل الحكومات عدا الحكومة البريطانية التي يعطيها اتفاق ١٨٦١ المعقود مع البحرين وضع الحماية عليها » (٤٢) وبهذا تعين جاسكن في يناير ١٩٠٠ ليتولى الوكالة بصفة مؤقتة . وصل جاسكن إلى البحرين في ١٠ فبراير ١٩٠٠ وأتم تشييد مسكنه ووكالته في ١٩٠٢ . وتزايد نفوذ جاسكن إلا أنه لم يستوجب احترام الشيخ عيسى . ومع تجدد التطلع التركي للبحرين في ١٩٠٣ ، وتطلع حكومة الهند للسيطرة على جمارك البحرين ، طلب مقيم الخليج العربي من حكومة الهند أن يكون ممثلهم في البحرين أبلغ تأثيراً وأبقى أثراً . طلب المقيم أن يزاد في عدد موظفي وكالة البحرين وأن يدقق في انتقاء الموظفين لها . وتبنى كيرزن النائب في الهند هذا الإقتراح ودافع عنه ضد وزارة الخارجية بلندن التي أوصت بالتريث . ولم يكن التريث ممكناً بالنسبة لكيرزن الذي كان من سياسته ، خاصة بعد زيارته للخليج العربي ، أن تأصيل السياسة الهندية في البحرين هو أمر واجب لخدمة الأهداف البريطانية ، وأن هذا التأصيل لن يكون إلا إذا تولى الوكالة رجل ذو نفوذ تزيد له الحكومة في الهيلمان ومظاهر الإبهة(٤٣) وانتصر رأي كيرزن حيث تولى بريدوكس Prideaux في ١٨ أكتوبر ١٩٠٤ الوكالة مكان جاسكن ، وسمي وكيلاً سياسياً على أن يكون تابعاً لبوشهر تبعية مباشرة ودائمة . وبدأ بريدوكس مهمته الصعبة مع الشيخ عيسى الذي لم يكن رجلاً هيناً (٤٤) .

ومع الحرب العالمية الأولى وقعت هذه الوكالة ، كما وقعت وكالة الكويت ، تحت السيطرة السياسية للسير بيرسي كوكس يتولى توجيهها من العراق ، وصار نفوذ بوشهر على وكالة البحرين ضعيفاً . وتعرضت الوكالة في هذه الفترة للتغيير السريع والمتلاحق للوكلاء الذين اختلف كل في شخصيته ومقدراته وطاقاته عن الآخر مما قلل في شأن هؤلاء الوكلاء وأصبحت وكالة البحرين ينظر إليها في الإستراتيجية البريطانية على ضوء المصالح البريطانية فيما بين النهرين (العراق) خاصة بعد أن أصبح المندوب السامي (كوكس) في بغداد يسمى وكيل هذه الوكالة . رأت السياسة البريطانية في ١٩٢٠ أن السيطرة السياسية في البحرين «يجب أن تظل وبطريقة دائمة من شئون المندوب السامي في بغداد » . ولكن بعد أن احتجت حكومة الهند على هذا الوضع مراراً قررت لجنة ماسترطون سميث أن تترك شئون البحرين لحكومة الهند كي تديرها على أن ترجع حكومة الهند في الأمور الخاصة بابن سعود المتداخلة في البحرين إلى وزارة المستعمرات.ولهذا فقد تمكنت حكومة الهند مرة أخرى من وكالة البحرين منذ ١٩٢٢ . وفي عام ١٩٢٣ نظمت وزارة الهند عملية الإتصال بين وزارة المستعمرات وموظفي الوكالة في البحرين حيثبعثت وزارة الهند[٤٥] إلى وزارة المستعمرات خطاباً مؤرخاً في ٢٩ مايو ١٩٢٣ جاء فيه أن وزير الدولة لشئون الهند « قد وافق على أن تتصل وزارة المستعمرات منذ الآن فصاعداً بالمقيم في الخليج بصفة مباشرة في الأمور الخاصة بنجد وشئون الكويت . ويسر اللورد بيل Peel أن يستلم نسخاً من رسائلكم له لمعرفة ما يدور في هذا الصدد ، وكذلك لمعرفة حكومة الهند وذلك بأسرع فرصة ممكنة».أما فيما يخص البحرين فيرى الوزير «أن تقوم وزارة الهند أو حكومة الهند عادة بالإتصال مع المقيم فيما يخص شئونها وإبلاغ تعليمات حكومة صاحب الجلالة للخليج بشأنها . » كذلك بعثت وزارة

الهند إلى حكومة الهند في ٢٤ يونيو ١٩٢٣ تحيطها علماً بالتطورات الإدارية في البحرين وتنهي إليها أنه عن « الإتصالات بين هذه الحكومة (لندن) وبين حكام نجد ، والكويت ، فقد وافق وزير الهند أنـه في حالات الطوارىء والضرورة القصوى يحق لوزارة المستعمرات الإتصال بالضباط المرؤوسين للمقيم في الخليج العربي الذين لهم علاقات مباشرة بسلطان نجد أو بشيخ الكويت . كما يمكن لوزارة المستعمرات كذلك أن تتصل بهؤلاء الضباط في الشئون الخاصة بالنفط على الساحل العربي والذي تدير شئونه بصورة شاملة وزارة المستعمرات » .

ومنذ أن انتهت الوصاية البريطانية على العراق في ١٩٣٣ أبعـدت وزارة المستعمرات نفسها تماماً عن مسئولية الخليج العربي ورجعت شئون البحرين بكاملها إلى حكومة الهند . وكتب المقيم في خطاب له مؤرخ ٣٠ أكتوبر ١٩٣٣ إلى حكومة الهند يقول: [٤٦] « بعد التشاور مع الكولونيل لوخ Loch رأيت أن أقترح عليكم خلق وظيفة وكيل سياسي مساعد للبحرين وقد بنينا طلبنا على الأسس التالية : —

أولاً : زاد عبء العمل في البحرين — كما زاد في الخليج العربي بكامله كماً ونوعاً ، فهناك في البحرين مسائل تنشأ عن امتداد الخـط الجوي ، وكذلك عمليات التنقيب عن البترول ، والكثير من المسائل الأخرى . هذه المشاكل تقتضي أن يعيشها الوكيل السياسي ليمنحها كل جهده وزمنه وفكره ، خاصة وأن أسلوب عمل الوكيل إنما يقوم على التفاوض المباشر المستمر مع الشيخ والوجهاء. إن الإتصال الشخصي بهؤلاء هو أجدى من مراسلتهم فبالرغم من أنـه يستهلك من الوكيل زمناً كبيراً إلا أن اللمسات الشخصية ترسم ظلالها على الجهد المبذول فتصل به إلى المأمول .

ولهذا فللوكيل في البحرين من عمله ما يكفيه خاصة وأن اكتشاف الزيت في البحرين سيضاعف من حجم التجارة فيها .

ثانياً : تزايد حجم العلاقات التجارية والسياسية مع المملكة العربية السعودية .

ثالثاً : مع بدء عمليات التنقيب عن النفط في قطر ستكون لقطر أهمية متزايدة تجعلنا نركز اهتمامنا عليها .

رابعاً : صار للساحل المهادن أهمية خاصة بعد تشغيل الخط الجوي للشارقة » .

وقد وافقت حكومة الهند بعدئذ على تعيين وكيل سياسي مساعد في البحرين بصورة مؤقتة.وطلب المقيم مرة أخرى في ١٩٤٥ أن يكون منصب الوكيل السياسي المساعد منصباً دائماً . ومع قرب نهاية الإستعمار البريطاني للهند انتقلت المقيمية من بوشهر إلى البحرين وأصبحت البحرين منذ ١٩٤٦ حجر الزاوية في الإدارة الهند وبريطانية في الخليج العربي .

نشأة وتطور وكالة الكويت السياسية : —

بالرغم من أننا نجد ذكر الكويت في سجلات الشركة منذ ١٧٧٣ ، وبالرغم من أن مستودع الشركة بالبصرة قد رحل إليها مؤقتاً في ١٧٩٣ [٤٧] ، إلا أن الكويت لم تشكل أهمية مباشرة في السياسة البريطانية حتى السنوات الأخيرة في القرن التاسع عشر حيث دفعت أهميتها الإستراتيجية الجديدة إلى أن يوقع معها المقيم في الخليج العربي بناء على أوامر عليا معاهدة ١٨٩٩ . وفي يونيو عام ١٨٩٩ قررت حكومة الهند خلق وظيفة وكيل أنباء سري في الكويت براتب قدره خمسين روبيه في الشهر غير قابلة للزيادة وذلك لفترة عام على سبيل التجربة [٤٨] . وفي

٢٩ نوفمبر طلب المقيم إلى سلطات الهند أن يكون منصب الوكيل السري في الكويت منصباً دائماً ، ووافقت حكومة الهند بموجب خطابها في ٧ يوليو ١٩٠١ . ولم يكن في نية حكومة الهند أن تعين في الكويت وكيلاً « وطنياً » أو إنجليزياً . وفي يناير ١٩٠٢ كتب شيخ الكويت إلى السلطات الهندية في الخليج [٤٩] يسألها أن تنشىء بمنطقته مكتباً للبريد. وحول المقيم الخطاب إلى الهند التي ردت تسأل المقيم كمبال Kemball عن جدوى انتهاز هذه الفرصة التي أتاحها الشيخ لإقامة وكالة إنجليزية في الكويت عليها وكيل « وطني ».ورد كمبال معترضاً « لأننا لو قمنا بتعيين وكيل من قبلنا في الكويت فستنبري القوى المتربصة بنا في المنطقة وتحـذو حذونا»[٥٠] واقترح المقيم أن يؤجل البت في هذه المسألة لفرصة أخرى .

وفي ٢٨ مارس ١٩٠٣ كتب كمبال [٥١] إلى سلطات الهند يقول أن الوقت قد حان لتعيين وكيل « وطني » في الكويت بدلاً من وكيـل الأنباء السري . ولم يحظ الرأي بالقبول واقترح نائب الهند في ١ يونيو ١٩٠٣ أن يوضع موظف هندي في قنصلية المحمرة ويكون تحت تصرفه مركب حربي حتى يستطيع أن يزور الكويت بين الحين والآخر . ورفضت وزارة الهند هذا الإقتراح . واتصل وزير الهند بوزارة الخارجية في ١٨ يونيو يطلب إليها أن يضيف قنصل البصرة الكويت إلى اعبائه وسيمدونه بمركب حربي ليتولى التردد على الكويت . ووافقت وزارة الخارجية وامتنعت حكومة الهند عن التنفيذ ، وارجىء القيام بأي شيء في هذا الصدد حتى أثار أوكنور Oconor السفير البريطاني في القسطنطينية الأمر مرة أخرى حيث رأى السفير أن وضع وكيل بريطاني في الكويت من شأنه أن يضبط تصرفات الشيخ .To Keep the Sheikh in Order وأن يكبل تحركاته في الظهير الكويتي . أحالت الخارجية هذا الأمر إلى وزارة الهند التي أحالته بدورها إلى سملا لإبداء الرأي . وأبرقت سملا بدورها

إلى بوشهر في ٢٥ يوليو ١٩٠٣ تسألها الرأي مشيرة إلى أنها سبق أن اقترحت أن تتولى قنصلية المحمرة إدارة شئون الكويت إلا أن وزير الهند لم يوافق، وحصل بعد هذا على موافقة وزارة الخارجية كي تتولى قنصلية البصرة هذا الأمر . رد المقيم في ٢٦ يوليو ١٩٠٣ يرفض رفضاً باتاً تعيين وكيل إنجليزي في الكويت . « فالشيخ دائم الشكوى من هجمات أمير نجد ، وعجزت تركيا عن الدفاع عنه أو تعويضه خسائره ولا نريد أن ندخل في متاهات غير أننا ما دمنا نريد أن نحتفظ باستقلال الكويت فإن هذا يتم باستعمال قوتنا الأسطولية أما إذا أردنا ضبط سلوك الشيخ فسيكون من واجبنا أن نعوضه عن خسائره في حالة الإغارة عليه من ظهير الكويت . إننا نرى أن الوقت الحاضر يتطلب أن يتولى شيخ الكويت مسئولية حماية نفسه دون تدخل منا أو إجراءات . وربما تصل المساعدات التي سنقدمها له إلى دعم اصدقائه الذين هم حالياً في ثورة ضد أمير نجد وهذا أمر لا أرى أنه في طاقتنا » . ويرجع المقيم إلى اقتراح حكومة الهند بأن يقوم قنصل المحمرة بمسئولية الكويت لكي يعمل على ترفيع التجارة ، وكي يمدهم بمعلومات وافيه ومفصلة عما يحدث في المنطقة وظهيرها ، وأن يقوم القنصل بهذا العبء بتفويض من المقيم السياسي في الخليج العربي . و « يستطيع هذا القنصل إذا لم نتمكن من أن ندبر له مركباً حربياً خاصاً أن يستعمل المركب لورنس « مركب المقيم » . (٥٢)

وردت سملا في ٣١ يوليو ١٩٠٣ إلى وزير الهند وأرفقت له رأي كمبال وعلقت عليه بأنه معقول ، وأن المخاطر التي يراها المقيم هي مخاطر حقيقية « إلا أننا نرى أن الفوائد التي ستجنيها من وجود وكيل تفوق الضرر الذي نتوقعه. ويمكن أن نعدد هذه الفوائد فيما يلي (٥٣) : —

أولاً : بتعيين وكيل في الكويت فاننا نؤكد نوايانا بأننا نريد أن نحتفظ بامتيازاتنا في الكويت وأن نستغلها .

ثانياً : يمكن أن نحصل على معلومات وافية دقيقة عن الوضع في داخلية الجزيرةالعربية نستعملها حين تجبرنا الظروف على العمل في السياسة القبلية في الظهير .

ثالثاً : أن هذا سيتيح لنا فرصة أكبر في مراقبة التحرك التركي إلى حدود الكويت .

رابعاً : سيقوي وجود وكيل لنا هنالك حجتنا من أن لنا الكلمة العليا في المنطقة وسنرفع صوتنا منادين بأن تكون لنا اليد العليا في نهاية خط طريق برلين بغداد » . ويستطرد كيرزن نائب الملك في الهند متسائلاً عن الأسباب التي دعت وزير الهند وحكومة لندن ترفض وضع موظف من الهند في قنصلية المحمرة التي يمكن أن تتولى الأمور الخاصة ببريطانيا في الكويت . ويذهب كيرزن أنه إذا كان هنالك عقبة في وجه هذا التمثيل المزدوج فإنه يساند رأي أوكنور من وجوب تعيين وكيل « وطني » هنالك ، ولكنه يرفض كل شيء يمكن أن يربط الكويت بالبصرة . وأنه لا يجب أن تكون للبصرة أي اتصالات أو ارتباطات بالكويت ! وأبرق وزير الهند إلى سملا في ٢٩ أغسطس ١٩٠٣ يقول بأن « تعيين موظف بريطاني في الكويت سيعتبر خروجاً عن « الوضع الراهن Status Quo ذلك الكارت الذي نلعب به في مفاوضاتنا الأخيرة مع تركيا . ولا نرى ما يجعلنا نخرج عن الوضع الراهن إلا إذا كانت هنالك ضرورة ملحة تستدعي هذا » . وقال وزير الهند لسملا أن الخارجية تعترض أن يقوم قنصل المحمرة المسئول عن تصريف أمور تجارية بالتدخل في أشياء بعيدة عن مجال عمله بعداً بيّناً ، وأن الخارجية ترى أن أمور الكويت متصلة « بالعربية التركية » . « وأننا نرى أن الأسلوب المتبع في زيارة المقيم أو

أحد مساعديه إلى الكويت بين المرة والأخرى هو الأسلوب الأمثل حتى الآن . أما إذا نشأت بعد هذا ضرورة تتطلب اتصالاً أوثق بالكويت فيجب أن يتم هذا بشكل تدريجي وأن يمهد له بزيارات يقوم بها موظفون منتقون على أن تكرر زياراتهم على فترات حتى يتم لكم تأسيس مقيمية Residency هنالك بعد حين » .

وأرسلت الهند مرة أخرى تلح في تعيين الوكيل ولكنها كانت تواجه (٥٤) برفض دائم من وزير الخارجية لانسدون الذي كان يريد أن يصل إلى وفاق مع الإمبراطورية العثمانية بشأن الكويت ، وأن يقلل من مساحة الأرض التي يستوجب على بريطانيا الدفاع عنها في الخليج العربي. غير أن حكومة الهند ومقيمها في الخليج كانوا يحتجون بضرورة تعيين مندوب في الكويت للظروف المتفاقمة في نجد ، وأنهم قد يجدون أنفسهم فجأة في غمار الأحداث هنالك . ورد بردريك Brodrick وزير الهند في رسالة له للمقيم في ٨ يناير ١٩٠٤ بأن لا يخطو أدنى خطوة تقربه من التعامل مع نجد أو توثيق علاقاته بها ، وأن لا يرسل أي وكيل منه إلى نجد ، إلا بعد موافقة مسبقة من حكومة لندن . وجاء رأي السيرأوكنور السفير في القسطنطينية معبراً عن قناعته من أنه بالرغم من أهمية جمع معلومات دقيقة عن ما يحدث فيما وراء الكويت إلا أن الوقت غير مناسب لهذا العمل . ولم تقتنع حكومة الهند فأبرقت إلى لندن في ٢٦ مارس ١٩٠٤ بعد أن استوضحت رأي المقيم في الخليج لتقول « أن الظروف تنادينا في إلحاح للعمل في وسط الجزيرة العربية وسيكون من المحتم علينا أن نلعب هناك دوراً أكثر حيوية . ويبدو أنه من المرغوب فيه أن ندخل في علاقات أواثق مع حلفائنا القدامى « وذلك عن طريق العلاقات التي تربط بين مبارك الصباح وعبد العزيز بن سعود وأبيه » . ولم تقتنع وزارتا الخارجية والهند فأرسلت الهند مرة أخرى في ٢٠ مايو ١٩٠٤

تقترح إرسال موظف بريطاني إلى الكويت « لمقاومة المد التركي » خاصة وأن ابن سعود قد اتصل بالسلطات البريطانية في الخليج العربي يسألهم مد حمايتهم عليه في وجه آل رشيد والأتراك . كما أرسل ابن مسعود إلى مبارك خطاباً آخرا يقول فيه أنه إذا لم تمد عليه الحماية البريطانية سيلجأ إلى الحماية الروسية التي عرضت عليه في ١٩٠٣ . وأرسلت وزارة الخارجية (٥٥) المسألة إلى أوكنور الذي رد في ٢٣ مايو ١٩٠٤ بأنه لا يعرف كيف يضغط على الباب العالي كي يوقف إمداداته لابن رشيد أمير نجد . « وعلى العموم فالوقت الراهن يتطلب أن نثبت على الوضع الحالي لمنطقة الكويت وأن ننتظر ما تأتي به الأيام » . أما إذا أصر الأتراك على المساندة الجدية لابن رشيد فيمكن لكم النظر في أمر تعيين مقيم Resident بريطاني في الكويت . » وحولت وزارة الهند رأي أوكنور إلى حكومة الهند في ٢٤ مايو ١٩٠٤. وفي ٢٩ مايو ردت حكومة الهند«بأنها لا ترغب في مساعدة ابن سعود بصفة مباشرة أو غير مباشرة »، غير أن المساعدات التركية لابن رشيد قد تجعله يقوى بصورة تهدد أهدافنا في المنطقة الشرقية لشبه الجزيرة العربية . وأننا نؤمن تماماً بأن السمعة البريطانية في الكويت يجب أن لا تكون محل وهن أو تمس بأدنى سوء . وأن الوكيل البريطاني في الكويت سيعمل على السيطرة على مبارك حتى لا ينساق مع صديقه وحليفه إبن سعود . وسيكون من واجب الوكيل هنالك محاربة تجارة السلاح كذلك » ووافقت وزارة الخارجية تحت الضغط المتزايد لحكومة الهند . وأبرقت وزارة الهند إلى حكومة الهند في ٢٤ يونيو ١٩٠٤ بقبول تعيين وكيل سياسي في الكويت بصفة مؤقتة وبصلاحيات محدودة . وتعين نوكس Knox ليكون وكيلاً في الكويت التي وصلها في أغسطس ١٩٠٤ (٥٦) .

واستطاع الوكيل الإنجليزي أن يؤثل لنفسه في الكويت خاصة بعد

أن تطور الإهتمام الهندوبريطاني بهـا بعد « تأجـير » بندر الشويخ من شيخ الكويت في ١٩٠٧ . كان وكيل الكويت بموجب صلك تعيينه تابعاً تبعية مباشرة إلى مقيم بوشهر الذي هو مسئول عنه بدوره لحكومة الهند. غير أنه كان من حق وكيل الكويت أن يتراسل مع المقيم في « العربية التركية » في بعض الشئون الخاصة بارتباطات الكويت بما بين النهرين . وفي الحقيقة فإنه لم يكن للوكيل الإنجليزي يداً كبرى في إدارة العلاقات السياسية للكويت وذلك لارتباط مسألة الكويت بالسياسة الإمبرياليـة لبريطانيا تجاه الإمبراطورية العثمانية والقوى الدولية المختلفة . وكان الوكيل في الكويت مسئـولاً كذلك بصفة مباشرة لوزارة الخارجية البريطانية بصفته قنصلاً تجارياً ، كما أصبح من حقه منذ ١٩٠٥ مخاطبة حكومة الهند مباشرة دون الرجوع إلى بوشهر ، وذلك في المسائل الخاصة بالتجارة [٥٧] .

إحتجت الإمبراطورية العثمانية على تعيين وكيل سياسي بريطاني في الكويت فانتهزت وزارة الخارجية البريطانية الأمر للدخول في مفاوضات مع الدولة العثمانية لتحديد هوية الكويت . أثمرت هذه المفاوضات عن اتفاق ١٩١٣ والذي عرفت فيه الكويت بأنها محافظة ذات حكم أتونومي [٥٨] Autonomous Mhafaza . ويعني هذا اعترافاً من تركيا بذاتية الكويت شبه المستقلة حيث تعني الأتونومية أن يحكم الشعب نفسه دون أن يكون له سيادة على الأرض التي يعمرها . وكان مبارك يعارض بنود الإتفاق الذي كان البريطانيون يعرضونه عليه أولاً بأول عن طريق الوكيـل البريطاني الذي يتولى شرحها وتهدئة روع مبارك . ولم تعمل هذه الإتفاقية بالطبع فقد انتهت – مرحلياً على الأقل – بدخول تركيا الحرب .

ومع دخول تركيا الحرب تغير الوضع الإداري والسياسي لبريطانيا في الكويت التي أصبحت ضمن نطاق المنطقة التي تحكمها القوة (د D)

من حملة الهند . وصار على وكيل الكويت أن يتراسل في شئون الكويت السياسية مع الضابط السياسي الأعلى للحملة في البصرة . وصار الوكيل بعدئذ يخاطب المندوب المدني ثم المندوب السامي بعدئذ في بغداد في الشئون الكويتية . وكان هذا يتم بالرغم من أن المسئولية الإدارية عن وكالة الكويت السياسية هي مسئولية مقيمية بوشهر . كان السير بيرس كوكس يوجه العمل السياسي لوكالة الكويت حتى غدا في عام ١٩٢٢ وكأنه يدير وكالة الكويت من بغداد إدارة كاملة شاملة . ونازعت حكومة الهند كوكس هذا الأمر حتى أصدرت حكومة لندن قرارها بأن يتولى كوكس إدارة العمل السياسي في الكويت وإدارة أمور العلاقات السياسية الخاصة بابن سعود ثم ينظر في الأمر بعد تقاعد كوكس في ١٩٢٤ . وقد حدث أن تحولت كل الأوراق الخاصة بوكالة الكويت من بغداد إلى مقيمية بوشهر في مايو ١٩٢٣ (٥٩) . ولم يصبح الوكيل بهذا التغيير — كما كان في السابق — تحت رئاسة حكومة الهند إلا في الشئون الداخلية البحتة ، أما المسائل ذات الإرتباطات الخارجية فقد كان عليه أن يقوم بها تحت رئاسة المقيم في بوشهر الذي كان مسئولاً عنها بدوره لوزارة المستعمرات ، كما سمحت وزارة الهند لوزارة المستعمرات أن تخاطب وكيل الكويت مباشرة مع إرسال نسخ من المراسلات إلى الإدارة الخارجية والسياسية لحكومة الهند حتى تكون على دراية بالأحداث ، وذلك في المسائل ذات الطبيعة الإستثنائية ، أو العاجلة (٦٠) .

زادت الإرتباطات البريطانية في الكويت وذلك لتطور الكويت في نظام الإستراتيجية الإمبريالية . صدر أمر تأسيس مجلس خاص بالكويت عام ١٩٢٥ . ومع اعتماد الشيخ أحمد واستثارة — كما تقول الوثائق — في كل قراراته خلف الوكيل / ممثل بريطانيا التي لا يستطيع مقاومتها ومع توسع عمليات سلاح الجو البريطاني ،وبداية الأمور الخاصة بالنفط ،

زادت مهام الوكيل البريطاني في الكويت وتشعبت الجهات التي يستوجب عليه الإتصال بها للقيام باعبائه، وكان جلها من الأمور الطارئة والمستعجلة. ولهذا طلب المقيم (٦١) في ١٩٣٤ بعد أن صارت مسألة إجراء العلاقات الخارجية في المنطقة تتم عن طريق حكومة الهند « أن لا يقوم الوكيل في الكويت بالتراسل مباشرة مع أي جهة أخرى في بغداد أو البصرة ، فوجهات النظر قد تختلف بين المقيم والوكيل ولا يصح أن تطلع جهات أخرى على هذا الأمر » . وجدير بالذكر أن العلاقــات بين السفارة البريطانية في بغداد والمقيمية في بوشهر كانت محل تنافس وخلاف في وجهات النظر .

غير أن تدخل الوكالة البريطانية في الشئون الداخلية للكويت بدأ يضعف منذ ١٩٣٨ في وجه مقاومة مجلس الحكم الشعبي (٦٢). ولم تلبث شئون الكويت أن تحولت في ١٩٤٨ ، بعد استرداد الهند حريتها ، إلى وزارة الخارجية البريطانية .

ضبط الإتصال بابن سعود : —

كان آل سعود في ضيافة مبارك الصباح حين كان الأخير يفاوض السلطات البريطانية في الخليج العربي داعياً إلى ضمان وضعه ، تلك الدعوة التي امتزجت بالسياسة العالمية وانتهت إلى اتفاق ١٨٩٩ . وضعت سلطات الهند البريطانية في الخليج العربي بعدئذ كل ثقلها لتحول دون تدخل مبارك في سياسة الصحراء حتى لا يتدخل الأتراك بصورة نشطة في الكويت . وتبين لابن سعود الذي بدأ مع مطلع هذا القرن يثبت أقدامه في نجد أنه يجب أن يتفاهم مع سلطات الهند البريطانية في الخليج العربي ، فالوجود غير الصلب للأتراك في الاحساء وموانئها يكاد يخنق مراميه. ولهذا فعندما عينت الهند وكيلاً سياسياً لها في الكويت في ١٩٠٤ كانت مهمته الأساسية

«هي أن يطل على نجد ويستلقط أخبارها». وتقرب الإمام عبد الرحمن من وكيل الكويت وكان البريطانيون وقتها زاهدين في التدخل المباشر في شئون داخلية الجزيرة العربية . فبينما رأت وزارة الخارجية البريطانية وحكومة لندن من ورائها أن التدخل المباشر وغيره لن يؤدي إلا لزيادة السوء في العلاقات البريطانية التركية وأنهم لن يحققوا من داخلية الجزيرة شيئاً ، رأت حكومة الهند أن التدخل غير المباشر سيقود إلى الحفاظ على توازن القوى فوق رمال الصحراء . وظل الإمام عبد الرحمن يدعو بلجر البريطانيين لمساندة إبنه ولم تجبه سلطات الهند إلى طلبه ، ولكنها لم تقطع له حبل الرجاء . وعمل مبارك الصباح مع الإمام عبد الرحمن وإبنه يخدم مسعاهما ذلك ولم يتوصل إلى نتيجة ما . ولهذا يمكننا أن نقرر أن أولى اتصالات ابن سعود بالبريطانيين كانت هندية ، بل وظلت حتى الثلاثينات هندية الظلال لأنها كانت تسير بالقنوات الهندية وتتأثر بها حين تبلغ حكومة لندن (٦٣) .

إلتقى ابن سعود بشكسبير W.H.I. Shakespere للمرة الأولى في ربيع ١٩١١ في بعض معسكرات ابن سعود في الصحراء الشرقية وكانت تلك هي المرة الأولى التي يرى فيها ابن سعود إنجليزياً (٦٤) ويجلس إليه في حياته . جدد ابن سعود لوكيل الكويت السياسي الكابتن شكسبير ما ردده أبوه الإمام عبد الرحمن لنوكس من أن جده فيصلاً قد عقد مع لويس بيللي Pelley في ١٨٦٥ عقداً يقضي بالصداقة البريطانية السعودية . وقال ابن سعود لشكسبير أنه يكره السياسة التركية التي تعمل على «عثمنة» الجزيرة العربية ، وأن احتلال الأتراك لموانيء الاحساء يزعجه . وأبدى ابن سعود رغبته في أنه سيرحب بضابط بريطاني في أحد تلك الموانيء حين تصير له ، وأن هذا سيزيد في التجارة البريطانية التي ستدلف إلى الداخل في طرق غدت آمنة مخفورة . وردد شكسبير ذلك « الشريط

الاستريو »[٦٥] كما يقول فلبي من أن «مصالح بريطانيا قاصرة على الساحل وأن العلاقة البريطانية بالأتراك حسنة وهم ، بعد ، زاهدون في التدخل في شئون وسط الجزيرة العربية . ودفع شكسبير بتقرير عن المقابلة إلى المقيم كوكس الذي أرسله إلى الهند معلقاً بأن حبالهم لابن سعود يجب أن تبقى « ممدودة ليستعان به عند الحاجة حين يكون استثمار صداقته ، حتى من البعد ، أمراً مرغوباً فيه » ظفر رأي المقيم بالقبول في الهند ، وإن لم يصادف قبولاً في لندن . واستطاع ابن سعود أن يستخلص الاحساء من الأتراك في ١٩١٣ إلا أن قبضته عليها لم تكن بالطبع قوية في البداية. والتقى وكيل البحرين السياسي بابن سعود في تلك الآونة لقاء لم يسفر عن شيء ملحوظ . ومع نهاية تلك السنة إلتقى شكسبير بابن سعود مرة أخرى حين كان الأول في رحلته التي قطع فيها الجزيرة العربيةمنالكويت حتى السويس . بدأ اندفاع الهند في التدخل سافراً بعد احتلال ابن سعود لموانيء الإحساء ، وكان يحد منه تريث لندن التي كان أدوارد جراي وزير خارجيتها يفاوض المبعوث التركي إبراهيم حقي باشا لتحديدمناطق النفوذ في تلك المنطقة . وأسفرت تلك المفاوضات عن اتفاق تركي بريطاني في ٢٩ يوليو ١٩١٣ ليوثق ويبدأ العمل به بعد ثلاثة أشهر . وتشاء الصدف أن تدخل تركيا مع بريطانيا الحرب في اليوم المضروب لسريان الإتفاق فلم يعمل به . وتشير الوثائق البريطانية إلى [٦٦] أنهم أخطروا في اوائل اكتوبر ١٩١٣ الكابتن شكسبير الذي كان يقضي إجازته بإنجلترى بالذهاب إلى إبن سعود وذلك بهدف أن يمنع — ما امكن — قيام اضطرابات في داخلية شبه الجزيرة العربية « وللتأكد أنه في حالة أن تقوم بيننا وبين تركيا الحرب فإن تركيا لن تجد مساندة من تلك النواحي» . وقبل أن يبلغ المبعوث ابن سعود قامت تركيا بإعلان الحرب «فأرسلنا إلى إبن سعود نخطره بزيارة الكابتن شكسبير المزمعة ،

كما اعترفنا له بوضعه في نجد والاحساء ، وأعطيناه ضماناً للدفاع عن أرضه بحراً وبراً . وكان رد ابن سعود أنه يريد أن يستوثق بأن تعاوننا معه هو تعاون دائم غير مرهون بفترة مؤقتة » . وكان التعاون البريطاني السعودي ، وكان كوكس هو المسئول المباشر عن هذا التعاون عن طريق ضباطه من أمثال شكسبير أولاً ثم فلبي [٦٧] وديكسون وغيرهم . كما كان الوكلاء السياسيون في الكويت والبحرين التابعين لمقيمية بوشهر هم قناة الإتصال الرئيسية به .

كان الكابتن شكسبير وكيل الكويت السياسي أول هؤلاء المقيمين وأهمهم ولكنه قتل حين كان مرافقاً لابن سعود في موقعه جراب « غير مشترك ولا متسلح بحال » [٦٨] « وقد نعى لنا ابن سعود الكابتن شكسبير وأخبرنا أن طلقة شمرية أصابته فأردته إلى الهلاك . غير أن معلومات ابن سعود هذه معلومات من الدرجة الثانية إذ تشير معلوماتنا أن شكسبير قد أصيب في رجله أولاً ، واستولى عليه فرسان ابن رشيـــد بعد هذا ، واقتادوه إلى حيث لا ندري . ونجهل كيفية قتله بعدئذ. وبعدمقتل شكسبير أرسل لنا ابن سعود يستقدم ضابط اتصال آخر ، وينهي إلينا أنه في حالة تعذر وجود الضابط المناسب ، فإننا يمكن أن نجري المفاوضات عن طريق عبدالله منديل وكيله في البصرة » . وقد أثير في ١٩٢٢ / ١٩٢٣ نقاش حول قناة الإتصال بابن سعود وهل يجوز أن تكون البحرين هي القناة ولا تكون بوشهر على دراية للأحداث ، وتوصل الرأي إلى أن الإتصال بابن سعود إذا تم عن طريق الخليج العربي في وكالة البحرين أو غيرها فيجب أن يمر هذا الإتصال من خلال مقيم بوشهر إلا في حالات الطوارىء الإستثنائية . واستمر الحال على هذا المنوال حتى فتحت لندن لها قناة اتصال أخرى عن طريق مكتب وزارة الخارجية بجدة. وسبب هذا الأمر اضطراباً والتباساً حسمته حكومة لندن في ١٩٢٦ بعد بعثة كلايتـــون

Clayton تقرر فيه [٦٩] أن تكون كل المراسلات البريطانية لابن سعود من خلال القنصل في جدة على أن تظل المسئولية السياسية في يد وزارة المستعمرات ، ذلك بالرغم من أن ابن سعود كان قد طلب أن يتم التعامل معه عن طريق وزارة الخارجية . وبهذا بدت حكومة الهند خارج إطار الصورة التي خرجت منها سلفاً بموجب قرار لجنة ماسترطون سميث. إلا أن علاقات الهند بابن سعود كان حسمها بالقطع صعباً . فأرض ابن سعود تطل على الخليج العربي تلك الوحدة الإدارية لحكومة الهند ، كما أن مسائل النفط أثارت بعدئذ مشاكل الحدود بين السعودية وجاراتها. وظل الأمر في شد وجذب حتى انشئت البعثة البريطانية في ١٩٣١ ، وصار التراسل عن طريقها وأبعد المقيم السياسي في الخليج العربي عن كل تعامل مع إبن سعود [٧٠] .

ظل ابن سعود مدركاً لأهداف حكومة الهند وأسلوبها في التعامل ولذلك حرص على التعامل مع وزارة الخارجية البريطانية دونها . وقد قاده الوعي السياسي الذي تكون لديه بعد الممارسة لمقاومة ضباط الإتصال [٧١] البريطانيين الذين يوفدون له مقاومة غير مباشرة . أرادت لندن في الحرب العالمية الثانية أن ترسل دي جاري ضابطاً سياسياً لابن سعود ليقوم بما كان يقوم به ضباط الإتصال في خلال الحرب العالمية الأولى . وكان هذا الإجراء نتيجة لتوصية تقدم بها [٧٢] مقيم بوشهر في ٢٨ أبريل ١٩٣٩ . رحب إبن سعود بدي جاري [٧٣] « إلا أنه سألني عن معنى زيارتي التي أثارت في الرياض لغطاً » . وتطرق بنا الحديث إلى ذكرى شكسبير وفلبي في الحرب العالمية الأولى ، وبالرغم من هذا عاد ابن سعود يتساءل عن معنى زيارتي. «أن الأخبار تتوافد على ابن سعود في كل لحظة من المذياع ، كما أن له الكثير من الممثلين في الخارج ، وله أمانة تقرأ عليه خلاصة الأخبار مرتين في اليوم الواحد . وابن سعود مهتم جداً

بالأخبار حتى أنه يبادر كل قادم عليه بالسؤال : « شنو عامكم » .
وقد سألني الملك ذات مرة بدهاء عن آخر ما يشاع في العلاقة الإيرانية العراقية وعندها شعرت بحـــرج موقفي . إن موقفي مغاير لموقف الذين سبقوني في مثل هذه المهمة . لقد كان اولئك يمدون ابن سعود بالأخبار التي تأتيهم مرة في كل أسبوع من بومباي وكان لهم من هذه الأخبار ما يثيرون به دهشة الملك ، أما أنا فيجب أن أرحل حالاً حتى لا يظن ابن سعود أننا نجبره على قبول ممثل بريطاني » : ولهذا فيمكننا القول من أنه مع الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها ، وبرغم التزايد الواضح في القوة الهندية والبريطانية في منطقة الخليج العربي وفي المصالح والأهداف ، إلا أن الحقيقة تقول آن وسائل بوشهر وأسلوبها قد شاخ ، وما عاد يواكب الزمن المتغير .

تطور المقيمية في بوشهر : —

في ١٢ مارس ١٨٧٢ كتبت حكومة الهند إلى حكومة لندن تطلب أن تؤول كل الساطات السياسية في الخليج العربي كاملة غير منقوصة إلى حكومة الهند تعمل فيها دون الرجوع [٧٤] لحكومة بومباي . واحتجت حكومة الهند « بأن التزايد في سهولة المواصلات وانتعاش التجارة التي ربطت أواصرها بين هذه الأجزاء والقوى السياسية الأخرى في أوربا ، ولأسباب أخرى مختلفة فإن علاقتنا مع هذه الأقطار اكتسبت في مدى السنين القلائل الماضية أهمية لم تكن لها في سالف الأيام . إن هذه الأشياء قد أثارت مسائل صعبة ودقيقة ننشغل بها في الإدارة الخارجية لحكومة الهند . فالحروب والثورات والتبدل الذي يحدث في الأسر الحاكمة في كثير من هذه المناطق قد ظلت تتابع بسرعة متزايدة . ونحن من جانبنا نرى أن سير الأحداث في كل هذه المسائل تقريباً يتطلب القرار الحاسم السريع

لمعالجة هذه الأمور ذات الأهمية المتزايدة . تجد حكومة الهند نفسها فجأة في خضم مسائل كنا نعتقد أنها سويت ، وهي مسائل حساسة تتطلب منا استقصاء الماضي ودراسة الحاضر ، واستشعار المستقبل وذلك حتى نبت بسرعة ، ونتصرف بعزم.ويمكن أن نقرر بأن كل هذه المسائل هي ذات طبيعة أمبريالية ولن تستطيع أي سلطة أقل شأناً من أعلى سلطة في الهند أن تتجرأ في اتخاذ قرار بشأنها . أننا يمكن أن نضرب في هذا الصدد مثالاً بالتحركات المعاصرة لكل من جارتينا فارس وتركيا اللتين تتخذان حالياً من الخطوات ما له تأثير هام جداً على مصالح الإمبراطورية البريطانية..

إن هذه الظروف طوت في جنباتها مسائل سياسية ذات طبيعة عالمية. ولهذا فلن تتوفر في حكومة أقل سلطة من حكومة الهند المعرفة والدراية وبذل النفوذ لتوجيه هذه الأمور والسيطرة عليها وتسويتها . وحتى لو استطاعت تلك الحكومة ذلك فإن مسائل كهذه لا يمكن أن تكون إدارتها لحكومة تابعة لحكومة الهند دون حكومة الهند نفسها » .

« في السنين الماضيات حيث كانت البخاريات تعيش طفولتها ، ولم يكن البرق معروفاً بعد كان من المرغوب فيه أن يترك البت في هذه المسائل لسلطات تابعة يمكن أن تقوم فيه بدور مؤثر حيث كان لهذه السلطات اتصال أسرع وأكثر انتظاماً بتلك الجهات . غير أن الزمن قد تجاوز هذه الضرورة منذ أمد . فليس هنالك أي منطقة من المناطق المشار إليها لا نستطيع أن نتصل بها بسرعة عن طريق البرق وبسرعة مماثلة تقريباً بما تستطيعه بومباي عن طريق البريد . إن الأحداث التي صاغت هذا الوضع الإستثنائي قد زالت . ولهذا نرى أن تعود إدارة العلاقات السياسية في المنطقة إلى أحضان السلطة التي تنتمي لها شرعياً وهي السبيل الأوحد الذي تستطيع الحكومة سلوكه لتحقيق المصالح الأوربية في سلام . إن ضرورة هذا التغيير لمسناه بصورة قوية في الآونة الأخيرة حين نشأت

أمور ذات أهمية قصوى كالحملة التركية على نجد مثلاً حيث لم نتردد أبداً في أن نرسل بتعليماتنا إلى ممثلي الحكومة البريطانية في تلك المناطق ، ونرسل نسخة من تعليماتنا إلى حكومة بومباي « للعلم » فقط . ولكن حتى في تلك المناسبة وفي المناسبات الشبيهة الأخرى كنا نشعر بأن السبيل الأسرع والأمثل هو أن تكون المراسلات والبرقيات عن طريق هذه الحكومة دون سواها حيث سيعرف الوكلاء البريطانيون في المناطق المعنية بسرعة عن الخط السياسي الذي نريد اتباعه ويرسلوا لنا المعلومات المتعلقة بسير الأحداث في مناطقهم بسرعة مماثلة . وهذا ما يدعونا أن نرى أن تدخل حكومة محلية في اعتراض هذا المجرى هو أمر معوق » (٧٥) .

وتعددت الآراء في وزارة الهند حول هذا الموضوع ،بل أن لندن نفسها كانت قد سعت منذ ١٨٦٨ أن يكون لها قول مؤثر في الشئون السياسية والإدارية في الخليج العربي بصورة مباشرة حيث لفتت لندن نظر حكومة الهند إلى أن المراسلات الخاصة بالخليج العربي لا تصل بالسرعة المطلوبة . وقامت حكومة الهند لذلك في عام ١٨٦٨ بتوجيه المقيم في بوشهر ووكيل مسقط بأن يبعثا بنسخة من كل رسالة يرسلونها إلى بومباي إلى وزارة الهند مباشرة في لندن توفيراً للوقت (٧٦) . ولم يكن قبل ١٨٦٨ للمقيم أو غيره من الموظفين السياسيين في الخليج العربي الحق في الإتصال المباشر مع لندن . بل أن المقيم قد منع منذ عام ١٨١٢ من أن يراسل حكومة البنغال بصورة مباشرة وقصروا مراسلاته على حكومة بومباي فقط (٧٧) .

وعندما استشيرت حكومة بومباي في أمر نزع سلطتها عن الخليج العربي ردت بأنها (٧٨) لا تريد مسئولياتها هنالك ولا تريد كالات أو زنجبار وأنه من الأمثل أن تؤول كل المسئوليات إلى الحكومة العليا وذلك لأن هنالك مسائل كثيرة تتصل بالنواحي السياسية والمادية وغيرها هي من ألزم شئون الحكومة العليا في الهند وأخصها.وتضيف حكومة بومباي

في خطابها المؤرخ في ٨ أغسطس ١٨٧٢ أن الإتصالات المباشرة التي تزايدت وتيسرت وربطت بين أوربا وآسيا والتي جاءت نتيجة طبيعية لتشغيل قناة السويس والتطور التقني السريع في أعمال البريد والبرق نفت السبب الرئيسي الذي جعل من بومباي مسئولة عن تلك المناطق . إن قرب بومباي من هذه النواحي جغرافياً قد أتلفته سرعة البرق مما يجعل الإتصال بالمركز في كلكتا لاتخاذ الرأي وتحمل المسئولية أمراً أسرع من أن تكون هنالك نقطة وسيطة تتوقف عندها الرسائل ثم يعاد إرسالها مرة أخرى إلى كلكتا ! ويسترسل الخطاب المرسل من بومباي ونجـــد فيه صدى خطاب كلكتا حين يضيف بأن ، هنالك كثير من القوى الأوربية المتطلعة إلى إقامة علاقات مع هذه المناطق مما يستلزم إشرافاً أكبر وسلطة أعلى مما لدى بومباي . «ففي عدن على سبيل المثال أتى فتح قناة السويس بأساطيل لقوى صديقة وغير صديقة وأن الدول الصديقة قبل الدول غير الصديقة تتساءل عن الحق البريطاني في تلك النواحي . ولذلك فإننا نجد أنفسنا وقد حُشرنا في وضع لا يخص الهند اختصاصاً مباشراً إذا لم يعد الاهتمام بهذه المناطق اقليمياً إنما عاد امبراطورياً . ولهذا فإننا نرى أن سلطتنا هنالك لن تكون إلا ضعيفة . إن البخاريات التي صارت تفد المنطقة تريد لها محاط للتزويد بالفحم على مدى الطريق وهذا بالطبع أمر يتعدى طاقةمسئوليتنا . كما أننا نجد أن المسائل الخاصة بتجارة الرقيق قـــد صارت من الشئون الامبريالية . ولهذا كله ترى حكومة بومباي أن تقوم حكومة الهند بتولي المسئولية المباشرة في هذه المناطق . كما ترى حكومة بومباي أن هذهالمسائل تحتم أن يكون هنالك تغيير في طبيعة العلاقة بين الحكومة الامبريالية وبين حكومة الهند خاصة في المسائل التي تقع في نطاق السياسة الخارجية في الشرق . والتي تتطلب أعمال الفكر والتدبر والنظر في الشئون الماديـــة والسياسية التي ولدتها الظروف الراهنة » . وبهذا أقرت وزارة الهند هذا

التغيير في ٢٣ يناير ١٨٧٣ ودخل المقيم السياسي في الخليج العربي تحت الرئاسة المباشرة لحكومة الهند[٧٩] . وصار بهذا المقيم أكثر قرباً من لندن حيث فتح له طريق مباشر مع وزارة الخارجية بلندن وذلك حين أضيفت في١٨٧٨ إلى أعباء المقيم عبء القنصل العام للحكومة البريطانية في مقاطعات فارس وخوزستان ولارستانومنطقة لنجه وسواحل وجزر الخليج العربي . وبهذا غدا المقيم مسئولاً لحكومة لندن عن طريق وزارة الخارجية مسئولية مباشرة ، وأمست حكومة لندن تتقاسم مع حكومة الهند تكاليف مقيمية بوشهر مناصفة . وزاد هذا في مسئولية المقيم وأكد أن الخليج العربي بشقيه الشرقي والغربي وحدة إدارية واحدة يحكمها ملك غير متوج . وزاد نفوذ المقيم وتأكد حين أقرت حكومة لندن في ١٨٨٩ للمقيم بالسلطات القضائية فيما وراء الحدود Extra - Territorial [٨٠] . وصار المقيم من الشخصيات المسئولة مسئولية كبرى في حكومة الهند ، وفي حكومة لندن كذلك التي صارت تتطلع إلى القيام بعبء أكبر في مسئوليات الخليج العربي وتولى مسئوليات مباشرة فيه . وقد أثيرت مسألة توزيع المسئوليات السياسية في الخليج العربي بين حكومة الهند وحكومة لندن وتحديد أدوار كل منهما إلا أن البت في هذا الأمر برمته أرجىء حين بدأت المفاوضات التركية الانجليزية لتحديد مناطق النفوذ في الخليج . ولهذا استمر نظام المقيمية يعمل بنفس صورته حتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث صار المقيم كوكس هو المسئول السياسي عن الحملة . وتحمل كوكس في الأيام الأولى للحرب هذه المسئولية بجانب مسئوليته كمقيم . ولم يتنازل كوكس عن كثير من هذه المسئوليات للمقيم مرة أخرى حتى كانت لجنة ماسترطون سميث التي بحثت في هذه الشئون جميعها ثم بتت فيها .

لم تكن الهند تستصوب ان تزيد مسئوليات حكومة لندن في إدارة الخليج أو أن يقوم موظف غير مقيم بوشهر بمسئوليات تكسر الوحدة

الادارية للخليج العربي . ولهذا تصدت حكومة الهند لكل الاقتراحات الخاصة بإلحاق الخليج أو أي من أجزائه لأي وزارة أخرى في لندن سوى وزارة الهند التي تنوب عنها حكومة الهند والمقيم في الخليج العربي في تسيير شئون المنطقة .

أرسل نائب الملك في الهند[٨١] في ١٤ يوليو ١٩٢٠ إلى وزارة الهند خطاباً يذكر فيه بأنه كان هنالك اقتراح في عام ١٩١٧ يقول بتحويل الشئون الادارية للخليج العربي من مقيمية بوشهر إلى الادارة البريطانية في البصرة . وأن هذا الاقتراح قد نبع من الاعتقاد السائد حينذاك بأن البصرة ستظل بطريقة دائمة تحت الادارة البريطانية في حين أن بغداد ستشكل ضمن دولة عربية . وقد وافقت حكومة الهند في خطابها بتاريخ ٢٧ مايو ١٩١٧ على هذا الرأي مع إبداء التخوف وبعض التحفظات ، ويضيف الخطاب المؤرخ في ١٤ يوليو ١٩٢٠ بأن حكومة لندن رأت مؤخراً أن تقيم حكومة ذاتية فيما بين النهرين تتولى أمر تطويرها لتتمكن بالزمن من إدارة شئونها . ويضيف نائب الملك في الهند بأنه لا يعرف المدى الزمني المرصود لتطور هذه الادارة « ولكن ربما نجد في فترة ما بعد ثلاثين سنة أنه ليس هنالك في تلك المنطقة موظف بريطاني كفء من ذوي الرتب الرفيعة ، ليقوم بتوجيه العلاقات البريطانية مع دول الخليج العربي الأخرى . ولهذا ترى حكومة الهند أن رأي لندن السالف الذكر يحتاج إلى إعادة نظر بموجب الظروف المتغيرة . إن عمان والبحرين هما سياسياً واقتصادياً مرتبطان بالهند ، ويتطلعان اليها تطلعاً كاملاً في كل شيء وليس لهما مصلحة أبداً في بلاد ما بين النهرين » . ويكاد هذا الخطاب أن يكون نسخة مكررة من خطاب المقيم في ٢ يونيو ١٩٢٠ إلى حكومة الهند الذي جاء عنه « يبدو لي أن المناطق التي كنا نمارس فيها الحماية أو الحماية المستترة قبل الحرب (الساحل المهادن ، البحرين ، الكويت) يجب أن تكون بعيدة

بعداً بيّناً عن مناطق ما بين النهرين أو الاحساء أو نجد أو أي من المناطق التي كانت سابقاً تابعة للامبراطورية العثمانية وندبرها حالياً عن طريق عصبة الأمم » .

وتكررت[٨٢] خطابات المقيم في هذا الصدد إلى الهند ، وخطابات الهند إلى لندن . وتحت هذا الإلحاح المتزايد من حكومة الهند تشكلت في لندن لجنة ماسترطون سميث للنظر في إدارة الخليج العربي .

لجنة ماسترطون سميث :

في ١٩٢١ وتحت الإلحاح المتزايد لحكومة الهند رأت لندن أنه لا بد من تنظيم جديد لادارة الخليج العربي فشكلت لجنة ماسترطون سميث للنظر في هذا الشأن وأصدرت قرارها في ٣١ يناير الذي قبلته حكومة لندن[٨٣] واشترطت لتنفيذه قبول حكومة الهند له . أشار تقرير لجنة ماسترطون سميث إلى أنه يجب أن لا ينظر لمسألة العالم العربي بعيداً عن مسألة الشرق الأوسط ككل ، وإنما يجب على السياسة الانجليزية أن تعالج مسألة الشرق الأوسط برمتها ، فالبلاد العربية جزء من كل لا يتجزأ . ولهذا توصي اللجنة بأن تقوم في لندن مصلحة جديدة مسئولة مسئولية كاملة عن كل المسائل السياسية التي تخص المنطقة المحدودة بالبحر الأبيض غرباً حتى مصر إلى الجنوب الغربي ، ثم البحر الأحمر جنوباً ، والمحيط الهندي شرقاً ، وتنتهي في الشمال الشرقي عند حدود ما بين النهرين . ويستطرد التقرير أما بالنسبة للخليج العربي « فقد ظلت حكومة الهند مسئولة في المائة سنة الأخيرة عن كل شئون الساحل العربي ويقوم بسلطتها هنالك موظف من برز موظفيها من الذين لهم خبرة بالمنطقة وشؤونها . ويقع على كاهل هذا الموظف في الخمسين سنة الأخيرة كذلك مسئوليات قنصلية في جنوب فارس مما يجعلنا نرى أن الخليج العربي يشكل في حد ذاته وحدة إدارية .

فالمقيم الذي يحكم الخليج العربي يتبعه وكلاء لحكومة الهند لا يراسلون تلك الحكومة إلا عن طريقه . كما تقوم حكومة الهند بمراجعة حسابات هذا الموظف في بوشهر التي تتولى حكومة الهند مسئولية الصرف عليها وضبط المصروفات . إننا نقر بأن كل الشئون المتعلقة بالخليج العربي هي هندية تماماً . فالخليج العربي يعتمد في غذائه على الحبوب التي تأتيه من الهند ، كما أن الهنود هم الممسكين بزمام التجارة في الخليج . إن الهند هي التي تدير بريد الخليج وبرقة ، وحكومة الهند هي المسئولة عن الأشغال العامة في الخليج ، وأعمال الحجر الصحي ، والمنارات ، والأعمال الاسطولية ، والعسكرية والسياسية ، والادارية ومكافحة تجارة الرقيق. وكل هذه الأعمال تمولها أو تدفع لها جزئياً حكومة الهند » . ويضيف التقرير بأن تحويل الجزء العربي من الخليج للمصلحة التي يوصون بخلقها سيضيف أعباء جديدة على خزانة حكومة لندن غير أن هذا سيقابله أنه سيكون لها صوت مرجح في كل الشئون المؤثرة في السياسة خاصة وأن لابن سعود الذي تدير وزارة المستعمرات علاقاته مع بريطانيا أرض تطل على الخليج العربي . ولهذا تقترح اللجنة أن يظل الساحل العربي في الخليج تحت السيطرة المباشرة للمقيم في الخليج وأن تقوم حكومة الهند كما هو الحال بتسمية هذا المقيم . غير أن صورة الادارة في الخليج العربي يجب أن تكون على النسق التالي : —

أولاً — أن تحال كل الأمور السياسية التي تنشأ في الخليج العربي إلى حكومة لندن عن طريق إدارة الشرق الأوسط التابعة لوزارة المستعمرات وأن تمارس حكومة لندن مسئوليتها كاملة في هذا المضمار .

ثانياً — أن تقتصر وظيفة حكومة الهند في المنطقة على التعامل مع المسائل الادارية والمشاكل ذات الصفة المحلية البحتة .

ثالثاً — إذا نشأت من إدارة هذه المسائل المحلية البحتة أي زوائد تتطلب

معالجة سياسية أو إذا أرادت حكومة الهند القيام بأي عمل يجر في ذيوله تبعات سياسية فيجب عليها أن تطلع وزارة المستعمرات عليها فوراً وأن تحصل منها على موافقة مسبقة لما تزمع القيام بتنفيذه .

رابعاً — يقوم المكتب الشرقي بوزارة المستعمرات بإدارة علاقات بريطانيا مع ابن سعود بصورة شاملة .

وافقت حكومة الهند على هذه التوصيات برمتها وبدأ العمل بها منذ فبراير ١٩٢١ . وما عادت حكومة الهند تتعامل في المسائل السياسية أو الدولية في الخليج العربي أبداً ، ولكنها على كل حال اطمأنت إلى أن الخليج العربي لا زال وحدة إدارية واحدة تحت المقيم السياسي الذي تسميه هي دون غيرها ، وهذا ما كانت تحرص عليه السياسة الهندية .

وسرعان ما ضجرت حكومة الهند بابتعادها الكامل الشامل من صنع وتوجيه السياسة الخارجية للمنطقة أو حتى المشاركة فيه . واحتجت الهند في ١٩٢٨ منادية بأن يكون لها الصوت المسموع في مسائل السياسة الخارجية الخاصة بالخليج العربي المتصل بالهند لأن انعكاسات السياسة الخارجية البريطانية في منطقة الخليج العربي قد يكون لها مردود مباشر في الهند «المسلمة»[٨٤] وأشارت حكومة الهند إلى أن حرمانها من التعامل في مسائل السياسة الخارجية الذي أحدثته لجنة سميث قد آن له ان ينتهي . كما طالبت وزارة الطيران في نفس السنة بتبسيط إجراءات التعامل في المسائل الاجرائية في الخليج العربي ، وحصر مسئوليته في جهة واحدة . وترى وزارة الطيران أن الطريق الجوي قد أحدث مسائل إدارية معقدة تتطلب البت السريع وأن المقيم المقسم بين حكومة الهند ، ووزارتي الخارجية والمستعمرات لن

يستطيع أن يتخذ قراراً سريعاً في الاجراءات الروتينية التي تتطلب منه الاتصال بكل هذه الجهات أو جلها . وطالبت وزارة الطيران أن تؤول مسئولية الخليج العربي بأكمله إلى مصلحة واحدة يكون مقرها لندن ، ورئاستها وزارة المستعمرات . وقد وضعت كل هذه المسائل ومسائل الادارة بوجه خاص أمام لجنة الدفاع عن الامبراطورية في مارس ١٩٢٩ وقد كانت الصورة في الخليج على الوجه[٨٥] التالي : —

أ — المقيم في الخليج مسئول مسئولية مباشرة ويتعامل بصورة مباشرة مع حكومة لندن عن طريق وزارة المستعمرات في كل المسائل الخاصة بابن سعود حين يكون ابن سعود في نجد والاحساء وتخرج عنه هذه المسئولية حين يكون ابن سعود في الحجاز .

ب — المقيم مسئول مسئولية مباشرة ويتعامل بصورة مباشرة مع حكومة لندن عن طريق وزارة الخارجية بصفته قنصلاً عاماً لمناطق في فارس، كما عليه أن يكون حلقة اتصال بين الوزير في طهران والهند في المسائل التي تنشأ في الخليج العربي وتؤثر في العلاقات الفارسية الانجليزية .

ج — إن المقيم مسئول مسئولية مباشرة ويتعامل بصورة مباشرة مع حكومة الهند فيما يخص المسائل الادارية والداخلية للمشيخات العربية المختلفة وشئون مسقط . وكذلك يقع على المقيم بصفته مسئولاً هندياً مراقبة مناطق معينة في جنوب فارس والمناطق الأخرى ذات الأهمية الاستراتيجية المتصلة بالمنطقة . وأن المقيم مسئول كذلك لحكومة الهند بصفته المسئول الأول عن رعاية الأهداف السياسية والاستراتيجية والتجارية للهند في الخليج العربي . وأن مسئولية المقيم في هذا المجال تامة وشاملة ومباشرة مما يتيح له التنسيق بين الجهات العسكرية المختلفة من الضابط الأعلى للطيران

في العراق، والضابط الأعلى للبحرية في الخليج العربي ، ويكفل التعاون الذي نتولى حكومة الهند نسق صورته النهائية .

ورأت لجنة الدفاع عن الامبراطورية[٨٦] أن هذا الوضع الاداري هو وضع معقد يجب أن يعدل واقترحت أن تشكل لجنة للنظر في هذا الشأن . وعلى هذا قامت حكومة لندن بتسمية لجنة وارن فيشر Fisher للنظر في هذه الأمور وإبداء الرأي .

لجنة وارن فيشر [٨٧] :

يمكن ان نقول أن لجنة وارن فيشر عندما نظرت في هيكل الإدارة البريطانية في الخليج العربي رأت فيه ما يلي : —

أولاً : أن كل الوظائف الادارية في الخليج العربي تملأ ببريطانيين من الادارة السياسية لحكومة الهند فيما عدا وظيفة أو اثنين من الوظائف الصغرى . وأن المقيم هو قمة السلطة البريطانية في الخليج ويخضع له على الجانب العربي للخليج وكلاء سياسيون في الكويت والبحرين ومسقط ووكيل للمقيمية مسئول عن الساحل المهادن في الشارقة . وليس للمقيم على الجانب الفارسي من الخليج أي مسئوليات كمقيم إنما كانت مسئولياته في تلك المنطقة هي مسئوليات قنصلية يصرفها بصفته قنصلاً عاماً . يقع تحت رئاسة المقيم قنصلين في بوشهر وبندر عباس ووكيل قنصلية في لنجه . وليس للمقيم أي شأن بصفة مباشرة بشئون العراق ولا بشئون ابن سعود إلا أن المقيم هو الرئيس المباشر للوكيلين السياسيين في الكويت والبحرين مما يحتم عليه التدخل في شئون ابن سعود التي تتم عن طريق هاتين القناتين، وكذلك على المقيم الاتصال بالسلطات البريطانية في العراق فيما يعن لـــه هنالك من مسائل ذات اتصال بالخليج العربي . والمقيم مسئول مسئولية

مباشرة لحكومة الهند التي تعينه ، ولحكومة لندن عـن طريق وزارتي المستعمرات والخارجية .

ثانياً : أن حكومة الهند تحتمل كل نفقات الساحل العربي فيما عدا وكالة الكويت حيث تشارك حكومة لندن بدفع نصف التكاليف . ولهذا لاحظت لجنة فيشر في هذا النسيج خلطاً لأن لجنة ماسترطون سميث سمت المقيم قناة اتصال في كل الأحوال ، وجعلته المسئول الأول عن الشئون الادارية والمحلية وحملته مسئولية مباشرة وأبعدت عنه المسئوليات السياسية لأنه من الكادر الهندي . وأضاف تقرير لجنة فيشر أن لجنة سميث لم تضع حداً فاصلاً بين السياسة والادارة والشئون المحلية والشئون الدوليـة . «ويجب أن نقرر أنه في هذه المنطقة من العالم يصعب أن نضع حداً فاصلاً حاسماً بين الأمور الادارية والشئون السياسية . إن لجنة سميث لم تضع ولا حتى مؤشرات عامة لتبين أين تنتهي هذه لتبدأ تلك . إن فهمنا للمسائل السياسية هو أنها في العادة المسائل التي تنطوي على مسائل كبرى تخص السياسة العربية ، وكذلك علاقة ابن سعود بحكومة جلالته . فالمسائل التي تدخل ضمن إحدى هاتين الدائرتين أو كلاهما تبقى من اختصاص وزارة المستعمرات بالتشاور مع وزارة الهند أو الخارجية كل حسب اختصاصه كما تستدعي المسألة ».أما الأمور الأخرى فقد ظلت كما كانت في الماضي تصرّفها حكومة الهند ووزارة الهند بالتشاور — كلما كان هذا ضرورياً — مع وزارتي الخارجية والمستعمرات كل حسب اختصاصه . وقد أخطرت وزارة الخارجية المقيم في عام ١٩٢٤ بأنه ليس لديهم اهتمام مباشر بشأن الكويت لا سياسياً ولا إدارياً . وليس لهم أدنى علاقة أو أقل اهتمام بشئون الدول التي تساحل الخليج إلا بالأمور التي قد يكون لها صدى سياسي ، أو بالعلاقات التي تخص حكومة لندن مع ابن سعود. أما الأمور التي تقع في نطاق الادارة الداخلية والسياسة المحلية والتي لن يكون لها في

اعتقادهم أي ردود فعل خارجية « فيجب أن يكون معلوماً لديكم أن مسئولية هذا الأمر تقع على عاتق حكومة الهند وعليكم مراسلتها في هذا الصدد ، وإرسال التقارير لها ، وتلقي التوجيهات منها . ويسرني ان ترسلوا بنسخة من كل من مراسلاتكم في هذا الشأن إلى حكومة لندن لوزارة الخارجية وذلك للعلم فقط حتى إذا انقلبت أي مسألة من هذه المسائل الداخلية البحتة وأحدثت انعكاساً أو صدى أو أثراً خارج حدود المنطقة تكون هذه الوزارة على علم بدقائق الأحداث وأسلوب مسارها . وعليكم لذلك ان تخطروا حكومة الهند بكل ما يصدر عنكم من قول أو فعل نتيجة لتعليمات تتلقاها من هذه الوزارة فيما يخص المنطقة بصفة مباشرة أو غير مباشرة » .

وتتفق وزارات الهند والمستعمرات والخارجية على أن الفصل بين الشئون السياسية والادارية في الخليج العربي هو أمر غير ممكن إن لم يكن مستحيلاً . « غير أننا نكل هذا الأمر لتقديركم الشخصي . فالمسائل الحدود مثلاً وجهان أحدهما محلي بحت وآخر خارجي صرف . ولهذا فيجب عليكم أن تحولوا حقائق مسألة من هذا القبيل إلى كل من وزارتي الهند والمستعمرات وسيقومان كل في اختصاصه بتوجيهكم بشأن التصرف المطلوب منكم ، أما في مسائل التنقيب عن البترول وما ينشأ عنها ، وهذا بالطبع ليس أمراً محلياً ، فعلى المقيم أن ينظر في هذا الصدد إلى وزارة المستعمرات لقيادته . أما فيما يخص مسقط فليس لوزارة المستعمرات فيها من شأن إلا ما كان من أمر علاقاتها بابن سعود . ولهذا فالمقيم مسئول عن المسائل التي تخص تلك المنطقة مسئولية مباشرة لحكومة الهند بالتضامن مع وزارة الهند . أما إذا نشأ في مسقط أمر ذو أهمية خاصة فعلى حكومة الهند أن تدرسه مع وزارتي الخارجية والمستعمرات أو إحداهما حسب جهة الاختصاص حتى تتقرر السياسة الواجب اتباعها . ويقع على وكيل مسقط تمثيل حكومتي

الهند ولندن غير أن مصروفات الوكالة تتحملها حكومة الهند . ولا نجد شيئاً يثير اهتمام وزارة المستعمرات بمنطقة الساحل المهادن سوى الأمور المتصلة بابن سعود التي ستكون هنالك من اختصاص حكومة الهند تدرسها مع وزارة الهند ووزارة المستعمرات . أما فيما عدا هذا فإن سياسة هذه المنطقة محلية بحتة تقع مسئوليتها على كاهل حكومة الهند ووزارة الهند »[٨٨] .

« أما في البحرين فإننا نجد تشابكاً في تمثيل الجهات المختلفة ، فمسئولية الادعاءات الفارسية هي من مسئوليات وزارة الخارجية تعالجها بالتشاور مع وزارة الهند ويعرض قرارهما قبل تنفيذه على وزارة المستعمرات للحصول على موافقتها . أما الشئون المتصلة بابن سعود فهي من اهتمامات وزارة المستعمرات إلا أن المسائل الادارية في المنطقة تبقى هندية بحتة » .

« أما في الكويت فالوضع مختلف . فالكويت ذات صلة وثيقة بالمسائل السياسية الخاصة بنجد والعراق مما يدفعنا إلى الاعتقاد بأنه ليس هنالك مسائل ذات طبيعة محلية بحتة حيث تقود المحلية في الكويت إلى متاهات السياسة الدولية . إن هذا يجعل الكويت تقع قريباً — بشكل من الأشكال — في نطاق مسئولية وزارة المستعمرات لتتعامل معها تعاملاً كاملاً منذ ١٩٢١ . ولكن على الرغم من هذا فإن تداول شئونها يكون بالتشاور بين وزارة المستعمرات مع أي من وزارتي الخارجية والهند بحسب ظروف وطبيعة المسألة . إن المسائل الداخلية للكويت هي ، بصفة نظرية ، من شئون حكومة الهند وتتقاسم حكومتا لندن والهند نفقات هذه الوكالة . وإذا كان هذا هو الوضع النظري للمسألة فإن وجهها العملي يشير إلى أن هنالك مسائل حدود بين الكويت وابن سعود ، وكذلك مسائل إدارة امتيازات النفط حيث تتولى وزارة المستعمرات العمل في هذين المجالين بالتشاور مع أي من وزارتي الخارجية أو الهند حسب طبيعة المسالة . وكان المقيم مسئولاً في هذا المجال لوزارة المستعمرات » . وقد لاحظت لجنة فيشر

أن وزارة المستعمرات لا تزيد عن كونها جهازاً وسيطاً فهي لا تستطيع البت في أي مسألة بمفردها إنما بالرجوع إلى وزارة الهند أو وزارة الخارجية أو الوزارتين معاً حسب طبيعة المسألة . أما فيما عدا المسائل الخاصة بالحدود والنفط فإن المقيم يتلقى تعليماته بشأن الكويت من حكومة الهند أو من وزارة الهند عندما تكون هذه التعليمات صادرة عن حكومة لندن .

ويشير تقرير فيشر لاسطول الخليج الذي يقوده الضابط الأعلى للاسطول في الخليج العربي أن حكومة الهند تتولى أمر صيانته وتشغيله تزويده بالوقود . وتقترح اللجنة أنه(٨٩) يجب ن تنشأ علاقة مماثلة بين الضابط الأعلى للطيران في العراق مع المقيم كتلك التي للمقيم مع الضابط الأعلى للاسطول وذلك حتى يمكن للمقيم ان يحصل على المساعدة الجوية اللازمة للتدخل بما تقضيه الظروف في داخلية الجزيرة العربية . وتشترط للجنة ان تخضع أولية استعمال السلاح الجوي للعراق ثم للخليج العربي بعدئذ(٩٠) . وسيصبح على الضابط الأعلى للطيران في العراق ان يمد المقيم— بعد مراعاة الأوليات في العراق— بخدماته الجوية حتى يستطيع المقيم ان يستخدم الطيران في زياراته للساحل .

وترى لجنة فيشر أن المسئوليات المتزايدة للمقيم في الساحل العربي تتطلب منه ان يركز جهوده في هذه المنطقة وتوصي اللجنة بأن يعفى المقيم من رعاية الشئون القنصلية في جنوب فارس وأن ينقل مركزه إلى الجانب العربي من الخليج العربي حتى تكون المطرقة على السندان On His Beat . وتلاحظ لجنة فيشر أن المقيم الذي يعين حالياً وبصفة شاملة من قسم الادارة السياسية من حكومة الهند (هذا بالرغم من أنهم يستشيرون الوزير في طهران قبل تعيينه) هو من أرفع عشر أو إحدى عشر منصباً في حكومة الهند إلا أنه أقل هذه المناصب إغراء وأقلها جذباً للكفاءات ، وهو بصفة عامة منصب

غير مرغوب فيه . وتوصي لجنة فيشر « بالنظر لما يقوم به الفرس حالياً من تأكيد لنفوذهم في الخليج العربي ، وبالنظر كذلك للمسائل الامبريالية المتزايدة في الساحل العربي وأسلوب التحكم فيها ، وبالنظر أيضاً لأهمية الطريق الجوي على الساحل العربي في الاستراتيجية السياسية ، وللمسئوليات السياسية المتفاقمة في المنطقة ، توصي لجنة فيشر بوجوب أن يسند منصب المقيم لأكفأ الرجال وأن يكون للحكومة الامبريالية رأياً أكبر في مسألة تعيينه ... » .

ويلاحظ أن لجنة فيشر لم تطاق يد الهند المغلولة حكومة أو وزارة في شئون السياسة الخارجية بل إنها عملت بصورة ما حين أشارت بزيادة مسئولية لندن في تعيين المقيم إلى تجريد تلك الحكومة مما لها من مسئوليات إدارية.

وفي عام ١٩٣٢ حين كانت وزارة المستعمرات تنهي انتدابها على العراق اقترحت أن تحول عنها كل الأعباء التي تمارسها في الخليج العربي الذي لا يثير اهتمامها بأي حال خاصة وأن تكوين المملكة العربية السعودية قد اكتمل تماماً[٩١] . وقد أثار هذا حرباً كبيرة بين وزارة الخارجية وحكومة الهند بصفة خاصة . كان من رأي الخارجية أن الخليج العربي أصبحت له أهمية قصوى لم تكن له في أي وقت مضى وذلك لادعاءات الحكومة الفارسية المتكررة ، ودخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة ولخطوط الطيران التي ربطت المنطقة بأوربا بل جعلتها أكثر قرباً من أوربا عن الهند ، مما يجعل وزارة الخارجية المسئولة الأولى عن إدارة المسائل في المنطقة . وانبرت حكومة الهند بمساندة وزارة الهند تحتج بأن لها ممارسة طويلة ممتازة بشئون الخليج العربي وأنها يجب ان تكون صاحبة الرأي الأول هنالك. واحتدمت المناقشات وعارض رأي حكومة الهند من قال بأن مشروع الاصلاح الهندي (I. R. C.) سيضعف من حكومة الهند في الهند[٩٢] وبالتالي في الخليج العربي ، وسانده من رأي أن للهند خبرة قصوى في إدارة الخليج

العربي لا تدانيها أي خبرة أخرى ، وأن وضع الأمر بيد الخارجية غـــير المتمرسة سيعقد الأمر ، وأن النقاط التي تثيرها وزارة الخارجية من أن حكومة الهند ستضعف في ذاتها بالنظر إلى ما يحدث في الهند من تغيرات سياسية هو أمر غير وارد لأن حكومة الهند لا تبغي تهنيد الخليج العربي وإدخاله ضمن التشريع الهندي إنما سيأخذ كل شيء مجـــراه على ضوء المصالح البريطانية . وكان رأي المقيم في الخليج مؤيداً لهذا الاتجاه . ولذلك « اقترح اللورد الرئيس في نهاية الجلسة أن تتولى وزارة الهند مسئولية الخليج » العربي ،ووفق علىهذا القرار.وقدوافقالبرلمان بدوره على[٩٣] أن تتولى وزارة الهند وليست وزارة الخارجية الأمور في الخليج العربي ، وأن حكومة الهند تعتقد أنها بهذا قد خطت خطوات مرضية في الاتجاه الصحيح حيث انتهت الازدواجية المربكة التي تسببت في كثير من الازعاج في الماضي . وبهذا ستتحرك عجلة الادارة في الخليج العربي في يد المقيم الذي سيوجههاصوب الهند في سهولة ويسر . وانتهت أيام كثيرة من النقاش المحتدم في ١٦ يوليو ١٩٣٣ حين توصلوا إلى صيغة هذا القرار[٩٤]. « لقد قررت حكومة جلالته أن تقوم وزارة الهند اعتباراً من اغسطس بتحمل المسئوليات في مناطق الخليج « العربي » التي تديرها حالياً وزارة المستعمرات . وسيقع على وزارة الهند عبء إدارة كل شئون الخليج بما في ذلك المسائل الخاصة بالتنقيب عـــن البترول » ، ووجه القرار المقيم في الخليج العربي أن يتعامل بعد هذا مع وزارة الهند وان يخاطب وزير الدولة لشئون الهند في كل المسائل التي تخاطب فيها حالياً وزير الدولة لشئون المستعمرات ، «وأن وزارة الهند نيابة عن حكومة جلالته ستتولى إصدار تعليمهاتها اليك في المسائل التي كانت سلفاً تأتيك عن طريق وزارة المستعمرات ، غير أن وضعك بالنسبة لحكومة الهند سيظل كما هو دون تغيير » . وبهذا أصبح لحكومة الهند يداً طولى في مسائل السياسة العامة في الخليج خاصة وأن سلطة المقيم قد امتدت إلى جزر

كوريا موريا في ١٩٣٢ التي كانت سلفاً تقع تحت سلطة مقيم عدن[٩٥] . وبهذا أصبح المقيم حاكماً لوحدة الخليج العربي التي ضمت اليها خليج عمان . وصارت حكومة الهند تبدي رأيها في مسائل السياسة الخارجية وتحمله عنها وزارة الهند إلى وزارة الخارجية . واستمر وضع المقيم في الخليج العربي دون إحداث تغيير إلا ما كان من أمر نقل المقيمية في بوشهر إلى البحرين ، حتى طويت حكومة الهند بل وظل بعد ان انتهت تلك الحكومة شبحاً يحدث عن حكومة قبرت .

نقل المقيمية من بوشهر إلى البحرين : —

إن أمر نقل المقيمية من الساحل الفارسي للساحل العربي لم يكن أمراً مستحدثاً في العشرينات من هذا القرن إنما هو من الأمور التي أثيرت منذ مطلع القرن الثامن عشر كما أسلفنا القول حين أشير بنقل مستودع جمبرون إلى البحرين . واستمرت الدعوة للهجرة بالمقيمية إلى الساحل العربي متقطعة ، وتبلورت من وجه نظر حكومة الهند في خطاب لويس بيللي مقيم الخليج بتاريخ ١٢ يناير ١٨٦٣[٩٦] . كان بيللي يرى أن الدور الأساسي للمقيمية في الخليج العربي يكمن في محاربة القرصنة وتجارة الرقيق وتطوير التجارة البريطانية . ويرى بيللي أن « القرصنة » قد انتهت وتحول دور المقيمية إلى « مراقبة هؤلاء العرب مرقبة دائمة وحذرة ، وأن تجارة الرقيق لا زالت نشطة ، وعلى المقيمية أن تعمل لضربها . أما التجارة « المشروعة » لبريطانيا فهي آخذة في الازدهار كما يقول التقرير . ويستطرد بيللي فيقول بأنهم أقاموا مقيمتهم في بوشهر لعدم إمكانهم إقامتها على الساحل العربي ، غير أنه يرى أن بوشهر لم تختار بعناية إذ نظر اليها من وجهة النظر الاستراتيجية بالنسبة للاسطول. فبوشهر بموقعها هذا لا تستطيع مراقبة تجارة الرقيق مراقبة دقيقة لأنها بعيدة عن مدخل الخليج العربي . ودعا بيللي إلى نقل المقيمية إلى رأس

مسندم عند مدخل الخليج لأنها من الناحية الاستراتيجية « جبل طارق » الخليج العربي . ويرى بيللي أنه يمكن لحكومة الهند أن تشيد برأس مسندم مخزناً للفحم بالإضافة إلى محطة البرق التي لهم فيها حالياً ، فرأس مسندم « يقع في وجه البواخر القادمة من المناطق البعيدة ، كما يقع في منتصف الطريق بين البصرة وبومباي ». ويشكو بيللي من الفرس وينعتهم لغيرتهم الوطنية ولوعيهم السياسي المتزايد بأنهم « صغار العقول » ولا يطمئنون أبداً لوجود المقيم السياسي في بوشهر . وأن حكومة فارس لم تصرح للمقيم أن يبني له منزلاً إلا بعد ضغط من حكومة لندن حيث تمكن المقيم بعد ذلك من أن يبني له منزلاً لايزيد عن حجم الخيمة . ولما شاد طبيب المقيمية منزلاً مماثلاً على نفس النمط هدمته الحكومة الفارسية وسوته بالأرض ، وأشار المقيم إلى أن العلاقات الانجليزية في فارس قد تنهار فجأة وعلى الحكومة البريطانية قبل هذا ان تعير النقاط التالية اهتماماً كبيراً[٩٧] : —

أ — إن وجود ميناء بريطاني في الخليج العربي به محطة برق ، ومركز إمداد للفحم ، وتجارة نشطة ، وبه من الإمكانات ما يجعله منطقة قوية تحرس « أمن الخليج » هو أمر حتمي . ويستطيع المقيم ان يدير من هذا الميناء أمور مسقط وبقية الخليج العربي .

ب — إن وجود هذا الميناء في هذه البقعة سيكون « مركز إشعاع في جسم البربرية المتمكنة في المنطقة » .

جـ — إن رأس مسندم من أرض مسقط حيث يتوفر الماء العذب ، وتتوفر في ظهيرها رقعة زراعية ، وبها ميناء طبيعي ، وأن المقيم سيستطيع من هنالك ان يدير بوشهر ومسقط على السواء .

ولم ينفذ من الأمر شيء إذ عارضت وزارة الخارجية البريطانية هذا الرأي . ولما صار المقيم في ١٨٧٨ قنصلاً عاماً في فارس صار الفرس

يشيرون إلى المقيم رسمياً بالقنصل العام ويتجاهلون تماماً أنه المقيم بالرغم من أنه لم تمض إلا ٣٧ عاماً منذ أن وقعت الحكومة الفارسية على اتفاق تجاري مع بريطانيا اعترفت بموجب المادة الثانية فيه «أنه ولمدة سنوات عديدة» أقام في بوشهر مقيم بريطاني توافق الحكومة الفارسية على استمرار إقامته. كما يكون للحكومة الفارسية الحق في أن تعين لها مقيمين أحدهما في لندن والآخر في بومباي». وقد تسببت المضايقات اللاحقة للمقيم والتي كان لها انعكاساتها على مجرى العلاقات الفارسية البريطانية، وصفاء العلاقة مع فارس التي كانت وزارة الخارجية البريطانية تحرص عليها ما أمكن، ان تتصل بوزارة الخارجية في بداية العشرينات من هذا القرن بوزارة الهند تطلب اليها نقل مقيمتها من بوشهر «حيث لم يعد من المقبول أن تعمل وكالة سياسية تابعة لحكومة الهند تحت دثار قنصلي فوق التراب الفارسي».

«وإذا حاولت فارس ان ترغم المقيم على الرحيل فلا أساس لدينا نمنعها به، وسيكون الوضع خطيراً. فاخلاء بوشهر يجب ان يتم بكرامة وفي الوقت المناسب»[٩٨]. وتذرعت وزارة الخارجية بالمسائل التي نشأت مع استحداث الطريق الجوي ومسائل النفط وغيرها من المسائل التي تتطلب وجود المقيم على التراب العربي. وتعددت الاتصالات بين وزارة الخارجية وحكومة الهند من جهة وبين وزارة الهند وحكومة الهند والمقيم في الخليج العربي من جهة أخرى حول ضرورة نقل المقيمية إلى الساحل العربي وأنسب الأماكن التي يمكن ان تنقل اليها، فتأرجح الرأي بين الكويت والبحرين. وفي خطاب له بتاريخ ١٧ يوليو ١٩٢٩ يذكر المقيم[٩٩] أن هنالك محاسن عدة لنقل المقيمية إلى الكويت وهنالك بعض المتاعب والمثالب، والحال كذلك بالنسبة للبحرين. يذكر المقيم في خطابه هذا بأن نقل المقيمية إلى الساحل العربي للخليج العربي سيجعل الانجليز شديدي الصلة بالمسائل الخاصة بتلك المنطقة، وسيجعل المقيم على اتصال دائب بالمندوب السامي للعراق وسيتمكن

المقيم من فهم ومعرفة دقائق السياسة العربية. ويرى المقيم أن نقل المقيمية إلى الكويت من شأنه أن يقوي من استقلال الكويت ! « لأننا نستطيع أن نقف دونها والعراق ونجد . وأن بالكويت ميناء ربما كان من أحسن الموانىء في الخليج وأجودها ، وهنالك سيكون المقيم أكثر اتصالاً بقطع الأسطول البريطاني حيث يستقدمها متى شاء ولن يكون الأمر كما هو الحال في الساحل الفارسي حيث تتجنب قطع الاسطول هذا الساحل . كما آن المقيم سيكون في الكويت أكثر التصاقاً بقطع الأسطول الجوي الملكي في العراق التي لا تستطيع حالياً بموجب القوانين الفارسية التحليق أو الهبوط في بوشهر ، وسيتخلص المقيم من البيروقراطية الفارسية . وتزيد هيبته كممثل لبريطانيا « العظمى » في الخليج العربي . ولن يعامل المقيم كمجرد قنصل كما تعامله فارس حالياً . إن دخول العربات إلى المنطقة قد ربط الكويت بالبصرة . فالرحلة من الكويت إلى البصرة لا تستغرق سوى أربع ساعات بالعربات ، ولا تستغرق الرحلة منها جواً إلى بغداد أكثر من ثلاث ساعات ونصف الساعة » . ويعتبر المقيم أن الكويت ألطف جواً من سواها من مناطق الخليج العربية الأخرى.ويأتي المقيم بعد هذا على ذكر المثالب والمتاعب التي ستصادفها المقيمية في الكويت حيث يقول : إنه بالرغم من أن الكويت ألطف جواً من غيرها بصفة عامة إلا أن صيف الكويت قائظ غير محتمل مما سيضطر المقيم ان يبعد عنها لمدة ثلاثة أشهر كل سنة . ويضيف المقيم أنه بالرغم من وجود بعض أعضاء الجمعيات التبشيرية من الأمريكان[١٠٠] إلا أنه لا أثر لحياة اجتماعية في الكويت ، وليست بالكويت أي وسيلة للترفيه . لن تجد في سوق الكويت ضروريات الحياة إذ خنقت سياسة الحصار التي فرضها ابن سعود المنطقة . « كما أنك لن تجد في الكويت الكهرباء والثلج وهي من الأشياء الموجودة في بوشهر والبحرين » . ومن المشاكل التي ستعرض المقيمية في الكويت مسألة الماء الذي تأتي به الداوات من العراق .

« هذا بالإضافة إلى أن الكويت منظرها كئيب فهي جرداء غبراء رمالاً ممتدة على مرمى البصر ، ومنظرها أسوأ بكثير من البحرين وبوشهر ولا يوجد بها تشجير أبداً . وبالرغم من أن ميناء الكويت هو من أجود الموانئ إلا أنه غير متطور ولا مزدهر . ويمثل رسو السفن فيه وإقلاعها عنه عنتاً كبيراً ورهقاً حين انحسار المد » . ويضيف المقيم[١٠١] أنه لا توجد في الوقت الراهن أي مواصلات بحرية منتظمة غير سفينة البريد التي تأتي إلى الكويت في مواقيت غير ثابتة أو منتظمة . ويرى المقيم أن أبرز الأسباب الأساسية التي تجعله لا يحبذ نقل المقيمية إلى الكويت هو أن موقعها في أقصى شمال الخليج العربي وسيبعد رئاسة الخليج العربي عن قاعدتها الأساسية في الهند ، كما سيبعدها عن بعض مواقع أدائها في مسقط ، والساحل المهادن ، وتلك المناطق التي تتطلب من المقيم حالياً انتباهاً أعمق وأشمل مما كان عليه الحال سابقاً. ويرى المقيم أن الأمن معدوم في الكويت لأنها معرضة لهجمات قبائل الصحراء ، كما أن عدم وجود لاسلكي في الكويت مع إمكانية قيام القبائل التي يمكن ان تغير عليها بقطع الخط السلكي الأرضي يقلل من ميزة نقل المقيمية إلى الكويت . ويرى المقيم أنه يمكن التغلب على هذه المشاكل وذلك ببناء مقيمية قوية ، تشجر المنطقة حولها ، ويقام عليها ملاعب « التنس » ، وتجلب اليها الضروريات ، فتصير الحياة مقبولة . كما يرى المقيم أنهم يمكن ان ينظموا خدمة بريد البصرة إلى الكويت ويتصلوا بابن سعود للاتفاق معه حول المسائل الأمنية . ويضيف المقيم في خطاب له بتاريخ ١٤ أغسطس ١٩٢٩ حول مدى قبول شيخ الكويت لمقيمية في أرضه فيقول أن شيخ الكويت يدرك أنه « عظم بين صقرين » العراق ونجد . وأنه لا بد سيرحب بنقل المقيمية إلى أرضه وذلك لضمان استقلاله ، كما أن نقل المقيمية إلى الكويت سيجلب له تجارة رائجة . ويستحسن المقيم نقل المقيمية إلى الكويت حيث أن اتصالها بنجد اتصال وثيق .

أما عن نقل المقيمية إلى البحرين فيرى المقيم أن البحرين هي مركز تلاقي لشيوخ المنطقة المختلفين الذين يفدون اليها باستمرار طمعاً في رفد شيخها أو طلباً للعلاج في المستشفى الأمريكي بها.وأن شيوخ الخليج العربي على اتصال بالبحرين أكثر من اتصالهم بالكويت . ويذهب المقيم إلى أن وجود المقيمية في البحرين سيجعل علاقات المقيم الشخصية بالشيوخ الذين سيلتقى بهم دائماً أوثق وألصق .. « إن هذا من الأسباب الأساسية التي تجعلني أفضل نقل المقيمية إلى البحرين دون الكويت . وفي البحرين يستطيع المقيم كذلك أن يضع أذنه يستلقط نبضات شيوخ العرب في الساحل الفارسي وجنوب بوشهر ، ذلك الساحل الذي يعمره بصفة أساسية قوم من دم عربي » . ويرى المقيم أن البحرين تفضل الكويت في أنها مدينة تجارية أنشط من الكويت تفد اليها السلع التي تفد منها إلى الاحساء وجنوب نجد ، أما الكويت فلا تخرج عن كونها مدينة بدوية الطابع ولا تزيد عن أنها ميناء طبيعي لأهل شمال نجد . ويزيد المقيم بأن موقع البحرين أفضل إدارياً من موقع الكويت حيث لا يفصلها من الساحل المتصالح أو عمان أكثر من ٢٤ ساعة إبحاراً . ويضيف المقيم أن البحرين أفضل من الكويت من الناحية الأمنية ، ويمكن أن يشاد بها مطار يكون نواة لقاعدة الطيران الامبريالي في الخليج ، وذلك بعكس الكويت التي يقع المطار فيها خارج أسوار المدينة . وحين يقارن المقيم بين الخطوط البرقية في كل من البحرين والكويت يجد أن المشكلة متساوية فكلاهما قابل للقطع . ويستعرض المقيم الأمور الأخرى فيفضل جو الكويت على جو البحرين ، ويفضل مباني البحرين على مباني الكويت ، « بالرغم من أن الايجار في الكويت أرخص » . ويفضل لمقيم الحياة الاجتماعية في البحرين حيث يرى أن البحرين أكثر تطوراً من الكويت في هذا الشأن فأهل الكويت « عرب أقحاح » ، وأن بالبحرين جماعة أوربية صغيرة ستزداد مع ظهور البترول . وتوجد بالبحرين ، كما

يقول المقيم ، الطرق المعبدة عكس الكويت حيث تعوق الرمال الحركة . وفي البحرين تستطيع أن تجد ضروريات الحياة وفيها الكهرباء والتشجير . وأن ماء البحرين بالرغم من آن الأوربيين لا يستصيغون طعمه إلا أنالأمريكان يستعملونه « ورغم طعمه الرديء إلا أنه قد يكون صحياً . ولكننا يجب ان نضيف أن وجود الماء الكافي للاستحمام وللتشجير في البحرين أمر لا يتأتى في الكويت » ..[١٠٢] . وأحيل تقرير المقيم إلى وزارة الهند وتدارسته مع الخارجية والمستعمرات ، وردت حكومة الهند تقول أن وزارتي الخارجية والمستعمرات تفضلان نقل المقيمية إلى البحرين . ورد المقيم عليها في اكتوبر ١٩٣٠ مؤيداً رأيهما[١٠٣] ، وأنه سيتصل بشيخ البحرين لاستصدار موافقته حين تتفق كل الجهات المعنية على النقل إلى البحرين إلا أنه لا يجب إثارة هذا الأمر مع الشيخ إلا بعد عقد الاتفاق المنتظر مع فارس الذي يتم فيه ترك الفرس لدعاويهم على البحرين . ويضيف المقيم في خطاب له آخر[١٠٤] بتاريخ ١ اكتوبر ١٩٣٠ يقول فيه أنه سيزور البحرين في أوائل نوفمبر وأنه يمكن ان يفاتح شيخ البحرين في الأمر ويحصل على موافقته إذا حصل المقيم من الهند أو من لندن ما يفيد بأن أمر نقل المقيمية قد أصبح سياسة مقررة ، ولم يبت في الأمر في ذلك الحين رغم إصرار وزارة الخارجية .

وفي خطاب لنتشبل هجسين Huggessen [١٠٥] المبعوث البريطاني في طهران كتبه في البحرين يوم ٢٨ فبراير ١٩٣٥ دعا فيه بشدة إلى ضرورة الاسراع بنقل المقيمية إلى البحرين « لأن نفوذنا وموقفنا في الساحل الفارسي للخليج آخذ في التضاؤل ، وأنه من الضرورة القصوى ان نحاول أن نقوي من نفوذنا ، ونزيد من هيبتنا على الساحل العربي » ، ويحلل هجسين الوضع البريطاني في الخليج العربي ويرى أن هنالك نوعاً من عوامل التعرية السياسية قد لحقت بنفوذهم عند ساحل الخليج في المنطقة الفارسية . ويشير هجسين

إلى أن قبضتهم على فارس كانت قوية أيام الانقسام والفوضى ولكنها تراخت نتيجة للظروف غير العادية التي أدت إلى إعادة تكوين فارس . ويضيف هجسين أنه من المستحيل عليهم مقاومة مد موجة التعرية هذه في فارس ويجب تدارك الأمر على الساحل الآخر قبل ان تنتقل إليه عوامل التعرية هذه . « إن الوقت الراهن هو أمثل اللحظات لتثبيت موقعنا وإعلاء سمعتنا على الساحل العربي لنقاوم موجة التعرية التي لا بد أنها ستلحق بذلك الساحل . إن هؤلاء الجماعات هم أصدقاء لنا جداً ، ويثقون بنا كثيراً وشد ما أخشاه أنهم حين يأتون للمحكات العملية فان يجدوننا عند حسن ظنهم » . ويذكر هجسين بعض الحوادث التي خذلوا فيها شيخ الكويت وشيخ البحرين ، ويستطرد بعدئذ فيقول« إني أرى أن الخطوة العملية التي يجب ان نتخذها هي تحويل المقيم السياسي من الجانب الآخر للخليج البعيد عن محوره الأساسي حيث لا يثمر وجوده إلا المتاعب إلى هذا الجانب » . ويرى هجسين أن تواجد المقيم في الجانب العربي سيزيد في هيبته ويقوي من نفوذه . وينتهي هجسين إلى أن « نقل المقيمية أمر مرغوب فيه إذا نظرنا إلى المسألة من ناحية السياسة العربية أو الفارسية على حد سواء » .

ويكشف تعليق وزارة الخارجية إلى أن كل ما يقال من قرب المقيم إلى الساحل العربي ليكون في محوره هو ذريعة لإقناع حكومة الهند كما يقول الوكيل راندل(١٠٦) Randel « حين نبدأ معمعة الهجوم على الوزارات الأخرى . إن هذا بالضبط ما سنركز في الحرب القادمة بين الوزارات المعنية حين نناقش سياسة حكومة جلالته تجاه فارس » . لم تكن الخارجية تعني تماماً الأسباب التي ساقتها من أجل نقل المقيمية إنما هي أسباب تبدو واقعية واقتنعت بها وزارة الهند وصارت تدافع عنها . لم يكن يعني الخارجية البريطانية من الأمر في الخليج شيئاً إلا استرضاء فارس التي ازداد فيها المد القومي ، ورأت الخارجية أن تقوي في هذا التيار حتى يقف أمام

المد السوفيتي إلى المنطقة فتغاضت عن كثير . ومما يؤكد أن النقل كان لأسباب فارسية بحتة هو أن وزارة الخارجية حاولت جادة حين كانت تفاوض فارس في ١٩٢٩ ان تحصل منها على موافقة للابقاء على المقيمية في بوشهر . يقول تعليق وزارة الخارجية على خطاب هجسين « أنه من سياسة وزارة الخارجية الثابتة أو قل التي تضغط الادارة الشرقية بها على حكومة الهند هي أنه من الأجدى لها ان تشدد على الساحل العربي قبضتها بقدر الامكان وذلك للتواجد بين الشيوخ العرب ودراسة معاناتهم . إن تحويل المقيمية إلى الساحل العربي هو جزء من سياسة تنادي بها وزارة الخارجية من مدة طويلة بالرغم من أن هذه الوزارة قد حاولت جادة ان تجد مع فارس حلاً حين كانت مفاوضات ١٩٢٩ حول إمكانية بقــاء المقيمية في أرضهم . إننا نعتقد أن هذا النقل هو أمر مرغوب فيه بالنظر إلى علاقاتنا بفارس وربما أدى هذا الأمر إلى تبسيط الاجراءات الادارية للسياسة البريطانية في الخليج (العربي) وزيادة كفاءتها . أما بالنسبة[١٠٧] للعرب فإني بلجد واثق أن سلطة المقيم وهيبته ونفوذه ربما لا تزيد أكثر مما هي عليه الآن إذا سكن المقيم في الساحل العربي ولا يعني ذلك أن النقل — إذا تم بأسلوب حكيم سينقص من هيبة المقيم وسلطته، ولكن تبقى الحقيقة الماثلة في أن بعد المقيم عن الساحل العربي كان سيمكنه من التصرف بتأثير أكبر يكفل تدخله في شئون الوكالات بصورة أشمل . وأن وجود المقيم في البحرين سيجعله شخصاً عادياً غير محاط بالهالة التي يحدثها بريق البعد ، ولن يسيم المقيم الشيوخ الرعب الذي كان يسببه لهم سابقاً » . ويستمر تعليق الخارجية على خطاب هجسين حيث يقول راندل : « لن نستطيع في ضوء الظروف الجديدة أن نبقي على المقيم الذي هو تقريباً الحاكم البريطاني لمنطقة الخليج العربي على الأرض الفارسية لأن وجوده هنالك لن يؤدي إلا إلى الاحتكاك ،ولن يجلب سوى المصاعب» . « أما إذا أجلينا المقيم إلى الساحل

العربي ، فالأمر جد مختلف . فهنالك سنجد الأسس التي نسيطر بها على المنطقة سيطرة فعالة . إن تحرك المقيمية إلى الساحل العربي هو أمر محتم إن عاجلاً وإن آجلاً وعلينا ان نختار الوقت الذي سنرحل فيه بدلاً من ان يختاره لنا الآخرون . ومن الأجدى لنا ان نحتفظ بعزتنا وكرامتنا . إن نقل المقيمية هو نتيجة منطقية وتتمة حتمية لنقل مخازن أسطولنا من الأرض الفارسية إلى الأرض العربية في الخليج . ويجدر بنا أن نبدأ الحرب من أجل هذا الهدف مع الوزارات المعنية »(١٠٨) .

آمنت حكومة الهند بالأسباب التكتيكية التي ساقتها وزارة الخارجية وهي غير مؤمنة بها والتي صاغتها لكسب الحرب بين المصالح المعنية . وانبرت الهند وسلطاتها في الخليج العربي تدافع عن هذا الأمر بشدة وتحث عليه . ففي خطاب للمقيم في الخليج في عام ١٩٣٦ لوزارة الهند أثار فيه هذا الأمر مجدداً وحث فيه على نقل المقيمية إلى الساحل العربي لأن مسائل الساحل العربي تشكل أكثر من ٩٠٪ من أعبائه(١٠٩) ودعا المقيم لإتمام النقل حالاً وذلك لضرورة تثبيت السيطرة البريطانية قبل ان يفلت عنانها من يدهم خاصة وأن « ما يحدث في فلسطين الآن سيهدد بريطانيا على الساحل العربي للخليج ، وسيودي بصورة مباشرة وخطيرة بالمصالح البريطانية في هذه المنطقة » . ويضيف المقيم أن تطلعات بعض الدول الأوربية المختلفة وبصورة خاصة التطلعات الايطالية والألمانية تقضي وجود المقيمية في الساحل العربي حتى تحجبه عن هذه التطلعات إذ تسعى هاتان الدولتان على وجه الخصوص إلى إقامة مصالح لهما في تلك المنطقة على حساب المصالح البريطانية . ويستطرد المقيم فيقول إن ما حدث في الجزيرة العربية في السنوات القليلة الماضية من تحركات لابن سعود أحدثت مسائل حدود ستؤثر حتماً على الامارات العربية على ساحل الخليج العربي « تلك الامارات التي لها علاقات تعاهدية خاصة مع الحكومة البريطانية وممثليها في الخليج

واجبة الرعاية . إن علينا واجب التحوط للظروف التي قد تنشأ من حدوث فراغ يأتي به موت ابن سعود أو اختفائه حيث يجب أن يكون للحكومة البريطانية هنالك وجود قوي وفعال ليخدم الأهداف البريطانية . إن بريطانيا قوة أساسية في المنطقة العربية من الخليج العربي يجب ان لا تكون بعيدة عن مسرح الأحداث وتترك دورها لقوى أجنبية مختلفة لتعبث به » . ويذهب المقيم إلى أن وجود المقيم في أرض فارسية وتحت دثار قنصلي هو من الأمور التي تثير الفرس وتعكر صفاء العلاقات الفارسية البريطانية واستمراريتها على أسس مقبولة . ويقول المقيم أنه يخشى أن يتم إجلاءه عن بوشهر بصورة لا تتناسب و « جلال » الحكومة البريطانية . ومع قبول حكومة الهند ووزارة الهند وانسياقهما وراء الأسباب التي ذكرتها الخارجية لتبرر بها النقل والدفاع عنها بحرارة بدأت المصالح والوزارات المعنية في لندن تبحث في الأمر عن قناعة فكلها تحبذه . وكانت مسألة تكاليف نقل المقيمية وإقامة الوكالة هي المسألة الأساسية التي عاقت سرعة الانتقال . فحكومتا لندن وكلكتا كانتا تتحملان سوياً تكاليف بوشهر حيث المقيم قنصلاً ، أما إذا انتقلت إلى البحرين فلا ترى لندن أنها معنية بالدفع البتة ، وأحيل الاشكال إلى لجنة الدفاع الامبريالي وأصدرت رأيها فيه — وكان ترجيعاً لصدى خطاب المقيم الذي ذكرناه حالاً — وذلك في ٩ مايو ١٩٣٦ في اجتماعها[١١٠] رقم ٤٦ . جاء من محاضر هذا الاجتماع « لقد نما إلى علم رئيس اللجنة أن كلاً من وزارتي الخارجية والهند متفقتان على تحويل الوكالة السياسية من بوشهر إلى البحرين وذلك لأسباب سياسية . وترى الادميرالية ووزارتا الحربية والطيران أن هنالك مزايا عديدة لنقل المقيمية إلى البحرين وعليه يجب أن يتم النقل في أقرب فرصة » . وعبر هيل Hale (عن وزارة الخزانة) بأن وزارته ستتكفل بتحمل نصف تكاليف النقل حين تتوفر تقديرات هذه التكاليف . ولهذا ترى اللجنة الاسراع بنقل المقيمية بعد أن انتفت العقبة المالية . ورأى

ممثل وزارة الخارجية في اللجنة أن التحرك السريع إلى البحرين ضروري ضرورة قصوى. «فهنالك تطورات سريعة على الساحل العربي بالنسبة للنفط وامتيازاته ، وكذلك مجموعة من الأسباب الدولية التي ستأتي بها المواصلات الجوية إلى المنطقة» . وتقول الخارجية أن الهولنديين والفرنسيين يأملون في إقامة مواصلات جوية منتظمة تزور الساحل العربي في ذهابها وإيابها إلى ومن الشرق . وأكد مندوب الخارجية أن مسألة الحدود الجنوبية الشرقية للدولة السعودية يمكن ان تقود إلى تعقيدات سياسية في أي لحظة خاصة في المنطقة عند شبه جزيرة قطر وفي منطقة الساحل العماني . وتنتهي الخارجية إلى أهمية نقل المقيمية فوراً قبل أن يستفحل أمر من هذه الأمور ، ويكون النقل أمراً ملحاً وضرورياً «ونجد أنفسنا وقد طوعتنا الظروف دون ان نتدبرها» . وتضيف الخارجية «أن نقل المقيمية الآن لن يثير تعليقاً أما إذا نقلناها حين تتغير الظروف فسيكون موقفنا صعب لا نحسد عليه» . وترى الخارجية أنه بنقل المقيمية إلى البحرين فسضرب المسمار الأخير في نعش الدعاوى الفارسية عليها خاصة وأن الفرس قد تركوا دعاويهم عليها حالياً . ولهذا فالانتقال إلى البحرين في هذه الظروف سيجعل الفرس يثقون أن الانجليز سيقاومون ادعاءاتهم هنالك . وترى الخارجية أن الفرس لا يمارسون في السنوات الحالية ضغطاً لنقل المقيمية ولكن الاسراع بالنقل واجب خاصة وأن حكومة الهند تفهمت المصاعب التي يسببها وجود المقيم على الساحل الفارسي . فالمقيم هو تقريباً الحاكم البريطاني للخليج العربي مما يسبب احتكاكاً دائماً ينجم عنه وضع «غير سوي وغير منطقي بل مربك» . ويتردد بعد هذا في تقرير اللجنة الحديث عن القوة البريطانية والكرامة والمشيئة الحرة وغيرها من الأشياء التي ذكرناها . ويصبح النقل توصية جماعية واجبة التنفيذ . وقد أرسلت حكومة الهند إلى وزارة الهند في ٣ أغسطس ١٩٣٦ تنهي اليها بأن المقيم قد أخبر حكام البحرين بقرار انتقال

المقيمية وحاز على قبولهم . وتكتب حكومة الهند مرة أخرى[111] في ٢٣ فبراير ١٩٣٧ تقول بأنها لن تنفذ أمر نقل المقيمية إلى البحرين إلا بعد أن تستوثق من أن كل المباني اللازمة معدة تماماً لخدمة أغراض المقيمية . ولهذا بدأت مصلحة الأشغال الهندية باختيار المكان المناسب وأوصت بالمحرق . وتوصلت مصلحة الأشغال إلى تقديرات أن بناء المقيمية وملحقاتها سيتكلف ١٢ لخ روبية . وحثت الخارجية البريطانية في هذه السنة وزارة الهند بنقل مقيمتها « الذي تأخر جداً . وأنه ما كان لمسائل عادية أو تقنية أن تقود إلى كل هذا التأخير لأنه من المرغوب فيه من الناحية السياسية ان تتحول تلك المقيمية إلى البحرين في أقرب فرصة ممكنة». « إن هذا الأمر قد أوصت به لجان عدة تشكلت من أجل النظر في هذا الأمر وتقييم السياسة البريطانية في المنطقة » . وتزيد الخارجية بأن الفترة التي أعقبت آخر قرار للجنة الدفاع الامبريالي في ٩ مايو ١٩٣٦ بنقل المقيمية قد شهدت تراكم تطورات متلاحقة على الجانب العربي مما يجعل النقل الفوري للمقيمية إلى البحرين أمراً تحتمه واجبات السياسة . وأوشك أمر النقل ان يتم[112] لولا بداية الحرب العالمية الثانية التي أوقفت كل هذه التدابير . وفي مارس ١٩٤٦ أثار السفير البريطاني في طهران موضوع نقل المقيمية مرة أخرى وصدر قرار عن مجلس الوزراء بتحويل المقيمية إلى البحرين على أن يعمل بهذا الأمر « فوراً » . ونقلت المقيمية إلى قاعدة الجفير الاسطولية بصورة مؤقتة حتى تمت بنهاية السنة كل المتطلبات الخاصة بالنقل، وانتهت بهذا الأمر وجود الوكالة السياسية لبريطانيا في بوشهر وزاد في قوتها في الساحل العربي . وكانت وكالة قطر من الوكالات التي شهدت مقيمية البحرين ميلادها .

الوكالة البريطانية في قطر : —

دخلت قطر في علاقة مباشرة مع البريطانيين في عام ١٩١٦ وأصبحت رعاية الأهداف الخاصة بالسياسة البريطانية في قطر من شئون المقيم في الخليج

العربي[١١٣] . وفي عام ١٩٢٨ قام المقيم في بوشهر إدراكاً منه بأن شئون قطر غير منفصلة عن شئون البحرين ، بتفويض الوكيل السياسي في البحرين للإشراف المباشر على المصالح البريطانية في قطر . واستمرت قطر تحت الاشراف السياسي لوكيل البحرين حتى الحرب العالمية الثانية . واقترح المقيم في عام ١٩٤٤ أن يعين وكيل انجليزي في قطر وذلك بهدف منع شيخ قطر من أن يبيع حصة منطقته من البضائع التموينية في السوق « السوداء »[١١٤] وبهدف رعاية المصالح البريطانية التي تتطلب في تلك المرحلة سيادة الهدوء والاستقرار في المنطقة . غير أن شيخ قطر قاوم أمر تعيين الوكيل الانجليزي محتجاً بالبنود السرية التي جاءت في اتفاقية ١٩١٦ والتي كان منها أنه لن يعين وكيل انجليزي في قطر إلا بموافقة مسبقة من الشيخ . وقد وجد البريطانيون ذريعة لتنفيذ أهدافهم في ١٩٤٩ بعد ان طويت صفحة حكومة الهند ولم تطو أساليبها في الخليج العربي[١١٥] . قامت في قطر في ١٩٤٩ ضطرابات استهدفت التجار الهنود والباكستانيين المتحكمين في تجارة قطر . وطار المقيم إلى قطر في ١٦ أغسطس للتحقق في هذه المسألة التي أشيع أنها ستؤدي إلى تنازل الشيخ . وطلب المقيم من لندن أن لا تخطر حكومتا الهند وباكستان بهذا الأمر . ولما وصل المقيم إلى قطر تحقق له صدق إشاعة تنازل الشيخ عبد الله لصالح ابنه الشيخ علي . واستطاع المقيم ان يهدىء من حدة الاضطرابات الشعبية وضغط بأثرها على الشيخ كي يوافق على أعمال الشروط السرية في اتفاق قطر التي تنص على تعيين وكيل بريطاني ، وإقامة وكالة للبريد ، وإعطاء الأولوية للتجارة البريطانية في المنطقة وهذه كلها شروط معلقة لا يمكن إعمالها إلا بموافقة شيخ قطر . وبعد اعتماد الشيخ عبد الله لهذه الشروط اعتمد المقيم في ٢٠ أغسطس تنازل الشيخ وتعين ابنه الشيخ علي حاكماً على قطر . وطلب الشيخ علي كتابة إلى المقيم كي يعين له مستشاراً بريطانياً . وقامت في عصر نفس اليوم السفينة فلامنجو

Flamengo بإطلاق مدافعها تحية للمناسبة وشهدت قطر في ذلك اليوم أول احتفال عام . وفي يوم ٢١ أغسطس ١٩٤٩ أقيمت في قطر أول وكالة سياسية لبريطانيا تابعة تبعية مباشرة للوكالة السياسية في البحرين[١١٦] .

نهاية أعباء الجهاز السياسي لحكومة الهند في الخليج العربي : —

في يوم الأربعاء ٦ نوفمبر ١٩٤٦ عقد اجتماع للوزارات المعنية[١١٧] للنظر في المستقبل الاداري للامارات العربية على الخليج وتركزت الآراء في ثلاثة اتجاهات : —

أ — ان تبقى وزارة الهند (ما دامت موجودة في صورتها الراهنة) المسيطرة والمسئولة عن الأعمال الادارية التي كانت تتولاها سابقاً حكومة الهند .

ب — ان تؤول كل هذه الأمور لوزارة الخارجية .

ج — ان تناط بوزارة المستعمرات .

كان من رأي وزارة الهند أن تستمر هي في خلال الفترة الانتقالية مهيمنة على الأمور في الخليج العربي . واعترضت وزارة الخزانة لأن إدارة الخليج العربي التي كانت تقوم بها حكومة الهند تشمل الأشغال العامة ، وخدمات الحجر الصحي ، والأعمال القضائية وما اليها وهذه الفترة انتقالية ، كما تقول وزارة الخزانة ، يجب ان تصفى فيها أعمال تلك الحكومة الآيلة للزوال . ودافعت وزارة الهند بأن كل الموظفين في الخليج تقريباً هم من الادارة السياسية لحكومة الهند التي يمكن ان يظلوا تابعين لها مستمرين في خدمة وزارة الهند حتى تطوى في ظرف سنة أو اثنين . وتعترض وزارة المالية مرة أخرى بأن الفترة الانتقالية وطبيعتها لا تمكنها من الموافقة على هذا الرأي . وكان رأي وزارة الخارجية أنه يمكن ان تتولى

بصفة كاملة شاملة كل أمور الخليج العربي حتى الادارية منها . وترى الخارجية أنه بالرغم من أنه ليس لها جهاز إداري توكل اليه الأعباء التي يتولاها حالياً الموظفون السياسيون لحكومة الهند إلا أنه عمل هؤلاء ليس بعيد في طبيعته من العمل الذي يتولاه قناصل وزارة الخارجية في مصر وإيران . وتستطرد وزارة الخارجية البريطانية بأنها ليست متحمسة لتولي هذا العمل فوراً ويمكن ان يظل الأمر في يد وزارة الهند وموظفيها حتى تنفض صفحة الادارة الهندية ويمكن بعد هذا لوزارة الخارجية ان تتولاه . ويمكن لها أيضاً ان تستقطب في صفوفها أعداد العاملين هناك بأسلوب التعاقد . أما أعمال البريد والبرق وما اليها من الخدمات ، فبالرغم من أنه ليس للخارجية سابق خبرة بهذا النوع من العمل إلا أنهم يمكنهم أن يتدبروا أمرهم في هذا الشأن . وكانت وزارة المستعمرات قد رفضت رفضاً قاطعاً أن تتولى إدارة الخليج العربي التي عرضت عليها في هذا الاجتماع وساقت أسباباً كثيرة تنأى بها عن ذلك . ومن هذه الأسباب أن الكثير من مسئوليات الخليج العربي هي سلفاً في يد وزارة الخارجية وأن وزارة المستعمرات لا تهتم أبداً بالمسائل المتعلقة بالنفط وسياساته « وتلك هي السمة البارزة التي تجعلنا نهتم بالخليج العربي بعد ان تنهي حكومة الهند » . وتساءل مارتن (عن وزارة المستعمرات) هل يوافق الشيوخ العرب على التعاون مع وزارة المستعمرات وهل توافق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي على هذا ؟[١١٨] . وكان البعض يدافع بأن هنالك من الأسباب ما يجعلهم يرشحون وزارة المستعمرات لتحمل عبء الخليج . فلوزارة المستعمرات «الموظفين والكفاءة الادارية والخبرة» ولأن الادارة في الامارات العربية المطلة على الخليج شبيهة بالادارة التي تمارسها وزارة المستعمرات في المناطق التي تديرها . واعترضت وزارة الهند بشدة على تولي موظفين من وزارة المستعمرات العمل في الخليج العربي ، والخدمة

الهندية لاتزال حية تعمل . وعرضت وزارة الهند على وزارة المستعمرات في حالة توليها هذا العمل ان تستقطب هؤلاء الموظفين ربما برواتب أقل . إلا أن وزارة المستعمرات كانت زاهدة في كل شيء يقربها إلى الخليج العربي . أما ممثل وزارة الطيران المدني فقد أوضح أن وزارته لا يهمها في كثير أو قليل لمن ستكون الأعباء في الخليج العربي ، ولا فرق عنده بين وزارتي الخارجية والمستعمرات « إلا أنني أريد أن أنبه إلى الحساسية التي تنشأ من قبل الجامعة العربية أو مـــن الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة لتنفيذ اتفاقاتنا الخاصة بالطيران المدني مع الشيوخ المختلفين في المنطقة . وهذا مما يجعلني أميل إلى أن تتولى وزارة الخارجية موضوع الإدارة هنالك حتى تستطيع ان تتولى حماية هذه المصالح». وردالمقيم هاي Hay على لو Low (وزارة الطيران) بأنه ليس هنالك أي علاقات تجمع هؤلاء الشيوخ بالجامعة العربية وأن هؤلاء الشيوخ يفضلون أن يكون التعامل معهم عن طريق جهة لا تتعامل مع جيرانهم الأقوى في العراق والعربية السعودية فهم يخشون هذين الدولتين ومخططاتهما . وعلقت الادميرالية إلى أن هذه المناطق سرعان ما ستكون إرثاً للعراق والسعودية ، ورجحت الادميرالية أن تتولى وزارة الهند عبء الادارة في الخليج (العربي) في هذه الفترة . وتحدث ستوك Stock عن وزارة الوقود والطاقة وقال ان الخليج العربي وإدارته « لا يهمنا بالطبع إلا من حيث هو مصدر للطاقة والوقود . ويهم وزارة الطاقـــة والوقود ان لا تلف المنطقة فوضى إدارية تكون لها مردودات على عمل وزارة الطاقة والوقود » . وأشاد ممثل هذه الوزارة بحكومة الهند وإدارتها المنطقة عن طريق الاتفاقات التي سنتها والتي كانت تعمل بكفاءة متناهية . ورأت وزارة الطاقة والوقود ان تقوم وزارة الهند وموظفو حكومة الهند بإدارة الخليج العربي لأنهم أثبتوا بالممارسة أنهم أجدر من غيرهم . وكان رأي هذه الوزارة هو الفيصل خاصة وأن مندوب الحربية قد عقب بأنه

لا تعليق له في هذا الشأن[119] . ووافق الاجتماع على أن الخارجية ليست هي الجهة المناسبة لهذا العمل في الوقت الراهن. « وأن تقوم حكومة الهند/ وزارة الهند بتسيير الأمور على أن تؤول المسئولية بالتدريج إلى وزارة الخارجية وليس لوزارة المستعمرات » . وآلت الأمور لوزارة الكمنولث ثم للخارجية البريطانية . وبالرغم من هذا ظل المقيم شبحاً خلفه الراج الهندي وتركه يحدث عنه في المنطقة . ولم يدفن الشبح إلا مع بداية السبعينات من هذا القرن وكان قبلها يحكم منطقة تمتد من مشارف العراق حتى رأس الخليج العربي بشكل من الأشكال . تضم هذه المنطقة دولاً ومشيخات إحدى عشر ليست أي منها مستعمرة أو محمية بأي شكل من الأشكال فالكويت ومسقط ، على الأقل في العقد الأخير من وجود المقيم ، هما دولتان مستقلان استقلالاً كاملاً في ضوء اعتبارات القانون الدولي ، ولكنهما يقبلان بموجب السوابق الماضية والممارسة العملية نوعاً من الحماية البريطانية في شخص المقيم ومكتبه . كان للمقيم في هذه الفترة أربعة وكلاء سياسيين أحدهم في البحرين ، والآخر في قطر ، واثنين آخرين لشئون الساحل المهادن وكان له في مسقط ، كما يقول هولدن[120] Holden قنصل عام يدرك تماماً أن المقيم في الخليج العربي التابع لوزارة الخارجية هو رئيسه الأعلى . ولا زالت حتى نهاية الستينات زيارة مسقط لتوجيه السلطان فيها إحدى واجبات المقيم . أما الكويت فليس للمقيم فيها منذ ١٩٦١ أي وضع دبلوماسي أو سياسي وتغيرت وكالتها السياسية فأصبحت سفارة عليها سفير مسئول للندن . غير أن بريطانيا حين وافقت على استقلال الكويت تعهدت بالدفاع عنه إذا طلب اليها ذلك ، وبهذا صار المقيم رئيس الجهاز العسكري المنسق في الخليج العربي المسئول عن حماية الكويت[121] . وانتهى نظام المقيم والمقيمية بحصول كل دول الخليج العربي وإماراته على استقلالها في ١٩٧١ .

مراجع الفصل الثالث حسب ترتيب ورودها

(١) Philip Woodruff, The Men who Ruled India (2 Vols.) Vol. 2, The Guardians, 3 ed., (London, 1955) p. 37 .

(٢) (I. O.) Selections from the Records of India, Bombay New Series, XXIV, Histoncial Sketch - Rise and Progress of the govt. of Muscet commencing from the Year 1694 - 95 & Continued to Year 1819 by F. Warden .

(٣) Ibid .

(٤) راينا استعمال « ساحل الجهاد البحري » عندما نشير لما تعرفه المصادر الغربية بساحل « القرصنة » او ساحل الهدنة ، أو الساحل المهادن اذ كانت حركات الجهاد العربية في نظر الغرب قرصنة : راجع :

عبد العزيز عبد الغني ابراهيم ، **بريطانيا وامارات الساحل العماني ، دراسة في العلاقات التعاهدية** (بغداد ، ١٩٧٨) ص. ص ١٣٤ — ١٤٥ .

(٥) (I. O.) R/15/1/163., Instructions for the Pol. Agent at Muskat, 15 dec. 1859 .

(٦) Same Memo .

(٧) (I. O.) Same File, Separate and Secert Instructions for the Guidence of p. A. Muskat., 15 dec. 1859 .

(٨) (I. O.) Same File, P.R. To UND. Sec. GOB. 29 oct. 1860

(٩) (I. O.) Same File, Acting P. A. Muskat to p. R., 24 Sept. 1860 .

(١٠) (I. O.) R/15/1/166., GOB. To F. Jones, P. R.

(١١) (I. O.) P & S/5/507, Coghlan Letter No. 17, 4 Dec. 1860.

(١٢) (I. O.) L/P & S/5/507, Muskat - Zanzibar Commisson, Instrctions to Pengelly, 1 May, 1961 .

(١٣) (I. O.) L/P & S/6/3, Muscat Agency, G.O.B. Pol. dept. (Various) .

(١٤) Landen, R. G, Oman Since 1856, Disruptive Modernization in a Traditional Arab Society. p. 35

(١٥) Ibid. p. 42

(١٦) Graves, Philip. Life of Sir Percy Cox (London, 1941) p.p. 64 - 97 .

(١٧) Landen, R. G, op. cit., p. 51 .

(١٨) (I. O.) R/15/1, Persian Gulf Res., Introduction to Index .

(١٩) (I. O.) CID., Historical Summary of events in Territories of the Ottoman Emp., Persia and Arabia affecting British Position in P. G., 13 oct. 1928 .

(٢٠) Palgrave, W. C., A Years, Journey Through Central & Eastern Arabia . (London, 1865) p. 58

(٢١) (P.R.O.) F. O, 371/13723/02882. B. 419. Sec. Future Policy on the Trucial Coast. (1929) henceforth F. P. T. C.

(٢٢) (I. O.) L/P & S/12/3626/29/51., Residency Extracts, 1929

(٢٣) (P.R.O.) F. O. 371/13723/02882. B. 419, F.P.T.C.

(٢٤) كان الوكيل يتقاضى ١٥٠ روبيه فقط فى الشهر الا انه تعدل الى ٥٠٠ روبيه في ابريل ١٩٣٠ . انظر :

(I. O.) P & S/12/3626/51. GOI to S.S.I., 26 Nov, 1926

(٢٥) (P.R.O.) F. O. 371/13723/02882. B. 409, F.P.T.C.

(٢٦) Ibid

(٢٧) (I. O.) L/P & S/12/3747, Minute 11, Nov., 1929

(٢٨) (I. O.) L/P & S/10/P 619/07., N. in C. to Admirality 30 Dec. 1910 .

(٢٩) (P.R.O.) F. O. 371/13723/02882. B. 409, F.P.T.C.

(٣٠) Same Memo .

(٣١) (I. O.) L. P & S/18/B. 403, The Trucial Chiefs, 1908 - 1928

(٣٢) (P.R.O.) F. O. 371/13723/02882. B. 409, F.P.T.C.

(٣٣) Same Memo .

(٣٤) توفي خان بهادور بن عيسى بن عبد اللطيف في ١٢ اغسطس ١٩٣٥ بالشارقة . ولم تجد بريطانيا الا ان تعين وكيلا وطنيا آخرا فعينت خان صاحب سيد عبد الرازق بدلا عنه . وكان هذا اخر سلسلة الوكلاء « الوطنيين » الذين كانت في يدهم امور بريطانيا في ساحل الجهاد البحري دون البريطانيين ، راجع :

(I. O.) L.P & S/12/3626/29/51., From P. R. to GoI, 14 sept., 1935, of Ibid Express Letter, Bushire to Simla, 18 June, 1936 .

(٣٥) Howley, D., The Trucial states (London, 1970) p.p. 167 - 168

(٣٦) (I. O.) R/15/2/145, P. R. to P. A., 23 June 1938 .

(٣٧) (I. O.) L/P & S/12/1965, P. R. to R. A.,11 Dec., 1932

(I. O.) L. P & S/12/3938/30/197, P. G Special war Measures, P. R. to Goi 7 May 1946 . (

(I. O.) R/15/2/1, P. A. Bahrain, Introduction to Index (

(I. O.) L/P&S/10/44/98, Meade to Goi, 5 Dec. 1897 . (

(I. O.) R/15/1/330, P. R. to Goi, 24 Sept., 1899 . (

(I. O.) L/P & S/10/44/98, Elgin to Hamilton, 27 oct. 1898. (

(I. O.) Curson MSS, Curson Private to Hardinge, 4 March, 1904 . (

بمناسبة عقاب بريدوكس للشيخ على بن احمد صهر الشيخ عيسى كتب عيسى في ٣ شعبان ١٢٢٣ الموافق ٢ اكتوبر ١٩٠٥ خطابا طويلا جاء منه « قبل ست سنوات كنت اعيش في هدوء تام لا يزعجني وجود ممثلكم وكنت متفرغا لحكم منطقتي دون تدخل من احد . وكان المواطنون سعداء بمعاملتي لهم . » ويستطرد الشيخ ليذكر انه « وقع بين دولتكم المعظمة وبيني اتفاقان هما اتفاق ١٩ محرم ١٢٩٨ (٢٢ ديسمبر ١٨٨٠) و ١٤ شعبان ١٣١٩ (١٣ مارس ١٨٩٢) وقد ارتبطت بموجبهما ان لا ادخل في أي مفاوضات أو أعقد أي اتفاقات من أي نوع مع أي دولة او حكومة سوى الحكومة البريطانية وان ارفض اعطاء اى اذن لاى حكومة اخرى سوى الحكومة البريطانية لاقامة أي وكالات دبلوماسية او قنصلية او محطات فحم في أرضي الا للحكومة البريطانية . اما في شئون الوطن فقد كنت المتصرف في البحرين احكمها كما حكمها اسلافي لا يميزني عنهم الا فارق واحد وهو انه للحكومة البريطانية ممثل يقع تحت طائلة قانونه رعايا الحكومة البريطانية . وكان الوكيل مسلما والعلاقة بينه وبين المسلمين كانت سهلة جدا . غير انه في خلال السنوات الست الماضية اختل التوازن وآلمني تدخل ممثلكم وحطه لقدري دون ان اثيره » . وشكا الشيخ من ان ممثل الحكومة يزج بنفسه في مسائل البحرين الداخلية دون معرفة لحدود الدين وعادات المسلمين ــ راجع : BIDWELL, R.

Foreign office Confidential Print, Henceforth (F. O. C. P.) the Affairs of Arabia 1905 - 1906 Vol II, Part (London 1971) From Skh. of Bahrain, 3 Shapan, 1328 H.

(٤٥) (I. O.) R/15/5/97, I. O to Under Sec. Co., 29 May, 1923 .

(٤٦) (I. O.) R/15/2/185, Creation of Post of P. A. (Assist) Bahrain. P.R. to Goi., 30 oct., 1933 .

(٤٧) (I. O.) L/P & S/20/C 189., Handbook. P. G. June 1919 .

(٤٨) (I. O.) L/P & S / 20 / C 239, The Affairs of Kuwait. Henceforth, A. K.

(٤٩) (I. O.) R/15/5, Kuwait Agency, Introduction to Index.

(٥٠) (I. O.) L/P & S/18/166, Memo. Respecting British Interests. in P. G., 12 Feb, 1908 by F.O. (Confidential) .

(٥١) (I. O.) L/P & S/20/C. 239, A. K.

(٥٢) Same Memo .

(٥٣) Same Memo .

(٥٤) Bidwell, R., (F.O.C.P.) The Affairs of Kuwait, 1896 - 1905 Vol. 1, Part 1, P. 42 ff.

(٥٥) R/15/5/1, Introduction to Index .

(٥٦) Bidwell R., (F.O.C.P.) The Affairs of Kuwait, Vol. II Part V, p.p. 56 - 57 .

(٥٧) (I. O.) R/15/5, Introduction to Index .

(٥٨) تترجم الى ذاتي : راجع الترجمة في :

جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية** (١٨٤٠ — ١٩١٤) (القاهرة ، ١٩٦٦) ملحق ص ٤٨٨ .

وراجع النص الانجليزي للاتفاق في :

Hurewitz, J. C., The Middle East and North Africa to world Politics Vol. 1, 1535 - 1914 (Yale, 1975) Doc. 178, P. 567. cf

Goch & Tempetley, British Documents on the Ogirgins of the war, 1898 - 1914, Vol. X Part II (London, 1938) .

(٥٩) (I. O.) R/15/5/97, Baghdad to P. R. 12 May, 1923 .

(٦٠) (I. O.) Same File, I.O. to C.O., 29 May, 1923 .

(٦١) (I. O.) R/15/5/244, P.R. t oF.S.I., 11 Feb., 1936 .

(٦٢) جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربي ، دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ ــ ١٩٤٥** ، (القاهرة) ص.ص ١٧٢ ــ ١٧٦ .

(٦٣) Philipy, H. St. J. B., Arabian Jubilee, (London, 1952) p.p. 33 - 34 .

(٦٤) Ibid. P. 32 .

(٦٥) Ibid. P. 44 .

(٦٦) (I. O.) R/15/6/35, Arabian Affiars, From chief Pol. Officzoin Charge, Iraq Station to director Arab Bureau, Cairo, 12 Jan., 1917 .

(٦٧) عن بعثة فلبي لابن سعود ، انظر الملف : (I. O.) R/15/2/38.

(٦٨) (I. O.) R/15/6/35, Arabian Affairs .

(٦٩) (I. O.) R/15/2/74, C. O. Conference on Sir Clayton Report, 12 March., 1926 .

(٧٠) (I. O.) L/P & S/18/ B. 393, Political Control in P. G., 15 oct., 1928. cf,

(I. O.) R/15/2/74, Fo. Memo. of 15 Jan., 1931 .

(٧١) من أشهر هؤلاء الضباط فلبي الذي تحول للاسلام في اغسطس عام ١٩٣٠ . وتعتقد الوثائق البريطانية ان فيلبي اسلم حتى يصل الى المجلس الملكي الخاص انظر حول هذا الامر :

(I. O.) L/P & S/12/15 - PZ/654 '1931
British Legation - Jedda, 12 Feb., 1931 .

(٧٢) (I. O.) L/P & S/12/3937/30 /196, P. R., Bushire, 28 Apr., 1939 .

(٧٣) (I. O.) L/P & S/12/3897/30 /160/2, Memo by G. de Gaury, Jan. 17, 1940 .

(٧٤) Lorimer, J. C., The Gazetter of the Persian Gulf, Vol. 1, Part 1., P. 265 .

(٧٥) Ibid. P.P. 266 - 267 .

(٧٦) (I. O.) L/P & S/6/ Pol. dept. to Bombay 1868 - 1874, 23 Dec., 1868 .

(٧٧) (I. O.) Bengal Political Consultation p. 119/44, 3 Apr., 1812 No. 10 .

(٧٨) (I. O.) L/P & S/5/598, No. 22, Secret, Gob to GoI 8 Aug., 1872 .

(٧٩) Lorimer J. C. op. cit., p. 267 .

(٨٠) (I. O.) L/P& S/18/B 393 . Pol. Control in P. G., 5 Oct., 1928 .

(٨١) (P.R.O.) F.O. 371/5270, From Viceroy, 14 Jul., 1920 to I. O.

(٨٢) (P.R.O.) F. O. Same Series & Vol., P. R. to F. S. Goi, Simla, Bushire 2 Jun., 1920 .

(٨٣) (I. O.) L/P & S/11/193, Middle East : Report of inter-departmental Committe appointed by the Prime Minster to make recomendetions as to the formation of the New dept. under the Colonial office to deal with mandated and Other territories in the M. East (Masterton Smith, 31 Jan, 1931) .

(٨٤) (I. O.) L. P & S/10/1272/ P. 245598/1928 .

(٨٥) (I. O.) CID (Persian Gulf) Defacto Position Regarding the Political arrangements in the P. G.

(٨٦) Same Memo .

(٨٧) (P. R. O) CAB 24/214/02778., N.F. Warren Fisher Comm. Report 18 Mar, 1929 .

(٨٨) Same Memo .

(٨٩) Same Memo .

(٩٠) في ٣٠ اكتوبر ١٩٣٠ نظرت حكومة لندن في تنظيم الاتصال بين المقيم في الخليج وقائد سلاح الجو في العراق وقضت بوجوب التعاون الوثيق بين المقيم والعراق وان يبعث المقيم بنسخة من كل ما يكتبه للجهات المعنية بشأن الخليج العربي ليكون المندوب السامي في الصورة ولكن ليس له باي حال من الاحوال حق التدخل فى السياسة الخاصة بالخليج العربي الا في الامور التي تؤثر في السياسة العراقية وعلى قائد سلاح الجو البريطاني المرابط فى العراق أن يتعاون تعاونا دائما ووثيقا مع المقيم في الخليج العربي – انظر :

(P.R.O.) FO./371/14483., From C.O. to F.O. 30 Oct., 1930

(٩١) (I. O.) L/P & S/10/1273., Memo From S.S. Colonies, Jul., 1933 .

(٩٢) (I. O.) Same File, Cabinet 48 (33) 26 Jul., 1933 .

(٩٣) Same File, Future arrangements for work in Connection with P. G. at Present dealt with by C. O., Jun., 1933 .

(٩٤) (I. O.) P & S/10/1273, Memo. from S.S. Colonies to acting P. R. 29 Jul., 1933 .

(٩٥) (I. O.) R/15/6/77, SSI to GOB, 10 Dec., 1931 .

(٩٦) (I. O.) L/P & S/18/ B 388., Memo by Lewis Pelly, Col. acting P. R. to chief Sec. to govt. in the Pol. dept., Bombay Bushire, 12 Jun., 1863 .

(٩٧) Same Memo .

(٩٨) (I. O.) L. P & S/12/25/p. Z., 3162/1931, Minute by D. B. 11. 3. 31 .

(٩٩) (I. O.) L/P & S/18/B 421, Situation of P. G. Residency, Arguements for or aginst Koweit & Bahrain as Alternativs to Bushire, henceforth, S.P.G.R.

(١٠٠) عن التبشير الامريكي في الكويت راجع :

Firth, Zahra, Kuwait was my Home (London,) p. p. 32 - 34 .

(١٠١) (I. O.) L/P & S/18/B 421, S. P. G. R.

(١٠٢) Same Memo .

(١٠٣) (I. O.) L/P & S/12/ EXT. Collection, 29, File 2, Part 1, Minute by walton, 5 Oct., 1930 .

(١٠٤) Same Minute .

(١٠٥) (P.R.O.) FO 371/18911 D. 2820., Extract from a private Letter from Huggessen .

(١٠٦) Same File, Minute by Randel 15 Apr., 1935 .

(١٠٧) Same File, Minute by Baggalay, 3/4/35 .

(١٠٨) Same File, Minute by Randel 15 Apr., 1935 .

(١٠٩) (I. O.) R/15/2/154., P.R. to Goi, 25 Jul., 1936

(١١٠) (I. O.) L/P & S/12/E T. COLL., 29 File 2, part 1, C.I.D. 45 Meeting 5 May., 1936 .

(١١١) (I. O.) L/P & S/12/EXT. COLL. 29 File 2, Part 1., F.O. to I. O., 23 Feb., 1937 .

(١١٢) اخطر وكيل البحرين السياسي حاكم البحرين حمد بن خليفة في اغسطس ١٩٣٦ بانه من المحتمل نقل المقيمية الى البحرين « ذلك الامر الذي حدث المقيم لوخ Lock فيه الشيخين عبدالله وسليمان سلفا » راجع **الملف السابق** :

A Letter dated 3 Aug., 1936 From B.A. Bahrain to Sir Hamed B. Issa .

(١١٣) (I. O.) R/15/2/185, P. R. to Goi, 25 Jul., 1935 .

(١١٤) (I. O.) L/P & S/12/3963, Pol. EXT. 30/219 (Affairs of Qatar) Minute by Mrs. Emers .

(١١٥) Same File, From Bushire to F. O., 15 Aug., 1949 .

(١١٦) Same File, From Bahrein to F. O. 16 Aug., 1949 .

(١١٧) (I. O.) L/P & S/12/3554 No. 29/3 (2) . Future adminster-ation & Controll in the Arab states of the P. G. Note on a Meeting, Nov., 6, 1946 .

(١١٨) Same Memo .

(١١٩) Same Memo .

(١٢٠) Holden, D., Farewell to Arabia (London, 1966) p.p. 142 - 143

(١٢١) واجهت المقيمية فجـرة استقلال الكويت المخططات العراقية لضم الكويت وتصدت لها .

عرفت عملية الانـزال العسكري البريطاني فـي الكويت لمواجهة المخططات العراقية بعملية فانتدج Vantage حيث تم في صيف ١٩٦١ انزال القوات البريطانية في الكويت على مراحل .

ففي ١٩٦١/٧/١ نزل الى البر الكويتي ٦٠٠ جندي بريطاني من وحدة الكوماندوس الملحقة بحامله الكوماندوس بلويرك Bulwork وفي ١٩٦١/٧/٣ التحق بهذه القوات بعض القوات المرابطة بانتظام في البحرين وعدن ، وفي ٤ / ٧ / ١٩٦١ بدات سبعون طائرة تابعة لقيادة النقل البريطاني تساعدها ثلاث طائرات تابعة لسلاح الجو الملكي المتمركزة في روديسيا و ١٧ طائرة مدنية مستأجرة في نقل القوات البريطانية من كينيا وقبرص الى الكويت وكان قوام هـذه القوة الاخيرة هـو فيلق المشاة الرابع والعشرين مـن كينيا بقيادة هورسفورد Horsford ، كما تضمنت هذه الفرقة فيالق مدربة على حـرب الصحراء ومظليين وكتيبة مشاة مـن المدفعية الملكية وسلاح الهندسة في الجيش البريطاني . ووجه القوة البريطانية في الكويت القائد الاعلى لقيادة الشرق الاوسط مارشال الجو شارلس الوويرث Eloworth وتتراوح القوة العسكرية التي تحت امرتهمتجمعة في الكويت بين ٥٠٠٠ و ٧٠٠٠ ضابط وجندي بريطاني . انظر :

عبدالله فهد النفيس ، **الكويت ــ الراي الآخر** (لندن ، ١٩٧٨) ص. ص ٤٣ ــ ٤٤ وعليه فان ما يتردد احيانا من ان محاولة العراق لضم الكويت كانت عملا مسرحيا يبدو (على ضوء هذه الحشود العسكرية التي استنفرت من القواعد البريطانية المختلفة) رأيا مردودا .

الفصل الرابع

حكومة الهند وإدارة الشئون المحلية في الخليج العربي

- الإرهاب .
- المعاملة الشرقية .
- بذل المال .
- معاملات إسترضائية أخرى .
- إستعراض القوى واستغلال المؤتمرات والدربارات .
- إدارة الجمارك .
- الأوامر المجلسية .
- المستشارون والوزراء .
- تنظيم قوات الردع والشرطة وتولي الدفاع المباشر .
- إستعمال الأعلام وبث الفرقة .

حكومة الهند وإدارة الشئون المحلية في الخليج العربي

يرى كيرزن[1] صواباً أن وضع بريطانيا في الخليج العربي هو وضع متفرد لأنه برغم السيطرة التامة الشاملة على شئون الخليج العربي من قبل بريطانيا فإنه لم يكن لها في أي فترة من الفترات حيازة أرض ولا حكم مباشر فيه. فبالرغم من هذا فقد كان لبريطانيا ، كما يقول كيرزن ، التزامات كثيرة ومتواترة لا تقوم بها أي قوة دولية في مكان ما إلا إذا تولت تلك القوة إدارة الشئون السياسية لتلك المنطقة. وفي الحقيقة فإن بريطانيا لم تستعمر الأرض في ذلك الظهير الساحلي ولكنها تغلغلت في سياسته عن طريق المقيم الذي وصفته الوثائق البريطانية بأنه الشخص الذي « يتولى تحريك الحبال[2] في مسرح العرائس » . وكان المقيم بحق الملك غير المتوج في تلك الملهاة التاريخية التي أحكمت سلطات الهند السياسية في الخليج العربي ضبط شخوصها. واستمرت هذه السنة التي اختطتها حكومة الهند تعمل حتى بعد أن قبرت حكومة الهند في ذمة التاريخ وذلك أننا نجد أن المقيم البريطاني كان يشير إلى حاكم إحدى مشيخات الخليج العربي في ١٩٤٩ بأنه ختم مطاط مفيد يمكن ان يختموا به من القرارات ما يشاؤون .

وصلت حكومة الهند بالمنطقة وأهلها إلى هذا المستوى عبر مدى زمني طويل استعملت فيه أساليب شتى لبلوغ هذا الهدف . ويمكن ان نجمل هذه لأساليب على النحو التالي : —

أولاً — الارهاب : وذلك عن طريق قطع الاسطول البريطاني في الخليج العربي بضرب مناطق الحكام الذين لا يستجيبون لقراراتهم بالقنابل وتدمير قلاعهم وعزل الشيوخ وإقامة آخرين مكانهم ..

ثانياً — الترغيب : وذلك عن طريق تبادل الزيارات ، والتقرب إلى الحكام بالهدايا ، ودفع المنح والإعانات المالية لبعض الحكام ، ومجاملتهم باطلاق عدد من المدافع من سفن الاسطول تحية لهم ، والعلاج المجاني بواسطة الأطباء التابعين للاسطول .

ثالثاً — تنظيم الادارة الداخلية للحكام العرب في المنطقة : وذلك عن طريق الأوامر التأسيسية ، وإدارة الجمارك وتعيين المستشارين ، وإدارة الشئون المالية وشئون التموين ، وتوجيه المجالس الشعبية واستثمار خلافاتها ، وإدارة خدمات البريد، والتحكم في أجهزة الاعلام ، وتنظيم المؤتمرات وإقامة الدبارات .

وربما يصح القول بصفة عامة أن هذه المبادىء الثلاثة (الارهاب . الترغيب ، وتنظيم الادارة) وهي التي حكمت سياسة حكومة الهند في الظهير تمثل ثلاثة مراحل متتابعة زمنياً مع تداخل دوائرها بحيث لم تنفذ المرحلة الثالثة إلا بعد أن اتخذوا من مبادىء المرحلتين الأولى والثانية منطلقاً يثبتونه تلميحاً أو عملاً .

الإرهاب :

هو أقـــدم الأساليب حيث وفـــد إلى الخليج العربي في ركاب البريطانيين شأنهم شأن كل مستعمر يريد أن يدوّخ منطقة ليخضعها لأطماعه ولم تعول حكومة الهند في الفترة التي نحن بصددها (١٨٥٨ / ١٩٤٧) على هذا الأسلوب كثيراً حيث روضت القوة التي خبرتها المنطقة لأكثر من نصف قرن قبل بداية هـــذا التاريخ هـــذه المنطقة ، وعادت ثورات

أهلها وحكامها على الإنجليز متقطعة خافتة . لم يحدث بطبيعة الحال تغيير مفاجيء في عام ١٨٥٨ إنما استمرت السياسة على ما هي عليه إذ لم تصل الأحداث المباشرة للثورة الهندية إلى الخليج العربي أو تؤثر فيه . ويمكن أن نلمح استمرارية هذه السياسة في الأحداث التي وقعت في أبو ظبي في يوليو ١٨٥٦ . حدث أن تحرك سعيد بن طحنون ، شيخ أبو ظبي المعزول بمؤازرة سلطان بن صقر القاسمي ، حاكم الشارقة كي يسترد مشيخته من إبن أخيه زايد بن خليفة . وحدث أن كان زايد في البادية بعيداً عن أبو ظبي التي كان على قلعتها زياب بن خليفة نيابة عن أخيه . ما إن حط سعيد بالمنطقة واحتل المناطق والمنازل الواقعة على الساحل واستعصت عليه القلعة حتى جاء زايد بن خليفة ومعه مجموعة من العربان ردّ بهم هجوم عمه ، وقتل سعيد وتفرق رجاله . وأصدرت حكومة بومباي قرارها رقم ٩٠٢١ المؤرخ في ٢٦ سبتمبر ١٨٥٦ الذي جاء منه : « بما أن الشيخ سعيد بن طحون قد ساق حملة « قرصنة » على أبو ظبي ، ونهب سوقها وبما أن العمل ربما كان بتأييد من شيخ القواسم (وبالرغم من أن هذا التأييد شيء نشك فيه ولا ندري مدى صحته ، إلا أننا لا نشك في أن سعيد بن طحون استعان بقوارب ورجال تابعين لذلك الشيخ) . وبما أن الشيخ زايد بن خليفة قد قدم طلباً للتعويض : فإنه وبرغم الشك الذي يساور المقيم من أن نهب السوق في أبو ظبي ربما لا يكون قد تم عن طريق اتباع الشيخ القاسمي إذ يحتمل أن يكون من فعل العربان الذين أتوا لنجدة شيخ أبو ظبي . وبالرغم من أن هذا ربما كان صحيحاً إلا أنه لا يغير من جوهر المسألة وهو عدم إعفاء شيخ القواسم من الجريمة وعليه : فإن على الشيخ المذكور أن يدفع التعويض عن الخسائر وأن تصادر المراكب[٣] » .

وتنفيذاً لهذا الأمر طلب المقيم إلى الشيخ سلطان بن صقر أن يدفع مبلغ ٢٥,٠٠٠ روبية . وتحت التهديد دفع سلطان ٧,٠٠٠ روبية . وأخطر

المقيم الشيخ أنه إذا حسن سلوكه معهم فسينظرون في أمر اعفائه من دفع المبلغ المتبقي . استحق القسط الثاني من المبلغ المتبقي في ١٨٥٩ ، وقدم الكمودور بلغور إلى رأس الخيمة لاستخلاصة ، وطلب الشيخ إمهاله . وتقول الوثيقة أن بلفور لم يكن بالرجل الذي تحركه الحجج الفارغة التي ينسجها الشيخ فلم يقبل أن يمهله ، فدفع وتبقى من المبلغ في ذمة سلطان ابن صقر ٣٠٠٣ روبية قدم استعطافاً لحكومةالهند كي تضعها عن كاهله. وأرسلت حكومة الهند إلى مقيمها في الخليج كي ينظر في أمر استخلاصها أو التنازل عنها وينفذ ما يراه . وقام المقيم فيلكس جونز في مايو ١٨٦٠ باستخلاص الجزء المتبقي ولم يتركه لأن بعض أتباع هذا الشيخ لم يكونوا منضبطين ، كما يقول المقيم . ولكننا نقول بأن سلطان، كما تشير وثائق بريطانية متعددة،أزعج سلطات الخليج البريطانية بروحه الوطنية فعملوا على تحطيمه بأسلوب الإرهاب هذا .

وربما لجأت حكومة الهند إلى عزل الشيوخ ونفيهم بعد ذلك الى الهند أو اليابان أو جنوب أفريقيا أو عدن ، أو مكة المكرمة حين ترفق بالمعزول. وتعج صفحات حكومة الهند بإخبار الشيوخ المعزولين يمكن أن نذكر منهم على سبيل المثال الشيخ عيسى شيخ البحرين الذي جرى عزله في ١٩٣٣ لصالح إبنه الشيخ حمد . جاء في قرار العزل : « أنه ولسنوات طويلة لم ترضنا السياسة التي جرت عليها حكومة الشيخ عيسى ، ولما تمادى الشيخ وأصبحت الأمور غير محتملة بالنسبة لنا لم نتردد في عزله (٤) وذلك لخشيتنا من أن تتدخل حكومات الدول المختلفةلحماية رعاياها في البحرين » وربما لجأت السياسة الهندية إلى أسلحة أقل من العزل كالتلويح باستعمال القوة مع إطلاق مدفع أو مدفعين ، وإجبار الفئات المتنازعة بعد هذا لأخذ نزاعها إلى قباطنة السفن البريطانية ليحكموا فيه . ويمكن أن نشير في هذا المجال إلى ما وقع في ١٩١٧ حين تمرد حمدان شيخ الحمرية التابعة

للشارقة على شيخها وذلك بتحريض من شيخ أم القوين .وتفاقمت المسائل بين الشارقة وأم القوين « وأصبحت أرواح الرعايا البريطانيين في الشارقة في خطر وصار من الضروري أن نقوم بعمل شيء ما » . وبهذا أرسل المقيم السفينتين فلوميل وكليو Clio . وبعد المفاوضات إصطلح الشيخان ووقعا في ٣ مارس ١٩١٧ على اتفاق صلح على ظهر كليو بحضور الكابتن هول تمبسون Thompson وكيل المقيمية [٥] .

ويمكن أن نضيف إلى قصص الوساطة التي تتم تحت تهديد السلاح أيضاً ما حدث في الشارقة في ١٩٢٩ التي كان يحكمها الشيخ سلطان الذي توصفه الوثائق « بأنه كان لا يرضي أهله ولا يرضي وكيلنا ، ولا يرضي البريطانيين . ولهذا فقد فكر المقيمان اللذان سبقاني في عزله ، كان للسلطان مشاكله مع الشيخ خالد الذي كان على المنطقة قبل سلطان. ولما تفاقمت المشاكل أرسلت [٦] القائد الأعلى لقوات الخليج البحرية كي يتوسط في الخلاف ولكي يحذر شيخ الشارقة ويخطره بأني أراقب سلوكه جيداً، ذلك السلوك الذي سيجلب له الضرر حتماً . كذلك أخطرت القائد الأعلى بأن يحمل الشيخان المسئولية في حالة حدوث أي خرق للسلم البحري ». وقام الكابتن باري Parry إلى المنطقة ، وجمع الشيخين ،واستطاع بمساعدة سعيد بن مكتوم حاكم دبي وأخيه جمعة أن يحدث اتفاق صلح بين الرجلين وقع على ظهر السفينة الحربية ترياد Triad في ٢٤ يونيو ١٩٢٧ . ووقع القائد الأعلى لقوات الخليج البحرية كشاهد على هذا الإتفاق وذلك لأن المقيم كان قد حذر القائد من أن يحرص بأن « لا تكون لنا أي مسئوليات تجبرنا على التدخل في البر من أجل تنفيذ هذا الإتفاق» . وبالرغم من أننا لا نريد أن نتابع باقي الأحداث الخاصة باتفاق هذين الشيخين إلا أنه يمكن أن نشير إلى أن شيخ الشارقة لم يحرص على تنفيذ هذا الإتفاق فذهب إليه القائد الأعلى بناء على رأي السلطات السياسية للهند في الخليج

العربي وأخطره بأنه سوف لن يسمح لأي قارب بمغادرة الشارقة في موسم صيد اللؤلؤ . « وأطلقت طلقة على إحدى قواربه فأصابتها ونفذ الشيخ بعض بنود الإتفاق » ويضيف التقرير بأن هذه الحادثة قد ضبطت سلوك شيخ الشارقة « ولن يخطىء مرة أخرى وإذا اخطأ فنحن الكفيلون به »[٧].

وفي أبريل ١٩٢٩ حدثت اضطرابات في دبي وأبلغ مناع بن راشد أنه خلف سعيد بن مكتوم على مشيخة دبي . وذهبت السفينة لوبين إلى هنالك وأثبتت التحريات أن مناع قد انتخب بواسطة المجلس ليحل مكان ابن عمه . كما أثبتت التحريات أن سعيد بن مكتوم لم يعلم بانعقادالمجلس وأنه لم يستقل من المشيخة ولكنه آثر أن ينصاع لحكم المجلس حقناً للدماء خاصة وأن التهمة التي وجهت إليه هي أنه يسرف في دفع الأموال للمقيمية وحولت لوبين الأمر للمقيم بعد تحذير الشيخين من مغبة الإقتتال . وأمر المقيم بإعادة الإقتراع ، وكانت النتيجة لصالح سعيد ، وتمت المصالحة على ظهر السفينة البريطانية [٨] .

والحقيقة كما يقول المقيم فإن تثبيت سلطات الهند البريطانية « للسلام » بين قبائل الساحل زاد « في تثبيت نفوذنا بصورة أكبر ، وهوشيء نستحق عليه التهنئة لأنه سيسهل علينا أمر مد الطريق الجوي » . [٩] واستمر التدخل في الساحل عن طريق القوة وبذل الوساطة حتى بعد أن انتهت تلك الحكومة ففي خطاب للمقيم بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٤٩ يقول فيه « عدت من قطر التي قابلت شيخها وخليفته الشيخ علي . وقد أراد الشيخ أن يتخلى عن الحكم لصالح إبنه علي ، ووافق علي أن يخلف أباه بشرط أن نحميه خارجياً وداخلياً . ولما سألت هل هنالك معارضة داخلية يمكن أن تواجه خلافة الشيخ علي عرفت أن بعض أقارب الشيخ كانوا ضمن مثيري الشعب في الأحداث التي حدثت في السوق » .. ولهذا اقترح الشيخ وإبنه علي المقيم أن يأتي مندوب عن حكومة جلالته ويجتمع بالعائلة كلها ويحدثهم صراحة

عن مساندة الحكومة للشيخ علي«ووعدته بأن سأخطركم بذلك » . وحدث بعد هذا أن حملت السلطات الهندية في الخليج العربي الشيخ علي كي يعترف بأعمال االبنود الثلاثة التي لم يجر العمل بشأنها في اتفاق ١٩١٦ . وكذلك أن يعطي الشيخ الجديد مبلغاً من المال لأبيه يعينه على نفقات الحياة حتى ينأى بنفسه عن شئون الحكم ، ونزيله بذلك عن طريقنا . » وقال الشيخ أنه سيترك للحكومة البريطانية تقدير قيمة المكافأة المالية التي ستصرف له كما يترك لها تحديد المكان الذي تختاره لإقامته [١٠] .

أما وسائل الترغيب التي اتخذت مع الحكام في المنطقة فهي كثيرة متنوعة نذكر منها على سبيل المثال :

أ ـ المعاملة الشرفية : ـ

وكان هذا المجال من أبرز المجالات التي عملت فيها حكومة الهند لكسب ود الشيوخ واستمالتهم فعملت على تحية الشيوخ بطلقات من مدافع سفنها يتراوح عددها حسب مكانة الشيخ وإقليمه من السياسة الهندية وإن كان على قلاع الشيوخ أن ترد التحية إذا كانت السفينة تقل أحد الموظفين السياسيين لحكومة الهند وإدارتها في الخليج العربي . وحتى في هذا المجال عملت السياسة الهندية على إذكاء حدة التنافس بين الشيوخ حيث وضعت قوانين هذه التحية تحت بندين : تحية إقليمية ـ وتحية شخصية . [١١] فالتحية الإقليمية هي حق للشيخ بصفته حاكماً لمنطقة بعينها . ويزاد لهذا الشيخ بموجب البند الثاني في عدد الطلقات إذا حسنت علاقته بالمقيم وسلطاتهالسياسية . [١٢] حددت لائحة ١٨٧٩ تحية سلطان مسقط بإحدى وعشرين طلقة ورئيس وزراء مسقط بثلاث عشرة طلقة إذا كان من الأسرة الحاكمة ، وبتسع طلقات إذا كان غريباً عنها . كما قننت سبع عشرة طلقة تحية لمجلس وزراء السلطان مجتمعاً . وجعلت التحية

الإقليمية سبع طلقات لكل من شيخ البحرين ، وشيخ الكويت ، وشيخ قطر . كما يحيي الإبن الأكبر لشيخ البحرين بخمس طلقات وكذلك الإبن الأكبر لشيخ الكويت أو أي من أفراد الطبقة الحاكمة فيها . كما كانت تحية أي من أفراد الأسرة الحاكمة في مسقط خمس طلقات.وظهرت أسماء شيوخ ساحل عمان في لائحة التحية لأول مرة في ١٩٠٣ . وكانت التحية المقررة لكل منهم ثلاث طلقات إلا شيخ أبو ظبي الذي كانت تحيته خمس طلقات . أما في مجال الممارسة فإننا نجد أن طلقات التحية الشخصية تضاف إلى الإقليمية فنجد على سبيل المثال : [١٣] أن تحية الشيخ عيسى حاكم البحرين هي ٧ طلقات إقليمية + ٤ شخصية = ١١ طلقة . تحية الشيخ حمد الإبن الأكبر لشيخ البحرين ٥ طلقات إقليمية + ٢ شخصية = ٧ طلقات . وقد طلب المقيم في الخليج العربي منذ ٢٣ مارس ١٩٣٣ أن يرفع في عدد طلقات التحية لكل من شيخ الكويت والشيخ حمد إلى ١١ طلقة بدلاً من ٧ طلقات.ووافقت الأدميرالية على ما أشارت به حكومة الهند ووزارتها وإن جاء في موافقاتها بأن تحية شيخي الكويت والبحرين هي سبع طلقات لكل ، ولكن استجابة لرغبة حكومة الهند في أن تمييز هذين الشيخين عن حكام المنطقة الآخرين لأسباب سياسية ، وبما أن الشيخ حمد قد خاف أباه الشيخ عيسى الذي كان سلفاً تحيته إحدى عشر طلقة ، فقد وافقت الأدميرالية وأخطرت رجالها لتحية كل من هذين الشيخين بإحدى عشر طلقة على أن تكون هذه الإضافة تحية شخصية لا يورثها أحد من أتباع هذين الشيخين » ، كذلك زيد في ١٩٣٥ في تحية شيخ الشارقة طلقتان تحية شخصية فأصبحت خمس طلقات [١٤] .

وكان من حق المقيم أن يحرم الشيوخ من التحية الشخصية إذا شاء ، كما يجوز له بعد موافقة حكومة الهند تعديل عدد طلقات التحية الإقليمية .

كذلك كان على سفن الأسطول أن تحيي المقيم بثلاث عشر طلقة

عندما يعتلي السفينة وثلاث عشر أخرى عند مفارقتها . كما كان للضباط السياسيين ٩ طلقات في كل مناسبة . ويرى المقيم في ١٨٧٩ أن استمرار أداء هذه التحية له ولموظفيه هي أمر مرغوب فيه فهي « بالإضافة إلى أنها تعطي دعماً معنوياً لهؤلاء الموظفين ، فإن صوت القذائف في حد ذاته هو عمل إعلامي يدل سكان المنطقة المعنية على وصول مسئول الحكومة إلى الساحل [١٥] .

ومن أنماط المعاملة الشرفية كذلك ما كانت تقوم به حكومة الهند من توزيع للأنواط والأوسمة . درجت حكومة الهند على توزيع وسام قائد فرسان الإمبراطورية الهندية (K. C. I. E) ، ووسام الإمبراطورية الهندية من طبقة قائد (C. I. E) ،لمعظم الحكام وبعض أفراد أسرهم . كما خصت حكومة الهند بهذا الاوسمة بعض الرجال البارزين في المنطقة وبعض الوجهاء . وكانت مناسبة تقليد الوسام في أحيان كثيرة من المناسبات التي تجنح فيها سلطات الخليج البريطانية إلى إظهار القوة والإبهة والسطوة. ولعل في حفل تقليد الشيخ مبارك حاكم الكويت لوسام قائد فرســان الإمبراطورية الهندية في ١٩١٢ ترجمة لأمثلة كثيرة [١٦] . جاء في خطاب للقائد العام للأسطول في محطة الهند الشرقية أنه قد تصادف وجوده في الخليج العربي . « فانتهز المقيم بيرسي كوكس فرصة وجودي في الخليج [١٧] ودعاني لأقوم بحضور حفل تقديم الوسام لذلك الشيخ . وأقيم الإحتفال في قصر الشيخ الذي دُعي إليه الأعيان وكثير من المواطنين . وأنزلنا حرساً من هاي فلايرز ومجموعة من الضباط ، وكذلك الهيئة المرافقة لي وفرقة الموسيقى . وأطلقت المدفعية إثنتي عشرة طلقة في الفترة التي كان فيها الشيخ يتسلم الوسام . وكان يخت الشيخ قد أطلق خمس عشرة طلقة بمناسبة وصولي » . ألقى القائد البريطاني الكلمة التالية « لقد وافق صاحب الجلالة الإمبراطوري بنــاء على توصية مقدمة من صاحب السمو

نائب الملك في الهند على منحكم وسام قائد فرسان الإمبراطورية الهندية من الدرجة الممتازة .. إن هذا الوسام ليعبر عن علاقات الصداقة الطويلة والوئام الذي ساد بين حكام الكويت والسلطات البريطانية وذلك منذ عهد أسلافك وشركة الهند الشرقية المعظمة والذي استمر حتى الآن . كما يعبر هذا الوسام أيضاً على تجاوبك مع الأهداف والمصالح التجارية لبريطانيا وتعاونك في الحفاظ على السلم والأمن في الخليج . وإني إذ أدعو الله أن يحفظك لتسير على نهج هذه السياسة الحكيمة ولترعى مصالح شعبك وبلدك لأعتذر عن أنني لم أستطع أن أعبر لسيادتكم عن هــذه المعاني بلغتكم . وردّ مبارك « لقد استمعت لحديثكم الذي عبر عن عطفك وكرمك وأدركت فحــواه . إن مــا عبرت عنه قــد ضاعف سروري وأبهج قلبي . وأننا نعتبر أنك حين خصصت الكويت بزيارة مصحوباً بالسير بيرسي كوكس فقد خصصتنا بأعظم شرف وأعظم مسرة . وأنتهز هذه المناسبة لأدعو الله أن يوفق الملك في مساعيه ويمد في عمره وأن يهبنا القدرة للقيام على خدمته بكل إخلاص حتى نكسب رعايته ... وسأكون بإذن الله مخلصاً في تنفيذ أوامرك وسأبذل كل ما في همتي كي أحافظ على السلم والأمن في الخليج ، وأعمل على رواج تجارتكم ، وأحافظ على السلم العام . وسأجتهد إن شاء الله في القيام بكل ما يسر قلبكــم ويبهج فؤادكم وهذه هي سياستنا التي سرنا عليها منذ القدم ، وهي معروفة لسعادتكم ونضرع إلى الله الكريم أن يحفظ الإمبراطورية البريطانية وأن يجعلنا من الذين يحوزون عطفها [١٨] » .

بذل المال : —

اتخذت سياسة التقرب إلى الشيوخ والبارزين مــن أهل المنطقة أشكالاً شتى منها العطاء المالي . ويقع هذا تحت بندين كما تقول إحدى

الوثائق [١٩] : إعانات إلزامية وذلك وفاء لالتزامات قطعوها لبعض الشيوخ نتيجة الوفـاء بالتعهدات ، وأخرى اختيارية كي نحصل بهـا على نتائج سياسية بعينها ، ويمكن أن يضاف إلى هذه الأموال التي تدفع أحياناً نظير استمرار سير التعهدات . ولعل خير مثال لهذا ما حدث في ١٩٠٢ حين قام بعض الفرس العاملين في مركب تابع لأبو ظبي بقتل الظبيانيين والإستيلاء على المركب في موسم الغوص . وطالب شيخ أبو ظبي بالتعويض الذي لم تستطع الحكومة البريطانية استخلاصه من فارس ، وفي ٢٩ يوليو ١٩٠٥ أرسل المقيم إلى الهند يقول أن زايد شيخ أبو ظبي ضجر من بطء الإجراءات وان كثيراً مـن أهله في أبو ظبي يشكون منه لأنه يحيل مثل هذه القضايا إلى المقيمية ولا يصيب شيئاً نتيجة لشكواه . وفي أبريل ١٩١٣ كتب المقيم بأن شيخ أبو ظبي لم ينس الحادث ويطالب بقيمة التعويض « فبينما نستخلص منهم التعويض بأقصى سرعة لا نستطيع أن نستخلص لهم أبداً » ، عموماً دفع المقيم كوكس جزءاً من التعويض لشيخ أبو ظبي من مبلغ دفعه شيخ دبي في ١٩١١ غرامة للمقيمية في حادث مماثل [٢٠] .

وعندما بدأ الطيران كذلك أصبح من حق القائد الأعلى للطيران في عدن أن يعطي مبالغ وهدايا في حدود معاومة ، غير أن حكومة الهند رأت أن أي هدايا تعطى من قبل ضباط الطيران لأي فرد أو جماعة من البارزين في الخليج العربي يجب أن تخضع لموافقة المقيم [٢١] .

معاملات إسترضائية أخرى : —

وقد استفادت سلطات الخليج العربي مـن خبرتهـا بالشخصية العربية التي عايشتهـا في الخليج العربي زمناً ، فمثلاً نجد وكيـل الكويت السياسي حين يريد أن يناقش أمراً مـع حاكم الكويت يزوره في منزله فالحديث إليه هنالك أجدى من الحديث إليه في الوكالة [٢٢]

كذلك استرضاء الشيوخ والعامة بمعالجتهم طبياً حين تزور إحدى سفن الأسطول الملكي البريطاني أي ميناء من موانىء الساحل حيث يقوم طبيب الباخرة بذلك . (٢٣) يضاف إلى هذا أنهم كانوا ينقلون بعض الشيوخ عن طريق العربات أو الجو احياناً للعلاج ، أو أن يرسلوا لهم الأطباء جواً . ومن أساليب الإسترضاء المتبعة أيضاً أنهم كانوا يأخذون بعض الشيوخ جواً إلى بغداد للترويح عنهم أو يأخذونهم في جولات جوية صغيرة فوق أسطول صيد اللؤلؤ التابع للشيخ والتحليق به فوق منازل اصدقائـــه وأقربائه » . (٢٤) بل إن بعض الشيوخ وصل إلى لندن لحضور عيد جلوس الملك جورج الخامس في يناير ١٩٣٥ (٢٥) وربما وصل الإسترضاء إلى حد التغاضي عن بعض المسائل ا لحيوية . ففي خطاب لحكومة الهند إلى لندن بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٢٨ جاء فيه « أن الفرس يدفعوننا للقيام بعمل مـــا لوقف التهريب من الساحل العربي إلى الساحل الفارسي . وسوف لن نقوم بهذا العمل إذ لا جدوى من ورائه لأننا لن نستطيع محاصرة كل الساحل العربي ، كما أنه ليس من السياسة في شيء أن نستعدي محمياتنا العربية — فكلما أفلحت فارس في دفعنا خارج الساحل الفارسي كلما صار ضرورياً لنا أن نهتم بتركيز وضعنا على الساحل العربي (٢٦) وذلك بالطبع بعدم العمل على استعداء العرب » .

إستعراض القوى واستغلال المؤتمرات والدربارات للتذكير بالهيبة البريطانية :

هنالك رأي أفرخ عنه عهد كيرزن واستمر يسيطر على سياسة حكومة الهند ويوجهها في الخليج العربي حتى استقلال الهند من ربقة الإستعمار البريطاني. يقول هذا الرأي أن حياة مئات الآلاف من الخلق وممتلكاتهم في المنطقة لا تجد الأمن إلا في ظل الحماية البريطانية على الخليج . فإذا تقاعست هذه السياسة أو نيل منها فسيحل الدمار بالبحر وبالساحل ... »

إننا حافظنا على استقلال القبائل العربية فبدلاً من أن يكونوا من رعايا البشوات صارت لهم الحرية التي يتوقون إليها . وما هذا إلا من صنع الحكومة البريطانية . ويستمر هذا الرأي ليأتي بحجة أخرى وهي أنـــه « يجب أن يكون للحكومة البريطانية باسم التضحيات التي بذلتها،والأموال التي خسرتها والسلام التي هي هنالك لحراسته . الطبق المعلى في الخليج، ويجب أن لا يكون لتلك الحكومة أي نفوذ سياسي معادي » . [٢٧] ولهذا عملت حكومة الهند بأكثر من أسلوب لطرد النفوذ السياسي المعادي . ففي ١٩٠٣ ومع تزايد المد الدولي في الخليج وصلت البارجة الروسيـــة تبلوسك إلى مياه الخليج العربي . وكانت تبلوسك رهيبة الشكل ضخمة توحي بالثقة . ولما لم يكن بالأسطول البريطاني كله بارجة على هيئـــة تبلوسك وفي ضخامتها عجلت هذه ا لحادثة بأن ترسل حكومة الهند ، بعد موافقة بريطانيا ، بنائب الملك كيرزن إلى الخليج يرافقه عدد كبير من البوارج والمدمرات . وكان جزءاً كبيراً من خطة كيرزن ؛ على المستوى المحلي للسياسة في الخليج ، السعي إلى إظهار الإبهة البريطانية . ونجد في أوراق كيرزن أن رغبته في تهدئة مخاوف سلطان مسقط هي السببالأساسي الذي ساقه إلى ذلك الميناء [٢٨] . وفي الحقيقة فقد كانت ابهة ركب كيرزن تفوق كل وصف مما دعا سلطان مسقط يستلم . لفترة ، يد كيرزن ويقسم على الإخلاص والولاء . وخلص كيرزن إلى أن السلطان يعتبر نفسه تابعاً لبريطانيا أكثر من كونه حاكما ذا سيادة . « وهذا الذي تشهده عيناه يجعله واثقاً من الإعتماد على صداقتنا » . [٢٩] وأذهبت زيارة كيرزن بكل الآثار الحادثة في مسقط من جراء تدخل القوى الأخرى فحتى القنصل الفرنسي الذي شهد لقاء سلطان مسقط بكيرزن كان في ضياعه — على حد تعبير كيرزن — مثل الحلاق المهذب[٣٠] . وأقام كيرزن بعد هذا دربار الشارقة الذي كان له ، شأن كل الدربارات التي وقعت في الخليج

بعد كيرزن ، جانبان : محلي يرمي إلى إظهار التصميم على اتباع الخط السياسي السائد في المشيخات والإمارات ، وعالمي يسعى إلى إبراز أن السيطرة البريطانية في الخليج العربي هي الأعلى بحكم ما بذلت من « تضحيات » . وأظهر دربار الشارقة في ١٩٠٣ أن لبريطانيا في الخليج العربي وضعاً متميزاً اكتسبته من خلال الإتفاقات والتعهدات، وأن بريطانيا هي السيد الأعلى في المنطقة بحكم ما أحدثته من الأمن ، وأن المقيم البريطاني في الخليج العربي هو الحاكم الفعلي في هذا النطاق ، وأن بريطانيا لا تريد التدخل في سياسة الظهير العربي إنما تسعى لقصر نطاق حكمها في البحر. وتعتبر خطبة كيرزن هذه تأكيداً للمسار الماضي والمستمر للسياسة الهندية في الخليج حتى فترة ما بين الحربين . وقد أكد [٣١] هاردنج نائب الملك في الهند الذي زار الخليج العربي في ١٩١٥ هذه السياسة في دربار عقد في الكويت وزاد فيها بالتجائه إلى تملق الشعور بالقومية العربية المتصاعد في المنطقة والذي أججته منذ فترة وجيزة انتصارات ابن سعود على الأتراك في الاحساء [٣٢] . وتأكدت هذه السياسة الهندية مرة أخرى في دربار ١٩١٧ الذي عقد في الكويت كذلك والذي استغل الشعور بالقومية العربية مرة أخرى لخدمة أهداف السياسة الهندية . هذا بالرغم من أن حكومة الهند لم تكن لتعير قبل بدء الحرب دعوة القومية العربية الكثير من اهتمامها ، وعارضت رأي الموظفين البريطانيين المحليين الذين دعوا بريطانيا لتعمل وسط العرب لتكسب ودهم « لأنهم ربما كانوا حليفاً عسكرياً مفيداً في يوم من الأيام[٣٣] » . وحتى ماليت ، السفير في تركيا الذي كانت الخارجية البريطانية لا تحيد عن رأيه في الشئون التركية ، كان قد أوصى في مايو ١٩١٤ بأن تحرص السياسة البريطانية على نقطة جوهرية فحواها أن تمنع بريطانيا أو عليها على أقل تقدير أن تؤجل أي عمل من شأنه أن يقود إلى غليان عربي عام يهدد السيطرة التركية على أرض آسيا [٣٤]

وكان رأي لندن أن العرب يفتقرون إلى إيديولوجية تجمعهم و « أن قادتهم ليس لهم إلا أفكاراً مبهمة غير محددة [٣٥]». بل وصلت لندن في يونيو ١٩١٤ ، في الوقت الذي كانت تعد فيه للحملات ضد الأتراك ، إلى أن تقول « أن التعامل مع الأتراك أجدى من التعامل مع مجموعة من قادة الرعاع الخوانين الذين لا يصونون حرمة شيء على الإطلاق » [٣٦] .

تغيرت سياسة الهند وبريطانيا مع الحرب ومدوا أيديهم لزعماء العرب وشيوخهم . فما إن أبدى ابن سعود للسير بيرسي كوكس عند اجتماعه به في العقير في ١١ نوفمبر ١٩١٦ رغبته في لقاء الشيخ أحمد الجابر الصباح حتى تحمس للأمر وشجعه وتمخض عن هذا دربار الكويت لعام ١٩١٧ أو ما عرف في المصادر العربية بمؤتمر الكويت الثاني . في هذا الدربار الذي جمع العديد من الزعامات العربية تحدث كوكس شاكراً لهم تجاوبهم للعمل مع بريطانيا في تحقيق الهدف المشترك لكسب الحرب . وفي هذا اللقاء تحدث ابن سعود حديثاً سياسياً لم يكن متوقعاً أن يصدر منه كما تقول الوثيقة . أعلن ابن سعود أن الأتراك قد خرجوا عن الإطار الديني بما اقترفوه في شأن المسلمين . وقارن عبد العزيز بين السياسة التركية والسياسة البريطانية وخرج بنتيجة فحواها أن الأتراك يعملون على إضعاف العرب ، وذلك عن طريق استثمار خلافاتهم ، في حين أن الحكومة البريطانية تشجع العرب على وحدة الصف وتدعوهم إلى التقارب ونبذ الخلاف.وربما فات على عبد العزيز أن هذه السياسة البريطانية هي سياسة مرحلية غير أصيلة ، وأن الإمبريالية لن تشجع أبداً وحدة الصف ولا تعمل له إلا لتحقيق أمر طارىء ثم تسعى إلى ضربها وتفتيتها . وهذا ما أيدته أحداث السنين اللاحقة . وربما كان هذا من الأمور التي جعلت ابن سعود لا يثق في البريطانيين ولا في كلمتهم بعدئذ وانحاز عنهم إلى قوة دولية أخرى .

تحدث ابن سعود ،في هذا اللقاء عن الشريف حسين وطلب إلى العرب مساندته لخدمة القضية العربية . وفي نهاية اللقـــاء أقسم شيخا الكويت والمحمرة وابن سعود على العمل يداً واحدة لخدمة الأهداف العربيـــة المشتركة . وتخلص الوثيقة إلى أن لهذا بالطبع تأثيره الهام على الشيوخ الآخرين الذين شهدوا اللقاء لأنهم سيحملون خبر هذه الأقصوصة [٢٧] في البوادي والفجاج to Carry the tale far & wide ومن هناك توجه ابن سعود إلى المحمرة في صحبة خزعل ، ورحل الرجلان بعد هذا إلى البصرة التي بلغاها في٢٦ نوفمبر . وفي اليوم التالي أقام الضابط السياسي الأعلى للحملة للشيخين استقبالاً عسكرياً كبيراً ، وأقيمت الإستعراضات التي شملت الكثير من الأسلحة بما في ذلك الطيران ، وترى الدوائـــر البريطانية أن ابن سعود لا بد وأن يكون قد تأثر بعظم القوة البريطانية التي التقى بها وجهاً لوجه . « وفي تقرير لاحق جاء « أن دربار الكويت وزيارة ابن سعود للبصرة قوت من موقفنا جداً » . وجاء أيضاً أن الشيوخ الثلاثة قد أعلنوا صراحة وقوفهم إلى جانب بريطانيا وثقتهم فيها . كما جاء أن الشريف حسين أبرق المؤتمر مؤيداً وشاكراً .

ولعل الدربار الذي نجد بداية خبره في خطاب المقيم [٣٨] بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٣٣ هو من أهم الدربارات التي عقدت في الخليج العربي في فترة ما بين الحربين . جاء في هذا الخطاب المرسل إلى حكومة الهند أن المقيم بالإتفاق مع القائد الأعلى للسفن البريطانية في الخليج العربي يريدان أن ينظما درباراً في الساحل المهادن لتأكيد سياسة كيرزن التي أعلنها في الشارقة في نوفمبر ١٩٠٣ « والتي فحواها أننا نلتزم بسياسة الرعايـــة والحماية التي ولدت السلم وضمان حقوق الجميع » . وعلق وارنـــر Warner من الخارجية متساءلاً [٣٩] « أليس هنالك خطورة في الوقت الراهن ، وفي ظل الظروف الدوليـــة الحالية ، في أن نؤكد من جديد

للشيوخ ما تعهد به اللورد كيرزن في ١٩٠٣ . إني في حدود معرفتي أدرك أن كيرزن لم يعط أي تعهدات للشيوخ تضمن في كلمات واضحة الحماية لهم » ، ورفضت وزارة الخارجية بادىء الأمر أن توافق عقد هذا الدربار فالظروف في رأيها غير مناسبة[٤٠].وردت وزارة الهند تساند رأي حكومتها ومقيمها على الخليج[٤١]. وجاء في رد الوزارة أن « سياستنا الحالية هي بالتأكيد ليس أقل شأناً مما هي عليه في ١٩٠٣ ، وأن حمايتنا على الخليج هي حماية ناجمة عن الممارسة الفعلية de Facto والتي تمخضت عن التزامات للحكومة البريطانية النابعة أساساً من اتفاق ١٨٩٢ الذي أعطانا حق الإدارة للشئون الخارجية » . ويضيف خطاب وزارة الهند أن وضع الحماية الفعلية بالممارسة لهو الآن أكثر وضوحاً مما كان عليه الحال في ١٩٠٣ . « وإننا الآن أحوج ما نكون لتأكيد تلك السياسة نظراً للأهمية المتزايدة لهذه المشيخات خاصة بالنسبة لموقعها من الطريق الجوي». ويذهب خطاب وزارة الهند لشرح أهمية محطة الهبوط الليلي والإستراحة في الشارقة. وترفض وزارة الخارجية إقامة الدربار وتؤكد لوزارة الهند « بأن ما تريدونه من تأكيد سياسة كيرزن في الظروف الراهنة لن يسعد أي مسئول في هذه الوزارة ... فوضع الخليج حالياً هو مخالف تماماً لوضعه في عام ١٩٠٣ .. يجب أن يؤخذ في الإعتبار الوضع الدولي للخليج حالياً فهو وضع دقيق ، غير مقنن ، وأن أي إعلان للسياسة البريطانية في هـــذه المنطقة لن يحدث إلا في أن يزيد السوء سوءاً ، ولن يؤدي إلى نتائج حميدة » . ونصحت الخارجية بأن السكوت من ذهب ..«أن الذي يهمنا في الخليج حالياً ليس هو تأكيد الوعود إنما تأكيد الحقائق المجردة » [٤٢] وأكـــدت الخارجية بأنهـــا لا تستطيع أن تفتي فيما يمكـــن أن يفعلوه في الوقت الراهن بالنسبة للمتغيرات الدولية . « وأرى أنه إذا استطعنا أن نحمل ابن سعود على أن يعدل عن حصار الكويت ، أو أن نحمل العراق

على أن تعطي لشيخي الكويت والمحمرة حقوقاً مباشرة على بساتين التمور التابعة لهما ، فإننا بهذا نستطيع أن نؤكد هيبتنا في الخليج أكثر مما ستحدثه في الخليج مجموعة كبيرة من الخطب والكلمات التي لن تفرخ إلا المشاكل. فالشيوخ قد يسيئون فهم هذه الخطب ، والقوى الأخرى قد تفسرها على غير ما نشتهي » . وتستطرد الخارجية لتؤكد « أن وضع الأمس ليس هو وضع اليوم ، كما أن وضع مقيم بالإنابة هو وضع غير وضع نائب ملك عظيم » ، وتنتهي الخارجية إلى أن المقيم بالإنابة لن يستطيع التأثير بالشكل الذي أحدثه نائب الملك ، وأن الدربار يجب أن لا يقوم . « أما إذا جرت الإستعدادات له ، وصار من الصعب التراجع عنه فعلى لوخ Loch أن لا يستعير كلمات اللورد كيرزن ، إنما عليه أن يقول : « إننا سنحافظ على النفوذ البريطاني أو بعض كلمات تحمل هذا المعنى وذلك حتى نضع الأمور وضعاً وسطاً . فالقوى الأخرى التي أصبحت لها مصالح في الخليج ستفسر ما يقال تفسيراً سيزعج هذه الوزارة » . وأصرت الهند على رأيها في عقد الدربار ، وأنهمت وزارة الهند إلى وزارة الخارجية أن لا ضير من عقده في دبي . « فالدربار [٤٣] من الأعمال العادية جداً والروتينية جداً ، في أسلوب عملنا في الإدارة الهندية في الهند ، وفي الساحل المهادن وفي كل المناطق التي تقع تحت مسئولية وزارة الهند ، ولا نرى في عقده أي خروج عن المألوف » . وأكدت وزارة الهند بأنها لا تقارن بين هذا الدربار ودربار ١٩٠٣ ولكن « وبالرغم من كل شيء سيقام هذا الدربار » . وأكد الخطاب بأن المدمرات البريطانية ستتجه إلى الخليج « لتأكيد ثقة العرب فينا وسيكون المقيم بالإنابة على سفينته في زيارة للعرب ، وسيتحدث إلى شيوخهم بما ينسجم والمناسبة. أما ما يخص كلمات لوخ التي تعترضون عليها فبالرغم من أننا لا نرى فيها ضيراً أو نعرف لها أذى ، إلا أننا

سننزل عند وجهة نظركم وسنجعله يلتزم بما أشرتم به وهذا يحقق الغرض الذي يسعى إليه لوخ » .

أخطرت وزارة الهند لوخ [٤٤] بأن الخارجية تعترض على أسلوب كيرزن خشية من تجديد تعهدات الحماية وعليه « يجب أن تنظم كلمتك على النسق الذي اتفقنا مع وزارة الخارجية عليه وهو : أن حكومة جلالته ترعى اتفاقاتها معكم ، وأن هذه الحكومة هي التي وهبتكم السلم وأسبغت الحماية على سواحلكم لقرن من الزمان . وأن حكومة صاحب الجلالة لمصممة تماماً على أن تقوم على الوفاء بالتزاماتها التي فرضتها عليها الإتفاقات وذلك بهدف الدفاع عـن استقلالكم وبهدف القيام بتنفيذ اتفاقاتها معكم تنفيذاً كاملاً » ، وشرحت وزارة الهند لمقيمها أنهم في اتفاق ١٨٩٢ لم يلتزموا بحماية هؤلاء الشيوخ من هجمات البدو المجاورين لهم . وطلبت وزارة الهند إلى مقيمها أن لا يلتزم بشيء محدد[٤٥] أبداً « Keep Floating » « ويمكن أن تلتزم بحماية ملاحتهم رغم أن هذا لن يكون ممكن التطبيق» .

وكان ان عقد الدربار في ٢٣ سبتمبر ١٩٣٣ وألقيت خطبة هي خطبة كيرزن بعينها ، إذ كانت خطبة كيرزن بدورها « عايمة » . ولم يكن هدف الخارجية إلا تعطيل المقيم من العمل في السياسة الخارجية ، كما سعت إلى تعطيل كيرزن قبله . ووجدت حكومة الهند ووزارتها في المناسبتين طريقها إلى تأكيد سياستها . قال لوخ في خطبته[٤٦] « دعوتكم في هذا الدربار كي أتيح لكم فرصة مقابلة الضابط الأعلى للخليج الكابتن كرياج Creagh ، وكذلك فلويز Fellowes قائد المدمرة ، والضباط الآخرين المسئولين في الاسطول الملكي ، كما أتيح لكم بعقد هذا الدربار لقاء الكابتن وليش Welsh القائد الأعلى للطيران في العراق الذي أبى إلا أن يشاركنا هذا الحفل فأتى من العراق جواً إلى هنا . يقام هذا الدربار لتأكيد العلاقات

القديمة التي تجمع بيننا وبينكم ولتقوية أواصرها ، ولتجديد صلات الصداقة بينكم وبين الحكومة البريطانية . ولعلكم تذكرون ، أيها الشيوخ زيارة نائب الملك لكم قبل ثلاثين سنة ، والدربار الذي أقيم لهذه المناسبة . وقد ذكركم سعادة النائب بحال هذه البحار في الأيام الماضية عندما كانت مياه الخليج تموج بالاضطرابات وتفور بالمشاكل ، حيث كان كل رجل في هذه المنطقة لصاً أو قرصاناً ، حيث كان الخطف هو القانون ، وحيث كانت تجارة الرقيق هي السائدة ، وحين لفت الحرب الخليج كله ، وحين ساد القتل دون هوادة ، وحين كانت سواحل صيد اللؤلؤ مسرح صراع دموي سنوي . لم يكن هنالك أمن للتجارة ولا وجود للسلام فتدخلت الحكومة البريطانية وفرضت السفن البريطانية خلال أكثر من قرن من الزمان في المنطقة الأمن فرضاً ، وخلقت النظام خلقاً . تم أعقبت هذه الفترة فترة من الهدنات البحرية أدت كلها إلى اتفاقية السلم الأبدي والاتفاقات الأخرى التي ربطت بينكم وبين الحكومة البريطانية . إني أشكر للأسطول البريطاني ما أداه ، وأشكر للقوات البريطانية جهدها الذي دام في هذه المنطقة لأكثر من قرن . إن رعاياكم أيها الشيوخ يبحرون كيف يريدون ، ويخرجون إلى سواحل الغوص دون خشية ، ويتنقلاون في البحر كما يشاؤون . لقد أنقذ ناكم من الانقراض على أيدي أعدائكم ... فتحنا البحار للتجارة ، وضعنا عليها المنارات وشارات تنظيم العبور ، والآن أتيناكم بالطيران كي تفيدوا منه في تجارتكم ونقل رسائلكم وحمــل لؤلؤكم . ولقد عقدنا معكم من وقت لآخر اتفاقات زادت في توثيق عرى الصداقة ، ولن نضحي بهذا الجهد أبداً . لقد نما سليم قبلي نتيجة لمعاهدات الحكومة البريطانية . وازدهرت علاقات هذه الحكومة معكم وغدت سيدكم الأعلى . ومن هذا المنطلق فانكم لن تدخلوا في علاقات تفاوض أو تعاهد أو مراسلات مع أي قوة أخرى لأن معاهداتنا معكم

تقيدكم بهذا . والتزمتم أنتم بهذا القيد انطلاقاً من روح الصداقة » وغني عن البيان أن هذا الخطاب السياسي أكد سياسة كيرزن لم يفارقها ، بل أن حكومة الهند عادت في عام ١٩٣٧ لتقول بأن أساس سياستها في المنطقة هي خطبة اللورد كيرزن . وأكد هذا الدربار كما أكد دربار اللورد كيرزن الابهة والسطوة البريطانية . فإذا كان من أهداف رحلة كيرزن ان يحيّد الأثر الذي أحدثته زيارة تبلوسلك الروسية ، فقد كان من أهداف رحلة لوخ ان يحيّد الأثر الذي أحدثته ما سمي بحادثة العلم في باسيدو .

ترجع حادثة العلم إلى ٣١ يوليو ١٩٣٣ حين قام أربعة من ضباط الاسطول[٤٧] الفارسي الناشيء (وكان أحدهم هو القائد العام للاسطول) بإنزال العلم البريطاني من ساريته في باسيدو . ولم يكن العلم مخفوراً ، ولم يشهد الحادثة سوى رجلين أحدهما فرنسي والآخر إيطالي تصادف وجودهما هنالك . وعلمت سلطات الخليج البريطانية بالأمر فأرسلت إحدى بوارجها وقامت بنشر العلم مرة أخرى وعينت له حرساً . واحتج المقيم في الخليج من خلال البعثة البريطانية في طهران على ما قام به رجال الاسطول الفارسي . وعرفت وزارة الخارجية البريطانية التي تولت معالجة هذا الأمر من ثمة مع فارس بأن إنزال العلم البريطاني قد تم دون معرفة الشاه الذي اعتذر عن هذا العمل . وأصدر تعليماته المشددة لرجال أسطوله بأن لا يعترضوا الاسطول البريطاني مرة أخرى . وزاد الأمر الشاهنشاهي بأن على رجال الأسطول الفارسي أن يتعاونوا مع رجال الأسطول البريطاني وأن لا يتصرفوا في أي أمر ذي صبغة دولية إلا بعد ان يردوا الأمر له ، وأضافت البعثة البريطانية في طهران بأن قائد الأسطول الفارسي ، رغم منصبه الرفيع ، إلا أنه غر جاهل ، وأن الشاه عنفه على هذا العمل . وانتهى هذا الأمر « وبقيت مسألة سمعتنا وهيبتنا وسط العرب والتي عالجناها بإرسال مجموعة من المدمرات رافعة العلم البريطاني إلى الساحل

العربي لتخمد الاشاعات ولتظهر لهم اعتذار حكومة طهران » . وقد زارت هذه المجموعة كلاً من مسقط ، وموانىء الساحل العماني ، والبحرين ، والكويت . وكانت توزع إعلاناً يشرح الموقف جاء فيه : « يجب أن تكون الحقيقة معروفة للجميع حتى تنتهي الاشاعات التي جاءت من باسيدو . وحقيقة الموقف أن أحد الضباط الفرس قام بإنزال العلم البريطاني من ساريته هنالك . وعندما عرفت السلطات بذلك أسرعت لتوها بإرسال السفينة بيدفورد Bideford التي قامت بإنزال فرقة مسلحة في باسيدو قامت بإعادة نشر العلم البريطاني . وأبلغت السلطات البريطانية الحكومة الفارسية بما تم ، واعتذرت الحكومة الفارسية بأن هذا العمل تم دون علمها ، وهي تأسف لحدوثه أسفاً عميقاً ، إن الحكومة الفارسية قد أصدرت أوامرها المشددة إلى الأسطول الفارسي حتى لا يتكرر هذا العمل مستقبلاً . » وتشير الوثائق إلى أن زيارة المدمرات إلى الساحل العربي كانت ناجحة للغاية . « ففي دبي قبل الشيخ بإقامة مستودع للبترول في أرضه بشروط معقولة » . وتحدث التقارير الواردة من البحرين(٤٨) أن ما حدث « يعتبر إساءة للبريطانيين ، وأن ما قمنا به لا يتناسب ورد الإساءة ، بل إنه ربما شجع فارس في اتخاذ إجراءات مماثلة في المستقبل خاصة وأنهم يرون أن الاعتذار غير كافي » . أما في الكويت « فقد أدركوا أن حكومة صاحب الجلالة مصممة على الحفاظ على « حقوقها » في الخليج وأنها ستساعد أصدقاءها العرب ضد الاعتداءات الفارسية ويأمل هؤلاء ان تقوم الحكومة بعمل مماثل ضد السعودية والعراق » .

إن الهيبة البريطانية وتأكيدها كان شغل سلطات الهند البريطانية الشاغل في المنطقة إذ لا جيوش عندهم تقيم في تلك المناطق القفر اليباب الحارة الرطبة ، فأقاموا نفوذهم على الهيبة والسمعة العسكرية العالية التي خدمت

الامبراطورية البريطانية في تلك المنطقة . واستغلت حكومة الهند إعمال تلك الهيبة في كل مناحي الحياة وأسبغت تلك الرهبة على مبعوثيها في الخليج حتى في حال موتهم . وتحدثنا الوثائق(٤٩) أنه حين هلك لوريمر المقيم في الخليج بالإنابة في ١٩١٤ استغلت تلك المناسبة استغلالاً مناسباً حيث تقاطرت الوفود للعزاء فيه وأغلق التجار حوانيتهم ، وأمر شيخ البحرين بتنكيس علم بلاده لمدة يومين . ولن نستطرد في هذا المجال إلا كي نضيف بأن الدربارات تحدث إلى جانب أثرها النفسي من إرهاب عرب المنطقة باستعراض تطور آلات الحرب أثراً نفسياً آخر بما تحدثه من علاقات شخصية بين العرب وبين السلطات التي نظمت الدربار والتي لا تعتدّ طبعاً بأي علاقات شخصية مع العرب . ويمكن في هذا الصدد أن ننظر في الخطاب الذي أرسله الشيخ جابر المبارك في ١٧ جمادي الأول ١٣٣٤ هـ (٢٢ مارس ١٩١٦) يرد فيه على الخطاب المرسل من هاردنج اليه في ٢٦ فبراير بعد ان رجع هاردنج من دربار الكويت الأول جاء من الخطاب (٥٠) :

« سررت باستلام خطابكم المؤرخ ٢٦ فبراير وما حوى من إشارات داعية إلى تقوية علاقة الصداقة بيننا . وليكن معلوماً لديكم أني لن أقصر من جهدي لأنتهز أي فرصة لإطاعتكم وإظهار الاخلاص لكم . هذا الاخلاص النابع عن أوثق علاقات الصداقة بين الحكومة البريطانية ــ زادها اليه رفعة ونصراً ــ وبيني . وإني لكبير الأمل في أن أكون من المحظيين برعايتها ، وأن يتم لي رضاؤها وذلك لطاعتي وإخلاصي . وسيؤكد لكم المستقبل صدق هذا بإذن الله.وأن زيارة سعادتكم لأرضنا وشرف لقائكم بنا قد زادنا فخراً وسروراً ونحن مدينون لكم بازدهار ممتلكاتنا حالياً ومستقبلاً . ويؤسفني أنكم ستفارقون منصبكم في نيابة ملك الهند ، وأتمنى لكم العزة والرفعة والمرتبة الأعلى . وقد عرفت أن اللورد جلين فورد

سيخلفكم على هذا المنصب فليحفظه الله ، وليمتعه بالصحة والسعادة .
وأرجو ان تبلغه احترامي وإخلاصي » .

كانت كل هذه أساليب غير مباشرة عملت حكومة الهند من خلالها لكي تدير المنطقة من وراء ستار ، أما الأساليب المباشرة فقد بدأت بالبحرين ومسقط وذلك من خلال محاولة إدارة الجمارك في المنطقتين ثم ما استتبعه من تطبيقه في مناطق أخرى .

إدارة الجمارك : —

لما كانت حكومة الهند مسئولة عن دفع مخصصات مالية معينة لسلاطين مسقط فقد سعت هذه الحكومة لتنظم مالية هؤلاء السلاطين بأسلوب يدر عليهم قدراً من المال ليتوموا بالوفاء بجزء من نفقاتهم المتزايدة . أرادت حكومة الهند بسعيها لإدارة الجمارك أن ترفع عن كاهلها ما يمكن ان ينشأ من التزامات مالية في مسقط تضطر هي لدفعها خوفاً من ان تقوم به قوى أخرى فتكسب في مسقط نفوذاً . «فمنذ ١٩٠٥ أشارت حكومة الهند للسلطان في مسقط أنه سيفيد لو استطاع ان يطبق التنظيمات الغربية في مجال إدارة الجمارك . وأنهم سيمدونه بمشرف للجمارك بريطـــاني يستعيض به عن ملتزم الجمارك . ورأت حكومة الهند أنها يمكن ان ترشح أحد الموظفين العاملين في الادارة المحلية في الهند كي يقوم بالاشراف على جمارك مسقط[٥١] ولكن بالرغم من أن مشرف الجمارك سيكون من موظفي السلطان إلا أنه يجب ان ينص في صلك تعيينه على أنه في حالة نشوء خلاف بين مشرف الجمارك وبين السلطان في أي أمر من الأمور الهامة فعليها أن يردا أمر الخلاف إلى الوكيل السياسي البريطاني ليصدر رأيهفيه «على انيكون حكمه ملزماً للسلطان » . ولم يرض لانسدون هذا التحول الاداري الذي أشارت به حكومة الهند لأنه ربما سبب مشكلة مع فرنسا

التي قد تتخذه ذريعة للقيام بحركة مناوئة . وأشار لانسدون إلى أنه من الأنسب السكوت عن هذا الأمر حتى يسوى نزاع التحكيم مع فرنسا ، وأثارت الهند الأمر مرة أخرى ، ولما تنقضي تلك السنة وذلك حين تقدم السلطان يطلب قرضاً من حكومة الهند . أحالت حكومة الهند طلب القرض إلى لندن وعلقت عليه بأن طلب القرض يمكن ان يكون ذريعة مناسبة لحث السلطان لقبول رأيهم الداعي إلى تنظيم جماركه . ورد لانسدون مرة أخرى يوصي بالتريث حتى يصل التحكيم إلى شيء ، وطلب إلى حكومة الهند أن لا تثير الأمر مرة أخرى مهما كانت الذرائع معقولة . ولم تجد حكومة الهند إلا أن تدفع للسلطان قرضاً صغيراً لتسوية بعض مشاكله العاجلة وجاء هذا القرض بضمان منحة زنجبار ، ولم تُمل على السلطان أي شروط سياسية في المقابل.ولم يكن مبلغ القرض كافياً للوفاء بالتزامات السلطان كلها فاضطر السلطان أن يستدين من جوجير التاجر القنصل الفرنسي ، ومن بعض تجار الخواجا (المسلمين الهنود) وبيوت تجارية أخرى ، وذلك بضمان الجمارك . وأزعج هذا الأمر السلطات الهندية كثيراً خاصة وأن السلطان استدان مجدداً من جوجبر في ١٩٠٧ . واستغلت الهند ظروف الانفراج الدولي في ١٩٠٧ للدفاع عن رأيها فوافقت لندن على ان تقوم الهند من خلال بعض موظفيها لإدارة جمارك السلطان .

أما جمارك البحرين[٥٢] فقد أثارت طمع البريطانيين منذ ١٨٩٨ حين بدأت الحركة التجارية في البحرين في الازدهار . أشار المقيم في تلك السنة إلى أن الشيخ عيسى يتظاهر بالفقر حين يجديه هذا التظاهر . وأشار المقيم إلى أن المصدر الوحيد للدخل في الدولة هو الجمارك ، وأن على حكومة الهند التوثق من هذا المصدر . بدأ المقيم اتصالاته بشيخ البحرين وطلب اليه أن تؤول إدارة الجمارك إلى موظف يرسلونه له من الهند بدلاً من

أن تدار بواسطة ملتزم . وطلب عيسى أن يُمهل حتى تنتهي فترة الالتزام الحالي ، ووعد بأنه حتى في حالة تجديد الالتزام فإنه لن يفعل هذا إلا بموافقة المقيم . ولما انتهى أجل الالتزام قام عيسى بتجديده دون الرجوع إلى المقيم . واعترض المقيم على هذا الإجراء ووعد عيسى بأنه لن يقوم بعد نهاية السنتين وهي عمر الالتزام الجديد بتجديد الالتزام مرة أخرى إلا إذا أخطر المقيم بذلك مسبقاً ورضي . وفي يناير ١٩٠٠ أرسل المقيم إلى حكومته في الهند يقول أن الشيخ نكص في وعده مرة أخرى وجدد عقد الالتزام لسنتين دون إخطاره ، وأوصت الهند مقيمها بالتسامح مع الشيخ إذا اعتذر . ووعد الشيخ بعد اعتذار بأن يراعي رغبة حكومة الهند في المرة القادمة . ولم يرض المقيم بوعد الشيخ وطلب المقيم في ١٩٠١ إخضاع الشيخ ليرضى برأي حكومة الهند. وحاول المقيم الأمر مع الشيخ الذي رفض إنهاء الالتزام وأصر على رفضه ونصحت حكومة الهند بأن يعالج الأمر بصورة أخرى . ورقد الأمر حتى كانت زيارة كيرزن للخليج العربي في ١٩٠٣ فتحدث النائب إلى عيسى الذي طلب إلى كيرزن إمهاله لتدبر الأمر . وانصرف كيرزن ولم يرضخ الشيخ . وفي ٢١ ابريل ١٩٠٤ كتبت حكومة الهند معلقة على خطاب وصلها من المقيم في الخليج بأن الحاجة إلى إصلاح جمرك البحرين تترجمها الأرقام التي جاءت في خطاب المقيم كمبال وهي أن دخل الشيخ من الجمارك يبلغ ١١٦,٢٠٠ روبية وفي حين أن الدخل المنتظر في ظل نظام إدارة للجمارك أكثر كفاءة يمكن ان يصل إلى ٣٥٠,٠٠٠ روبية . وأشار خطاب حكومة الهند إلى اتباع ما أشار به المقيم من تنظيم جمارك البحرين خاصة وأن جمارك مسقط قد « برهنت على أن التنفيذ الجزئي لرغباتنا هناك جعلت السلطان يحقق أرباحاً أكبر » .. ويستطرد الخطاب ليقول « إن أمر جمارك البحرين لن يكون من الأمور التي لا نعبأ لها فما دمنا التزمنا ، كما هو في الواقع الحالي ،

بحماية الشيخ حمد وضمان ولايته للعهد فإن الواجب يحتم علينا[٥٣] ان نتخذ من التدابير ما يجعلنا نثق في أنه عندما يصير له الأمر فإنه سيجد منزله منظماً ، وأن لا يكون مثقلاً بالديون التي تثقل والده حالياً . ولهذا فإن هذا الأمر هو أمر فوق العادي – فيما نرى – ولن نحتمل ان ينكص الشيخ في وعده مرة أخرى .. إن أمر جمارك البحرين قد صار محكاً يمكن ان نتدبر من خلاله مدى النفوذ الذي يمكن ان تمارسه هذه الحكومة على حاكم تلك الجزيرة » . وأنيط بالمقيم الاتصال بالشيخ لتنظيم هذا الأمر معه ، ولكن الشيخ كان قد جدد سالفاً التزام الجمارك وحاول المقيم مرة أخرى في ١٩٠٦ وفشل وعلل فشله « بأن البحرين منطقة تهريب كبرى ولذلك فإن الشيخ مستميت في عدم كشف أمره » .

وفي خلال الحرب العالمية الأولى ومع تمكن الوكة السياسية البريطانية من شئون التموين في البحرين ، أدخلت جمارك البحرين تحت السيطرة المباشرة لحكومة الهند . وأصبح مدير جمارك البحرين بعدئذ هو المسئول عن تسجيل مراكب الغوص والصيد ، ومديراً لجوازات السفر ، ووكيلاً للبريد والضابط لكل مصادر الدخل الأخرى . وفي ١٩٢٩ أثير أمر انتداب مدير جمارك سوري أو مصري للبحرين حتى يبدو وكأنه من أهل المنطقة بدلاً من ان يقوم بالمهمة بريطاني « ويمكن ان يثير هذا الأمر مع تزايد الوعي بعض الحساسية خاصة وأن الجمارك ليست مصلحة سياسية ، ولن يؤثر من يقوم بها في السياسة العامة في شيء . ففي فارس مثلاً يقوم الأجانب بجباية رسوم الجمارك » . ولم يظفر هذا الرأي بالقبول من المقيم في الخليج العربي « لأن البحرين ليست فارس فالبحرين منطقة صغيرة والشخصية التي تسيطر على ٩٠٪ من مصادر الدخل بها سيكون لها تأثير خطير »[٥٤] . ويستطرد المقيم ليقول « لقد أفادني بريور Prior وكيل البحرين حالياً أن دي جرنير De Grenier يحصل دخول الجمارك ،

وأن بلجريف هو الذي ينفقها ولا أدري كيف سيكون الحال إذا استغنينا عن جامع الضرائب (البريطاني) في البحرين خاصة وأن البحرين أصبحت تتمتع بنسبة عالية في الانفاق العام » .

وتمكنت حكومة الهند البريطانية أن تدير من خلال إدارتها للجمارك كل شئون التموين خاصة في الحرب العالمية الثانية حيث حددت سلطات الهند مع التجار أسعار السلع وكمياتها . وأصابت حكومة الهند من خلال تمكنها من التموين قوة نفوذ على بعض الشيوخ بل والمواطنين العاديين الذين أصبح المقيم يخاطبهم ويتصرف في شئون قوتهم . جاء في أحد خطابات المقيم لعام ١٩٤٣ بأن أهل قطر شكوا له من نوعية الدقيق الذي يصل ويصرف لهم في التموين،ووصفوه بأنه رديء وطالبوا بأن يزاد لهم في حصة السكر . ورفض المقيم كلا الطلبين وطلب اليهم أن« يحمدوا الله لأنهم وجدوا ما يأكلونه (بالنسبة لشكواهم من الدقيق) وأنه لن تزداد حصتهم من السكر فهي كافية ولكنها تنقص بالتهريب الذي يمارسونه من قطر إلى الاحساء وفارس»... « وكشفت لهم حقائق التهريب الذي يمارسونه وقد أذهلهم هذا جداً »(٥٥) .

الأوامر المجلسية Order - in - Council : —

الأمر في المجلس(٥٦) هو أمر يصدره التاج البريطاني باستشارة وموافقة المجلس الملكي الخاص Privy Council (٥٧) أو بواسطة حاكم عام له مجلس خاص ويكون لهذا الأمر قوة القانون . وأمر المجلس هو وسيلة من وسائل الديمقراطية البريطانية لإسباغ الشرعية القانونية على قرارات مجلس الوزراء البريطاني في المناطق التي لا تدخل في دائرة التمثيل البرلماني في الجزر البريطانية . طالبت حكومة الهند بموجب خطابها في ١٤ نوفمبر ١٩٠٧ بإصدار أمر مجلس للبحرين وذلك بهدف منح وكيل البحرين

السياسي حق ممارسة السلطة القضائية على الأجانب في تلك المنطقة . وأشار الخطاب[58] إلى أن الممثل البريطاني في البحرين ظل ولمدة سبعين عاماً يمارس السلطة القضائية في البحرين دون تفويض بقانون . وأن وكيل البحرين السياسي يتمتع بسلطة القاضي من الدرجة الأولى طبقاً لقانون الاجراءات الجنائي لعام ١٨٩٨ ، وأنه بهذه الصفة يحكم في الجرائم التي يرتكبهـا المواطنون الهنود ، رعايا الحكومة البريطانية في البحرين ، وعلى السواحل الجنوبية للخليج العربي . كما ظل وكيل البحرين يتولى مساعدة الأجانب الأوربيين في المسائل التي تنشأ بين شيوخ البحرين ورعاياهم من جهة وبين الأجانب من جهة أخرى وذلك بأن يعقد الوكيل محكمة مشكلة من شخصه وممثل عن الشيخ البحريني للنظر في القضايا التي يكون فيها أحد الخصوم من مواطني البحرين أو التي يكون أحد الخصوم من الأجانب الذيـن لا يريدون طلب المساعدة البريطانية والخصم الثاني بريطاني أو أجنبي لم يتقدم لطلب مساعدة بريطانيا[59] . كما يرأس وكيل البحرين السياسي محاكم الوساطة التي تقام لتسوية المشاكل المدنية بين الرعايا البريطانيين وأتباع شيخ البحرين ، كذلك في لجان الوساطة التي يكون فيها أحـد الأطراف بحرانياً مع طرف آخر من أي هوية أخرى . ويشير حساب المقيم أن وكيل البحرين يمارس سلطات محاكم الوساطة في مدى هـذه الخمسين سنة الأخيرة . كما أشار المقيم إلى أن الوكيل يصدر أحياناً الوثائق الصحية ، ويوقع على وثائق الإيجار كما يوثق كل توقيع خاص بالرعايا الهنود . ويخلص خطاب المقيم إلى أنه بالطبع ليس للوكيل الحق الرسمي للقيام بهذا العمل . ولهذا ولكي يقنن هذه الأعمال التي يقوم بها الوكيل السياسي في البحرين اقترح المقيم أن يصبح الوكيل بحكم منصبه قاضياً للعدالة على ان تخول له كل السلطات التي تخول لقاضي المديرية ، وبهذا يصبح الوكيل السياسي تابعاً مباشرة في سلطته القضائية للمحكمة العليا في

بومباي وهو أمر لم يتحقق بعد لأنه يخالف المادة الثانية للأمر المجلسي للهند لعام ١٩٠٢ الذي ينظم القضاء خارج الحدود . ولهذا يرى المقيم أنه قد أصبحت ضرورة قصوى أن يعلن صاحب الجلالة في مجلسه His Majesty in council أن البحرين هي منطقة يمارس فيها القضاء بواسطة الحاكم العام في مجلسه (G. G. in Council) بالوساطة أو بالإنابة عن صاحب الجلالة . وخلص المقيم إلى أن على حكومة لندن أن لا تعترض على إصدار أمر مجلس يمنح للوكيل في البحرين ممارسة السلطة القضائية على الأجانب في تلك المنطقة خاصة وأن عدد السفن الأجنبية في الخليج قد صار إلى تزايد . وبدأت الشركات الأجنبية تفد إلى الخليج وكذلك البعثات التبشيرية « ونرى أنه للمحافظة على الوضع الراهن في الخليج فلا بد من إصدار أمر مجلس يُمكّن وكيل البحرين السياسي من الممارسة القضائية على الأجانب في البحرين » . ويضيف الخطاب منبهاً إلى أن التأخير في البت في هـــذا الموضوع مع النمو المتزايد للمصالح الأجنبية في المنطقة سيخلق للسلطـــة الحامية مشاكل عظمى لأن ممارسة السلطة القضائية دون أمر مجلس هو عمل ، فوق أنه غير منسجم ، سيورثهم تعقيدات ومصاعب جمة . ويشير الخطاب إلى أن بريطانيا تسيطر على البحرين منذ ١٨٢٠ ، كما يشير إلى الاتفاقات التي أحدثتها الهند مع حكام البحرين وهي اتفاقات ١٨٤٧ ، ١٨٥٦ ، ١٨٦١ ، ١٨٨٠ ، ١٨٩٢ ، وإلى أن سلطات الخليج الهندوبريطانية تدخلت مرات متواترة بالقوة المسلحة وذلك بهدف منع شيخ البحرين « من الهجوم على جيرانه أو هجوم جيرانه عليه » . «وكما أننا كثيراً ما تدخلنا في ترتيب الأمور في المشيخة » . وعاد الخطاب ليشرح اتفاق ١٨٨٠ مع البحرين حيث تعهد الشيخ جهارا في ١٨٨٠ بإحداث اتفاق جاء منـــه أنه يلتزم بعدم منح القوى الأخرى حق إقامة أي علاقات دبلوماسية أو قنصلية أو تمكينها من إقامة مخازن للفحم دون موافقة بريطانيا . ورأت

حكومة الهند في اتفاق ١٨٨٠ اتفاقاً يمكنها من الحماية على البحرين إلا أنه يقصر دون ممارسة حقوق الحماية الواضحة .

وتمهيداً لإصدار أمر مجلس للبحرين دفعت سلطات الهند البريطانية في الخليج العربي بشيخ البحرين في الفترة ١٩٠٩-١٩١٢ ، ولمرات متكررة ان « يطلب ان نرفع عنه المسئولية القضائية بالنسبة للأجانب »(٦٠) وبهذا صدر(٦١) أمر مجلس للبحرين في عام ١٩١٣ ، ووثق بأمر مجلس ثاني للبحرين في ١٩٢٢ .

وفي الحقيقة فإن وكيل البحرين كان يتدخل حتى في القضايا المحلية لمواطني البحرين حيث كان هو مستشار القاضي المحلي ، ولم يبتعد عن هذا المجال إلا بعد ان تعين بلجريف مستشاراً رسمياً في البحرين . واستقرت صورة المحاكم في البحرين في ١٩٢٩ على النحو التالي(٦٢) :

أولاً : المحاكم المشتركة Joint وهي ان يجلس على منصة القضاء فيها وكيل البحرين السياسي وشيخ البحرين . وتعمل هذه المحكمة في القضايا السياسية الجنائية التي تهم الأجانب والبحارنة . وهنالك محكمة مشتركة صغرى يجلس على منصتها أحد أفراد آل خليفة مع مساعد الوكيل السياسي البريطاني (هندي الجنسية في العادة) .

ثانياً : محكمة الوكيل السياسي : خاصة بالعمل في قضايا الأجانب .

ثالثاً : محكمة الشيخ سليمان الابن الأكبر للشيخ حمد ويتولى بلجريف مساعدة هذه المحكمة « ويرشدها » في التوصل إلى قرار .

رابعاً : هنالك مجموعة أخرى من المحاكم الصغرى مثل محكمة الجنح ويتولى القضاء فيها أحد آل خليفة ، وكذلك محاكمة القضايا المدنية البسيطة والتي يحكم فيها بموجب العرف العربي ، وكذلك

مجالس العرف للأحوال التجارية وهي محكمة يعمل فيها عشرون فرداً من أعيان البحرين يتولى كل عشرة منهم الحكم في يوم معين ، كما كانت هنالك المجالس القضائية للأحوال الشخصية .

وما إن استقر أمر البحرين التأسيسي حتى فكر البريطانيون وذلك منذ عام ١٩١٣ في وضع أمر تأسيسي جديد لمسقط التي كان أولى المناطق العربية التي حكمها أمر مجلس بريطاني وذلك منذ ١٨٦٧[٦٣]. وقد صيغ هذا الأمر التأسيسي في لندن في فبراير ١٩١٥ بعد المراسلات المعتادة مع الهند وجرى العمل بهذا الأمر منذ أوائل عام ١٩١٦ . وقد سار الأمر التأسيسي الجديد لمسقط على نمط أمر تأسيسي البحرين مع تغيرات طفيفة حتى لا يبرز النفوذ البريطاني بصفة صارخة وذلك مراعاة للوضع السياسي في مسقط الذي يمكن ان يؤدي إلى إثارة حساسية سياسية لدى بعض القوى الأوربية لاسيما فرنسا .

دعا السير بيرسي كوكس من العراق في فبراير ١٩١٩ إلى أن يصاغ أمر تأسيسي للكويت على نمط أمر مسقط التأسيسي[٦٤] . ففي البحرين كانت السلطات البريطانية تمارس الأحكام القضائية حتى قبل صدور الأمر أما في الكويت فلم يسبق أن تولى البريطانيون فيها شئون القضاء على الأجانب . وفي الحقيقة فقد كان إصدار أمر تأسيسي للكويت يراود سلطات الخليج الهندوبريطانية منذ ١٩١١ حين أثار المقيم كوكس الاقتراح في تلك السنة . استمرت سلطات الخليج السياسية والهند من ورائها تضغط طوال عام ١٩١٢ في اتجاه أن يصدر الملك أمراً تأسيسياً إلا أن لندن أفسدت كل محاولات حكومة الهند نتيجة لدخول لندن في المفاوضات مع الحكومة العثمانية بشأن تسوية الأوضاع في كل المنطقة بما فيها الكويت . وغيرت الحرب بما أحدثته في الوضع التركي في المنطقة ، وأصبح على بريطانيا

بوضعها الجديد في الكويت كما يرى كوكس – ان تمارس القضاء على الأجانب وذلك بموجب أمر تأسيسي يصدر من مجلس الملك في هذا الشأن.
كتب كوكس في فبراير ١٩١٩ من العراق يقول أن الأمر التأسيسي للكويت غدا أمراً ملحاً، فالمصالح البريطانية في الكويت تتكاثر يجب ان يكون لوكيل الكويت السلطة القضائية على البريطانيين. واستشير المقيم في الخليج في هذا الشأن ورد المقيم في ابريل ١٩١٩ بأن أمر التشريع في الكويت وفي مناطق الشيوخ الآخرين هو أمر سابق لأوانه، والأجدى أن يرجأ النظر في هذا الأمر حتى يتضح مكان هذه المشيخات والدول العربية كلها في الوضع العالمي. وجاء في رأي المقيمية «أن شيخ الكويت منحنا سلفاً حق التعامل مع الأجانب وذلك بموجب تعهده في ١٨٩٩ الذي حرم على نفسه التعامل مع الأجانب[٦٥]. ولهذا نقترح إرسال نسخة من هذا التعهد إلى الحكومة الأمريكية، ونطلب اليهم السماح لنا بممارسة بعض الصلاحيات القضائية المعينة على المواطنين الأمريكيين في المنطقة وذلك بالرغم من أنني أعتقد أنهم لن يوافقوا». أشار المقيم إلى أنه تقف أمام الأمر التأسيسي للكويت بعض العقبات لعل أهمها أن فارس سوف لن تسمح للبريطانيين بممارسة صلاحيات قضائية على مواطنيها هناك، أما التعامل مع العرب الآخرين من غير الكويتيين «فبالرغم من أننا تولينا رعاية الشئون الخارجية الخاصة بابن سعود بموجب الاتفاق المباشر معه إلا أن سالم سيعتبر تعاملنا قضائياً مع العرب لطمة لكرامته».
واستمرت المراسلات بين العراق والهند والبحرين ولندن والكويت حتى صاغت الخارجية البريطانية في ١٦ يوليو ١٩٢١ أمراً مجلسياً للكويت أرادت أن تقدمه لمجلس الملك. وكتب وكيل الكويت السياسي[٦٦] في ٤ ديسمبر ١٩٢١ مبدياً رأيه فيما تم مشيراً بأنه لا يرى ضرورة إصدار أمر تأسيس للكويت، «فعدد الأجانب بها لا يتجاوز الست أمريكيين، وأربعة

أفراد من البرتغاليين يعملون مع الرعايا البريطانيين ، وجزائري واحد وهو من رعايا فرنسا . وأشار الوكيل السياسي كذلك أنه لا يوجد لأي من الدول المسيحية الأخرى أو رعاياها أي أفراد آخرين اللهم إلا ما كان من مجيء بعض الرعايا الفرنسيين من الصومال « الفرنسي » وبعض الرعايا الايطاليين من أريتريا ، وربما جاء أحياناً بعض من مواطني مراكش الاسبانية ، وغير هؤلاء من العابرين الذين لا أعرف بوجودهم » . وأضاف الوكيل السياسي بأن شيخ الكويت لا يعترض في أن يتولى الوكيل القضاء على هؤلاء الأجانب .«ويضيف خطاب الوكيل أن بعض السفن تأتي إلى الكويت وعليها عدد من الصومال البريطاني أحياناً ، وكذلك العديد من الأفارقة رعايا الحكومة البريطانية » . «وأغلب هؤلاء يعملون بحارة ولا يأتون في مرورهم العابر للكويت إلى دار الوكالة إلا نادراً حين يحتاجون إلى المساعدة » . ويستطرد خطاب المقيم ليقول أن مواطني بريطانيا لا يزيدون عن الأربعة في الكويت ، أما الرعايا البريطانيون فهم ٢٢ من الهنود و ٢١ عربي متجنس بالجنسية البريطانية و ١ مصري ، و ١٠٠ من الأفارقة . ويمكن ان نقول بصفة عامة أن العدد الكلي للمواطنين والرعايا البريطانيين يصل إلى ١٧٥ فرداً يضاف اليهم ٣٦ فرداً من الكويتيين الذين يخدمون البريطانيين ورعاياهم ، ويمكن ان يُضاف العراقيون الموجودين في الكويت إلى هذا العدد . فالمفروض ان يكون العراقيون مسئولية البريطانيين لأنهم تحت الحماية البريطانية إلا أنه « لم يتقدم من العراقيين أي أحد يطلب مساعدتنا وهم مثلهم مثل النجديين كثيرون في المنطقة ولكني لا أستطيع أن أميز بينهم وبين الكويتيين » . وأضاف المقيم بأن شيخ الكويت لن يسلم لهم بتولي القضاء على العراقيين . « أما الفلسطينيون التابعون لبريطانيا فليس منهم أحد حالياً في الكويت ، وكذلك السوريين التابعين لفرنسا . ولن يسمح لنا الشيخ بتولي القضاء على هؤلاء حتى مع افتراض وجودهم » .

ويضيف الوكيل السياسي البريطاني أن الشيخ لن يعترض على أن تتولى السلطات البريطانية القضاء على الأمريكيين وغيرهم من البرتغاليين وأتباعهم . « وبالرغم من أن الشيخ يدرك بأن هؤلاء ليسوا من رعايا بريطانيا إلا أنه لن يتصرف في قضايا من هذا القبيل إلا بعد الرجوع إلى الوكيل البريطاني . ويختتم الوكيل السياسي خطابه « ولهذا أرى أنه ليس هنالك ضرورة قصوى لأمر تأسيسي بشأن الكويت » .

ورقد الأمر حتى أثير مرة أخرى في عام ١٩٢٥ مع تزايد توافد الأجانب إلى الكويت.ووافقت لندن على إصدار هذا الأمر الملكي التأسيسي ولهذا طلب الوكيل السياسي البريطاني إلى شيخ الكويت في ٢٤ أكتوبر ١٩٢٥ « أن يفوّض للسلطات الإنجليزية أمر السلطات القضائية على الأجانب الذي ستقوم به بموجب أمر مجلس وأطلب من سموكم الرد علينا بالإيجاب » (٦٧) كما أرسل الوكيل السياسي للشيخ بهذا الشأن مرة أخرى في ٣ نوفمبر ١٩٢٥ وأظهر الشيخ رده على الخطاب المؤرخ في ٢٤ أكتوبر تخوفاً واضحاً برغم الرد الذي يوحي ظاهرة بغير هذا . كتب الشيخ في ٣١ أكتوبر (٦٨) « إني والحمد لله مخلص لجلالته (ملك بريطانيا) ومغتبط بأنه ييسر للناس سبل العدالة والطمأنينية ، ولكن هناك بعض نقاط لم تكن واضحة تماماً لي إذا لم أستطع أن أفهم بالضبط ما تعنيه . ولهذا فقد ناقشتكم في الموضوع ، وعرفت منكم أن هذا الأمر سيسري على الرعايا البريطانيين ورعايا القوى الأخرى ، وعلى الكويتيين العاملين مع البريطانيين فإذا كان الأمر كذلك فإننا لن نفارق ، إن شاء الله ، حدود أمر جلالته في مجلسه . غير أني أريد أن ألفت النظر إلى أمر الكويتيين العاملين مع البريطانيين بحيث أنه إذا نشأ خلاف بين أحد من هؤلاء وأحد الكويتيين الآخرين فإني سأتولى علاج هذا الخلاف ، لأن الجميع من رعيتي ،

ونحن نحكم الكويت بموجب الشريعة الإسلامية ، أما بالنسبة للعرب الآخرين الذين هم ليسوا من مواطني فإنه إذا نشأت بينهم وبين أحد الكويتيين مشكلة فسأتولى بنفسي علاجها كما جرى عليه الحال سابقاً » . ورد المقيم على الشيخ في ١ نوفمبر ١٩٢٥ مؤكداً بأن كل المسلمين من فرس ونجديين وغيرهم ، يقفون في دائرة النفوذ القضائي للشيخ « كأنهم رعيتكم » ، ورد الشيخ في ٣ نوفمبر مبدياً موافقته . والطريف في الأمر أن كل هذا الأخذ والعطاء في الرد والمكاتبات لم يكن ليبدّل من الأمر الواقع شيئاً ، إذ صدر الأمر التأسيسي للكويت في ١٧ مارس ١٩٢٥ في قصر بكنجهام (٦٩) وكان على سلطات الخليج البريطانية أن تطبق الأمر فبدأت في مفاوضة الشيخ . وجاء أمر الكويت التأسيسي أشبه بأمر مسقط التأسيسي أكثر من شبه بأمر البحرين التأسيسي ، إذ لم يسم الأمر الأجانب تفصيلياً . ولهذا ومع بداية العمل في النفط أرادت الهند أن تجعل للكويت أمراً مجلسياً أكثر تفصيلاً وإلزاماً ، وطلبت إلى وكيلها في الكويت مناقشة الأمر مع الشيخ في الكويت . ورد وكيل الكويت السياسي «إني قد سألت الشيخ ماذا يفعل لو نشأت في الكويت قضية كان بعض أطرافها مواطنين أمريكيين أو ألمان وأجانبي بأن سيرفع الخلاف إلي . ولهذا أقترح أن يتم التعديل الجديد دون الرجوع إلى الشيخ لأن الشيخ يعتقد بأن لنا حق قضائي على كل الأمم غير المسلمة ، وحتى إذا لم يكن يعتقد هذا فإنه لراغب جداً في أن يحول لنا من لدنه هذا الحق » . (٧٠) وبهذا أصبح أمر صدور أمر مجلسي آخر للكويت أمراً سهلاً ، فأصدروا الأمر ، وقبل به شيخ الكويت (٧١) في ١٣ أكتوبر ١٩٣٤ .

أما الساحل العماني فلم تكن له ، نتيجة لوصفه الدولي غير المميز ، أي أوامر مجلسية (٧٢) فانتظر إلى ما بعد نهاية حكومة الهند . وأما قطر فقد صدر لها أمر في المجلس في ١٩٤٥ .

الإستخبارات وإدارة الأعلام : —

درجت السلطـات الهندية منذ حـرب ١٨٠٦ في الخليج العربي على استعمال بعض الجواسيس مـن العرب والمستعربين في ظهـير منطقـة الخليج العربي ، وزاد عدد هؤلاء بعـد معركة ١٨٢٠ . ثم أصبحت الإستخبارات بعد مطلع القرن العشرين ، وبعد زيارة كيرزن بصفة خاصة ، جهازاً مؤثراً في إدارة السياسة الهندية [٧٣] في الخليج العربي حتى يتمكنوا من تتبع كل حركات وسكنات الشخصيات الهامة في تلك المنطقـة بكثير من الدقـة المتناهية . فمـا تحرك شيخ لإداء الفريضة إلا رصدوا طريقه ومقابلاته ، وما طلّق شيخ زوجتـه إلا أثبتوا ذلك وتحروا في صلة الزوجة وقبيلتها وموقع القبيلة من القبائل الأخرى . وإذا شكا بعض الشيوخ من ضعف جنسي أمدوه ببعض الدواء ، وأثبتوا عدد الأقراص التي تناولها . ونظمت بوشهر وكالة استخباراتها وكانت تصلها التقارير من الوكلاء المختافين في الظروف العادية مرة كل أسبوعين. وقد استطاع البريطانيون من القاهرة ، عن طريق المكتب الشرقي ، رصد الأحداث في الخليج العربي في فترة الحرب العالمية رصداً متقناً والتأثير إعلامياً على المنطقة . وقد كان المكتب الشرقي هو الرابطة الأولى بين الإستخبارات والاعلام في تلك المنطقة . كانت السلطات الهندية تخشى الاعلام المضاد ، والاعلام الذي يكشف عن الواقع السياسي في الخليج العربي . وتقول تقارير البحرين أن الشيخ يشكو من الملاحافظ [٧٤] الذي يعتقد كما اعتقد البريطانيون قبله ، « أنه يكتب في الصحافة المصرية ، والفارسية بأسماء مستعارة » . وطلب شيخ البحرين في ١٩٢٢ إبعـاد الملا حافظ عن المنطقة وهرب الرجل قبل أن تصل مركبات المقيم . أما الصحافة الفارسية فقد سببت إزعاجاً للسلطات البريطانية في الخليج العربي. وكانت بعض الصحف الفارسية تتحدث صراحة عن سوء الحكم البريطاني

في البحرين وتعسفه . وساقت إحدى اعداد هذه الصحف [٧٥] أن الوكيل البريطاني على البحرين عذب أحد البحارنة حتى الموت . كما دأبت هذه الصحافة على القول بأن النفي والترحيل ومصادرة الأموال والممتلكات هو أمر عادي في أسلوب الإدارة البريطانية في البحرين، واتهمت البريطانيين بممارسة هذه الأعمال دون تقديم الأشخاص المتهمين إلى محاكمه . وبالطبع فقد درجت السلطات البريطانية على محاربة هذه الصحافة حتى لا تنكشف أساليبها في الإدارة .

سعى المقيمون المختلفون إلى استغلال الصحافة والإذاعة العربية في التأثير على الرأي العام في الخليج العربي وكثيراً ما نجد تعبيرات مثل : « لقد اتهمونا بأننا شجعنا الشيخ على ضرب حركة تحررية [٧٦] وقد أصبح هذا الإتهام نغمة سائدة في الصحافة العربية في هذه الأيام . ولهذا أرجو أن تعمل السفارة البريطانية في القاهرة على نشر هذا المقال في الصحافة العربية هنالك » . كذلك نصح المقيم بمحاولة السيطرة على محطتي إذاعة القاهرة وبغداد . كما كان المقيم يرسل إلى القسم العربي بهيئة الإذاعة البريطانية بالأخبار التي يريد لها أن تنشر بشأن الخليج العربي[٧٧]. وحين أراد البريطانيون نقل قاعدتهم البحرية في الخليج العربي إلى البحرين جاء في رأي المقيم[٧٨] : « بما أن الصحف العراقية والمصرية وكذلك الهندية بدأت تفد إلى الخليج ، فإن نقل هذه القاعدة إلى البحرين سيسبب لغطاً كبيراً » وينصح المقيم بنشر الخبر في الصحافة بشكل معين « حتى يداعب هذا البيان في العرب الشعور بالأهمية ويزكي اطراء الذات عندهم». كما نصح المقيم بإذاعة هذا الخبير من دور الإذاعة في لندن القاهرة وبغداد . واستمرت للسلطات الهندية في الخليج العربي السيطرة على إدارة الإستخبارات والإعلام في المنطقة وظلت لجنة الدفاع عن الإمبراطورية تعتمد المبالغ لتوضع تحت تصرف المقيم السياسي في الخليج العربي للأمور الخاصة

بالتجسس على أن يمتد عطاء اعتماد المقيم إلى الشيوخ أنفسهم إذا دعت الضرورة .[٧٩]

المستشارون والوزراء : —

في ١٩٢٢ طلب سلطان مسقط إلى سلطات الخليج البريطانية أن يمدوه بوزير من عندهم . ولم يعتمد المقيم هذا الطلب وأوصى بأنه لا يرى ضرورة لهذا لأن الوكيل السياسي في مسقط كفيل « بنصح » السلطان في كل الأمور الخاصة بشئون الحكم .[٨٠] ووصلت الهند إلى قناعة أن تكتفي بمد السلطان بمستشار من الهنود الذين تمرسوا في العمل الإداري مع البريطانيين يراعي في اختياره طول مرانه على الطاعة والإخلاص . وقبل السلطان فكرة المستشار بدلاً عن الوزير ورفض أن يكون المستشار هندياً ، فهو يريده أنجليزياً [٨١] . وساند الوكيل السياسي في مسقط وجهة نظر السلطان . ورأى أن يختار هذا المستشار من رجال الإمبراطورية الذين خدموا في مصر أو العراق وتمرسوا على أساليب العمل في دائرة الحكم غير المباشر » .

وأرسلت الهند إلى العراق وفلسطين تطلب أن يرشح لها من يعمل مستشاراً لسلطان مسقط . فاقترحت العراق المدعو [٨٢] منك Monk الذي جاء في ثبت مؤهلاته: أنه عمل في دائرة جمع الضرائب في البصرة، وله خبرة تجارية ومالية،ويلم باللغة العربية،وأنه قضى أربعة سنوات بالعراق . ورشحت فلسطين المدعو بترام طوماس [٨٣] الذي كان يعمل مساعداً للممثل البريطاني في شرق الأردن . ورفع أمر الرجلين إلى وكيل مسقط البريطاني فوقع اختياره على طوماس[٨٤] . وكتب بهذا للمقيم الذي أبدى بدوره موافقته على الترشيح . ووافقت بعد هذا وزارة المستعمرات على ترشيح طوماس ليتولى مهام منصبه الجديد . وكتب وكيل مسقط إلى طوماس يستقدمه ، وجاء طوماس إلى مسقط ، وسافر في معية الوكيل

البريطاني في ١٢ يوليو ١٩٢٤ ، إلى بومباي للقاء السلطان الذي كان وقتها هنالك وافق السلطان على التعيين وأبدى رغبته في أن يعين طوماس وزيراً للمالية ، «ولكنه يخشى المعارضة من مجلس وزراء السلطنة»(٨٥) وقبل السلطان بطوماس مستشاراً يمكن أن يصبح على (حد قول السلطان) وزيراً بالتدريج. وفي ١٠ مارس ١٩٢٥ أحيلت شروط تعيين طوماس مستشاراً للسلطان إلى مجلس وزراء السلطنة الذي أقر بكل الشروط التي اشترطهاطوماس، كما عين له منزلاً وفوضه شراء كل الأثاث اللائق « بمكانته » من الهند .

بدأ طوماس ممارسة عمله ، ويبدو أنه لم يرضخ للوكيل السياسي بادىء الأمر خضوعاً كاملاً إذ جاء في خطاب لهذا للمقيم (٨٦) مؤرخاً في ١٢ أغسطس ١٩٢٥ يبدي دهشته من أن طوماس يتدخل في الشئون السياسية بطريقة تعيقه من اداء عمله كما ينبغي . وتغلبت المصلحة الإمبريالية على الخلاف بين الرجلين حتى أننا نجد خطاباً في ١٨ يونيو ١٩٢٦ من المقيم يقول فيه بأن السلطان يرى أن بترام طوماس يقوم بعمله على الوجه الأكمل، وأنه لم يمانع في الإعتراف به عضواً في مجلس وزراء السلطنة(٨٧). ولم تر حكومة الهند بأساً هذا . وفي ٢٤ أبريل ١٩٢٦ كتب المقيم البريطاني في الخليج العربي للجهات المعنية بأن « اللقب الرسمي لطوماس الذي اختاره سلطان مسقط وزيراً لم يعد السيد (Mr.) وإنما الوزير (Vazir) طوماس(٨٨) ، ويجب أن يخاطب بهذا في المكاتبات الرسمية . وجاء في خطاب المقيم بأن طوماس لم يعد وزيراً للشئون المالية فقط ، « ولكنه سيشارك في كل الشئون الأخرى وسيناقش مع الوزراء كل الأمور التي تثار في مجلس الوزراء الذي يرأسه السيد نادر أخ السلطان » . وردت حكومة الهند في ٨ يوليو ١٩٢٦ بأنها لا تعترض على تعيين طوماس عضواً في مجلس وزراء مسقط ، على أن يخاطب بعد هذا بالوزير رسمياً .

حكومة البحرين . « بحرين تاريخ ٢٩ رمضان ١٣٤٤ هـ عدد ١ / ٩ /٤٨ من حمد بن عيسى الخليفة سي أيآي نائب حكومة البحرين إلى جناب عالي الجاه الأفخم سعادة الباليوز في البحرين المحترم بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام . أتشرف بأن أخبركم بأننا رخصنـــا لمستر س دلريميل بلكريف أن يمشي جميع الأشغال الرسمية في طرف حكومتنا وهذا يصير راحة لصديقكم إذا سعادتكم تتخابرون معه من طرف الاشغال غير الضروري فقط . وصديقكم يكون مسرور كما كان في السابق أن يشاوركم أو يتخابر معكم من طرف الأمور التي في فكر سعادتكم ضرورية ويحتاج النظر فيها . لكن هذا أيضاً يوافق راحتكم إذا تخلص الأمور بين حفيسكم [٩٢] وحفيس مستشار حكومتي مستر بلكريب . هذا مـــا لزم ودمتم محروسين » . ورد الوكيل في ٢٠ أبريل ١٩٢٦ بالخطاب التالي [٩٣] : « إلى حضرة الأمجد سعادة نائب حكومة البحرين المفخم بعد السلام اللائق لمقامكم السامي ورحمة الله وبركاته على الدوام بالسرور اعترف بوصول كتاب سعادتكم وقد فوضتم جناب مستر ش دي بل كريفي في مراقبة جميع أموراتكم غير ضرورية الراجعة لحكومتكم الموقرة فبناء عليه إنا سنصير مسرورين بالمخابرات مع مستر بل كريفي المشار إليه بموجب إرادتكـــم في جميع أمورات غـــير ضرورية [٩٤] » .

وبالرغم من الحرص الواضح في خطاب الشيخ حمد من أن يكون بلجريف مسئولاً عن تسيير الأمور الروتينية ورد الوكيل بتأكيد هذا ، إلا أن إدارة البحرين إنزلقت بعد تعيين بلجريف إلى أيدي البريطانيين تماماً . وأصبحت البحرين من أكثر مناطق الخليج العربي استغراباً . وكان من رأي الوكيل السياسي بالبحرين أنه يجب أن يحافظ على وجود مستشار

بريطاني للشيخ حمد حتى لا يسقط الشيخ ثمرة ناضجة في أيدي بعض السوريين والمصريين الذين يعملون لحساب فارس ونجد [٩٥] .

حاول الإنجليز بعد هذا تعيين مستشار مالي لحاكم الكويت حيث كتب المقيم في يوليو [٩٦] ١٩٤٦ يشير بأن تصريف الشئون المالية في الكويت هي في يد الشيخ عبدالله السالم وهو حد على قول المقيم ، الرجل الثاني في الكويت والمناوىء للشيخ . ويذهب المقيم إلى أنه بالرغم من أن عبدالله السالم رجل أمين إلا أن ميزانية الدولة في الكويت هي سر من الأسرار ولا توجد أي ميزانية معينة لأي مصلحة من مصالح الدولة إلا ميزانية التعليم . « أخطرني الوكيل المحلي لبنك إيران الأمبراطوري سراً بأن المال يتكاثر في البنك حتى أصبح في خزينته ١٠ لخ روبية ستزداد بالطبع . وأن البنك لا يدفع عليها أرباح » ، ويستطرد خطاب المقيم « واتصلت بعد هذا بالشيخ ، وطلبت إليه تنظيم ميزانية الدولة ، ووجوب أن يستخدم فوائض الأموال ، وأن لا يتركها مكدسة في البنك . ورد الشيخ بأنه استثمر بالفعل بعض أمواله في المملكة المتحدة ، وفي الهندوفي الكويت ، وأنه سيحاول تنظيم ماليته ، وربما أسند إلينا هذا التنظيم إذا عجز عنه » . وجاء في الخطاب أن الشيخ يقدر فائدة طلب الخبرة المالية من البريطانيين وأن هذا هو رأيه الثابت منذ ١٩٤٤ إلا أنه يخشى أن يدخله استخدام مستشار إنجليزي في مشاكل مع العراق . وينهي المقيم خطابه « إذا لم يكن لديكم اعتراض فسأدفع الشيخ في اتجاه اتخاذ مستشار مالي للكويت » . ورأى المقيم أنه لا يشترط أن يكون هذا المستشار على معرفة باللغة العربية لأنه سيقتصر نشاطه في النواحي المالية فقط ، ويكفي أن يكون له خبرة مصرفية . وحبذ المقيم أن يقتصر نشاط المستشار المتوقع على النواحي المصرفية دون السياسية وأن «لا يحاول أن يكون رئيساً للوزراء كما يفعل بالجريف في البحرين حالياً » .

لم يظفر البريطانيون باستجابة سريعة في الكويت . ولم يكن البريطانيون في حاجة إلى الإستجابة السريعة إذ كان المقيم والوكيل يوجهان الشئون المالية في تلك المنطقة ويتدخلان في أدق خصائصها . ويمكن على سبيل المثال أن نثبت تعليمات الوكيل الوطني إلى شيخ الكويت قبل أن يغادر الوكيل في إجازته الموسمية . جاء في هذا الصدد . « وطلبت من شيخ الكويت أن لا يترك الشئون المالية في يد فهد السالم حين يذهب [٩٧] عبدالله في إجازته المتوقعة . وطلب مني الشيخ أن أحدث عبدالله السالم بنفسي في الأمر فحدثته . ونفى عبدالله السالم فكرة أنه سيقوم بإجازة » وجاء في خطاب الوكيل كذلك أنه في خلال مناقشته مع شيخ الكويت عرض عليه فكرة ضبط الميزانية . « وعبر سموه عن إقناعه بالفكرة لأن أولاد سالم يسيئون استعمال أموال الدولة » . كما يقول الخطاب بأن الشيخ يبدو ممتنعاً تماماً بفكرة أن يقوم موظف بريطاني بضبط الميزانية لأنه لا يثق بالمصريين ولا بالسوريين . ويختتم الوكيل خطابه « بأنه علينا أن ندفع سموه (الشيخ) والشيخ عبدالله السالم في هذا الإتجاه وأن نطلعهما على بعض ميزانيات البحرين وربما التقارير الإدارية ، ونحدثهما بضرورة أن تكون للكويت إحصائيات ثابتة » .

جاء في خطاب للوكيل السياسي [٩٨] بالكويت في يناير ١٩٤٧ أرسله للمقيم بأن عبدالله السالم قدم ميزانية الكويت للمجلس الإستشاري ، « وذلك بناء على ما أشرتم به في زيارتكم الأخيرة » . ويرى الخطاب أن ما قدمه عبدالله لا يخرج عنه كونه كشف حساب ولا يمكن أن يسمى ميزانية . ويضيف الوكيل«بأنه عرف أن الشيخ عبدالله خرج من المجلس غاضباً حين طلب بعض الأعضاء مناقشة هذا الكشف وشعر باساءة بالغة». وفي ٢٠ يناير ١٩٤٧ أيضاً جاء في خطاب لوكيل الكويت [٩٩] « بأن هنالك بعض التجاوزات في «كوتة » السكر الخاصة بالكويت ووقوع

تلاعب في هذا المجال . وقد اتخذنا هذه ذريعة لنضغط على الشيخ كي يأتي بمستشار بريطاني . غير أن الشيخ رفض هذا بحجة أنه ليس خائناً لدولته » . ويضيف تندي بأن حجم المعارضة في الكويت كبير ، وأنها تعتبر تعيين مستشار مالي بريطاني بمثابة تسليم الكويت للبريطانيين . « علينا أن نتذكر ونحن نتعامل مع الكويت أن أهلها عرب صرحاء ، وأنهم « أكثر عروبة » من أهل البحرين أو مسقط . كما أن الكويت متصلة بالحركات العربية وليست بعيدة عنها ، وأن تعيين مستشار مالي ربما أثار معارضة داخل الدولة وخارجها » . ويختم الوكيل بأنه يرى « أن الوقت الذي سيسألنا فيه شيخ الكويت تعيين مستشار مالي لا ريب آت ، وأن الحكمة تقتضي أن لا نسرع بخطى الشيخ في هذا الإتجاه » .

وفي ١٣ مارس ١٩٤٧ يكتب الوكيل [١٠٠] مرة أخرى بأنه ناقش مع الشيخ الشئون المالية لأن الكويت بدأت تثرى من عائدات التنقيب إذ يساوي دخلها في هذا المجال ستة أمثال المبلغ الذي يعودعلى البحرين. وعرف الوكيل أن الشيخ نظم لجنة من أربعة أفراد سيختار من بينهم مدير المالية وسيكون مدير المالية ، وعبدالله السالم رئيس المجلس ، مسؤولين للشيخ عن الإدارة المالية . وأشار الوكيل للشيخ مـــرة أخرى بتعيين مستشار مالي بريطاني ، ورفض الشيخ هذا الرأي مشيراً بأن « الوقت لم يحن بعد » . ويرى الوكيل أن الشيخ ربما يخشى أن يستغل عبدالله السالم مسألة تعيين وكيل مالي في الكويت في دعايته ضد الشيخ » .

وعموماً فقد انتهت حكومة الهند قبل أن تتمكن من أن تعين مستشاراً مالياً في الكويت . وتأتي الهيمنة الإقتصادية البريطانية على مصادر الكويت البترولية والمالية في فترة تخرج عن نطاق هذا البحث .

تنظيم قوات الردع والشرطة والدفاع : —

دخلت ساطنةمسقط في نزاع دموي مع إمامه نزوي بصورة متزايدة منذ ١٩١٣ حيث بدأت امامة عمان امتدادها للساحل مرةأخرى واجتاحت بركة وقريات . ولم يبق للسلطان تيمور من أرض عمان إلا مسقط ، ومطرح وصور ، وصحار وبعض مدن صغيرة على الساحل ، ولم تكن حكومة الهند تهتم للقتال بين الإمامة والسلطنة أو نتائجه طالما بقي هذا القتال بعيداً عن الساحل ، سياج الأمن الهندي ، ولم تكن حكومة الهند ، حتى هذا الوقت تريد من هذه البقعة سوى منطقة هامشية تحت حكم وطني في قبضة سلطة بريطانية هندية . ولهذا لم تحتمل حكومة الهند ظهور الإمامة على الساحل ودفعت بالأدميرالية لترسل البارجتان فوكس ودارتماوث Dartmouth إلى مياه عمان حيث قذفتا بركة وقريات بالقنابل ، وأبعدت قوات الإمامة عنهما . وبقيت السفينتان ترابطان على الساحل لمنع ظهور قوات الامامة على الساحل مرة أخرى ولا يهمهم بالطبع ما يحدث بالداخل . ومع اندلاع شرارة الحرب العالمية الأولى في الخايج العربي . صدرت الأوامر للبارجتين في أغسطس ١٩١٤ للتحرك إلى موقع آخر [١٠١] . واستبدلت حكومة الهند عن وجودها البحري في مياه عمان بإرسال حملة هندية مكونة من ثلاثة آلاف جندي هندي وبعض الضباط وضف الضباط البريطانيين لترابط عند مسقط ، وتدافع عن قلاعها. وقد تصدت هذه القوات بالفعل لضرب قوات الإمام سالم وعيسى بن صالح[١٠٢] ، وردت قوات الإمامة للداخل حيث أتت.ولما كانت ظروف البيئة وسايكولوجية المواطنين لا تشجع على تواجد قوات أجنبية ، ولما كانت حكومة الهند زاهدة في هذه المرحلة من تاريخها في التدخل المباشر في مسقط ، فقد قاد التفكير إلى إقامة وحدة ردع مسقطية Levy Corps ؟ انشئت تلك القوة في عام ١٩٢٢ وجعلوا عليها ضابطاً إنجليزياً من العاملين

في حكومة الهند قائداً . ثم تولى القيادة بعدئذ المدعو داريناز علي وهو من أصل هندي ، كما استعين بضباط عرب من الجيوش الـتي كان البريطانيون يسيطرون على قيادتها . وكانت ذخيرة قوات ردع مسقط تعطي لهم من فوائض ذخيرة بوشهر ، وهي في أعمها فاسدة إذا لـم يحولها المقيم للقوة فلا سبيل له — كما يقول — (١٠٣) إلا بإلقائها في البحر. واستمرت قوات ردع مسقط تحت قيادة ضابط منتدب من حكومة الهند (I. V. C. O) حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية حيث كانت شروط الإعانة التي يتلقاها سلطان مسقط في الحرب تقتضي أن يعين السلطان ضابطاً منتدباً للجيش البريطاني (K. C. O) وبهذا تعين هيرست Hirst الذي لم يكن بالطبع كالسابقين له من القادة ، في يد الوكيل السياسي البريطاني ، فهيرست ضابط منتدب من الجيش الملكي البريطاني . أصبح هيرست — كما تقول تقارير الوكيل السياسي البريطاني في مسقط — من المقربين للسلطان لدرجة أنه كان يعمل في إجازاته التي يقضيها في بومباي وكيلاً سرياً لأعمال السلطان التجارية . واقترح المقيم في يوليو ١٩٤٦ على حكومة الهند العمل بإعفاء هيرست من منصبه ، خاصة وأن الحرب بدأت تنجلي (١٠٤) . ويجب أن يخطر السلطان الذي يصر على تجديد عقد هيرست بإعفاء هذا الضابط وأن يكتب بعد استشارة السلطان إلى حاكم عدن ليرسل لنا ضابطاً من وحدة ردع محمية عدن » . ولم ينجح المقيم في إقناع السلطان بعدم تجديد عقد هيرست واحتج السلطان بأن البريطانيين لم يمدوه بمستشار بعد « وأنه لا يجد في أهله وموظفيه من هو أهل للثقة أو جدير بتحمل المسئولية التي يمكن أن تسند له في حالة غياب السلطان عن مسقط(١٠٥) . ونزلت حكومة الهند ومقيمها ووكيلها السياسي في مسقط عند رغبة السلطان في تحديد عقد هرست الذي توصفه مصادر الخليج العربي البريطانية بأنه لا يبذل إلا أقل الجهد في إدارة وحدة الردع

وأنه قضى في مسقط أربعة سنين دون أن يحاول تعلم اللغة العربية ، وأنه غير صالح جسدياً للجندية . وتغير حكومة الهند بعد هذا وتبقى أشباحها من مستشارين وقيادة قوة الردع يتحكمون في مقدرات مسقط التي جاء عنها في الوثائق الهندية « أن سلطانها من الناحية النظرية مستقل ولكنه في الحقيقة مستمر في حكم المنطقة نتيجة لدعمنا الإقتصادي ومساندتنا العسكرية التي تصاه في الرمق الأخير ، والتي لولاها لخرجت مسقط عن قبضة هذه الأسرة في ١٩١٥ أو ربما قبل هذا التاريخ بزمن بعيد » . (١٠٦)

وجاءت قوة ردع البحرين وليدة لقوة ردع مسقط . وأشار المقيم في الخليج العربي في خطابه (١٠٧) بتاريخ ١٠ يناير ١٩٢٤ إلى«أن الحاجة إلى وجود قوات ردع في البحرين قد تزايدت ، وعليه يجب أن نبدأ بخلق هذا الجهاز » وأوصى المقيم حكومة الهند أن تعين في حالة موافقتها على هذا الرأي — ضابطاً من العاملين في سلك القوات الهندية ووافقت حكومة الهند على رأي المقيم . وقام المقيم بتفويض قائد قوة الردع في مسقط لقبول دفعة يبدأ تدريبها لحساب قوة ردع البحرين (١٠٨) . واتصل المقيم بحمد الذي لم يمانع في إنشاء هذه القوة « فهي تقوي من موقفه» . وأراد الوكيل السياسي أن تولد هذه القوة بأسنانها حادة فطلب أن تزود القوة الجديدة بمدفعين ، « ومع كامل إدراكي أن قوة الردع لن تستعملها إلا أن العرب يحترمون المدافع جداً » .

بدأت قوة ردع البحرين في ١٩٢٥ بمائة وخمسين جندياً ، صرفت ١٥٠ بندقية من أصل ٣٠٠ بندقية كانت من أملاك الشركة الإنجلو فارسية والتي طلب مديرها إلى المقيم أن يلقي بها في البحر لأنها ما عادت صالحة للإستعمال « إلا أني احتفظت بها» (١٠٩). ويقول الوكيل السياسي في البحرين«أن هذه البنادق أثبتت أنها ذات جدوى وملائمة لاستعمال هذه

القوة » . واتضح كما قال الوكيل السياسي للبحرين أن تأسيس هذه القوة لم يكلف حكومة الهند عناء الجهد ، ولا المال لأن شيخ البحرين هو الذي يدفع رواتب الجند المكرانيين ، والقائد الإنجليزي [١١٠] . وظل وكيلا مسقط والبحرين البريطانيين يقدمان سنوياً التقارير عن هاتين القوتين ، ويوجهانهما لخدمة الأهداف الهندية في المنطقة .

نظمت حكومة الهند في ١٩٢٩ قوات هندية بشرطة البحرين وقد أوصى الوكيل السياسي بأن تغير هذه الشرطة عند انتهاء أجل عقودها بشرطة سودانية. فبالإضافة إلى اعتبار اللغة فإن وجود السودانيين لن يكون شيئاً ملحوظاً ، كما يقول الوكيل ولن يلفت النظر لأن هنالك كثيراً من البحرانيين سود البشرة منحدرين من أسلاف عبيد (يقصد من أفريقيا). ويختتم الوكيل بأن بلجريف مستشار الحكومة في البحرين عمل مع السودانيين سلفاً في مصر وفي السودان وهو يدرك أسلوب التعامل معهم. وقد وافق حاكم عام السودان على هذه الخطة إلا أن حكومة الهند عادت وصرفت النظر عنها .

وفي خلال الحرب العالمية الثانية اتخذت حكومة الهند من الإجراءات الأمنية والدفاعية الشيء الكثير . لم تهتم حكومة الهند بكل بالدفاع عن كل الشريط الساحلي إنما ركزت اهتمامها في المناطق التي لها فيها مصالح دون غيرها .

أرسل المقيم إلى حكومته خطاباً بتاريخ ٨ أغسطس ١٩٣٨ جاء فيه أنه في حالة قيام حرب [١١١] فإنه ليس لنا التزامات تفرضها علينا العلاقات التعاهدية لحماية الشيوخ المتهادنين على ساحلهم ، فمصالح الحكومة البريطانية على هذا الساحل جدّ قليلة ، ومهمة الدفاع يجب أن تقتصر على حماية مناطق المطارات ، وحماية المنشآت الجوية في الشارقة ودبى ،

على أن يسيطر على المعارضة الداخلية ببذل المال» . وأشار خطاب المقيم إلى إهمال شأن المشيخات الأخرى ، وعدم ضرورة حمايتها .

ووضعت بعد هذا خطة للدفاع عن الشارقة [١١٢] لأهميتها للطيران العابر بين كراتشي والعراق . ورأت هذه الخطة أن يوضع قارب مسلح عند الشارقة به ثلاثون مقاتلاً من رتب مختلفة كما تُعين طائرة من العراق بهدف الدفاع عن الشارقة ويدرب الموظفون البريطانيون الموجودون في الشارقة على حمل البنادق . إما على المستوى المحلي فقد نصت الخطة على مساعدة شيخ الشارقة بالعمل على ترميم الأجزاء العليا من قلعته ، وتعديل كوات إطلاق النار بها . كما نصت الخطة كذلك على تقديم بعض الأسلحة والذخيرة لهذا الشيخ ، وذلك خلافاً لما رآه المقيم من عدم تسليحه [١١٣]. وكذلك نصت لجنة الدفاع عن الإمبراطورية في اجتماعها رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٢ يونيو ١٩٣٩ أنه في حالة الإضطرابات القبلية في الخليج العربي حين الحرب ، فيخول للحكومة البريطانية أن ترسل قواتها لكبح تلك الإضطرابات ، ويتقرر هذا على ضوء ظروف كل حدث ، ولا ينص عليه في خطة الدفاع المبدئية [١١٤] ، وأرسل المقيم مع بداية الحرب إلى كل شيوخ الساحل العماني وقطر يخطرهم باندلاع الحرب ، ويطلب إليهم التعاون . رد شيخا دبي والشارقة بأنهما يضعان كل إمكاناتهما لخدمة المعركة ضد العدو المشترك[١١٥] ! ! كما قام مساعد المقيم بزيارات متكررة للساحل العماني بهدف اكتساب ود الشيوخ والعمل على تأليف النافرين منهم ، وقد أشير في هذا الصدد إلى محمد بن علي الهودين أحد شيوخ بني قتب . [١١٦]

وفي خطاب [١١٧] المقيم بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٣٩ رداً على خطاب وزارة الهند بتاريخ ٣٠ مارس عن الخطوات الدفاعية التي يقترحها للدفاع

عن الخليج العربي في حالة الحرب بدأ المقيم بتحليله الوضع على الساحل السعودي في الاحساء الذي يقع خارج نطاق اختصاصاته . ولكنه يقع على ساحل الخليج العربي ، ورأى تعيين المدعو دي جاري ضابطاً سياسياً لدى ابن سعود ، وقد تعرضنا لهذا سلفاً . « أما البحرين والكويت والساحل العماني فستكون بطريقة أتوماتيكية . في الجانب البريطاني » ويرى المقيم أن كسب موافقة أولئك الشيوخ لا يحتاج إلى دفع معونات إلا أن الوضع ربما احتاج لمبلغ زهيد يصرف على الإستخبارات . أما مسقط ، فيعتقد المقيم أنه حتى إذا ظل سلطانها محايداً فيمكن أن تستغل أرضه في الأغراض الحربية . ويرى المقيم أن جر سلطان مسقط للحرب هو أوفق للأهداف البريطانية حتى لا يتعامل السلطان مع وكلاء العدو ، ففي مسقط مجموعة من الرعايا البريطانيين وعدد من الأجانب. ولهذا يرى المقيم وجوب حماية السلطان حماية صريحة وضرب سفن العدو إذا اقتربت من مياه مسقط الإقليمية. ويرى المقيم أن أمر الحماية على مسقط ربما يثير اعتراضاً ، وعليه فيمكن أن يقدم للسلطان في حالة استمرار الحرب منحة معينة على أن يصدر السلطان إعلاناً بمساندة البريطانيين . واقترح المقيم أن يعطي السلطان منحة شهرية قدرها ١٠,٠٠٠ روبيه (٦٧٠ إسترلينياً) واقترح المقيم كذلك تدعيم الوحدات العسكرية في البحرين على أن تدفع البحرين قيمة الزيادة المقترحة في الذخيرة والسلاح ، وأن يشجع شيخ قطر على شراء بعض الأسلحة والعربات ، وأن يباع له السلاح بشروط سهلة .

وفي أواخر أغسطس ١٩٣٩ قدم الوكيل السياسي البريطاني في مسقط هدية من السلاح إلى سلطان مسقط وبدأ معه المفاوضات [١١٨] التي قدم له فيها ضماناً بريطانياً ضد كل اعتداء خارجي ، كما وعد بالمساعدة في حالات الإضطرابات الداخلية.ووعد وكيل مسقط سلطانها بأنهم سينظرون في أمر تقديم إعانة مادية له . وكتب الوكيل السياسي لمسقط بأنه فاوض

السلطان في الأمر على نمط ما هو مرسوم له . وأن السلطان أبدى استعداده لتقديم كل التسهيلات التي يطلبها البريطانيون ، وذلك وفقاً للشروط التالية : ـــ (١١٩)

- أن تكون مسقط عضواً مفاوضاً في شأن كل اتفاق هدنة أو سلام عند نهاية الحرب .
- أن تنتهي التسهيلات الممنوحة للبريطانيين في هذا الصدد بنهاية الحرب وأن لا يعمل بها بعدئذ إلا بإذن خاص من السلطان .
- أن يستشار السلطان في كل الشئون السياسية الخاصة بمنطقته ، وأن يطلبوا موافقته قبل الشروع في أي أمر يخص قبائل عمان سياسياً .
- أن لا يكون هنالك أي حظر بشأن استيراد مواد الغذاء الأساسية من الهند إلى مسقط .
- أن يمنح إعانة شهرية لكي يدفعها السلطان لاستقرار الأمور داخلياً ، وأن تصل هذه الإعانة إلى ١٦٠٠٠ روبيه شهرياً في حالة تعهد الحكومة البريطانية أن تضمن بأسطولها أمن المدن الساحلية ضد كل اعتداء من الظهير ، أو أن تدفع ٢٠٠٠٠ روبيه شهرياً إذا كان الأمر غير ذلك .
- أن تدفع للسلطان حالاً مبلغ ٥٠٠٠٠ روبية لإصلاح وترميم قلاعه
- أن يحصل على قرض من منحة زنجبار يصل إلى ٥٠٠٠٠ روبيه .
- ضمان بريطاني للدفاع من الأخطار الخارجية عن مسقط وجوادر وكذلك مساعدة الحكومة البريطانية في كبح الثورات الداخلية .
- إعانة السلطان بالسلاح (وقد أرفق الوكيل كشفاً بكمية ونوعية السلاح المطلوب) .

وأبدى سلطان مسقط رأيه في أنه لن يستطيع ضمان حماية المطارات البريطانية في مصيرة ، وشواميزه Shuwamiza وخور غريم .

ونظرت حكومة الهند في الأسباب التي تدفعها إلى الدفاع عن مسقط(١٢٠) ووجدت أن الدفاع عـــن مسقط واجب ليس لحماية الأهداف الإمبريالية فقط ، أو لوجود الرعايا البريطانيين هنالك ، « ولكن إذا لم نقم بمساعدة السلطان فإن ثقة عرب الخليج العربي الآخرين في البريطانيين ستهتز جداً ، ستقاسي من جراء هذا مصالح حكومة الهند في الخليج العربي». ورأت حكومة الهند أن تبدأ في مساومة السلطان كي تصل معه إلى اتفاق ، ورأت مساومته في المبالغ المطلوبة ونوعية الأسلحة ورأت أنه لا مانع لديها من أن يكون سلطان مسقط عضواً في أي اتفاق هدنة أو سلام في حدود المناطق الداخلة في اهتمامات مسقط أرضاً . وصيغ اتفاق بهذا المعنى رأى فيه المقيم (١٢١) بأن السلطان أصاب فيه أكثر مما أصابته أي دولة عربية .

أما الكويت فقد نوقش أمرها في الإجتماع المنعقد بلندن في ١٤ أبريل ١٩٣٨ ، بشأن الدفاع عن الخليج العربي (١٢٢) في حالة الحرب . وجاء في الإجتماع بالنسبة للكويت أن الحكومة البريطانية التزمت سلفاً بالدفاع عن مدينة الكويت ، وينسحب هذا الإلتزام على منطقة الكويت كلها ، فللكويت أهمية إستراتيجية خاصة في مجال استخراج النفط ، وتتزايد هذه الأهمية بالنظر للمشكلة المعقدة التي تجابه البريطانيين في عبدان(١٢٣) . وتستعرض المذكرة دفاع البريطانيين بالاسطول والطيران ضدالبدو والاخوان في ١٩٢١ و ١٩٢٨ و ١٩٣٠ ، وتصل إلى أن الكويت كان يمكن ان تسقط منذ زمن لولا هذا التدخل ، وأقرت اللجنة استعمال سلاح الجو والعربات المصفحة التابعة لهذا السلاح في الدفاع عن الكويت ، بالإضافة إلى الخطوات الدفاعية التي سيتخذها الشيخ الذي تصل قوته المساحة إلى ١٥٠ رجلاً

مسلحين بالبنادق ، والذي يملك أربع عربات فورد عليها مدافع ماركة لويس . كما يقول التقرير أن شيخ الكويت يمكنه تجنيد عدد من المدنيين . وجاء تقرير الطيران[١٢٤] بعد هذا مؤكداً أهمية الدفاع عن الكويت خاصة أن أهل الكويت بدأوا المظاهرات والاضطرابات السياسية » . ووضع قائد سلاح الطيران في العراق خطة وافق عليها المقيم . تقوم الخطة على إرسال مصفحات تابعة لسلاح الجو من العراق ، ودعم تسليح الوكالة البريطانية هنالك وتدريب موظفي شركة النفط على حمل السلاح ، ودعم السلطات المحلية حتى تقوم بحماية محطة توليد الكهرباء ومصلحة البريد .

أما بالنسبة لقطر فقد رأى البريطانيون أن هناك مسئوليات محددة عليهم الوفاء بها لأنهم التزموا سلفاً بحماية المشيخة براً وبحراً[١٢٥] ، خاصة وأن الشيخ يخشى من ان تقوم السعودية بضم أرضه . ووضع عبء حماية قطر على سلاح الطيران خاصة « وأن احتمالات النفط في قطر تجعل لها أهمية كمصدر من مصادر النفط للامبراطورية » . وقضت الخطة أن يشجع الشيخ على شراء ستة مدافع « برين » وأن يدعم ما أمكن[١٢٦] .

وتركز الاهتمام البريطاني بالبحرين[١٢٧] لأن بها « مصفاة للنفط ، وبها مطار من مطارات سلاح الطيران ، ولأنهم يحاولون إقامة قاعدة جوية عليها ، ولأن لهم فيها قاعدة الخفير الأسطولية ، ولأنها المكان المقترح للمقيمية ، ولأن الحكومة البريطانية وعدت سلفاً بحمايتها» . وجاء في التقرير أن البحرين ستكون آمنة بحراً وجواً بالأسطول وبسلاح الطيران ، ولكنهم يخشون الاضطرابات المحلية . واستقرت الخطة[١٢٨] على تدريب موظفي النفط البريطانيين والأمريكيين إن أمكن « على حمل السلاح ، واستعمال المدافع ، وتزويدهم بثلاثة مدافع ضد الطيران المنخفض ، وأن تزود القوة المحلية في البحرين باثني عشر مدفعاً ، وأن يزاد لهم في كمية الذخيرة » .

وبالإضافة إلى هذه الخطوات العسكرية التي دعمت بها الهند موقفها في الخليج العربي استثمرت الهند سلطاتها في إدارة التموين ، وتحديد نوعية السلع ، وكمياتها وأسعارها[129] . وكذلك فرضت الرقابة على البريد . وقد أعطى المقيم البريطاني ووكلاؤه حق مصادرة الصحف والرسائل بصورة مباشرة ، أو عن طريق الشيوخ[130] . وقد شهدت الحرب العالمية الثانية فعلاً زيادة في تدعيم النفوذ الهندوبريطاني على الخليج وأهله ثباتاً وعلى الشريط الهامشي لم يكن لها سلفاً .

إستعمال الاعلام وتثبيت الفرقة : ـ

أثيرت مسألة الاعلام للمرة الأولى في الخليج العربي في ١٨٢٠ حيث نص في المادة[131] من الاتفاق المعقود مع شيوخ أبو ظبي ،ودبي والشارقة وعمان ، وأم القوين ، والبحرين على استعمال علم الهدنة ، غير أنه من الناحية التطبيقية لم تستعمل هذا العلم سوى الشارقة ورأس الخيمة . ولعل السبب في هذا راجع إلى أن أصل هذا العلم (الأحمر وسط الأبيض) قاسمي . وظلت أبو ظبي ، وعجمان ، ودبي وأم القوين ، تستعمل علماً آخر ($\frac{٥}{٦}$ من العلم تقريباً حمراء ، و $\frac{١}{٦}$ أبيض ، ويقع الجزء الأبيض عند المنطقة التي تلي سارية العلم) ولم تجد حكومة الهند ضيراً في عدم الالتزام بعلم الهدنة . أما الكويت فلم تكن بالطبع طرفاً في اتفاق ١٨٢٠ ، وظلت تستعمل العلم التركي . وظل هذا الأمر فيما بعد مرفوضاً من الموظفين السياسيين لحكومة الهند في الخليج العربي . ومنذ ١٩٠١ نبه المقيم إلى«أن استعمال العلم التركي في الكويت يبدو غير متناسق مع الوضع المستقل الذي ندعيه للكويت »[132] ويقول المقيم في تقرير أنه سأل شيخ الكويت عن سبب استعماله للعلم التركي فقال إنه ورثه عن أبيه . ورأى

شيخ الكويت أن هذا العلم هو رمز وحدة البلاد الاسلامية(١٣٣) ولا يعني أمر استعماله أن الكويت مندرجة بحال تحت السيطرة أو الحماية التركية . وأثار المقيم أمر الاستغناء عن العلم التركي في الكويت مرة أخرى في ذات العام ، ووجد من الشيخ استجابة . وأشار المقيم بتغيير العلم غير أنه أضاف بأن هذا التغيير قد يهدد ملكية الشيخ لبستاتين التمور في العراق . وأبرق النائب في الهند إلى الوزير ، في لندن يطلب الاذن لتغيير علم الكويت الذي يشار اليه بأنه « علم إسلامي » ، ولا يعترض الشيخ في أمر تركه إلا لخوفه على مزارع تموره في الفاو .. أرجو أن(١٣٤) تعالجوا الأمر بما هو جدير به لأننا نريد أن نزيد في تباعد الشيخ عن الأتراك كي نخدم أهدافنا السياسية . كما أني أجد تناقضاً رئيسياً في سياستنا يجب ان نضع له حداً . كيف يمكن لنا ونحن نقاوم التدخل العسكري التركي في الكويت ونحتج على مسيرة أي حملة عسكرية تجاه الكويت ثم نسمح للكويت باستعمال العلم التركي» . ووافقت وزارة الهنـد على التغيير وطلبت إلى الخارجية ان تصمم لها علماً للكويت حين تترك العلم العثماني واعترضت وزارة الخارجية على تغيير العلم في الكويت وطلبت إلى وزارة الهند ان لا تأتي بشيء من شأنه الاخلال « بالوضع الراهن » في المنطقة خاصة وأن تغيير علم الكويت قد يوحي بأن الشيخ فيها مستقلاً استقلالاً كاملاً . واعترض المقيم كمبال بعدئذ على رأي وزارة الخارجية مشيراً إلى أن أحداث العامين المنصرمين أخلّت فعلاً بالوضع الراهن في الخليج ولهذا فلن يعني تغيير علم الكويت تغيراً في الوضع الراهن، «ولهذا أيضاًفكلماأسرعنابهذا العلم الذي يدل على السيادة التركية التي ليس لها في الكويت دليل مادي ملموس، كلما كان هذا أجدى وأنفع » ، وأوصى كمبال باستبدال علم الكويت العثماني بعلم أحمر كالذي يستعمله الشيوخ المهادنون . وأحيل الأمر إلى الهند ، ومنها إلى لندن مرة أخرى . وصدر قرار من حكومة لندن بعدم تبديل علـــم

الكويت بآخر لما في هذا من تبديل في الحالة الراهنة ، وأن حكومة لندن لا ترغب في إثارة مسائل هي في غنى عنهـــا . وجاءت اتفاقية ١٩١٣ الانجلوتركية تحدد شكل علم الكويت فإذا هو العلم العثماني مع إضافة كلمة كويت . ولم تنفذ بالطبع هذه الاتفاقية نتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى . كتب المقيم في ١٨ ديسمبر ١٩١٤ بأن شيـخ الكويت الذي ظل يحدثني طوال العام المنصرم في أنه يريد علماً مميزاً له ، اتصل بي في ٩ ديسمبر معلناً رغبته في إبدال العلم بآخر ووافقته على هذا . وغادر شيـخ الكويت إلى المحمرة في ١٠ ديسمبر ، وفي ١٧ ديسمبر وصلت تعليمات من الشيـخ بنشر العلم الجديد على سارية القصر ، وتم التنفيذ فعلاً . «والعلم الجديد هو نفس العلم الذي سبق ان اقترحته لكم سلفاً ، وهو علم أحمر مع إضافة كلمة كويت مكتوبة بالعربية . أرجو ان يحظى هذا الاجراء بموافقتكم وموافقة حكومة الهند . وسيعود علينا استعمال هذا العلم بفائدة قصوى . فالمواطنون في الكويت لا يرغبون في استعمال العلم البريطاني ، وسيكون هذا العلم بديلاً جيداً يمكن أن يؤدي مهمة العلم البريطاني[١٣٥]» .

أما البحرين فقد كانت ترفع علم مسقط الذي هو علم زنجبـــار كذلك[١٣٦] . ووصممت سلطات الهند البريطانية في ١٩٣٠ علماً للبحرين وهو علم أحمر تتخلله ألسنة بيضاء . وطلب المقيم إلى حكومة الهند الموافقة على استعمال هذا العلم لأنه استعمل منذ ١٩٢٤ ، ووافقت حكومة الهند . والحقيقة فقد ظهر علم البحرين بهذه الصورة في الكتاب الذي أصدرته الادميرالية البريطانية في ١٩٢٤ بعنوان أعلام الأمم Flags of all Nations . وكانت الادميرالية تريد الاشارة في هذا الكتاب إلى علم البحرين الوطني واعترض المقيم على ظهور كلمة وطني National مع صورة للعلم ووافقته حكومة الهند[١٣٧] ، وسحبت هـــذه الصفة بموافقة حكومة لندن . أما علم قطر ، فهو نفس علم البحرين[١٣٨] الأحمر قبل

تغييره الذي سلف أن قلنا أنه علم مسقط وزنجبار والذي كان يشير إلى الوحدة السياسية للمنطقة قبل ان تعمل سلطات الهندوالبريطانية على تفكيكها . واعتقد المقيم أن علم قطر هو امتداد لعلم البحرين الأحمر إلا أن لونه يميل إلى البنفسجي ولكنه عاد واعترف بخطئه وعلل لكم هذا « بأن الأقمشة في قطر نادرة ولهذا تعودت السلطات شراء أقمشة أعلامها من البحرين وصبغها باللون القرمزي . وعندما تعمل عوامل الزمن في قماش العلم تحيلها من اللون القرمزي إلى لون آخر »[١٣٩] . عموماً استقر علم قطر ليكون قرمزي اللون به طرف أبيض في الجزء الخارجي البعيد عن سارية العلم ، وفي الجزء الأبيض رسم قرمزي لبعض اللآلئ مع كلمة قطر مكتوبة بالعربية .

لم تكن هذه الأعلام تعني لحكومة الهند سوى إضعاف الروابط الديمغرافية والحضارية التي تسود الساحل الغربي من الخليج وتشجيع القطيعة وتثبيتها . وقد رأينا كيف رفضت حكومة الهند ومقيمها في الخليج إسباغ صفة « وطني » على علم البحرين . ويمكن ان نضيف في هذا المجال أن حكومة الهند لم توافق على طلب تقدمت به شركة الهند البخارية لرفع علمي مشيخات دبي والشارقة حين تدخل سفن الشركة هذين الميناءين اللذين أضافتهما الشركة إلى محطاتها وبررت طلبها بأنه إظهار لحسن النوايا . ورأى المقيم ووافقته حكومة الهند ، إن هذا الوضع غير مقبول ويؤدي إلى تعقيدات سياسية . كما لم[١٤٠] توافق حكومة الهند أيضاً على طلب لشيخ الكويت في ١٩٤٧ بأن ترفع كل السفن الداخلة إلى خليج الكويت العلم الكويتي وذلك بهدف تأكيد سيادته في تلك المنطقة . ورأت حكومة الهند أن دول الخليج العربي « تتمتع من الناحية الشكلية بوضع مستقل إلا أنها من الناحية الدولية تحت حماية حكومة صاحب الجلالة التي لها معهم معاهدات شاملة . أما بالنسبة لمسقط فبالرغم من أنها لا تقع تحت الحماية إلا أنها في دائرة

نفوذنا وهي من الناحية العملية (التكنيكية) مستقلة استقلالاً تاماً، وعلى حاكمها يقع امر تسيير علاقاته السياسية».

لم تكن الاعلام الا رمزاً للفرقة التي رعتها سلطات الهند البريطانية في الخليج العربي منذ وفودها إلى الخليج وذلك لخدمة أهدافها ومصالحها. ونماذج الفرقة التي رعتها حكومة الهند كثيرة متعددة فسياسة حكومة الهند هي التي شتت الساحل العماني وزرعت فيه، «الدولة القرية» وحافظت على استقلالها، وسياسة الهند هي المسئولة عن الفرقة الطويلة بين مسقط وعمان حين ظلت تسيطر على الساحل بأساوب أو آخر فخلقت الهوة بين الساحل والظهير التي ردمت — لحسن الحظ — مؤخراً، وحكومة الهند هي المسئولة بما اتبعت من أساليب سياسية عن الفرقة بين السعودية ومشيخات ساحل عمان، وبين السعودية والكويت، والبحرين، والعراق. إن حكومة الهند، وإن لم يقم موظفوها السياسيون برسم الحدود بين هذه الامصار وتقنين الفرقة، إلا أنها هي المسئولة أولاً وأخيراً حيث أرست أسس وضع الحدود بل أن كوكس مثلاً — وهو المسئول عن رسم الكثير من الحدود بموجب الاتفاقات التي أحدثها — بالرغم من أنه كان وقتها تابعاً لوزارة المستعمرات إلا أنه لم تؤهله لهذا الموقع سوى تربيته الهندية، ومعرفته بالخليج العربي وبزعمائه حين كان مقيماً للخليج يساعد في رسم ويقوم بتنفيذ سياسة حكومة الهند هنالك.

إن أمر سلخ الكويت عن الامبراطورية العثمانية وأمر سلخ الكويت عن العراق أمر أفاض غيرنا في الكتابة فيه، ولم يبق لنا إلا أن نشير إلى أن حكومة الهند لم تكن تسمح حتى بالتعاون بين العراق والكويت، وسعت إلى وقف كل الاتصالات بين البلدين. ففي ١٩٣٦ مثلاً كانت سلطات الخليج العربي الهندية تسعى جاهدة لإقناع لندن بعد أن اقتنعت

حكومة الهند لاستحداث طريق بين الكويت وحيفا لا يمر بالعراق[١٤١] لما لهذا الطريق من آثار استراتيجية بعيدة المدى . وفي ١٩٣٩ في متابعة حكومة العراق اهتمامها بأحداث الكويت[١٤٢] لعام ١٩٣٨ سألت الحكومة العراقية السفير البريطاني ببغداد[١٤٣] أن يمدها بتقرير عن عدد الشيعة الموجودين بالكويت وتاريخ دخولهم إلى المنطقة . وهل يحق لهم التجنس بالجنسية الكويتية وهل هنالك إجراءات تمنع توافد أعداد أخرى من الايرانيين إلى الكويت ؟ رد مقيم بوشهر في لغة واضحة للسفير بأنه[١٤٤] لا يرى سبباً يجعل العراق يهتم بهذا الأمر « كما تعرف فإن سياسة حكومة جلالته تقوم على منع أي نفوذ عراقي في الكويت ، وأضيف بأني شخصياً أرى أنها ستكون غلطة لا تغتفر إذا تركنا الحكومة العراقية تتخيل أنه ما دامت حدودها تسير موازية لحدود الكويت فمن شأن هذا أن يجعلها تهتم بالكويت » . ورفض المقيم ان يمد السفير بأي معلومات وقام نزاع بين الرجلين حكمت فيه لندن التي كانت أكثر انحيازاً للمقيم . وردت الخارجية[١٤٥] على سفيرها بأن الحكومة أبلغت المقيم ليرد على أسئلة السفير « ولكن يجب ان تضع في اعتبارك رأي حكومة الهند والمقيم السياسي في الخليج وأن لا تعطي الاجابة للحكومة العراقية إلا بعد ان تفيدكم لماذا تريده هذه المعلومات » . ولم تعط تلك المعلومات أبداً للحكومة العراقية ، بل إن الملك غازي اعتذر عن هذا ، واعتذر عما يصدر من محطة إذاعته من حض على مقاومة النفوذ الأجنبي ، وقال إنه يقصد ايران حين يتحدث عن النفوذ الاجنبي في الكويت[١٤٦] .

عملت حكومة الهند بعد أحداث ١٩٣٨ في الكويت على قطع المواصلات البرقية والبريدية بين الكويت والعراق . كتب المقيم[١٤٧] إلى أحمد الجابر شيخ الكويت بخصوص استبدال خطوط البرق والبريد العراقي بآخر بريطاني . وجاء في خطاب المقيم « بأن هذا الأمر بالرغم من أنه أثار

معارضة بعض أعضاء مجلسكم المنحل بحجة أن أسعار خدمات شركة البريد والبرق البريطانية ستكون أعلى من مثيلتها العراقية بالنسبة للعراق ، إلا أنه كما أشرتم سموكم بأن ازدياد أسعار هذه الخدمات للعراق هو أمر مناسب جداً إذ قورن بأن هذه الزيادة يقابلها على الجانب الآخر تخفيض في أسعار البرق في المناطق الأخرى كالهند والأجزاء الأخرى من الامبراطورية البريطانية ، خاصة وأن الكويت لا يفصلها عن البصرة سوى ثلاث ساعات بالسيارات التي تنسج الطريق حالياً جيئة وذهاباً . ولهذا فليس هنالك ما يدعو لوجود خدمات برقية وبريدية بين العراق والكويت . وكما أشرتم سموكم فإن وجود بريد وبرق عراقي هو أمر لا يرغب سموكم فيه البتة وطلبتم منا ان نقيم بريد وبرق بريطاني في أسرع فرصة ممكنة ولهذا فسأسعد إذا أكدتم هذا بموجب خطاب منكم » . وجاء تأكيد الشيخ بخطاب أرسله إلى المقيم في ٣ مارس ١٩٣٩ .

حتى مياه[١٤٨] شط العرب أرادت سياسة حكومة الهند حرمان الكويت منها وطلبت إلى الكويت أن تجد لها مصادر أخرى للمياه ، وتطورها بما يبعدها عن العراق .

إن أمر تتبع الفرقة التي غزتها حكومة الهند في المنطقة العربية من الخليج لهو من الأمور التي لا تحصى . فالفرقة سمة أساسية في السياسة الخليجية التي رسمتها حكومة الهند لإنهاك المنطقة وتثبيت نفوذها فيها . ولم تكن حكومة الهند حتى الثلاثينات من هذا القرن تريد من الظهير العربي للخليج إلا رقعة ممتدة على طول امتداده تقوم مقام السياج على أطراف حزام الأمن الهندي . ولم تكن الهند تسعى حتى هذه الفترة ، إلى زيادة رقعة السياج الأمني حتى لا تخوض في سياسة قبائله ولهذا سعت إلى قطعه عن الداخل ونظمت اتصاله بالبحر . أرادت الهند ذلك السياج رقيقاً يشف عما خلفه من تحركات لتعمل على ملاقاتها في الساحل إذ قام الدفاع عن

الامبراطورية في تلك المنطقة ، بالدرجة الأولى على الأسطول . وفي الثلاثينات تغيرت هذه الطبيعة الاستراتيجية بالتطورات الدستورية التي لفت الهند واكتساب السياج لوظيفة جديدة بعد تقلص وظيفته السابقة وذلك لاستثمار البترول في بعض المناطق واحتمال استثماره في مناطق أخرى. وبالرغم من أن حكومة الهند لم تعن بصفة مباشرة بشئون البترول إلا أن السلطات السياسية لحكومة الهند في الخليج العربي كانت المُنفذ لسياسة حكومة لندن وقناة الاتصال بين حكومة لندن وشركاتها من جهة وحكام المنطقة من جهة أخرى . وزادت حدة التدخل الاداري لحكومة الهند في شئون الامارات والدول في المنطقة وجعلت تقنيات القرن التاسع عشر وتكنولوجيا ما بين الحربين امتداد النفوذ الاداري لحكومة الهند ممكناً ولازماً . كان ممكناً لدخول عنصر الطيران ولازماً لأن الطيران يتطلب محاط هبوط في أرض القبائل ولاحتمالات ظهور البترول . ولعلنا نشير في هذا المجال إلى تأكيد سلطات الخليج العربي الهندوبريطانية في ١٩٣٥ لشيخ قطر بالدفاع عن منطقة قطر ضد أي هجوم بري وذلك فيما تقول الوثيقة(١٤٩) كنوع من المساومة لدفع الشيخ لمنح شركة البترول الانجاوايرانية امتياز التنقيب عن البترول عن طيب خاطر . جاء في الخطاب المرسل إلى الشيخ في ١١ مايو ١٩٣٥ ، إن الحماية التي ستقدم له هي حماية يضطلع بها سلاح الطيران . ولن نستقصي بطبيعة الحال ما أحدثه البترول بصفة عامة في مجال النقل والمواصلات لغزو الصحراء إدارياً ولكن تجدر الإشارة إلى أنه بتوافد السيارات المصفحة والعادية وما اليها من تلك المخترعات أصبح الخوض في سياسة القبائل وإدارتها أمراً ميسوراً. ومع التغيير الطارىء في طبيعة السياج لجات حكومة الهند إلى بعض صور التوحيد بين المناطق الواقعة في دائرة نفوذها لتسهل إدارتها واستقلالها . وعلى هذا أقيمت الحدود بين المناطق العربية بهدف خدمة المصالح الامبريالية وليس أدل على هذا

أنه في الاجتماع السادس بين ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المنعقد في ٦ نوفمبر ١٩٤٦ بهدف رسم الحدود بين قطر والبحرين ذات الاستثمار المشترك قال المفاوضون البريطانيون (١٥٠) بأنهم طلبوا إلى مقيم الخليج العربي كي يقترح خطاً فاصلاً بين المنطقتين يرسمون عنده الحدود «فكلا المنطقتين تحت حمايتنا وتتولى حكومة جلالته تسيير شئونها الخارجية» .

رعت حكومة الهند الجهل في المنطقة فلم يقم فيها تفكير جاد لإقامة تعليم حديث إلا في الكويت مؤخراً في ١٩٤٤ ، ولخدمة غايات معينة . وحذرت سلطات الهند من تعليم الكويت حتى «لا تحترق أصابعنا» . وبعد مفاوضات مع السلطات البريطانية في القاهرة تقرر اختيار مدرسين مصريين للقيام بهذه المهمة فالمدرس المصري كما تقول الوثيقة(١٥١) أقل من وصيفه السوري إدراكاً سياسياً . وفي ١٩٤٥ ألغيت المناهج العراقية التي كان معمولاً بها منذ ١٩٣٦ في المدرسة المباركية (تأسست ١٩١٢) وغيرها من المؤسسات التعليمية الأولية كالأحمدية والسعادة التي أقيمت على عهد الشيخ أحمد الجابر وأدرجت بدلها نظم التعليم المصرية(١٥٢) .

ثبتت حكومة الهند لنفسها بالارهاب واللين والتدخل المباشر وغير المباشر في إدارة الامارات والمشيخات وبرعاية الجهل وعدم محاربة المرض . وقبرت حكومة الهند بعدئذ لتخلد صورتها في الساحل العربي في المنطقة شريطاً طويلاً ممتداً في غير ما ترابط لا تزال صورته جاثمة في مصور الوطن العربي .

مراجع الفصل الرابع حسب ترتيب ورودها

(١) (I. O.) L/P & S/166. Memo. Respecting B. Inter. in p. G. Feb., 12, 1908 by F. O.

(٢) (P.R.O) F.O. 371/18918, Walton (I. O) to Rendel (F.O) 28 Jan., 1935 .

(٣) (I. O) L/P & S/20/C. 248 D. Precis of Correspondance Regarding Trucial Chiefs.

(٤) (I. O.) L/P & S/18/B. 436. Historical Memo. on Bahrain.

(٥) (P.R.O) F.O. 371/3269, Adminstration Report on P. G. for the year 1916 Trevor to Grant F.S.I, Btshire 29 Apr., 1917 .

(٦) (P.R.O) F.O. 371/13009, From P. R. to F.S.I, 13 Dec., 1927.

(٧) هذا ما كان من امر الشيوخ اما المواطنون ففي رسالة كوكس في ديسمبر ١٩٠٣ عندما قبض على اثنين من المواطنين بتهمة القرصنة ما يغني عن التعليق . جاء في الرسالة ان هؤلاء مجرمون ولنا كل الحق في قتلهم حالا ودون نقاش او تأخير وان يتم هذا امام الملأ في بوشهر ، وان تحرق حالا . وان هذا الرد السريع المعلن سرعان ما سيغطى خبره الخليج كله وسيساعد كثيرا في حفظ السلام البحري ولاعلاً من سمعتنا في الخليج . راجع :

(I. O) L. P & S/10/155/3208/198 PTS, 1, 2, From Cox to FSI 10 Dec., 1903 .

(٨) (P.R.O) F.O. 371/13723, Future Poiloy ....

(٩) (P.R.O) F.O. 371/13009, From P.R. to F.S.I, 13 Deec., 1927

(١٠) (I. O) L/P & S/12/3963, Pol Ext. 30/219, From Bahrain To F.O, 16 Aug., 1949 .

(١١) (I. O) L/P & S/12/3760/3446, Lists of salutes given to Sheiks of p.G.

(١٢) (I. O) L/P & S/20/C. 248 D, Precis of Corresp. .... cf, also

(I. O) L. P & S/12/3760/30/46 list of salutes given to Skh.of P. G.

(١٣) (I. O) L/P & S/12/3760/3446, Lists of salutes . ...

(١٤) (P.R.O) F.O. 371/18911, intel. report of P. A. Period 15 Sept., - 15 Oct., 1935 .

(١٥) (I. O) L/P & S/20/C. 248 D, Precis of corresp . ...

(١٦) (I. O) L/P & S/4/P. 1461 - 1585/1912, Buckingham Palace, Sec. office, 13 June., 1912 .

(١٧) (I. O) L/P & S/11/18. P. 2061 - 2164/1912, Rear admiral to S of Admirality, 16 Apr., 1912 .

(١٨) (I. O) Same Series and Vol., Mubark Speech to Naval C in C.

(١٩) (P.R.O) CO, 727/ Arabia, 1921, Vol, III, Meeting of the subcommitte on the question of subsidies .

(٢٠) (P.R.O) F.O. 371/43481, P.R. (officiating) to F.S.I. 29 July., 1905 & Foi to Crewe, SSI, 24 Apr.,1913 in Loc. cit

(٢١) (I. O) L. P & S/12/3740/30/26, Gifts, Air minstery to C.O 20 Oct., 1932 .

(٢٢) (I. O) L. P & S/12/3964/30/220, G. Prior to Residency Bushire, 9 May., 1944.

(٢٣) (P.R.O) F.O. 371/18911, Bahrain Intel Report., Man., 1935.

(٢٤) (I. O) L/P & S/10/1273, C.I.D. (sub. - committe) Memo, May., 11, 1929 .

(٢٥) (P.R.O) F.O. 371/18918, Abstracts from Daily Express 24 Jan., 1935, & the People 27 Jan., 1937 Pearl king with 84 Wives.

(٢٦) (P.R.O) F.O. 371/13066, From Vic. (F. & P) to SSI, Simla 4, Sept., 1928 .

(٢٧) (P.R.O) F.O. 371/12247, P.R. to F.S.I.

(٢٨) Dilke, David, Curson in India, 2 Vols, Vol. II P. 62

(٢٩) Graves, Philips, the life of sir Percy Cox. P. 91 .

(٣٠) Dilks David, op. cit. P. 51

(٣١) Hardinge (Lord), My Indian Years, the Reminiscence of lord Hardinge of Pankhurst, (London, 1945) p. p. 110 - 114.

(٣٢) (P.R.O) F.O. 371/1820/22076/28326, Enclosed in lowther to Grey 17 June., 1910 .

(٣٣) (P.R.O) F.O. 371/1009/13041, Enclosed in Lowther to Grey 4 Apr., 1910 .

(٣٤) (P.R.O) F.O. 371/2124/1990/22042, Malet to Grey, 12 May. 1914 .

(٣٥) (P.R.O) F.O. 371/1805/14478/3400, Reports by Honey .

(٣٦) (P.R.O) F.O. 371/1135/29919/42808, Bullard to Malet, 27 June., 1914 .

(٣٧) (I. O) R/15/2/68, Memo from chief Pol. officer Irac to Arab Bereau, Cairo 13 Jan., 1917 .

(٣٨) (I. O) L. P & S/12/3773/30/56, P.R. to F. Sec. Goi, 12 Sep 1933 .

(٣٩) (I. O) L. P & S/12/3773/30/56, Minute, 15. 9 .

(٤٠) (I. O) L. P &S/12/3773/30/56, F.O. to I.O (Walton) 91, Sept., 1933 .

(٤١) (I. O) L. P & S/12/3773/30/56, I. O (Walton) to F.O (Rendel) 21 Sept., 1933 .

(٤٢) (I. O) L. P &S/12/3773/30/56, F.O. to I.O (Walton) 91, Sept., 1933 .

(٤٣) (I. O) Same Series and Vol., I. O to F. O (Rendel) 21 Sept., 1933 .

(٤٤) (I. O) Same Series and Vol., SSI to P.R. 20. 9.

(٤٥) (P.R.O) F.O. 371/16956, Tel. from SSI to P.R. 20, Sept., 1933 .

(٤٦) (I. O) L. P & S/12/3773/30/56, P.R at Dibai, 23 Sept., 1933

(٤٧) (I. O) L. P & S/12/490/ Col. 30/F. 35, Dawing st., 19 Oct., 1933. circular dispatch to H. M. Govt. in Canada.

(٤٨) (I. O) L. P & S/12/490/ Col. 30/ F. 35 P. R. to F. New Delhi, 19 Oct., 1933 .

(٤٩) (I. O) R/15/2/56, Bahrain News, Week Ending 14 Feb., 1914 .

(٥٠) (I. O) R/15/5/59, Translation of a letter 17 Jamdi Al awal 1334, 22 Mar., 1916 From SKH. Jabir b. Mubarak (Koweit) to H.E. Lord Hardinge of Pen shurst, Vec. I.

(٥١) (I. O) L/P & S/18/166, Memo respecting B. interest in P.G.

(٥٢) Same Memo .

(٥٣) Same Memo .

(٥٤) (I. O) L/P & S/18/B. 420, Question of B. influence in the adminsteration of Bahrain, RR. Bushire, 28 Aug., 1929 .

(٥٥) (I. O) L/P & S/12/Pol/ Ext /30/219, Report on a visit to Qater, 25 - 27, 1943 .

(٥٦) Webster Third new international Dictionary (Unabriviated) P. 983 .

(٥٧) المجلس الملكى الخاص هيئة من كبار الموظفين والاعيان يختارهم التاج ليكونوا له بمثابة مجلس استشارى . لا يزال هذا المجلس موجودا حتى الآن للاعتبارات التاريخية فقط ، اذ تولت مهمته المؤسسات المتخصصة مثل مجلس الوزراء والهيئة القضائية . انظر :
Ibid. P. 1805 .

(٥٨) (I. O) L/P & S/18/B. 436, Historical memo on Bahrein.

(٥٩) لم يكن من حق شيخ البحرين بموجب اتفاق ١٣ مارس ١٨٩٢ أن يستقبل قناصل قوى اخرى ولهذا اخذت سلطات الهند في الخليج العربي رعاية الاجانب .تقرر هذا منذ عام ١٩٠٠ حين افتتحت شركة فونكهاوس لها فرعا في البحرين وطبق في ١٩٠٣ وفي ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ حين اضير احد الموظفين الالمان التابعين لفونكهاوس وشكا الى المقيم فلم ينصفه واضطر الالماني ان يتصل بقنصل بلاده في البصرة اتصل بدوره بالشيخ فتنصل من المسئولية بحجة ان هذا امر خاص بالحكومة البريطانية وعولج الامر بما ارضى قنصل البصرة الذى شكر المقيم على مساعدته « الكريمة » . وهناك حالات اخرى مع بعض الفرس . وربما ادت هذه الحوادث الى التفكير في اصدار امر مجلس للبحرين . راجع :

(I. O) L/P & S/18/B. 422, Excercise of Jurisdiction in case offecting foreign subjects in Bahrain, 30 Mar., 1930

(٦٠) راجع مثلا :

ما جاء في خطاب لشيخ البحرين بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٠٩ ما يلي : « بعد التحية لا يخفى عليكم انه كانت هنالك عدة مشاكل وحالات متكررة نشأت في المناطق التى احكمها وكان الاجانب طرف في هذه الحالات المشار اليها . ولهذا ارجو ان اشير باني لا اريد ان اكون مسئولا عن هذه الحوادث وساكون للحكومة البريطانية من الشاكرين اذا تولت عنى هذه المشقة ورفعت عن كاهلى هذه المسئولية اى ان تقوم الحكومة البريطانية بممارسة السلطة بالنظر في الحالات والمشاكل التى يكون في اطرافها اجانب . اما القضايا التى يكون احد اطرافها اجنبى والطرف الآخر من التباعى فأخبر انه من الضرورى ان تسوى عن طريقكم وبواسطتى ايضا » ..

(I. O) L/P & S/18/B. 422 Excercise of Jurisdiction in cases affecting foreign subjects

(٦١) (I. O) R/15/2/7, Bahrain Order in Council .

(٦٢) (I. O) L/P & S/18/B. 420, Question of British Influence ..

(٦٣) يجعل هذا الامر حقا للتاج البريطاني في ان تكون له السلطة القضائية العامة على الرعايا البريطانيين . كما يعطى هذا الامر الحق لقنصل مسقط وللمحكمة العليا في بومباي ممارسة السلطات القضائية كل حسب اختصاصها ويجعل هذا الامر من حق قنصل مسقط ومنع التنظيمات واللوائح الخاصة بحفظ السلم والامن بين الرعايا البريطانيين وضبطهم كما يعطيه الحق في ان يسجن او يغرم او ينفى ايا من الرعايا البريطانيين . راجع :

L/P & S/18/B. 7 Consular Jurisdiction in Persia, p. 3.

(٦٤) (I. O) R/15/1/303/18 /68 ID/114, From Pol. Baghdad to P. R., 6 Feb., 1919 .

(٦٥) (I. O) Same Series & Vol. P. R. (office) 7 Apr. 1914 . to P. R. Baghdad, 7 Apr., 1914 .

(٦٦) (I. O) Same Series & Vol., P.A. Kuwait, 4 Dec., 1921 to S. H. Comm for Iraq .

(٦٧) (I. O) Same series & vol., P.A. Kuwait to P.R., 12 Dec. 1925.

(٦٨) (I. O) Same Series & Vol., Translation enclosed .

(٦٩) (I. O) Same Series & Vol., at the court of Buckingham Palace, A True Copy, 17 Mar., 1925 .

(٧٠) (I. O) L/P & S/1/304/18 /68/D. Kuwait order in council . Note of Conversation bet Fowle and SKH. Sir Ahmed, Ruler of Kuwait on 18 of July., 1934 .

(٧١) (I. O) L/P & S/1/304/18/68/D. 115, Ahmed Jabir to P.A., 13 Oct., 1934 .

(٧٢) بدأ التفكير فـي امر مجلس للساحل العماني منـذ ١٩١١ حيث صدرت التعليمات من حكومة الهند لكوكس لوضع اطار لامر مجلس واعترضت الخارجية البريطانية على هذا الامر وطلبت ارجاء النظر فيه الى مناسبة اخرى . راجع :

(I. O) L/P & S/10/118/4451 /30748/11, F.O to I. O, Aug., 30 th 1911.

(٧٣) هنالك صيغة واحدة تقريبا لنشرة المخابرات التى ترسل من الوكالات السياسية الى بوشهر كل اسبوعين في الظروف العادية . نلاحظ ان هذه الصيغة تقوم على النحو التالى :

— Shiping

— Imperial airways .

— Royal Navy,

— Movements of British subjects,

— Movements of officals

— Bahrain News,

— Mainland (Saudi Arabia news)

— Trucial coast,

— Qatar

— Pearling,

— Metrological

— R.A.F., Oil

— Debased coins.

وبعد ١٩٣٤ اضيف بندان آخران هما :

احيانا نجد بنودا اخرى مثلا :

راجع الملف :

(I. O) L/P & S/12/3767/30 /52, Persian Gulf Diaries .

(٧٤) (I. O) R/15/97, P.A. Bahrain to P.A. Kuwait, copy to Bushire 19/3/1922 .

(٧٥) (I. O) L/P & S/12/3717/30 /7, Sir R. Clive to Sir Austen Chanperlain, Tehran, 9 Mar., 1929 .

(٧٦) (P.R.O) F.O 371/17824, P.R. to F.SI, 16 Nov., 1934. (B. Policy on the Trucial coast)

(٧٧) (P.R.O) F.O 371/23186, P.R. to SSI, 28 Apr., 1939.

(٧٨) (I. O) L/P & S/12/3840, P. R. Kuwait, 7 Mar., 1935 (Copies circulated)

(٧٩) في ١٩٤٦ قررت لجنة الدفاع عــن الامبراطورية مبلغ ٤٠٠٠ جنيه توضع تحت تصرف المقيم السياسى في الخليج العربي ليصرفها في امور الاستخبارات والحصول على المعلومات الخاصة (بالقرصنة) والتهريب وتجارة الرقيق ، راجع :

(I. O) L. P & S/12/3896 B. 30/160/P.T. 3., Donaldson to Treasury, 1 July., 1946 .

(٨٠) (P.R.O) F.O. 371/7722, P.R (Trevor) to F.SI, 30 Mar., 1922 .

(٨١) (I. O) R/15/6/57, From Hindi Muscat to Trevor, Jask, 17 mar., 1924 .

(٨٢) (I. O) Same Series & Vol., H.C. Baghdad to P.R. 7 May., 1924 .

(٨٣) (I. O) Same Series & Vol., From Wilson, Jersusalem to P.R. 24 May., 1924 .

(٨٤) (I. O) Same Series & Vol., From Hindi to P.R., 12 July 1924 .

(٨٥) (I. O) Same Series & Vol., From P.A. Muscat to P.R., 24 Sept.. 1924 .

(٨٦) (I. O) Same Series & Vol., P.R. to P.R. to P.A. Muscat, 12 Aug., 1925 .

(٨٧) (I. O) Same Series & Vol., P.R. to Deuty SSI (F & P) 18 June., 1926 .

(٨٨) (I. O) Same Series & Vol., SSI, (F & P) to P.R., 8 July., 1926 .

(٨٩) (I. O) L/P & S/18/B. 420, Question of B. Infience in the adminsteration ....

(٩٠) (I. O) R/15/2/111, SSI to Cic, 17 Sept., 1925 .

(٩١) (I. O) R/15/2/111 ;

من حمد بن عيسى ال خليفة س. اس. اى. نائب حكومة البحرين

الـى جناب عالـى الجاه الافخـم سعادة الباليوز في البحرين ، ٢٩ رمضان .

(٩٢) مكتبكـم (office) .

(٩٣) من بيت الدولة في البحرين . (I. O) R/15/2/111 ;

(٩٤) نقلنا الخطابين كما وردا دون التدخل في اللغة .

(٩٥) (I. O) L. P & S/18/B. 420, B. Influence in the Adminsteration of Bahrain ....

(٩٦) (I. O) L. P & S/12/3894/B. 30/158, P.R. to SSI, 7 July, 1947 .

(٩٧) (I. O) L. P & S/12/3894/B. 30/158, P. A Kuwait, 3 Aug., 1946 .

(٩٨) (I. O) L. P & S/12/3894/B. 30/158, P. A Kuwait to P. R., Bahrain, 15 Jan., 1947 .

(٩٩) (I. O) L. P & S/12/3894/B. 30/158, P. G., Nearchus at Sea, 20 Jan., 1947 .

(١٠٠) (I. O) L. P & S/12/3894/B. 30/158, P. R. to SSI, 13 Mar., 1947

(١٠١) Landen, R. G., Oman Since 1856, Disruptive Modernization in a Trditonal Arab society, p.p. 395 - 396 .

(١٠٢) عن التطورات راجع :

جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربي ، ١٩٤٥ ـ ١٩٧١** ، ص. ص ٢٤١ ـ ٣٨٣ .

(١٠٣) (I. O) R/15/2/135, P. R., to F. Simla, 12 Aug., 1924 .

(١٠٤) (I. O) L. P & S/12/3937/30/196, office of P.R., camp Bahrain 21 July., 1946 .

(١٠٥) (I. O) Same Series & Vol., office of P.R., Nearchus at sea, 17 Sept., 1946 .

(١٠٦) (I. O) L. P & S/12/16 P. Z 1726/1931, laithwaite to walton 6. 3. 31 .

(١٠٧) (I. O) R/15/2/135., P.R. to P.A. Bahrain, 10 Jan., 1924.

(١٠٨) (I. O) R/15/2/135., P.R. to F., Delhi, 7 Feb., 1924 .

(١٠٩) (I. O) R/15/2/135., P.R. to Foreign, 12 Aug., 1924 .

(١١٠) (I. O) Same series & Vol., From Daily to officer Commanding, Krachi 9. 8. 24.

(١١١) (P.R.O) F.O. 371/21829. office of P.R. Camp Bushire 8 Aug., 1938 .

(١١٢) (I.O) L. P & S/12/3935/30/194, P. G. Defenc Sharjha, Dibai .

(١١٣) (I.O) L. P & S/12/3937/30/196, P. R. Bushire to SSI, 28 Apr., 1939 .

(١١٤) (I.O) L. P & S/12/3930/30/192, C.I.D., P.G. Defence Scheme for the arab side.

(١١٥) علامتا التعجب في الوثيقة انظر :

(I.O) L. P & S/12/3930/30/192, P.A. Bahrain, 14 Oct., 1939.

(١١٦) Loc. cit;

(١١٧) (I.O) L. P & S/12/3937/30/196, P. R. Bushire to SSI, 28 Apr., 1939 .

(١١٨) (I.O) Same Series & Vol., Minute, agreements with S. of Muscat in return for the grant of naval and air facilities in time of war .

Loc. cit; (١١٩)

(I.O) Same Series & Vol., Goi, to P. A., Bahrain and Muscat, 1 Sept., 1939 . (١٢٠)

(I.O)L. P & S/12/3940/30/200, A tour by P.R. from Bushire to Mdscat, 26 Apr., 1940 . (١٢١)

(I.O) L. P & S/12/3933/30/193, Residency Bushire, 15, July., 1938 . (١٢٢)

(I.O) Same Series & Vol. Defence of Kwait against external agression, Air Headquaters B. Force in Iraq, 31 Jan., 1939 . (١٢٣)

(I.O) Same Series & Vol. From P. A., Kwait to P.R., 1 Apr., 1941 . (١٢٤)

(I.O) L. P & S/12/3936/30/195, P. G. Defence, Qater, 29 Jan., 1943 . (١٢٥)

(I.O) Same Series & Vol., Air Headqaters, Iraq, Jan., 1939. (١٢٦)

(I.O)Same Series & Vol., Defence of Bahrain. (١٢٧)

(I.O) Same Series & Vol., Air Headqaters, Iraq, Jan., 1939. (١٢٨)

(I.O) Same Series & Vol., P. A. Bahrain, 14 Oct., 1939 . (١٢٩)

(I.O) L. P & S/12/3938/30/197, Extract from a leeter by Fowle to Peel, 18 Nov., 1938. (١٣٠)

(I.O) L. P & S/12/3725/30/15, P.R. to F. New Delhi, 19 Feb., 1936 . (١٣١)

(I.O) L/P & S/20/C. 239, The Affairs of Kuwait . (١٣٢)

(I.O) L/P & S/18/B. 133, Memo. Respecting Koweit, Oct., 30, 1901 . (١٣٣)

(١٣٤) (I.O) L/P & S/20/C. 239, The affairs of Kuwait

(١٣٥) Loc. cit.

(١٣٦) (I.O) L. P & S/12/3725/30/15, P. A. Kuwait to P.R., 18 Dec., 1914 .

(١٣٧) (I.O) Same Series & Vol., From S.N.O., 19 Jan., 1930.

(١٣٨) Loc. cit.

(١٣٩) (I.O) Same Series & Vol., P.R. to F.SI, 11 June., 1936.

(١٤٠) (I.O) L. P & S/12/3760/30/46, Donaldson to Money, 7 Nov., 1947 .

(١٤١) بدأ التفكير في هذا الطريق في مايو ١٩٣٥ حين تقدم احد اليونانيين يطلب تصريحا لخط طريق من الكويت الى القدس لا يمر بالعراق . واتهمت الصحافة العراقية اليونانى بانه عميل صهيونى . انتهى دور اليونانى ليتحمس المقيم والوكيل البريطانى في الكويت للمشروع حيث سيخدم الطريق ــ فـي رأيهما ــ العاملين بشركات البترول فـي المنطقة . لم تتحمس وزارتا الطيران والحربية للطريق ولم تهتم به الادميرالية . ودافع المقيم مرة اخرى « بان هناك قدرا ليس بالقليل من الشعور بالعداء للبريطانيين في العراق وبالرغم من ان لحكومة بريطانيا معاهدات مـع حكومة العراق واجبة التنفيذ ولكن لا ضمان من ان الحكومة العراقية ستستطيع في حالات الطوارىء ان تؤمن مرور قواتنا على ارضها ، يجب فتح طريق الكويت حيفا وحذف العراق كلية من اعتبارنا » قام دى جارى برحلة الاستكشاف الاولى (الكويت ثم جزء يسير من السعودية فشرق الاردن ثم فلسطين) وكتب تقريرا من ٤٢ صفحة عـن ميزات الارض والسكان واوصى باستعمال الطريق . راجع :

(I.O) L. P & S/12/3846/ No. 30/130, (Koweit) P. A. Koweit to P.R. 21 July., 1936 cf. Reconnaisance Kuwait Hafa Route by G. S. De Gaury, Jan., 1939 .

(١٤٢) عن هذه الاحداث راجع :

جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربي دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩١٤ ــ ١٩٤٥** ، الفصل الخامس ، ص. ص ١٦٢ ــ ٢٠٠ .

(١٤٣) (I.O) L. P & S/12/30/171/3908 B. Embassy Bagdad to P.R. 20 Oct., 1938 .

(١٤٤) (I.O) L. P & S/12/30/171/3908, P.R. to B. Embassy Bagdad 3 Nov., 1938 .

(١٤٥) (I.O) Same Series & Vol., F.O to Sir. M. Peterson, Bagdad Jan., 9, 1939 .

(١٤٦) (I.O) Same Series and Vol., From Iraq, 9 Mar., 1939 .

(١٤٧) (I.O) L. P & S/12/3933/30/193, P.B. to Ahmed Algaber Assebah, 1 Mar., 1939 .

(١٤٨) (I.O) Same series & Vol., I.O to Fowle, 7 Dec., 1938 .

(١٤٩) (I.O) L. P & S/12/3739/30/25, Minute, 12. 3. 37 .

(١٥٠) (I.O) L. P & S/12/3924/30/186, Sheet 2, P.G. oil.

(١٥١) (I.O) L. P & S/12/3964/30/220, P.R., From G. Prior, 9 May., 1944 .

(١٥٢) جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربي ــ دراسة لتاريخ الامارات العربية ــ ١٩١٤ ــ ١٩٤٥** ص ١٩٧ .

خاتمة

منذ أن وفدت بريطانيا الخليج العربي لتتجر فيه تبدت لها أهمية الخليج السياسية والأمنية . ولما وقع اختيار الشركة البريطانية في الهند على الجاسك كأول مركز لها في الخليج كان ذلك بسبب أن الجاسك تحرس مدخل الخليج استراتيجياً . ولم يكن بد للتجار الأوائل من المغامرين البريطانيين إلا أن يستعينوا بسفنهم المسلحة على القوى العالمية والاقليمية في الخليج وعلى أطرافه. ولهذا يمكننا القول بأن الوجود البريطاني بدأ في الخليج العربي عسكرياً واستمر وجوداً عسكرياً . وكان مقيم بريطانيا في الخليج العربي – طوال فترة حكم حكومة الهند عسكرياً إلا لماماً .

تبلورت الأهمية الأمنية للخليج العربي مع غزو بونابرت لمصر . وتأكدت لدى الشركة الحاكمة في الهند استراتيجية قفل مداخل الخليج فزحزوا مسقط عن حيادها وتحكموا منها في عنق الخليج لمنع كل قوة أجنبية من أن تاج بطنه . ولم يكن اهتمام انجليز الهند بأعالي الخليج العربي في هذه الفترة جاداً حيث كان العصر عصر بحر وأسطول ، ولم يكن عصر بر وآليات . أدرك الانجليز أنهم بأسطولهم المرابط في جنوب الخليج يمكنهم ان يدحروا كل قوة تفد من أعالي الخليج في طريقها إلى الهند بحراً، أما إذا اختارت تلك القوة الوصول إلى الهند من خلال فارس براً فيمكن للانجليز ضرب فارس

من شرقها والوصول إلى قلبها من خلال الخليج العربي . ولهذا الطبيعة الأمنية للمقيمية كان المقيم ورجاله من العسكريين .

وزاد في أهمية الصفة العسكرية للمقيمية جهاد القوى المحلية للوجود البريطاني . ساقت الهند الحملات على المنطقة منذ مطلع القرن التاسع عشر ، واستمرت الحملات تترى حتى خنقوا جهاد المنطقة ثم كبلوها بالاتفاقات المانعة التي تمنع حكام المنطقة من استقبال أي ممثل لأي قوة أجنبية ، أو التعامل مع أي قوة أجنبية بأي شكل من الأشكال ، وأن لا يكون لأي قوة أجنبية ــ عدا البريطانية ــ أي نفوذ في المنطقة ولا وجود مهما كان نوعه . وكانت المقيمية البريطانية وأطرافها المتشعبة هي التي تشرف على تنفيذ هذه التعهدات التي فرضتها المقيمية على الحكام ، وهي التي ترقب تحركات القوى الأجنبية والاقليمية وتمنعهم من الوصول إلى حزام الأمن الهندي في مياه الخليج العربي .

وعندما أحس البريطانيون تكالب القوى الأجنبية على حيازة الأرض في افريقيا ، وعندما بلغ هذا التكالب الاستعماري والاقتصادي شرق افريقيا ، قطعت حكومة الهند مسقط عن شقها الافريقي حتى لا يسري النفوذ الأجنبي عبر جسد الدولة العمانية إلى أطراف الخايج العربي النطاق الأمني للهند . وكانت المقيمية التي تدير الخليج كوحدة إدارية متكاملة لا تريد لمهمتها امتداداً يشغلها عن غاياتها الأساسية ويجعل أمر حراسة الخليج عسكرياً أمراً شاقاً .

ومع البرق والبخار والبواخر وسكك الحديد لم يكن لحكومة الهند بد من أن تمتد بصورة نشطة إلى أعالي الخليج . وامتد نشاط الادارة الهندية طاغياً في شمال الخليج العربي ليمنع كل التيارات العالمية والاقليمية من ان تبلغ مياه الخليج . ولهذا امتدت المقيمية وتشعبت أعمالها فجعلت

من الكويت مسقطاً أخرى تحجز بها النفوذ العالمي والاقليمي السابح في أنهار العراق التركي والزاحف عبر برها في اتجاه الخليج العربي . ولهذا كانت مهمة المقيم عسكرية أيضاً .

لم تكن المقيمية البريطانية قبل عصر البترول في الخليج العربي تسعى لحيازة أرض أو استعمار في تلك السباسب القفر اليباب التي تقع إلى غرب الخليج ، كما لم يكن للادارة الهندية في الخليج العربي شأن بعلاقة فارس مع بريطانيا . ولم تكن الادارة الهندية في الخليج تهتم إلا بالبحر طريق الهند فقط . ولهذا كان هم الادارة الهندية في الخليج العربي هو أمثل السبل لحكم البحر وأيسرها . قامت إدارة الهند بحصر السفن العربية في مسارات تحددها خطوط وهمية ومنعت تلك السفن من التسليح . وبهذا حجبت الادارة الهندية العرب عن جزرهم في الخليج لأنها تقع خلف تلك الحدود الوهمية التي حددوها وأباحوا لأنفسهم تدمير كل سفينة عربية تبحر خارج النطاق المرسوم . قطعت حكومة الهند البحرين عن قطر كي لا تمتد الادارة الهندية إلى الظهير الصحراوي . أرضت حكومة لندن ، حين اقتضت سياستها الامبريالية ذلك ، فارس ببعض الجزر العربية ودافعت حكومة الهند عن الهوية العربية لبعض الجزر الاستراتيجية التي تحرس مداخل الخليج العربي أو تتحكم في مياهه . وقفت حكومة الهند وإدارتها موقفاً حازماً ضد فارس وتركيا وأطماعهما في كثير من جزر الخليج العربية وذلك حتى لا تقوم لأي من هاتين القوتين والقوى المؤثرة فيهما أي قوة في البحر ليبقى النفوذ البريطاني في الخليج العربي طاغياً فريداً ، وليبقى البحر وحده إدارية متكاملة يحكم فوقها المقيم « ملكاً غير متوج » كما عبر عنه كيرزن .

ظلت الادارة الهندية في الخليج العربي هي التي ترسم سياسة الخليج العربي وكان المقيم البريطاني هو المسئول عن هذه السياسة وتصريفها .

يتصرف المقيم – عادة – بعد اذن من حكومة الهند ويتصرف على مسئوليته أحياناً حين تقتضي الضرورة ذلك وذلك في حدود السياسة الهندية المرسومة. وقد تصل الادارة الهندية في الخليج العربي أحياناً إلى تحدي الامبريالية في لندن اتباعاً لخط حكومة الهند المتشدد في حماية أمنها الذي يبدأ فعلياً في الخليج. وكانت تلك الادارة تجد من حكومة الهند الدعم والحماية والتأييد والدفاع عن تصرفاتها حتى أمام وزارة الخارجية في لندن. ولم تكن وزارة الخارجية في وفاق دائم مع سياسة حكومة الهند ووزارتها فبينما تنظر الخارجية البريطانية إلى الخليج العربي من خلال منظار عالمي كانت حكومة الهند تنظر للخليج من خلال منظار محلي بحت يجعل الخليج حزاماً لأمن الهند ولاشيء فوق هذا. وكان على إدارة الخليج العربي الهندية ان تحكم مياه الخليج العربي وجزره وان تحبس القوى المحلية الأجنبية بعيداً عن تلك المياه. فشرق الخليج الفارسي وغربه للامارات المحلية ومياهه وجزره المقطوعة عن العالم الخارجي للادارة الهندية تحكمه دون تدخل من أي جهة. ولم يكن المقيم يهتم بما يجري بداخلية المنطقة المساحلة للخليج العربي إلا إذا جاءت حركات الوحدة أو التوحيد من الداخل حيث كان المقيم يتولى في المنطقة الغربية من الخليج وضع المتاريس عند البوريمي غالباً حتى يقصر ذلك المد عن بلوغ مياه الخليج العربي.

كان المقيم في رأي حكومة الهند ورأي المؤرخين القدامى من البريطانيين من « صفوة الصفوة » يحكم فوق اناس « تلفهم البربرية ويكتنفهم الجهل ». وراعت الادارة الهندية هذه الصورة المرسومة للمقيم فزادت في سلطانه وصولجانه والابهة التي تقتضيها ظروف الوظيفة. وأحاط المقيم نفسه، بصفته ممثلاً لأكبر قوة بحرية في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وحاكماً لذراع بحري يتحكم في مسالك الهند، بهيلمان يليق بمكانته تلك. ولا ضير في أن أصبح المقيم طاغية فرداً متحكماً يمنح ويمنع يشد الأسطول

الملكي البريطاني من ازره ويقوي في عضده . وحين بدأ الاهتمام البريطاني بالساحل العربي من الخليج مع ظهور البترول أصبح سلاح الطيران الملكي البريطاني من قاعدته في جنوب العراق من أميز الأسلحة التي يستعين بها المقيم في تهديده ووعيده والتلويح بقوة بريطانيا « العظمى » .

كانت إدارة الهند في الخليج العربي هي التي تقترح وضع اللوائح والقوانين رالنظم التي تحكم المنطقة . ولم يكن دور حكومة الهند إلا تبني تلك الاقتراحات والعمل على إجازتها في لندن . زادت قوة الادارة الهندية في الخليج العربي مع زيادة قوة حكومة الهند وأصبحت قوة الادارة الهندية ومقيمها في الخليج أكثر تأثيراً حين نقصت — مع المتغيرات العالمية والاقليمية — قوة حكومة الهند .

أحدثت الادارة الهندية في الخليج العربي تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة في المنطقة لم يتسع لنا المجال لبحثها . فقفل المنطقة عن كل المؤثرات الدولية ، وحرمانها من التعليم والعلاج ، ومساندة بعض أفراد الأسر الحاكمة ضد بعضها الآخر ، وحماية الرعايا البريطانيين من تجار الخواجا ، والتغاضي عن الزحف البشري الايراني إلى بعض الامارات العربية ، وتنازل بريطانيا لايران عن جزر الطنبين وبو موسى وبعض الجزر العربية الأخرى ، كلها مجالات تنتظر الدراسات العربية ، ولا نقول الغربية . لقد اترعنا من الدراسات الأجنبية التي رأت في الخليج العربي — يوم ان كان مغلوباً على أمره — مناطق وسواحل للقرصنة وتجارة الرقيق . ويوم أصبح الخليج يغذي ببتروله عصب الغرب تغيرت الصورة وتلونت بالقول بأن بريطانيا قد حافظت على استقلال الخليج . وما من شك في أن الباحثين العرب لن يقبلوا بالتاريخ الذي أملته روح الاستعمار أو استوجبته دواعي الاعتذار .

الملاحق

٦ نوفمبر ١٩٢٤م المطابق ٢٦ ربيع الاول ١٣٤٣ البحرين

من كرنل اي ترپور سي ايس آي سي آي اي رئيس خليج فارس
الى جناب الاجل الافخم حضرة المكرم صديقنا الشيخ احمد الجابر الصباح سي آي اي حاكم الكويت حفظه الله تعالى
و تم شريف السلام عليكم و رحمة الله و بركاته على الدوام لابد سعادتكم بدون شك سمعتم طلوع عشيرة
من البحرين لمعاندة الاطاعة تحت حاكمهم ومن دون ادنا حجة صحيحة ومعقوله وايضا يمكن سمعتم بان يوجد قيل وقال ان
خروج آخرين من هذه الجزائر والمقصود من هذا المكتوب هو اطلب من سعادتكم اذا احد من عشائر البحرين
السكون في بلادكم لا تعطونهم طريق في ذلك واذا وصلوا الى بلادكم بدون مخابرتكم فلا تعطونهم سكن في بلادكم
قد امرت عليّ الدولة البهيه بان ابين لسعادتكم ترس عدم رضاها في هذه المادة اى اذا تعطون المعرفين من البحرين
سكن في بلادكم والذين هم يكفرون باحسانكم ونعمتكم بالنزول في بلادكم ويعملون دسائس ضد حاكمهم
الحكيم في البحرين الذي الدولة البهيه مستعده لمساعدته عليهم هذا ما لزم وارجوا انكم في كمال الصحة
التمام اقبلوا فائق سلامي —

من كرنل اي ترپور سي ايس آي سي آي اي اس
Sd/ A. P. Trevor
رئيس خليج فارس

ملحق رقم ١

توضح هذه الوثيقة اسلوبا من اساليب الادارة الهندية في الخليج العربي

ملحق رقم ٢

ـ تظهر هذه الوثيقة الحساسية المفرطة لادارة حكومة الهند في الخليج العربي تجاه ظهور أي نفوذ اجنبي في المنطقة .

ـ وتوضح هذه الوثيقة كذلك مدى اختلاف التفكير بين وزارة الخارجية البريطانية من جانب وبين حكومة الهند وادارتها في الخليج العربي ووزارتها في لندن من جانب آخر . وتكشف الوثيقة عن ان وزارة الخارجية البريطانية تسلك خط الهند بعد ان تغلفه دبلوماسيا .

FO 371 18918 02867

O 3

E 231

E 4081
2 JUL 1935

115

Registry Number: E 4081/1149/91

FROM Mr. Walton (India Office), to Mr. Rendel.

No. P.Z.3531/35.

Dated 28th June, 1935.

Received in Registry 2nd July, 1935.

E: Arabia.

Visit of French warship "Bougainville" to Ras-al-Khaimah.

Refers to India Office letter of 16th April (E 2492/1149/91).

Transmits copy of letter of 14th May from Colonel Fowle from which it will be seen that no application was made to the Resident for permission for the visit. Requests consideration of desirability of French Government being notified informally that His Majesty's Government would appreciate it if their prior permission could be sought for visits of foreign warships to the Trucial Sheikdoms. Hint might also be dropped that in view of backward and primitive conditions existing ~~on the~~ Trucial Coast His Majesty's Government are not in general disposed to regard such visits to that coast with any favour.

Last Paper.

E 2492

References.

(Minutes.)

As regards letting the French know that we should like them to ask for permission for their ships of war to visit the Trucial Coast, I am inclined to think it w? be better to make the point now rather than wait — perhaps for two years — until a French sloop next visits the Persian Gulf. At the same time I think we should not want to make too heavy weather of the matter, and it might be best if we made our views known ~~by~~ in a letter to someone at the French Embassy. I see no harm in referring to the Agreement of 1892.

As regards saying that HMG don't in any case very much like such visits, I w? suggest this be omitted as being rather pointless unless HMG intend to prevent such visits in future. Short of that, I don't imagine

Next Paper.

imagine the French care whether we like such visits or not. Mr. Gumbie (I.O.) tells me that if the French had applied for permission to visit Ras al Khaimah, the I.O. w^d certainly have turned it down and w^d consequently prefer to have no further applications.

In these circs. I think we might tell the French, in a friendly way, that if they had applied, H.M.G. w^d have been obliged to refuse them in accordance with their policy of keeping foreigners off this very uncivilised coast.

Qy. So proceed, sending draft to I.O. for concurrence.

[illegible] 3/vii

Eastern Dept.

I think the India Office are making rather heavy weather of the visit by the French sloop to Ras al Khaimah; we need hardly suspect the French Govt. of designs on the Trucial coast.

At the same time, if we do not maintain the principle of keeping foreign war vessels off the coast we may have trouble in the future with e.g. German or Italian war vessels.

The difficulty is that - as a result of our "façade" policy of trying to control matters from behind the scenes - we seem to have little legal justification for saying that foreign vessels must ask for prior/ permission (through H.M.G.) ; I think it is difficult to maintain that the Trucial sheikhs obligation not to enter into agreements or correspondence with foreign powers implies that foreign war vessels must obtain prior permission for visiting

their territory through H.M.G.

However, the French are unlikely to quarrel with us over the Trucial coast, and it cannot do any harm from the F.O. point of view to try approaching them in the sense desired by the I.O. If the French fall in with our point of view, well and good; if they refuse to admit our contention, then it will be another timely reminder to the India Office that the time has come when more direct control must be established in the Gulf if we wish to maintain our authority there.

As regards the method of approach to the French, it might perhaps be more effective if our action were to be taken through the Embassy in Paris.

J.G. Ward.
8th July 1935

I agree with Mr. Ward. This is yet another example of the difficulties into which our anomalous and false position on the Trucial Coast is leading us. Now that the Persian Gulf is no longer a British lake isolated from the rest of the world and that other Powers are inevitably paying more and more attention to it, we shall quite definitely have to take a greater and more direct responsibility on the Arab coast if we are to retain our position at all. The system of a quasi-independent *façade* controlled by "two men and a boy" from behind the scenes is quite inapplicable to modern conditions and it is only a question of time before an entirely new policy has to be adopted.

In these circumstances I think the balance of argument lies in making the proposed communication to the French Government now. It would be in harmony with the policy which we are gradually adopting of tightening up our control and will be a most useful precedent in the event of vessels of other, and less desirable, nationalities from....

from our point of view, visiting the Arab coast. I do not think, the French should resent it, particularly if the communication is made tactfully and informally through H.M. Embassy in Paris.

Query:" Copy to H.M. Embassy with instructions in the above sense.

G. W. Rendel.

11th July 1935.

The French at the present moment may be somewhat "touchy". Put the matter delicately & submit the draft

[illegible] 12/vii.

Please dft. to H.M. Ambassador Paris. (Not urgent).

[illegible] 12.vii.35.

I submit a draft to Sir G. Clerk, with a covering draft to Mr Clauson (I.O.)

(initials on draft despatch)

Central dept

[illegible] 3/viii

See Mr Rendel's initials on drafts.

[illegible] 1/8

Address by the Honourable the Political Resident in the Persian Gulf to the Trucial Chiefs, at Dibai on the 23rd September 1933.

Chiefs of the Arab Coast, who are in Treaty relations with the British Government ---- I have invited you to be present at this Darbar in order that you may have an opportunity of meeting the Senior Naval Officer, Captain Creagh, whom most of you already know, the Officer Commanding the First Destroyer Flotilla, Commander Fellowes, and the other Officers of the Royal Navy, who are present on this occasion of the cruise of the First . Destroyer Flotilla to the Persian Gulf. The Air Officer Commanding the Royal Air Force in 'Iraq and Group Captain Nelson have also flown here from 'Iraq to be present. I much regret that His Excellency the Naval Commander-in-Chief is too far away to be able to come. But I have just received a telegram from His Excellency saying that he is sorry not to be here to-day and that he is looking forward to meeting you in November. We are glad to welcome you and to have this opportunity of cementing the ancient friendship between you, Chiefs, and the British Government, and the Senior Naval Officer has been kind enough to arrange for this Darbar and afterwards to show you something of the work of the Squadron.

Chiefs! Just thirty years ago His Excellency the Viceroy of India came to visit you and addressed you in a Darbar.

His Excellency the Viceroy reminded you of the state of these Seas in the olden times, when there was constant trouble and disturbances in the Persian Gulf,

when/

ملحق رقم ٣
جربار عام ١٩٣٣

when almost every man was a marauder or pirate; kidnapping and slave trading flourished; fighting and bloodshed went on without stint or respite; no ship could put to sea without fear of attack; the pearl fishery was the scene of annual conflict; and security of trade or peace there was none.

Then the British Government intervened, and British Warships and British Forces compelled peace and created order on the Seas. There followed a series of maritime truces, which led to the Treaty pf Perpetual Peace, and to other Treaties between you, Chiefs, and the British Government.

Thanks to the work of the British Navy and the British Forces over more than a century, you, Chiefs, and your people can journey where you will, and can trade or go to the pearl fishing without fear of your enemies. We have saved you from extinction at the hands of your enemies, we have opened the seas to all and placed lights and buoys for the shipping, we have brought steamers to supply you, and now, the benefit of an Air Service for your merchants' letters and pearls. From time to time fresh Treaties have been made between you, Chiefs, and the British Government, and always have we carefully preserved and increased the ancient friendship between us --- and we shall not allow these things to pass.

Chiefs, out of the relations that were thus created, and which by your own consent constituted the British Government the guardian of inter-tribal peace, there grew

up/

up political ties between the British Government and yourselves, and the British Government became your overlords and protectors, and you have relations with no other Power. Every one of the States known as the Trucial States has bound itself, as you know, not to enter into agreement or correspondence with any other Power, not to admit the agent of any other Government, and not to part with any portion of its territories. These engagements are binding on every one of you, and you have faithfully adhered to them; and His Majesty's Government have authorised me to inform you, Chiefs, here to-day that they are mindful of their Treaties with you, which have given you peace and protected your coasts for over a century, and they are fully determined to discharge the obligations imposed on them by those Treaties; to uphold your independence and to maintain their own Treaty rights and position.

ثبت المحتويات

مقدمــــة : ٧

الفصل الأول : تكوين حكومة الهند ١١

الفصل الثاني : المؤسسات السياسية البريطانية في الخليج العربي حتى ١٨٥٨ ٦٩

الفصل الثالث : تطور الجهاز السياسي لحكومة الهند في الخليج العربي ١٣٣

الفصل الرابع : حكومة الهند وإدارة الشئون المحلية في الخليج العربي ٢١٩

خاتمــــة : ٢٩٩

ملاحق : ٣٠٥